صالح بن القبي

الجزائر في كل أبعادها



ديوان المطبوعات الجامعية

صالح بن القبي

الجزائر في كل أبعادها



ديوان المطبوعات الجامعية

الكتب الصادرة عن ديوان المطبوعات الجامعية لنفس المؤلف:

- عهد لا عهد مثله ديسمبر 2014

رقم النشر: 4.07.5574
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1820.0
رقم الإيداع القانوني: 2015-632

تقديم بقلم الأستاذ العربي ولد خليفة

في تاريخ الجزائر عبر العصور الكثير من المآثر والمفاخر، لكنه لم يحظ بما يستحقه من تدوين، يرقى إلى مستوى أمجاده بأقلام جزائرية تحفظه من النسيان وتقدمه بطريقة موضوعية خالية من التشويه وتجعل الأجيال الصاعدة على بينة من أمرها يمكن أن تقيم على ضوئه علاقات متزنة واضحة مع نفسها ومع غيرها وتواجه مستقبلها بثقة وثبات.

وتعاني دبلوماسية الثورة الجزائرية ومجمل سياستنا الخارجية، من نفس الإهمال على الرغم من كثرة من صنعوا مآثرها والاهتمام الذي تحظى به لدى الأجانب.

لقد تولى العشرات من أبناء جيل نوفمبر مهمة الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية والتعريف بمطالبها المشروعة لدى الدول الشقيقة والصديقة طيلة الحرب التحريرية، وأدوا مختلف مهامهم بجدارة، سواء بتوفير السند السياسي المنشود لكفاح رفاقهم في السلاح على جبهات القتال، أو بابتكار المبادرات الموفقة التي مكنت شعبهم من استعادة مكانته بين الأمم، أو بالدعم المتعدد الأوجه الذي كانوا يوفرونه باسم الثورة للقضايا العادلة في شتى أنحاء العالم.

قد تعود ندرة هذه الشهادات والدراسات إلى قصر الفترة التي اهتم ا الكاتب وإلى زخم التحولات الجسام والمتسارعة التي شهد ا، لكن مثل هذه المبررات لا تعفي أولئك الدبلوماسيين من واجب تقديم الخلاصات والدروس من المسؤوليات والمهام التي أسندت إليهم وإبلاغها إلى الأجيال الصاعدة، وخاصة أولئك الذين تتطلب منهم وظائفهم السياسية والدبلوماسية الاعتماد على مراجع موثقة لفهم التطورات الراهنة والمستقبلية على الساحة الدولية.

يتناول هذا الكتاب الذي أصدره سفيرنا السابق صالح بن القبي تحت عنوان "الجزائر في كل أبعادها" الحديث عن الجزائر في علاقا ا مع كل من العالم العربي والقارة السمراء ليسد قسما من هذا الفراغ، لقد أقام الكاتب

طويلا لهذه المناطق ممثلا لبلاده، وقدم خبرته بأسلوب ينم عن صدق مشاعره نحوها، وجمع وحلل حصادا وفيرا من المعلومات الخاصة والمفيدة للإلمام ببعض وقائعها غير المتوفرة للجميع.

جمع الكاتب صالح بن القبي بين البحث والتأليف والنضال منذ شبابه المبكّر ولا يقلّ تعلقه بمحيطه الجغرافي والحضاري عن حبه لبلده، فقد نشأ وتربى على القيم الروحية المشتركة والعريقة في الوطنية الجزائرية، وهو على وعي تام بخطورة التحديات التي تواجهها بلادنا في هذه الألفية الجديدة التي لا تكن عطفا على ضعيف ولا تقديرا لدولة لا تدعمها وحدة سياسية وتعاون إقليمي ومرجعية حضارية راسخة ومشتركات ثقافية ومصالح في عالم اليوم القائم على التكتلات السياسية والاقتصادية المهيمنة.

يتميز الأستاذ بن القبي بالغيرة على العقيدة الإسلامية ومثلها السامية والتصدي في كثير من المنابر للحملات المعادية للإسلام والمسلمين الواسعة الانتشار عبر العالم والمعروفة اليوم "بالإسلامفوبية".

يعرف العديد من زملاء المؤلف مواقفه وكتاباته التي يتصدرها عدم رضاه عن النتائج الضئيلة والمخيبة لآمال شعوب المنطقة العربية والإسلامية عقودا طويلة بعد الاستقلال، على الرغم مما تتوفر عليه المنطقة من موارد بشرية ومادية مقارنة بمدى التطور الهائل في الميادين الاقتصادية والعلمية الذي أحرزته في نفس المدة، أمم أخرى لا تتمتع بنفس القدرات، مما يجعل خيبة الأمل لدى شعوبنا لا تساويها إلا ما كان يحدوها من آمال في الغد الأفضل.

ويتميز نص الكتاب بالإيجاز في وصف الأحداث والوضوح في تحليل أوضاع الأقطار العربية والإفريقية الخاضعة على الدوام لممارسات استغلالية تسلطها عليها دول عظمى تتصدرها الولايات المتحدة وفرنسا، كما جاء القسم الخاص بالإسلام وتطوره عبر العصور ومختلف مراحل انتشاره في العالم وداخل القارة السمراء على وجه الخصوص، شاهدا على إلمام واضح بالموضوع، يوفر

للقارئ المزيد من المعلومات عن الطرق الصوفية الجزائرية المنشأ كالطريقة التجانية والسنوسية والقادرية التي انتشرت خارج حدود الجزائر ومدى مساهمتها في نشر الإسلام عبر الساحل المتاخم لجنوب الصحراء الكبرى.

في نفس السياق، تلقى حركة الإصلاح، والتيارات الدينية المعاصرة اهتماما بمدى تأثيرها على مجرى الأحداث الراهنة، بنظرة تحليلية وتقييمية لأهم التنظيمات السياسية و"الجهادية" التي حاولت منذ منتصف القرن العشرين الوصول إلى السلطة في مشرق العالم الإسلامي ومغربه، ومن بينها حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي والجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات الإسلامية المسلحة بمختلف توجها ا، وما تسبب فيه بعض فصائلها المتطرفة في خطا ا الديني وممارسا ا الإرهابية من ويلات على كافة الشعوب الإسلامية.

ومما زاد وضع العالم الإسلامي تأزما ما ينسب إلى سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية من محاولات التأثير والتدخل التي أدت إلى توترات بين الشيعة والسنة، وخاصة في العراق، وفتحت باب الفتنة على مصراعيه مبررة في نفس الوقت الحملة الصليبية التي يقودها كل من دعاة الليبرالية الجديدة ومن يسمون بالمسيحيين الصهاينة ضد العرب والمسلمين قصد تشويه قيمهم الروحية وتمزيق كيانا م الوطنية على غرار ما حدث في يوغوسلافيا السابقة ومن الواضح أن تنفيذ هذا المخطط يشكل بالنسبة لهم مرحلة ضرورية لأحكام هيمنتهم على العالم بتشجيع من الأوساط المالية العالمية والإعلام الغربي وتندرج ضمن هذا المشروع، السياسة الإسرائيلية الرامية إلى إبادة الشعب الفلسطيني و ويد أراضيه.

ويذّكر هذا الكتاب تذكير بالثمن الباهظ الذي دفعه الشعب الجزائري من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي لبلاده وللعالم العربي والعالم الثالث وبالتضحيات الجسمية التي قدمها طيلة العقود الماضية، دفاعا عن القيم الإسلامية السامية في غفلة أو تغافل من الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية الشقيقة، وفيه

أيضا قراءة غير مسبوقة لبعض الأحداث الهامة التي عاشها الشرق الأوسط إبان غزو دولة الكويت الشقيقة بأمر من الرئيس العراقي الراحل، والاحتلال الأمريكي الأوربي للعراق الشقيق الذي لم تنته بعد مآسيه في خضم أوضاع عربية تتميز بتفاقم الخلافات الداخلية وتبعية الكثير من الأنظمة العربية للقوى الأجنبية.

في هذا المؤلف معلومات ثمينة عن البلدان العربية والتيارات الإسلامية المعاصرة والقارة السمراء وعن جوانب عدة للعلاقات الدولية قد يجد الباحثون والمهتمون بالقضايا الجهوية والدولية والدبلوماسيون بوجه خاص، ما يساعدهم على إدراك الرهانات الكبرى لجزائر اليوم والكثير من المعطيات عن طبيعة الأزمات السياسية والثقافية والاقتصادية في محيطنا الإقليمي وعلى المستوى الدولي.

"الجزائر في كل أبعادها" ثمرة عمل ميداني دام لسنوات طويلة قضاها المؤلف في خدمة علاقات بلدنا بباقي دول العالم، والمؤلف إطار متخرج من مدرسة النضال السياسي والكفاح التحريري ضمن هيئات الثورة المظفرة ومنها على وجه الخصوص "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين".

نرجو أن يكون هذا الإنجاز مقدمة لمؤلفات أخرى تكمله كما وعد الكاتب في خاتمة هذه الدراسة، وعسى أن يكون موضوعه هذه المرة " الجزائر والضفة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط".

نتمنى للأستاذ بن القبي كل التوفيق
بعون الله لإثراء المكتبة الجزائرية
إنه سميع مجيب

محمد العربي ولد خليفة
(جامعي)
وزير سابق وسفير سابق

المقدمة العامة

يندرج هذا العمل ضمن الجهود التي تبذل حاليا للتعريف بالجزائر لأ ا رغم سعة أطرافها، وجمال مناظرها وثراء تاريخها وتفانيها في خدمة القضايا الدولية العادلة، ما تزال مغمورة المعالم في أذهان أبنائها، يكاد الأجانب يجهلون كل شيء عنها باستثناء القليل من أصحاب الاختصاص. ثم إن معظم الشهادات المتعلقة بماضي الجزائر، ورغم ندر ا، فهي صادرة عن أجانب غالبا ما تفتقر بحوثهم إلى الموضوعية. أما مراجع تاريخنا الحساسة، من وثائق، ومخطوطات وتحف فنية وأشغال يدوية، فهي صعبة المنال، لأ ا إلى اليوم، أسيرة أولئك الذين كانوا بالأمس أشد خصوم شعبها، الذي ما زال يعاني العنت في التعامل معهم. ومثل هذه الأوضاع لا يمكن استدراك نقائصها إلا بتضافر جهود الجميع، في إطار برنامج حكومي إلزامي.

وللتذكير لقد وضع هذا البحث أصلا، باللغة الفرنسية فجاء عنوانه:

L'Algérie dans tous ses états

يعبر فور قراءته، عن امتعاض شعب أبي تعرض، لمحاولة طمس شامل لمقومات شخصيته طالت فصولها عقودا من الزمن، واستطاع بفضل ضروب من الكد والجد والتضحيات الجسام، العودة إلى الحياة الحرة الكريمة. لكنه ما كاد يتذوق نشوة السيادة، حتى وجد نفسه من جديد، يواجه في كيانه الحضاري، مصيرا قاتم الأفاق، محفوفا بالمخاطر. وزاد هذا الشعور مرارة، اعتقاد الجزائريين، غداة استقلال أوطا م، أن عهد المحن ولى لغير رجعة، وأ م أرسوا أقدامهم ببر النجاة، ومعهم العالم الحضاري الذي ينتمون إليه. وشرعت الجزائر بالفعل، تنجز العديد من المشاريع التنموية على الساحة الداخلية، بينما تلقى مجمل مبادرا ا الدبلوماسية، الكثير من التأييد على الساحة الدولية، وهذا رغم قلة إمكانيا ا، ومحدودية تجربتها في تلك الفترة بالذات. غير أن تفاني الجزائريين في تأدية المهام على الوجه الأكمل، كان وقتها، كفيلا بالتعويض عن

صنوف العجز الأخرى. فإيمان الجميع بواجب تحقيق المهام، كان نابعا أساسا، عن حرصهم المشترك على التنفيذ الوفي لوصايا خطها لهم سلفهم الصالح، بسيل عرق جهودهم المضنية، وفيض دمائهم الزكية.

ولقد جعل مناضلو القضية الوطنية عبر الأجيال، منذ احتلال الجزائر العاصمة في5 يوليو 1830، وخاصة منهم مفجري ثورة أول نوفمبر، تحرير كامل التراب الوطني من قبضة المحتل الأجنبي، ضمن الأهداف المقدسة التي آلوا على أنفسهم تحقيقها، ومصالحة المواطن الجزائري مع نفسه، باستنهاض مقومات شخصيته العربية الإسلامية المتضررة من ممارسات المستعمر الهادفة، وقطع صلته بمظاهر التخلف والتشتت، مصدر هزائمه العسكرية السابقة، وطول رضوخه للنظام الاستعماري. كما عقدوا العزم من خلال مختلف البيانات التي أصدروها، ومنها بيان أول نوفمبر54، وبرنامج مؤتمر الصومام، على تحقيق وحدة المغرب الكبير، وتحرير القارة السمراء وفلسطين، وتوفير شروط التعاون المثمر بين الجزائر وبلدان محيطها الجغرافي المباشر، بل وكل الشعوب المحبة للسلم والعدالة عبر العالم .

لكن أين نحن اليوم من كل هذه ا لأماني الغالية؟.

وجاء هذا الكتاب ليذكر من جهة ثانية، ببعض المعلومات عن الجزائر ومحيطها، في ا الات السياسية والحضارية، من تلك التي تقتضيها كل قراءة سليمة لواقعها في خضم أوضاع دولية يطغى عليها التفوق المطلق للدول الغربية في ميادين الاقتصاد، والعلوم والقدرات العسكرية، وعزمها تولي قيادة المعمورة، وفرض قيمها كمرجع أوحد لباقي الأمم والحضارات.

ولا تتعرض أحيانا مضامين هذا الكتاب لبعض الجوانب التاريخية، حنينا إلى الماضي، ولكن سعيا وراء الإضاءة المناسبة لفهم واقع عالمنا العربي الإفريقي الراهن. فهو قبل كل شيء عمل ميداني وخلاصة تجربة مهنية جرت فصولها كاملة، بمختلف مصالح وزارة الخارجية، تخللتها مهام بخارج الوطن، كانت

جميعها، فرصا قيمة لمعايشة أحداث لا يخلو التذكير ا من فائدة، للتعريف بالجزائر، ومحورية موقعها، ومساهمتها المتميزة في صنع أحداث محيطها الحضاري، والذود عن قيمه.

و تعد كل شهادة مكتوبة عن ماضي الجزائر، وشعبها المتميزة ثقافته بالترعة الشفوية، ضربا من مكافحة آفة النسيان المحدقة بذاكرته الجماعية. فأبناؤنا اليوم، مهددون أكثر منهم في أي وقت مضى، بالقطيعة مع ماضيهم. حيث أصبح تفكك الخلية العائلية داءا شائعا، يضاعف من مخاطر النسيان، علما أن الأسرة كانت تشكل بالأمس القريب، حلقة الوصل بين الأجيال المتعاقبة. وهذا بالإضافة إلى قلة جاذبية برامج التاريخ المعتمدة في مختلف مراحل تعليمنا، واحتكار مناصب القيادة في جميع ا الات، من ممثلي أجيال شاخت وهرمت، وتأكد واجب تسليمها مقاليد الحكم إلى الأجيال الصاعدة، بقطع النظر عن انعكاسات ما تبثه وسائل الإعلام السمعي البصري الدولية، وشبكات الإنترنيت من أفكار شاذة، ومشاهد منافية لأخلاق مجتمعنا، على عقول المراهقين من أبنائنا، فتحدث فيهم الانفصام الذهني، وتزرع في نفوسهم القلق والتنكر لمحيطهم وقوانينه، وروح التمرد والعصيان على مثله.

ويشتمل الكتاب على ثلاثة مواضيع أساسية.

يتناول أولها، العلاقات البشرية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تربط الجزائر بباقي البلدان العربية في خضم الاستراتيجيات الأجنبية المتنافسة على ثروات الفضاء العربي المشترك، والهادفة إلى شل ضة شعوبه، والقضاء التدريجي على عوامل وحد ا، لمحو مفهوم العالم العربي من ذاكرة الناس، وشطب حدود موقعه من خريطة العالم ومعاجمه.

ويتناول المحور الثاني، الإسلام ومختلف التطبيقات السياسية التي استنبطتها الجزائر من تعاليمه، وطبعت ا مختلف الأنظمة التي تعاقبت على ترا ا عبر تاريخها الإسلامي، كالدولة الرستمية، والفاطمية، ودولة المرابطين، والموحدين.

ويهتم نفس الفصل، بالممارسات الأجنبية المغرضة التي تستهدف حاليا، الإسلام لإبرازه للعالم، وكأنه مصدر كل الشرور المحدقة بالبشرية، رغم أن جل ضحايا العنف الأعمى المنسوبة ظلما لتعاليمه، مسلمون، من ضمنهم آلاف الجزائريين.

وأما الجزء الأخير، فهو خاص بإفريقيا المسلمة، قصد إبراز مساهمتها القيمة في التراث البشري، تلك المساهمة التي عانت ولا زالت تعاني من التعتيم المسلط عليها على قصد، وللتذكير بدور الجزائر في نشر الإسلام في مناطقها الساحلية، وفي تأطير مجتمعا ا من خلال مختلف الطرق الصوفية الجزائرية المنشأ، أو العابرة للتراب الوطني، وفي بث روح الإصلاح بربوعها، بفضل نشاط جمعية العلماء المسلمين وعلماء أمثال مالك بن نبي.

فهي إذن مواضيع لا تخلو من الأهمية، تساهم في معرفة الذات وتحديد علاقاتنا بالغير. ولا يمكن لعرض سريع من هذا القبيل، أن يوفيها جميعا، كامل حقها. فهي جديرة بعناية الجميع وفي مقدمتهم الباحثون، عربا وأفارقة ومسلمين، من ذوي الاختصاص، لتلقى بفضلهم الشروح والتحاليل والعروض اللائقة ا، فتبقى ذخرا للأجيال الصاعدة، مصونة من كل تآكل أو نسيان، بل مصدر عبرة وإلهام. والله ولي التوفيق للجميع.

صالح بن القبي

القسم الأول

علاقات الجزائر بالعالم العربي

المدخل:

تنتمي الجزائر إلى كل من العالم العربي الإسلامي، والبحر الأبيض المتوسط وإفريقيا. وعلاقا ـا مع مختلف فضاءا ـا الجغرافية والبشرية، قديمة متواصلة عبر العصور. فهي نابعة من الجوار المباشر، وتقاسم المحيط الثقافي. وتتغذى من التنقل المتواصل المعهود لدى سكان المناطق الحدودية، والخاضع للمتطلبات اليومية. وصارت هذه المبادلات، بعد نشأة الدول الحديثة، تأتي تنفيذا لبنود اتفاقيات رسمية، فينجم عنها، التأثير المتبادل في الأفكار، وأنماط السلوك، ويضفي على مناطق الحدود المشتركة، أوجه شبه عديدة، تؤهل سكا ـا لكل عملية التئام، ووحدة مصير. و هي العوامل ذا ـا التي لعبت في الماضي، دورا حاسما في نشأة بلدان عظمى، مثل فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا بعدما كانت مقاطعات منفصلة متناحرة. وهي نفس العوامل الكامنة اليوم، وراء بروز تلك التجمعات الكبرى، الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تقام في أوربا، وآسيا، والقارة الأمريكية، اقتناعا من روادها، بأنه لا مستقل يذكر، إلا للكيانات العظمى. فهي الوحيدة المؤهلة لرفع مختلف التحديات، والدفاع عن مصالح شعو ـا، وفرض رأيها، في كل حوار يجرى على الساحة الدولية.

فالتعلق بمفاهيم الحدود القطرية، والسيادة الوطنية، أخذ يتلاشى لحرس الجميع، على الاندماج في مجموعات أوسع، قابلة للعيش الكريم، والصمود أمام المخاطر الطارئة. وهكذا أخذت "التنمية القائمة على التضامن بين مجموعة من الدول، تنوب عن كل مشروع تطور، تحاول القيام به، أية دولة على انفراد"

لقد دخل عالمنا اليوم، الألفية الثالثة، في ظل نظام دولي لم يسبق له مثيل في التاريخ، نظام قائم على علاقات، تساهم فيها شعوب العالم قاطبة، خاضعة لنظام يضمن للدول العظمى، تفوقها المطلق في جميع ا ـالات، وحقوقا وامتيازات خاصة. فهو مخالف كليا، لذلك الذي كانت تتمنى الأقطار الحديثة الاستقلال، إقامته ، ملؤه السلم والعدالة والتعاون النزيه. وكانت الجزائر ممن سارع إلى بذل قصارى الجهود، لتحقيقه فور استقلالها.

ونشأ هذا النظام عقب الحرب الباردة، وبعد فترة وجيزة من التعايش السلمي بين الدول. فهو اليوم، واحدي القطب، من الناحية السياسية، خاضع في ا ال الاقتصادي لقوانين الليبرالية الجديدة، يتميز في الميدان الروحي، بالعداء السافر للإسلام وقيمه، والسعي الدءوب لوضعه في قفص الا ام، وكأنه مصدر الشرور التي تعاني منها البشرية قاطبة. وأدت مواقف العداء هذه، ببعض المسلمين، إلى الرد عليها بعفوية، وتصرفات منافية للمعقول، وحتى لتعاليم دينهم، فزادت عداء الخصوم شدة، ومظاهر تجنيهم على المسلمين تبريرا، وعرضت العالم الإسلامي لمآس رهيبة، ما زالت الجزائر ودول إسلامية اخرى، تعاني من شرورها. وقد تسببت باسم الدين، في الآلاف من الضحايا والجرحى والأرامل والأيتام، ومعظمهم مسلمون، كما تسببت في عمليات تخريب طالت مساكنهم ومدارس أولادهم، ومصانع ومنشآت عمرانية أخرى، كلفت دولهم المبالغ الخيالية. وهي تصرفات لا تخدم في حقيقة الأمر، إلا الأعداء.

واستطاعت الجزائر الخروج من محنتها المتمثلة في فتنة دينية مدبرة، اعتمادا على قدرا ا الخاصة، في غياب أدنى تعاطف من الأشقاء، أو مساندة، ولا من بلدان الجوار المطلة عليها من الضفة الشمالية للمتوسط، رغم تظاهر أقوامها بالعلمانية ومعادا ا للأصولية.

وتحلت الجزائر، فور خروجها من كابوس العشرية السوداء، بروح ذلك التسامح المعهود لديها، وراحت تضع خبر ا في مواجهة ظاهرة التطرف، في خدمة غيرها، حتى تجنب الجميع ما عانته من ويلاته. وكان من الطبيعي أن توجه أنظارها الأولى، غداة استتباب أوضاعها الداخلية، صوب محيطها الطبيعي، المشكل من البلدان العربية. فاستأنفت علاقات التعاون مع شعو ا، لتوفير المناعة وشروط التطور للجميع .

وتقتضي وضعيتنا العربية الراهنة من الجميع، واجب التصدي لكامل التحديات المحدقة بنا، من خلال العمل الجاد المشترك. ولن تتخلى الجزائر

كعاد ا، عن تفانيها في خدمة القضايا العادلة، ولصالح شعوب جوارها على وجه الخصوص. وماضيها في هذا ا ال، حافل بالمآثر، رغم التعتيم المضروب عليها، ومحاولات التشويه المسلطة على تاريخها، من أطراف عديدة أجنبية، وصديقة، على السواء. ويكفي التذكير لذا الشأن، بالتصريحات التي أدلى ا ماضيا، كل من الرئيس الفرنسي الأسبق، جسكار ديستان، والعاهل المغربي الراحل حسان الثاني، وما كتبه مؤخرا السيد باجي قائد السبسي وزير خارجية تونس الأسبق، في ا لمة الناطقة بالفرنسية "جون أفريك" والرامية جميعها، إلى إنكار أي وجود للدولة الجزائرية عبر التاريخ، واختصار أمجاد شعبها، في تضحياته أثناء ثورة نوفمبر المضفرة. بينما يعلم كل من له إلمام بتاريخ المغرب الكبير، أن حدود الجزائر ثابتة، مطابقة لرسمها الحالي. فهي على الدوام تتمحور حول مجرى وادي الملوية، في اتجاه المملكة المغربية، وشرقا، حول الخط الفاصل حاليا، بينها وبين الجمهورية التونسية. وهذا طبعا، باستثناء الفترات التي حققت فيها بلدان المغرب الكبير، وحدة شاملة، كما كان الأمر في ظل دولة الموحدين، أو جزئية، كالتي جمعت بين الجزائر وتونس، في ظل دولتي الرسطميين والفاطميين.

ومن المؤكد، أن تاريخ المنطقة، مازال يفتقر إلى دراسة علمية جادة، تذكر بتضحيات سكان المغرب الأوسط عبر العصور، دفاعا عن استقلال السواحل الجنوبية للمتوسط، ضد أطماع كل من الرومان، والأسبان، والإنكليز، والهلنديين، والفرنسيين، أو حفاظا على القيم الروحية المشتركة، في وجه رواد محاكم التفتيش المسيحية، وغيرها من الحملات ذات الطابع الصليبي. ولم يتخل الشعب الجزائري في الظروف المصيرية، وللحفاظ على سلامة تراب المغرب الكبير، عن واجب التضحية بكل غال ونفيس، ولو بالتنازل عن جزء من حريته، مثل ما أقدم عليه لذا الصدد، في بداية القرن السادس عشر الميلادي، عندما تحالف مع الإخوة "بابا عروج"، ثم مع الدولة العثمانية، المسلمة، بينما فضل، في نفس الظروف، بعض ملوك المنطقة، التحالف، ضد شعو م، مع ألد أعدائهم من أسبان وبرتغاليين.

وسيأتي اليوم الذي ينكشف فيه أمر مدبري مآسي العشرية السوداء الحقيقيين، وأسباب اختيارهم التراب الجزائري مسرحا لها، ومنطلقا لمظاهر إجرامها باسم الإسلام، قصد الإساءة إليه، وكامل أمته. وعندها يتضح للعيان، أن اختيارهم هذا للجزائر، نابع عن دقة معرفتهم لطبيعة علاقات الجزائر مع كل معتقد ديني ينشأ بربوعها، أو يصلها من الخارج وتتبناه. فغالبا ما تعطيه أبعادا تجعله كالسيل العرم.يجتاز حدودها في اتجاه الأمصار ا اورة. ويكفي التذكير في هذا ا ال، بالحركة الدوناتية الجزائرية المنشأ التي كادت تعم مختلف مناطق إفريقيا الرومانية في القرنين الرابع والخامس المسيحيين، فتقضي على كل نفوذ لكنيسة روما. كما لا يقوت أحدا، أن الشعب الجزائري يكاد يكون الوحيد الذي مارس الإسلام جماعيا، من مختلف ملله ونحله. فطبق شعائره بمفهومها السني، ثم الأباظي، ثم الشيعي الإسماعيلي، قبل أن يعود إلى السنة من جديد.

التعاون الجزائري العربي

كانت للجزائر عبر العصور، علاقات متواصلة مع ما يصطلح على تسميته "بالعالم العربي"، في غياب أي حاجز طبيعي يعرقل تنقل الناس، أو يحد من المبادلات ذات الطابع الثقافي، أو الاقتصادي، أو السياسي بينهم.

وجاء ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، ليعطي دفعا جديدا لهذه المبادلات البشرية، مضفيا عليها، روح التضامن المعهودة لدى المسلمين، فامتدت إلى أمصار نائية في جميع الاتجاهات، شرقا وغربا، وشمالا وجنوبا. واستطاعت الجزائر منذ الوهلة الأولى، نظرا لموقعها الجغرافي، وقوة إيمان سكا ا، أن تضمن للإسلام شروط الانتشار السريع، صوب كل من أوربا شمالا، وبلاد السودان جنوبا. وجاء فتح شبه الجزيرة الإيبيرية أساسا، وبعده مناطق أخرى من الضفة الشمالية للمتوسط، على أيدي كواكب من فرسان انطلقوا من التراب الوطني. كما كانت أراضينا معبرا للقوافل التجارية المحملة

بأهم البضائع المتبادلة بين المشرق والمغرب من جهة، وبين أوربا، وخاصة الأندلس، ومماليك إفريقيا، كغانا ومالي والصنغاي وغيرها من جهة ثانية.

وكانت الجزائر مركز إشعاع روحي، لكل من مريدي الطرق الصوفية، ودعاة الإصلاح، بفضل مكانة شيوخ زواياها، أمثال سيدي أحمد التيجاني، ومؤسس الطريقة السنوسية، ونشاط فقهائها من علماء الشريعة، ومنهم الداعية عبد الكريم الماغيلي في القرن السادس عشر، والعلامة عبد الحميد بن باديس، والمفكر مالك بن نبي، من أبناء جيلنا.

ولم تغب على أحد، أهمية موقع الجزائر كقاعدة انتشار خلفية مثلى، لبسط السيطرة على باقي أراضي المغرب الكبير، وبلدان غرب القارة السمراء. وهذا ما حث فرنسا، بعد دول أروبية عديدة أخرى، على حشد كل قواها العسكرية، والبدء باحتلال الجزائر سنة 1830 كمرحلة أولى، لتحقيق مخططا ا الاستعمارية في اتجاه القارة السمراء. وأكدت الأيام صحة هذا الرهان، حيث سرعان ما هوت أقطار الجوار، الواحدة تلو الأخرى، تحت السيطرة الفرنسية . جراء عمليات عسكرية كثيرا ما انطلقت من التراب الجزائري.

وقررت سلطات باريس، منذ الوهلة الأولى، تحويل الجزائر إلى تراب فرنسي، وسكا ا إلى رعايا فرنسيين، بعدما تعذر عليها إباد م، دون أدنى توضيح لوضعهم القانوني الحقيقي، مما جعلهم ضحايا منطق الاستبداد الاستعماري. وانتهجت فرنسا منذ الوهلة الأولى، سياسة المسخ والتشويه، في اتجاه الشعب الجزائري، فاعتمدت لتطبيقها منهج الغلظة، والتنكر للعهود والمعاهدات، وكل القيم الإنسانية قصد:

- تجريد الشعب الجزائري من مقومات شخصيته العربية الإسلامية ذات الأصول الأمازيغية،

- وعزله عن محيطه الجغرافي الطبيعي، بغلق حدود ترابه الوطني، في وجه الأشقاء .

ثم راحت تسلط عليه، برنامج "فرنسة" مكثفا ، لتغيير بيئته، ومراجعه الحضرية، وسلوكه، فمنحت لذا الشأن، الصلاحيات المطلقة للقوانين الجائرة التي صاغتها خصيصا للأهالي، قصد التحكم فيهم، في الميادين الإدارية والاجتماعية والثقافية والتربوية وغيرها

فمن الطبيعي أن يسفر مخطط من هذا القبيل، يجري تنفيذه بلا هوادة، طيلة132 سنة، عن تشويه شخصية أي شعب سلطت عليه ممارساته الحاقدة، وعن الإخلال بعلاقاته مع ذاته، ومحيطه التقليدي. وما زال الشعب الجزائري يعاني إلى اليوم، من مفعول هذه السياسة الخبيثة، وهو الكامن وراء الأزمات التي تواجهه عبر مختلف مراحل مسيرته، و ضمن الأسباب القائمة وراء فشل العديد من محاولاته الرامية إلى إقامة تعاون متكافئ ، مثمر مع باقي بلدان العالم، وخاصة منها العربية.

التعاون الجزائري العربي منذ الاستقلال

انطلق التعاون بمفهومه التعاقدي، بين الجزائر والبلدان العربية، مع اندلاع الثورة، وإنشائها مؤسسات مؤهلة لتمثيلها على الساحة الدولية، والتفاوض باسمها: كلجنة التنسيق والتنفيذ، وا لمس الوطني للثورة الجزائرية، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والهلال الأحمر، وغيرها. واعترفت كل الأقطار العربية بالجزائر كدولة كاملة السيادة، فور إعلا ا عن تأسيس الحكومة المؤقتة، وهذا في ا الين، الثنائي والجماعي، ضمن كل الهيئات العربية المشتركة، وخاصة منها، جامعة الدول العربية. وساهمت بالفعل، هذه العلاقات في إنجاح النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني، والتحركات السياسية لجبهة التحرير الوطني. كما كان لها شأ ا في تخفيف معانات آلاف اللاجئين، من الجزائريين ا معين داخل مخيمات، أقيمت في كل من تونس والمغرب، وعلى مشارف الحدود الوطنية في غالب الأحيان.

وكادت المبادلات الجزائرية العربية، تكون في بداياتها، ذات اتجاه واحد في صالح القضية الجزائرية، تتم في شكل مساعدات مالية، ومنح دراسية، ومواد

غذائية وألبسة وعتاد عسكري، باستثناء تلك الخدمات المحدودة المتمثلة في مساهمة بعض الإطارات الجزائرية من ذوي الكفاءات العليا، التي كانت الحكومة المؤقتة تضعهم في بعض الأحيان، تحت تصرف دول شقيقة، أو التدخلات المحدودة التي كانت تتولاها بعض مصالح الثورة لتنفيذ عمليات فنية ظرفية خدمة لبلدان إقامتهم، خاصة في مجال الاتصالات اللاسلكية. وكانت للثورة قواعد عسكرية في البلدان العربية، وفي مناطقها الحدودية بالنسبة لبلدان الجوار المباشر، كما كان لها حق الاستفادة من مؤسسات التعليم والتكوين العربية، في ا الين المدني والعسكري.

ولهذا فالتعاون الجزائري العربي، المتكافئ، لم ينطلق حقا، إلا باستقلال الجزائر، واستعاد ا لكل صفات السيادة، بعد بسط نفوذها الفعلي على كامل ثروا ا الطبيعية. وأخذ هذا التعاون يخضع لشروط يتفق عليها، ضمن معاهدات إطارية تشمل مختلف الميادين، السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية وغيرها. ويجرى مفعولها في الإطار الثنائي، أو ضمن هيئات جهوية أو قارية، كا لمس الاستشاري المؤقت للتعاون المغربي، وجامعة الدول العربية، أو منظمة الدول العربية المصدرة للبترول.

ولا يعني التذكير بمختلف أوجه هذا التعاون، الخوض في جزئيا ا بل تكفي الإشارة إلى أهم أوجهها وأبرز مراحلها. وستبقى هذه العلاقات في جميع مجالا ا، تحمل، لفترة غير قصيرة، البصمة المزدوجة لكل من العهد الاستعماري، وفترة الكفاح المسلح، تحاول استقطا ا مراكز نفوذ ومصالح متعارضة، مشحونة بمشاعر الاستلاب، أو الحنين المتميزة ا مواقف مختلف شركائها.

– **العلاقات السياسية:**

فما هي في الحقيقة، إلا امتداد لتلك العلاقات التي نسجتها الثورة، طيلة حرب التحرير، مع مختلف الدول العربية، والمتميزة بعزم قادة الثورة، الحفاظ على استقلالية القرار الجزائري في جميع الميادين، وبالتزام الدبلوماسية الوطنية

كامل الحياد إزاء الخلافات العربية العربية، مما جعلها تكسب لقضيتها، تأييد الجميع، دون أي استثناء .

وجاءت التوترات الناجمة عن الحرب الباردة، وسياسة المعسكرين الشرقي، بزعامة موسكو، والغربي، بقيادة واشنطن، متزامنة مع استقلال الجزائر، فجعلت من الفضاء العربي، حلبة لصراعات عقائدية، وسياسية واقتصادية وعسكرية، زادت الانقسامات العربية، وتناقضا ا المعهودة، استفحالا وتشعبا. وأخذ العرب يعانون، بالإضافة إلى المواجهة القائمة بين أنظمتهم الجمهورية والملكية، من صراعات إيديولوجية انعكست على سياسا م الاقتصادية. ووجدت الجزائر نفسها، جراء انتمائها إلى بلدان عدم الانحياز، وانتهاجها للاشتراكية في ا ال الاقتصادي،طرفا في هذا الصراع، وفي مواجهة مباشرة مع بعض الدول العربية المحافظة. ولم تنج العلاقات القائمة بين الأنظمة الديمقراطية هي الأخرى، من نفس الفتور والتوتر، لتحز ا لأحد القطبين المتصارعين، وقتها، على زعامة العالم.

واستطاعت الجهود الجزائرية المتواصلة، على الساحة الدولية، بالتنسيق مع أطراف دولية أخرى، بعث نظام دولي جديد، يصغي لمطالب الدول النامية، خاصة منها العربية والإفريقية، والحد لفترة، من جشع الدول العظمى المتزايد، وتحقيق نتائج ملموسة أخرى أكسبت الرسائل الجزائرية لدى الرأي العام الدولي، الكثير من الاعتبار و المصداقية. فهي مدينة في نجاح مساعيها الخارجية، للسمعة التي اكتسبتها إبان حرب التحرير، ولانتمائها لكل من المغرب الكبير، والعالم العربي، وإفريقيا، وحوض البحر الأبيض المتوسط، ولحسن استثمارها لكل هذه الانتماءات. كما كانت وقتها، تبني تحركا ا السياسية في ا ال الدبلوماسي، على التحضير المتقن، لملفا ا وللاتصالات والمشاورات التي كانت تجريها على السواء، مع حلفائها، و صانعي القرار من الخصوم، قبيل كل مشاركة لها، في أي ملتقى دولي هام.

وللتذكير فإن استئناف الجزائر لمهامها الدولية، بفضل الانتصار الناتج عن كفاحها المسلح، ونشاطها السياسي الموفق، بتنسيق أكبر مع أطراف شقيقة أخرى،قد ساهم في تمكين الشعوب العربية من إيقاف سلسلة الهزائم والخذلان التي لازمتها طويلا، ومن تحرير معظم أراضيها المحتلة، فاستعادت الثقة في نفسها، وأخذت تحظى من جديد، بالكثير من التقدير على الساحة الدولية.

واعتمدت هذه الحركية في ا ال الدبلوماسي، نبذ الخلافات الداخلية، والتزام المسعى العربي المنسجم، وإضفاء الصبغة السياسية على الملفات الهامة وتجريدها من البعد العرقي والديني، الذي كثيرا ما كانت تلقى بسببه، النفور والرفض جراء الأحكام المسبقة التي طالما عانى المشرق العربي من ظلمها، ولا يزال. كما كان لزاما على الأنظمة العربية أن تخرج من عزلتها، وتكثف من مساهما ا في كل لقاء يتناول المطالب الخاصة بأي قطر منها، ولها تأثير على المصير المشترك.

وساهمت الجزائر بالقسط الأوفر، في تحقيق هذا البرنامج. فتمكنت ذا الصدد، في سنة 1969، من وضع حد للتراع القائم بين المملكة المغربية وموريتانيا، وبعدها، مساعدة حكومة نواكشوط على الانضمام إلى جامعة الدول العربية. و حالت في عام 1975 ، دون تدخل عسكري مؤكد، للرئيس السادات، ضد الجماهيرية الليبية، كما أ ا وفقت في حل الخلاف الحدودي، العويص القائم وقتها، بين العراق في عهد الرئيس صدام حسين، وإيران إبان حكم الشاه.

وبقيت حالة التوتر المزمنة المتميزة ا علاقات الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، بالزعيم الليبي معمر القذافي، في حدود المعقول، بفضل الجهود المتواصلة للسلطات الجزائرية، الحريصة على أمن منطقة المغرب العربي الكبير، وتجنيبها كل تدخل أجنبي.

ويعود نجاح مساعي الجامعة العربية، في وقف حرب لبنان الأهلية الأولى، أساسا، إلى العلاقات الطيبة التي استطاعت الجزائر أن تحافظ عليها مع مختلف الطوائف اللبنانية، المسلمة منها، والمسيحية على السواء.

وعانت القضية الفلسطينية طويلا، من الصياغة التي كانت البلدان العربية تخصها ا، جاعلة منها صراعا عرقيا بين يهود وعرب. وكان هذا الطرح يثير في الرأي العام الدولي، صور تلك ا ازر التي تعرض لها عبر التاريخ، "شعب الله المختار" فيخشى أن يلقى نفس المصير على يد "عصابات الشر" العربية. وهذا ما جعل "الذئب الصهيوني" يتقلص طويلا، صورة الحمل البريء. وراحت الدبلوماسية الجزائرية تبذل جهودها لإقناع الصديق، قبل العدو، بأن المشكل الفلسطيني هو أساسا، مشكل احتلال يخضع حله للقوانين الأممية الخاصة بالمقاطعات غير المستقلة، فتنتزع على الأقل، حقها في تقرير مصيرها، المنصوص عليه في القوانين الدولية.

ثم إن أية قضية، مهما كانت عادلة، تحتاج إلى الدعم لأكبر عدد ممكن من المؤيدين والمساندين. وللتذكير فإن القارة الإفريقية، أصبحت في الستينات، بعد طول غيا ا عن الساحة الدولية، شريكا له وزنه في مناقشة القضايا العالمية الهامة. لكن شعو ا، ورغم معانا ا من الظلم والاستبداد الغربي، وضروب النهب والسلب لثروا ا، شأ ا في ذلك شأن الشعوب العربية، لم تكن لها مع العالم العربي إلا علاقات فاترة، تشو ا الحيطة، والتحفظ، نتيجة تلك الأحكام المسبقة بشأن العرب المتهمين ظلما، بممارسة الرق، من طرف أولئك الذين حققوا سيطر م الاقتصادية والعسكرية الراهنة على العالم، بفضل عرق الملايين من أبناء إفريقيا، وأرواحهم البريئة، وقد حولوهم إلى عبيد، ومصدر طاقة في خدمة أغراضهم ،وبنهب قادة العالم الجدد وحلفائهم للثروات الطبيعية لكل البلدان النامية.

وكانت الجزائر تستغل مختلف الملتقيات الجهوية والدولية المتوالية على عاصمتها، لتدفئة جو العلاقات التي تربط العالم العربي بإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وبعض مناطق آسيا، ولتحسيس الجميع بالمشاكل المشتركة، وواجب حلها بتضافر كل الجهود. وشكلت قمة بلدان عدم الانحياز، المنعقدة بالعاصمة الجزائرية، سنة 1973 ، بالمشاركة القياسية لملوكها ورؤسائها، دفعا حاسما لانفتاح العرب على دول العالم الثالث، والإفريقية منها على وجه الخصوص. فلقيت قضية فلسطين والأراضي العربية المحتلة، لذه المناسبة، الصدى اللائق ا، والمعالجة المناسبة في المحافل الدولية، حيث صار النظام الصهيوني، وحليفاته الغربية، تلتزم المواقف الدفاعية. وسجل التاريخ في نفس الفترة، قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ في الأمم المتحدة، مما مكن رئيسها، المرحوم ياسر عرفات، ولأول مرة، من الاتجاه المباشر إلى العالم، من أعلى منبر هذه المنظمة الأممية. وللتذكير فكان يتولى رئاسة الجمعية العامة في ذلك اليوم، وزير خارجية الجزائر آنذاك، السيد عبد العزيز بو تفليقة .

وأخذت دول القارة السمراء، من ذلك اليوم، تقطع الواحدة تلو الأخرى، علاقا ا الدبلوماسية مع تل أبيب، وتدعم تعاو ا المتعدد الجوانب، مع الأقطار العربية. وتجلت هذه الصداقة العربية الإفريقية، من خلال المساهمة الرمزية للرئيس الزائري موبوطو، في قمة البلدان العربية، المنعقدة في الجزائر سنة 1974، وكان الريس موبوطو، يتولى في تلك الفترة بالذات، رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية،

ولقد شاركت القوات العسكرية الجزائرية، في كل الحروب العربية، ضد إسرائيل، بوحدات عسكرية، ومساعدات تمثلت في مبالغ مالية، وأسلحة، ووقود قدمتها لكل من منظمة التحرير الفلسطينية، ودول المواجهة. وأصبحت العاصمة الجزائرية بحق، قبلة الجميع، عربا وأفارقة، للتشاور والتصالح حتى بالنسبة للأنظمة ذات الاتجاهات السياسية، والاقتصادية المغايرة للمواقف الجزائرية. فلم يكن مثلا، العاهل السعودي الراحل، الملك فيصل بن عبد العزيز،

المعروف بصرامة مواقفه، وعدائه السافر، لكل أوجه الاشتراكية، يخفي ارتياحه لزيارة الجزائر الاشتراكية وتبادل الآراء مع رئيسها الأسبق، المرحوم هواري بومدين.

غير أن عهد الدبلوماسية الجزائرية المتألقة، أخذ في الأفول، خاصة بعد وفاة كل من الرئيس بومدين، ووزير الخارجية، المرحوم الصديق بن يحيى، إثر الاعتداء السافر الذي استهدف الطائرة المقلة له، ونخبة من خيرة مساعديه، وكان الجميع في مهمة وساطة بين الشعبين الشقيقين، العراقي والإيراني. وهكذا تطوى صفحة نيرة من تاريخ علاقات الجزائر بشعوب العالم العربي، بل والعالم قاطبة.

وواجه العالم في نفس الفترة، أزمة اقتصادية حادة، واسعة النطاق، فا ارت لها أسعار المواد الأولية، وخاصة منها النفط، وسجلت الجزائر على إثرها، تدهورا خطيرا لأوضاعها الاقتصادية، وتوترات اجتماعية غير مسبوقة، ومواجهات بين متظاهرين ورجال الأمن. فضعفت هيبة الدولة، وصارت القرارات الهامة التي كان من شؤون الدولة، يتولى البت فيها حزب جبهة التحرير الوطني، موضع مساومات، من قبل العديد من التشكيلات السياسية الناشئ معظمها من العدم، تفتقر إلى البرامج المحكمة، والبعد التاريخي، والمساندة الشعبية.

وجاءت أحداث 5 أكتوبر 1988 الأليمة، وبقطع النظر عن أسبا ا والممارسات التي خضعت لها، لتلحق بالدولة، ورموزها، أول زعزعة لأركا ا، وشرعيتها، مكرسة في نفس السياق، فشل تجربة شملت المبادئ التشريعية، والخيارات الاقتصادية والاجتماعية. وتلقي هذه الأزمة الداخلية المتعددة الجوانب بظلها الحالك، على علاقات الجزائر مع العالم الخارجي، فتقلصت جراءها، فرص نجاح مبادرا ا الدبلوماسية. وذهبت سدى، كل المساعي الجزائرية لوضع حد للأزمة الناجمة عن غزو القوات العراقية للكويت، أو حتى للحد من خطور ا. ويرى أثناءها، ولأول مرة، رئيس جزائري، وهو السيد

الشاذلي بن جديد، أجواء بلد شقيق، المملكة العربية السعودية، تغلق في وجهه، وهو بصدد النزول بأراضيها للتشاور مع قاد ا.

وتدخل الجزائر بعدها بقليل، نفق العشرية السوداء، وتعيش محنة الإرهاب الأعمى، فتتعطل في اتجاهها، كل مظاهر التضامن المعهودة بين الأشقاء. وتجد نفسها تتكبد في عزلة شبه مطلقة، أبشع جرائمه، علما أن هدفه كان الدين الإسلامي، وهو أحد أهم ركائزها، وعامل أساسي في التضامن العربي الإسلامي . وسرعان ما أخذ يغمر الجزائر العاصمة، فيضرب الحصار على مطارها من طرف الشركات الجوية الأجنبية، فهاجرته، أو كادت. كما لم يعد مقصد أسراب طائرات الملوك والرؤساء في سابق زيارا م لبلد المليون ونصف المليون شهيد، بل صارت عزلة الجزائر في ا ال الدولي، وكأ ا تخدم المصالح السياسية والاقتصادية الآنية لبعض الأشقاء من ذوي النظرة القصيرة. فراح يتمنى لمصائبها طول العمر.

ويبدو أن مواقف التضامن الطبيعية المعهودة في تقاليدنا، تعطلت لدى بعض الأطراف العربية، جراء أزمة العراق الأولى والانكماش الاقتصادي، فعمت الانتهازية والتهافت وراء الكسب السهل، ولو على حساب الأشقاء، فكلفهم جميعا، سيلا من الدماء والدموع, وراح البعض يبرر هذا الشذوذ في التصرف المنافي لقيمنا، بتلك الانقسامات الخطيرة التي أفرز ا أزمة الكويت، فاستغلتها أطراف أجنبية حاقدة، لتعفين الأوضاع، لا في الجزائر وحسب، بل وفي الصومال ومجاعته، وأفغانستان وحربه الأهلية، وفي العراق أمام الحصار المضروب عليه غداة تعرضه للغزو الأول الذي أقدمت عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها.

ورأى الجزائريون في مظاهر اللامبالاة العربية هذه، ضربا من النكران السافر للجميل، نظرا لتفانيهم الدائم، في نصرة قضايا البلدان الشقيقة عند الشدائد. وتزامنت الخلافات العربية أمام الغزو الأجنبي للعراق، ومظاهر الأنانية

التي اتسمت ا محاولا م لحل مشاكلهم، مع التقدم الحثيث لبلدان القارات الأخرى نحو التعاون والتكامل، ضمن تجمعات جهوية واسعة، تضمن لها تحقيق مصالحها الراهنة، وتوفر لها شروط الحصانة في مواجهة التحديات المستقبلية .

وما هي إلا شهور معدودة، حتى تجلت من خلال تفشي ظاهرة العنف الأعمى عبر العالم، الطبيعة الحقيقية للأزمة الجزائرية التي طالما رأي فيها العديد من المغرضين، النتيجة الحتمية لكل من انغلاق سياسي فرض طويلا على الشعب الجزائري، وسوء تسيير للأموال العمومية من طرف السلطة. فأخذت الأزمة تحظى تدريجيا من الجميع، بالفهم الصائب، علما أن العنف الأعمى المتستر عندنا وراء مبررات دينية، أخذ ينشط عند غيرنا، باختلاق أسباب واهية أخرى .

وهكذا أصبحت الجريمة المنظمة، ظاهرة عالمية، لاسيما غداة ا يار الإتحاد السوفييتي، وحلول نظام دولي جديد، وحيدي القطب، في منأى عن كل مواجهة مسلحة شاملة في الآجال القريبة. مما جعل جيوش العالم تقلص حجمها معفية ملايين الشبان من الخدمة العسكرية، دون تأهيل مهني لهم، خارج ميادين القتال. فصارت الساحة الدولية تعج بفائض أسلحة متطورة، تحولت إلى بضاعة مربحة لشبكات المتاجرة، والتهريب غير الشرعية.

وزاد النشاطات الإجرامية دفعا وتعقيدا ومناعة، تكالب الناس على الربح، وسهولة تنقل أموال طائلة عبر الحدود، بعدما صارت الأرصدة النقدية افتراضية يصعب التمييز بين الشرعي منها، والمستغل لتبييض ثروات جمعتها عصابات عن طريق الاختلاس والتجارة في المحظور من البضائع، تدعمها شبكات مساندة ذات الحجم العالمي .فلم يعد اليوم، بوسع أية دولة بمفردها، مهما كانت صرامة قوانينها، وتطور وسائل تفتيشها، اتقاء شرور الإجرام الدولي، أو القضاء عليه. وأصبحت الجزائر هكذا، في مقدمة البلدان التي اختبرت مفعول بطشه، وفهمت طبيعة رهاناته، فنددت ا لدى الرأي العام العالمي. لكن

رسائلها لم تلق صداها إلا بعد طول الأمد، خاصة لدى أقطار جوارها، رغم قابليتها للعدوى أكثر من أي طرف آخر.

وأصبح التنديد بالإرهاب، اليوم عاما. وأخذت خطط محاربته تخضع لتشاور وتنسيق بين كافة الدول. وشرعت الجزائر التي عانت على انفراد طيلة عقدين كاملين، من ويلاته، تلقى أولى مظاهر العرفان المخلص على المستويين الجهوي والدولي، خاصة وأ ا لم تكتف في معالجته، بالوسائل الردعية المحضة، بل دعمت مسعاها هذا، بإدخال إصلاحات عديدة على نظامها السياسي، باعتمادها مؤسسات ديمقراطية تضمن للجميع، حرية التعبير، والتداول على السلطة عن طريق التعددية الحزبية، ومنهج الاقتراع العام المباشر. لكن يبقى لهذه الإجراءات القانونية الجريئة، في مستوى النصوص، أن تلقى التطبيق الميداني الصارم، لتحقق كامل مراميها. كما يترتب عليها أن تستأنف نشاطها الدبلوماسي المعهود، اعتمادا على برامج متماسكة، وانتشار مدروس لممثليا ا ضمن مختلف دوائر انتمائها الطبيعية، كالمغرب العربي الكبير، والمحيط المتوسطي، والعالم العربي، والقارة السمراء، علما أ ا تعاني جميعها، أزمات داخلية، وصراعات حول الحدود المشتركة، وتواجه سويا، التحديات الخطيرة التي جاءت ا هذه الألفية الثالثة، مستهدفة ا على وجه الخصوص، الأطراف الضعيفة، أو تلك التي اختارت التزام العزلة والانطواء على الذات.

وصار بإمكان الجزائر اليوم، المساهمة في إثراء المداولات الجارية حاليا، بين الشعوب والحضارات، بفضل تجربتها الفذة، في كل من محاربة مظاهر الجريمة المنظمة، وسبل اتقاء استفحالها المحتمل، بالعمل على تحقيق مبادئ العدالة على الساحة الوطنية، وإقامة علاقات دولية متميزة بالمساواة والتعاون التريه العادل. أما معالجة الظاهرة في بعدها الإسلامي، فهي في حاجة إلى الكثير من التبصر لإخراجها من دائرة الأحكام المسبقة المسلطة عليها من أوساط بقيت على الدوام، تكن الكراهية للإسلام، ونفضل سبيل المواجهة المسلحة مع شعوبه على كل تعامل بناء .

– العلاقات الاقتصادية:

إذا كانت مجمل علاقات الجزائر مع باقي البلدان العربية، قد شهدت انكماشا واضحا طيلة فترة الاحتلال المظلمة، فإ ا غابت كليا، في ا ال الاقتصادي والتجاري. فصارت السوق الجزائرية، خاضعة لسيطرة المحتل، يحتكرها دون سواه، يشرف على مختلف عمليا ا، مسيرون وتجار أوربيون، يكنون للمواطن الجزائري مشاعر الكراهية و الاحتقار. وكانت المبادلات التجارية التي يجرون معظمها مع فرنسا، تحظى بالإضافة إلى الحماية القانونية، بالقروض التشجيعية، وبالمساعدات المالية للإنتاج، والمعاملة التفاضلية عبر الأسواق الفرنسية، وبمحفزات عديدة أخرى، في مجال النقل والتخزين والتأمين.

وسارع غداة الاستقلال، كل هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين، من ملاك للبنوك، والمصانع والمزارع، وشركات النقل والتأمين، ومعهم الإطارات الفنية والإدارية، وكلهم أوربيون، إلى مغادرة البلاد، في ظرف أسابيع معدودة، في هجرة جماعية ليس لها مثيل في تاريخنا المعاصر، خوفا من انتقام الشعب الجزائري من جهة، ورغبة في تخريب الاقتصاد الوطني من جهة ثانية.

وهكذا، أخذت الدولة الجزائرية فور انبعاثها للوجود من جديد، بعد طول غياب، تواجه مشكل التصرف في إرث ثقيل، يستحيل عليها ضمان الحفاظ عليه، أو قدرة تكييفه أو تطويره، في الآجال المعقولة. فكانت كل محاولة لإدارة هذه الأنشطة، أو تحويلها أو تعويضها، تتطلب كفاءات بشرية عالية، وتجربة ميدانية مؤكدة، ورؤوس أموال طائلة، ومراكز توزيع بالخارج، وهي شروط كانت السلطات الجزائرية آنذاك، تفتقر إليها كليا. أما القطاع الخاص الوطني، فكان هو الآخر، شبه معدوم، تعوز الموجود منه، الخبرة الدولية، والأسواق المؤهلة لاستهلاك بضاعته، ووسائل توزيع في مستوى التجارة الدولية.

ولم تكن الاستعانة بشركاء أجانب غير الفرنسيين، لتجدي نفعا، لارتباط جل الأنشطة الاقتصادية المحلية، بمثيلا ا الفرنسية في صيغة تكامل، أو اندماج

أفقي، وهذا حتى في مجال الزراعة. فكانت الكروم الجزائرية على سبيل المثال، تنتج 18 مليون هكتوليتر من خمور لا تصلح فصيلتها إلا لمعالجة النبيذ الفرنسي، مما جعلها، على ضخامة حجمها، لا تلقى لها أي تسويق خارج التراب الفرنسي .

وإذا كان هذا، وضع الجزائر غداة الاستقلال، فالأمور لم تكن أحسن في باقي العالم العربي، حيث لا يوجد بمشرقه ومغربه، بلد واحد، بإمكانه ألرقى إلى مستوى الشريك الاقتصادي المؤهل للتعاون المثمر، والشراكة العائدة بالربح المشترك.

فطول تبعية الدول العربية لقوى أجنبية، جعلها تفتقر لأدنى هيكلة صناعية تسمح لها بإنتاج متنوع، تقديم عروض مقبولة وخلق ظروف شراكة مغرية. وتكاد قائمة المنتوج القومي، تنحصر بالنسبة للبلدان العربية، في مواد أولية محدودة العدد، كثيرة الوفرة في بلدان الجوار، وتخضع في استخراجها ونقلها، لشركات أجنبية تتمتع باحتكار التصرف فيها، بموجب عقود امتياز أبرمت مع السلطات المحلية. وهكذا، وبالإضافة إلى غياب شبه كلي لشروط التكامل الطبيعي، لتشابه المنتوج، وما ينجم عنه من منافسة، فإن مختلف وسائل النقل للصادرات العربية، بقيت لا تعرف مقصدا لها غير الشمال، في اتجاه الولايات المتحدة، أو بلدان أوربية فات لها أن استعمرت المنطقة. وتدعم هذه المبادلات مع الدول العظمى،, ترسانة من القوانين التنظيمية، والعقود الثنائية، تضمن للشركات المتعددة الجنسيات، الاحتكار الفعلي لكامل الصفقات الخاصة بالبلدان العربية.

ولا يستغرب في مثل هذه الظروف، أن تبقى لسنوات طوال، حصيلة المبادلات الجزائرية، مع الأقطار العربية، ضعيفة جدا، رغم حرص الجزائر الأكيد على التحرر السريع من هيمنة فرنسا، والارتقاء إلى مصاف الشريك المؤهل للتعامل الحر، عبر الأسواق العالمية، اعتمادا على قدرا ا الخاصة، والعمل المنسق

المتضامن مع بلدان الجوار. ذات الاهتمام المشترك. وتجد رغبة الجزائر الملحة في التعامل مع البلدان الشقيقة تأكيدا لها، فيما ورد في كل النصوص المؤسسة لثورة التحرير والدولة المستقلة.

ويأتي انضمام الجزائر، إلى منظمة الوحدة الإفريقية، في سنة 1963، ليعبر عن هذه الرغبة، وكذا بالنسبة لتحركها تجاه فضاء انتماء طبيعي أخر، والمتمثل في دول المغرب. ومن ثم مساهمتها النشطة في إنشاء "اللجنة الاستشارية المؤقتة المغربية" شهورا معدودة بعدها، لا لشيء إلا لتحقيق تعاون مثمر، وتكامل اقتصادي، بين دول المغرب العربي الكبير، كخطوة أولى على طريق وحدة عربية أوسع.

- العلاقات الاقتصادية مع بلدان المغرب:

- ضمن اللجنة الاستشارية المؤقتة المغربية CPCM

لم يكن لهذه اللجنة في بداية الأمر، إلا دور استشاري، خاصة في ا ال الاقتصادي.وكان القصد منها، بعث تعاون منظم بين الجزائر والمملكة المغربية والجمهورية التونسية، وتحقيق اندماج تدريجي لهذا الاقتصاد، اعتمادا على توزيع ملائم لوظائف الإنتاج، واستغلال أنجع، للوحدات الصناعية القائمة في كل قطر، أو المبرمج إنشاؤها به، والموافق عليها من باقي الأطراف. وتأتي هذه الترتيبات حرصا من الجميع، على التغطية السريعة للحاجيات المشتركة، والاستغلال الراشد للأرصدة المالية المتوفرة، واجتناب التبذير للجهود، والتنافس بين الأعضاء، مع ضمان السوق المربحة لكل إنتاج محلي.

لكن الاهتمامات الضيقة لكل طرف، حالت، منذ الانطلاقة الأولي، دون بلوغ أي اتفاق في مجال التوزيع لمختلف وظائف الإنتاج، حتى في غياب واضح لإمكانية تحقيقها لدى بعض الأطراف المعارضة. وتعلق الأمر وقتها، ببعض الصناعات القاعدية، كصناعة الفولاذ، أو أية صناعة ذات الطابع العسكري.

كما لقيت اللجنة الاستشارية، صعوبات ناجمة عن الاختلاف في الأنظمة السياسية ومناهج التنمية المتبعة، وقضايا حدود موروثة عن العهد الاستعماري، مع طموحات في الزعامة على المنطقة، وضغوط خارجية من العديد من الدول العظمى التي لها مصالح بالمنطقة.

وحاولت **اتفاقية التعاون والتكامل** المبرمة في الإطار الثنائي بين الجزائر وتونس، تفادي كل بوادر أي نزاع محتمل، اعتمادا على التجربة الفاشلة في إطار اللجنة الاستشارية المؤقتة المغربية. ولهذا جاءت بنود هذا الاتفاق الثنائي، تنص على أن يأتي كل مشروع ينجز سويا، استجابة لحاجة البلدين الملحة، وبتمويل مشترك، وتوزيع سوي لوحدات الإنتاج على تراب القطرين. وذهبت النصوص إلى أبعد من هذا، حيث اختارت المناطق الحدودية المشتركة، مقرا مفضلا لهذه المشاريع، نظرا للروابط العائلية الموجودة ا، بين سكان البلدين، ولخوضهم مرارا، نفس المعارك ضد نفس الغزاة، ومعانا م من نفس المحن.

وتمحورت هذه المشاريع حول وحدات ثلاث، ذات المنفعة المشتركة، والخاصة بإنتاج محركات ديزيل، والأسمنت الأبيض، ومادة الليتوبان، تلك المادة الداخلة في تشكيل الطلاء الصناعي. ودعم هذا التعاون بإمدادات مالية وفنية، وهياكل إدارية هامة، منها مصرف لتمويل المشاريع، ومعهدان للتكوين المتخصص في مجالي الجمارك والمالية. غير أن النتائج لم تكن هي الأخرى، في مستوى طموحات الشعبين.

– في إطار اتحاد المغرب العربي:

يضم "اتحاد المغرب العربي" الذي تأسس سنة 1989 ، كل بلدان المنطقة الممتدة من ر السنغال، إلى الحدود المصرية. ويأتي ثمرة مجمل المحاولات الفاشلة الممتدة على 40 سنة، والرامية من خلال تجارب ثنائية وجماعية، إلى تشييد مغرب يكون مندمجا اقتصاديا، وموحدا سياسيا، فيكون له وزنه على الساحة الدولية.

ويأتي إنشاء اتحاد المغرب العربي، استجابة لمطلبين أساسيين:

الأول يكتسي الصبغة التاريخية، ويرمي إلى تحقيق ذلك الطموح الراسخ في وجدان شعوب المنطقة قاطبة، والهادف إلى جمع شتات فضائهم الجغرافي والبشري المتجانس، في وحدة سياسية عاشتها منطقتهم مرارا في الماضي، فأكسبت شعو ا العزة والازدهار .

والثاني، تمليه الحاجة الملحة إلى جمع الشمل، على المستويين الجهوي والقاري، في وحدة إقليمية تسعى العديد من بلدان العالم إلى تحقيقها، اتقاء لمفعول ظاهرة العولمة الوخيم، على جميع الدول التي لم تسارع إلى الانضمام إلى تجمعات اقتصادية قوية الأواصر، توفر لها الهيبة، والمناعة، والاستقلالية.

وعلى خلاف اللجنة الاستشارية المؤقتة المغربية، التي تولي جل اهتمامها للقضايا الاقتصادية، فإن اتحاد المغرب العربي يرمي، من خلال هياكله المتخصصة، إلى تنظيم مختلف الأنشطة الداخلة في صلاحيات أي اتحاد آخر، يضم عددا معينا من الدول، ويطمح من خلال مساعيه، إلى تحقيق الاندماج والوحدة.

ويعطي الاتحاد، في صيغته النهائية، الأفضلية إلى "مغرب الدول" على حساب "مغرب الشعوب" الذي طالبت به الجزائر. وتنجلي سلبيات الخيار الأول في السلطات المفرطة المخولة "للمجلس الرئاسي"، الهيئة العليا للاتحاد، وفي اشتراط الإجماع ضمنه، لتبني المشاريع، أو لإصدار أي قرار ملزم. ويعبر هذا التشدد عن أجواء الاحتراس، والتوتر التي سادت جلسات التأسيس لاتفاقيات مراكش، أو تلك التي تطغى باستمرار على العلاقات المغاربية.

وبالإضافة إلى هذه العراقيل القانونية، وضعف الانسجام والتضامن بين أعضاء الاتحاد، فهناك الأزمات المتتالية التي يعاني منها كل طرف على انفراد، جراء تآكل هيبة الدولة، والتدهور المتزايد لأوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية، ومواقف الدول الدائنة، والمنظمات المالية العالمية، من أعضاء الاتحاد، في معالجة

الديون وأرباحها المنهكة، أو في الشروط ا حفة التي تفرضها عليها، لمنحها أية قروض جديدة.

كما أن للأوضاع الصعبة التي مرت ا أقطار المنطقة، في الفترات الأخيرة، تأثيرها على وتيرة التقدم في تشييد صرح المغرب العربي الكبير. وزاد المشروع إرباكا، محاولة بعض الأطراف، انتهاز أي طارئ على المستوى الثنائي، للمطالبة بتجميد نشاط الاتحاد قاطبة، قصد خلق أجواء توتر خارجي، تبرر عدم الاستجابة للمطالب الداخلية الملحة من جهة، وفشل المشروع المغاربي من جهة ثانية.

ومما لا شك فيه أن حصيلة نشاط الاتحاد، منذ تأسيسه، متواضعة للغاية، متأثرة بالجمود شبه الكلي الذي عانى منه وما زال يعاني، ا لمس الرئاسي الأعلى، للغياب المتكرر عن جلساته، لهذا الملك، أو رفض ذاك الرئيس استضافة القمة المقررة بعاصمته، وتوليه رئاستها الدورية .

ويمكن القول، إن الانجازات الوحيدة التي حققها الاتحاد إلى اليوم، لا تتعدى ا ال المؤسساتي، باستثناء أنبوب الغاز الجزائري، العابر للتراب المغربي في اتجاه كل من إسبانيا والبرتغال، بتمويل وإشراف فني أوربيين، مما لا يترك مجالا للشك، بأن هذا المشروع يخدم أساسا، المصالح الإستراتيجية لبلدان الاتحاد الأوربي، ويضاعف من تبعية المغرب العربي لها .

ويبقى أمل بعث مغرب عربي مزدهر ومتضامن، أعز تطلعات الجزائر، القطر الوحيد في المنطقة الذي له حدود مشتركة مع باقي الدول المغربية. ويفرض عليه موقعه الوسطي، السعي الحثيث لخلق جو مناسب لتعاون مثمر بين الجميع، تسوده الأخوة وحسن الجوار. وإن الجزائر لعلى علم بما يتطلبه تحقيق مشروع من هذا الحجم، من جهود وتضحيات. ولهذا بادرت منذ القدم، بقبول ثمنه ورهاناته. فلم تتردد مرة واحدة، في مد يد المساعدة لأي طرف مغاربي واجهته مشاكل اقتصادية طارئة.

وهكذا استطاعت الجماهيرية سنة 1982، مواصلة استخراج مخزو ا من النفط، بعد الحصار الذي حاولت الشركات الأمريكية، إحكامه عليها، وهذا بفضل الدعم السياسي والفني الذي بادرت الجزائر بتوفيره لها. واستطاعت تونس في نفس الفترة تقريبا، اجتناب أزمة مالية مؤكدة، ببيع كامل إنتاجها من الزيت ومن سراويل "الجين"، في الأسواق الجزائرية، بعد إعلان السوق الأوربية المشتركة، إلغاء الصفقة الخاصة ا من دون سابق إنذار.

وحظيت المملكة المغربية طويلا، بفصول سياحية مربحة، بفضل المد الهائل من الزوار الجزائريين، وميلهم المعهود إلى التسوق واقتناء التحف، مسخرين لإقامتهم هناك، الأموال المعتبرة. وهذا قبل أن تصبح تونس قبلتهم الجديدة المفضلة، بعد غلق الحدود الجزائرية المغربية.

وليس أدل على صدق إيمان الجزائر، بمشروع المغرب الكبير، من قرارها تمرير كامل إنتاجها من الغاز نحو أوربا، عن طريق أنابيب تعبر أراضي كل من تونس، والمغرب، بينما كان الأفيد لها ماليا، إيصال غازها مباشرة إلى مستهليكيه، فتقتصد رسوم العبور التي تدفعها لكل منهما، علما أن الثروة الغازيه تشكل أهم مورد تعتمده الخزينة الجزائرية ،لتغطية نفقا ا في مجالي التجهيز والتسيير. ولنفس الإيمان، يعود قبولها مطالب باقي شركائها في اتحاد المغرب، اعتماد اقتصاد السوق، كخير سبيل لتحقيق الاندماج الاقتصادي، ولو كانت البضاعة المتبادلة، مستوردة أصلا، من الخارج، بينما كان الطرف الجزائري، يحبذ الإنتاج أساسا للتكامل والاندماج، يقينا منه، أ ا أحسن وسيلة لتطوير الصناعة المحلية، واقتصاد العملة، والحد من التبعية للخارج. ومهما يكن الأمر، فحصيلة التعاون بين الإقطار المغربية في الإطارين، الثنائي والجماعي، ضعيفة جدا، مقارنة بعدد المحاولات الفاشلة، وطول الزمن الضائع، ومدى التطور الذي حققته مجموعات اقتصادية أخرى، لنفس الأغراض.

فالعلاقات مع المملكة المغربية، تكاد تكون اليوم، مشلولة، خاصة في المستوى الرسمي، وهذا منذ تفجيرات مدينة مراكش، وقرار السلطات المغربية تجميد العمل ببنود الشراكة المغاربية. وكانت مبادرة لا تخفي إرادة سلطات الرباط توظيف "اتحاد المغرب العربي" لتحقيق حل للقضية الصحراوية، يخدم مصالحها، أما التعاون مع العواصم الأخرى، فإنه يشهد محاولات محتشمة لإنعاشه، تبقى في غالب الأحيان، حبرا على ورق.

ويتطلب التعاون مع كل من تونس وموريتانيا، المزيد من الإرادة السياسية، والوعي المشترك بضرورة الإسراع في تطويره لصالح الجميع، لاسيما في الغياب الكلي لأية مشاكل ذات شأن معهما. وقد يكون كل نجاح في الإطار الثنائي، خطوة إلى الأمام، نحو التعاون الشامل. وصارت الظروف اليوم، مناسبة بعد ما وجدت قضية "لوكربي" حلها. فلم تعد الجماهيرية تشترط من جيرا ا، تأييدهم لموقفها بخصوص هذا المشكل بالذات، قبل استئنافها لأية مسيرة جماعية معهم.

وللجزائر مسؤوليتها هي الأخرى، في تعطيل مسيرة الاتحاد، وفتور العلاقات البينية الثنائية منها والجماعية، ولو كانت تمتلك المبررات المقنعة لتخليها عن بعض واجبا ا، إزاء واجب بناء صرح مغربنا الكبير .

فلا أحد يجهل أ ا بقيت أزيد من العقد ونصف العقد، منشغلة بالقضايا الأمنية التي تزعزع لها كيا ا، ولم ينج الوضع المغاربي من تأثيرها، نظرا لموقع الجزائر المحوري ضمن الاتحاد، وطاقا ا المادية والبشرية، ودورها الطليعي المعهود على الساحة الدولية. ومازالت إلى اليوم، آثار ذلك العنف الأعمى، وا ازر الرهيبة ، واضحة المعالم في النفوس، والسلوك العام، والعلاقات مع الخارج، بحيث غيبت هذه المأساة، الدبلوماسية الجزائرية بالأمس، ولا زالت تشكل أحد الأسباب التي من أجلها بقيت القيادة السياسية للبلاد، تتحاشى اتخاذ أية مبادرة جريئة، سواء على الساحة المغربية، أو الدولية.

- **العلاقات الاقتصادية مع بلدان المشرق:**

كادت علاقات الجزائر الاقتصادية مع المشرق العربي تكون، كما فاتت الإشارة إليه، معدومة، طيلة الفترة الاستعمارية . وبقيت ضعيفة بعد الاستقلال، أو على الأقل دون مستوى الشروط المتوفرة لاستثمارها على الوجه الأكمل، ومدى حاجة كل الأطراف المعنية، إلى الاستفادة من تطويرها .

وأسباب عقم هذه العلاقات عديدة. فهناك آثار الاحتلال الأجنبي، وضعف المسالك المباشرة، الرابطة بين البلدان الشقيقة، نتيجة سياسة المستعمر الهادفة إلى احتكاره لكل تعامل مع مناطق نفوذه، وهناك ندرة المواد القابلة للتبادل، وضعف مستوى التصنيع، وغياب وسائل النقل البينية. أما بالنسبة للجزائر، وبالإضافة إلى ما فات ذكره، فإن ضعف تعاملها مع محيطها العربي، يعود إلى كل من المنهج الاشتراكي للتنمية، الذي تبنته في الستينات، والسبعينات، وكادت تنفرد به، ولدورها المتميز من أجل إعطاء البلدان المستعمرة سابقا، حقها في تأميم ثروا ا الطبيعية، وبسط نفوذها على الشركات الأجنبية، العاملة بأراضيها.

ولم تكن مثل هذه السياسة الجريئة, لتروق كل الأنظمة العربية، ولهذا اتخذت من بلدنا ومواطنيه، موقف الاحتراس والحيطة، فلم يستفد عمالنا من فرص التشغيل المتوفرة بكثرة، في منطقة الخليج، للتخفيف من أزمة البطالة التي كانت الجزائر تعاني منها، ولا استفادت الحكومة، بالقسط المنشود، من الأرصدة الخليجية المكدسة في البنوك، لإنجاز مشاريع هامة تعود بالفائدة على الجميع، خاصة بالنظر لما للجزائر من ثروات طبيعية، وطاقة بشرية، وهياكل قاعدية، ومنشآت صناعية، ولقر ا من القارة الأوربية، وقدم علاقا ا بأقطارها.

كما للجزائر مواقع سياحية خلابة، تكاد تنفرد ا في العالم، تزخر بالآثار التاريخية العائدة إلى حضارات عدة، تمثل بحق صفحات نادرة لماضي البشرية جمعاء. وأما منابع مياهها المعدنية، الموزعة عبر التراب الوطني، وما لها من

صلاحيات مؤكدة، في علاج العديد من الأمراض المعضلة، فهي إلى اليوم، مجهولة لدى الأجانب، غير مستغلة بالقدر المطلوب، من طرف المواطنين.

وحاول المشرق من جهته، تنظيم تعاون بلدانه، في مختلف ميادين الاقتصاد، في الإطار الثنائي، وضمن هيئات محلية، كالمنظمة التي كانت تضم كلا من مصر والسودان وبلدان الشام، ولم تعمر طويلا، ومجلس التعاون الخليجي الخاص بالمملكة العربية السعودية وباقي إمارات شبه الجزيرة العربية. وتأتي هذه الهيئة في شكل ناد مغلق، ينحصر الانتماء إليه قانونيا، في البلدان الست التي بادرت بإنشائه، سنة 1980، غداة اندلاع الحرب العراقية الإيرانية. ولهذا فأبوابه موصدة حتى أمام دول خليجية أخرى، مثل اليمن والعراق.

ويبدو أن كل المحاولات التي قامت ا الأقطار العربية، منذ اية الحرب العالمية الثانية، لتحقيق أي تعاون مثمر بينها، باءت بالفشل الذريع على عكس تجارب مجموعات إقليمية أخرى، عبر المعمورة. فلا المؤسسات المشرقية، ولا المغربية، استطاعت إلى اليوم، تحقيق شيء من مشروع التكامل والاندماج في الميدان الاقتصادي، ولا خطت بأعضائها، خطوة واحدة ثابتة، على درب التكتل السياسي، ناهيك عن مشروع الوحدة العربية الشاملة، فإنه يبدو في الظروف العربية الراهنة، ضربا من المحال. بل إن العرب اليوم، يواجهون مخاطر وجودية دد كيا م وهويتهم، حيث هناك أطراف أجنبية، لم تعد تخفي مخططا ا الرامية إلى القضاء الكلي، على مفهوم العالم العربي، وشطبه من خريطة العالم. وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة، بمشروعها الرامي إلى إنشاء "الشرق الأوسط الكبير" الذي شرع في إنجازه الرئيس الأسبق بوش الابن، بمعية الكيان الصهيوني وأطراف عديدة أخرى.

فلا عجب أن تبقى علاقات الجزائر بباقي البلدان والمنظمات العربية، في مثل هذا الركود المخيم على الساحة العربية قاطبة، ضعيفة دون مستوى الإمكانيات المتوفرة لاستثمارها، وللتصدي لحجم المخاطر التي دد العرب

جميعا، إن لم يسارعوا إلى استدراك أمرهم، والشروع في تطبيق سياسة صارمة، ترمي، عبر مراحل مدروسة، إلى الاندماج الاقتصادي والتكتل السياسي.

وللتذكير، فإن الجزائر ما زالت عضوا في كل الهيئات الاقتصادية والاجتماعية المتخصصة، التابعة للجامعة، سواء كانت تنشط لصالح أعضائها، كالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية، ومنظمة البلدان العربية المصدرة للبترول، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، أو لصالح أطراف أخرى، كالبنك العربي لتنمية إفريقيا، وهو كما تشير إليه تسميته، لا يمول إلا مشاريع اقتصادية، خاصة بأقطار إفريقية غير عربية. وللجزائر دور نشط داخل كل هته الهيئات، سواء لإعطائها المزيد من الانسجام الداخلي، أو لدعم نشاطها الخارجي. وبفضل هذه الجهود، تمكن النفط العربي، أثناء أزمة 1973، من اتخاذ بعده الإستراتيجي، فأصبح ورقة ضغط في المعاملات الدولية، ولو تخلى العرب بسرعة، عن توظيفه لصالحهم، وبقيت الدول العظمى المستهلكة، وشركا ا البترولية العظمى، المستفيد الأكبر من أرباحه.

وفي اتجاه المشرق دائما، لم تتوقف الجزائر عن تقديم مختلف أوجه المساعدات للشعب الفلسطيني، وخاصة في ا ال العسكري وميادين التكوين والتشغيل. وقامت بنفس الدور إزاء بلدان المواجهة في كل حرو ا ضد إسرائيل، كما وقفت إلى جانب لبنان، طيلة المحنة التي عاشها في الثمانينات، والعراق إبان أزمة الخليج الأولى. كما كانت من البلدان العربية الأولى التي ساعدت اليمن الشقيق، في ميدان الصناعة البترولية، بالشروع، منذ الستينات، في إجراء التقييمات الأولية، لاحتياطيه في البترول، والقيام بالحفريات الأولى لآباره. وما دام اليمن في حاجة إلى مواطنين أكفاء، للقيام بمثل هذه الأشغال، فساعدته أيضا في تكوين إطاراته التقنية، باستقبال طلبته في جامعا ا، وبتشييد مراكز تكوين مهني بالأراضي اليمنية، مع توفير الأساتذة، والتجهيزات الفنية الضرورية لحسن تسييرها.

وإذا لم تستفد الجزائر حينذاك، في ا ال الاقتصادي، من الأسواق الخليجية المربحة للترويج لمنتوج صناعتها الفتية، ولا من الأرصدة الهائلة المتوفرة ذه المنطقة، لإنجاز مختلف مشاريعها التنموية، فإ ا بالمقابل حظيت في ميدان التعاون المالي، بمعاملة طيبة، بقي صداها يغمره الكتمان لحساسية الموضوع. واتخذت هذه المساعدات أشكالا متنوعة، منها ما تم في صيغة هبات، ومنها في شكل قروض طويلة الآجال، بشروط تسديد ميسرة، طبقا لاتفاقيات ثنائية، أو عن طريق صناديق تنشأ خصيصا لهذا الغرض، كالصندوق الجزائري الكويتي، أو الجزائري الإماراتي.

وهناك حالات تتولى فيها إدارة هذا التعاون المالي، هيئات وطنية كالصندوق السعودي للتنمية، أو عربية، كالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الإسلامي للتنمية، بقطع النظر عن المساهمات القيمة التي تولتها بالمال، والعتاد، بلدان عربية مثل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية، والجماهيرية وغيرها، في إعادة بناء مدينة الشلف، غداة الزلزال الذي تعرضت له سنة 1981 وألحق ا أضرارا جسيمة، وكذا الأمر بالنسبة لزلزال عين تيموشنت، ولدى الفيضانات التي غمرت معظم مناطق الجنوب الجزائري سنة 1970، وإثر كوارث طبيعية أخرى.

ولا ننسى بصدد التعاون المالي، أن الدول العربية الدائنة، كانت سباقة في إعادة جدولة ديو ا المترتبة على الجزائر، وهي في أحلك ظروفها، بل راحت توظف مكانتها داخل صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وهيئات نقدية دولية أخرى، لتمكين الجزائر من الحصول على نفس التسهيلات. ومما زاد وضعية الجزائر حرجا، أن الضائقة المالية التي ألمت ا، تزامنت مع ا يار الكتلة الاشتراكية، وإليها ينتمي جل شركائها في التعاون السياسي والاقتصادي، ومع ضرورة تبنيها اقتصاد السوق، باللجوء إلى خصخصة مرتجلة، لمؤسسا ا العمومية، وتسريح أعداد هائلة من عمالها، والتخلي الواضح عن سياستها الاجتماعية المعهودة في حق الشرائح المحرومة.

ومن ذلك مثلا، إيقاف دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك، والعديد من الخدمات الموكلة للقطاع العمومي.

وسارعت الجزائر إلى بذل قصارى الجهود، لإيجاد شركاء جدد، وفتح نوافذ لها على الأسواق العالمية الكبرى، والعربية منها على وجه الخصوص. فراحت تبرم عقود تعاون وشراكة مع بعض دول المشرق، كقطر، والأردن، والإمارات، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، في ميادين عدة تشمل صناعة الأدوية، والملاحة الجوية والبحرية، والزراعة والسياحة. وأخذت البنوك والشركات ومكاتب الدراسة التابعة لمختلف الأقطار العربية، تفتح لها مقرات عبر التراب الجزائري، بينما صارت لغرف التجارة العربية، علاقات مباشرة مع مثيلا ا الجزائرية، ومعرفة أحسن للإنتاج الوطني، جراء مشاركتنا في مختلف المعارض العربية والدولية.

ثم إن الظروف الأمنية التي طالما وقفت عائقا في وجه كل تطوير للعلاقات الجزائرية العربية، أخذت تتحسن تدريجيا، بل صارت خبرة الجزائر في التغلب على المخاطر الأمنية، مرجعا وموضع عبرة للغير. وبعدما كانت المؤسسات ورؤوس الأموال العربية، قائمة على مشارف حدودنا الشرقية والغربية، لا تجتازها، فهي اليوم واسعة الوجود عبر مختلف مناطق القطر، تنافس مثيلا ا الأوربية والأمريكية والأسيوية، مع تجاوزات لبعض الأطراف العربية بحصر استثمارا ا عبر القطر،أحيانا، في القروض التي تستلمها من بنوك جزائرية، وبتحويلها إلى الخارج مقابل ذلك، أرباحا معتبرة في غياب الرقابة المطلوبة، أو بتواطؤ جهات محلية .

فالعالم العربي يشكل بالنسبة للجزائر، في الميادين الاقتصادية، فضاء جديرا بالاقتحام، لما يتوفر عليه من فرص تبادل مربحة قابلة للتطوير. فهو شريك هام بإمكانه أن يدعم في نفس الوقت، مكانة الجزائر في اتجاه دوائر جغرافية، وسياسية جديدة عليها نسبيا. ولقد مرت كل من المغرب، وتونس ومصر وسوريا، بنفس الظروف الصعبة، لكنها استطاعت الخروج من ضايقتها،

بتوظيف أحسن، لانتمائها العربي. وأصبحت الدول العظمي هي الأخرى، لا تتردد في مداراة البلدان الخليجية، كأسواق مربحة ومصادر تمويل هامة. ويمكن للجزائر الاستفادة من فائض أرصدة المنطقة من جهة، ومن قدم علاقا ا بالقارة الأسيوية، لاختراق هذه الرقعة الهامة من العالم، لما تشهده من تطور هائل في كل الميادين. فهي تشكل اليوم لا محالة، قاطرة الاقتصاد العالمي، تقودها دول من حجم اليابان، والصين، والهند، وكوريا، وماليزيا وغيرها.

ويعد التعاون الجزائري العربي، من الضروريات. ويندرج في مسار التجمعات الإقليمية التي أصبحت الوسيلة المثلى، لتفادي الإفلاس المحتوم لكل قطر لم يضمن في الوقت المناسب، عضويته داخل تكتلات واسعة. وعلى التجمعات العربية، الإسراع إلى كسب رهان المعرفة والإنتاج الصناعي، والتكنولوجية المتطورة، اعتمادا على إصلاح شامل للمنظومة التربوية، وتطوير سريع لقطاع البحث في جميع ا الات، والاستغلال الراشد للكفاءات العربية المتوفرة بكثرة، دون أن تلقى لها العناية المستحقة. وليست هناك، حياة كريمة في المستقبل، لأي بلد عربي، في غياب مثل هذه الإجراءات، وهي الشروط الوحيدة التي تمكن العرب من تجديد صلتهم بماضيهم المزدهر ا يد، ومن تبوء المكانة اللائقة م، بين الأمم، وإعادة ذكرى ماضيهم الزاهر إلى أذهان الشعوب التي استفادت من عطائه السخي، وتحاول الإلقاء به في سلة النسيان.

وهناك قضية لا يمكن إ اء الحديث عن الشؤون الاقتصادية للبلدان العربية، دون الإشارة إلى أهميتها، وهي المتعلقة باليد العاملة الأجنبية الموجودة بكثافة، في مختلف البلدان العربية، نظرا لقلة كلفتها ووفير إنتاجيتها، حتى كادت تستحوذ على كل فرص الشغل المتوفرة بالمنطقة، بينما بدأت البطالة تشكل خطرا على استقرار ا تمعات العربية، ومستقبل أجيالها الصاعدة، وسلوك أفرادها، وهذا حتى في البلدان المنتجة للنفط. فالظاهرة تستحق العناية والمعالجة السريعة. فهي عماد الاقتصاد، السليم والسيادة الوطنية. و ا تصان أسس الهوية العربية المهددة، على المدى الطويل، أو حتى المتوسط، بكامل الاندثار جراء تغلب نسبة

الأجانب على عدد المواطنين في الكثير من الأقطار العربية .

– العلاقات الثقافية:

ظلت الجزائر عبر العصور، في اتصال دائم بالثقافة العربية الجذور، السائدة في منطقة الشرق الأوسط، وزاد هذه العلاقات رسوخا، استقرار الفينيقيين بموانئ عديدة عبر كامل السواحل المغاربية. وللتذكير فإن ماسينيسا تلقى تعليمه الأول باللغة البونيقية، لترعرعه بمدينة قارطاج، كما كان معظم حديث القديس أغوستينو باللغة الأرامية، لغة السيد المسيح عليه السلام، وما هي في حقيقة الأمر، إلا فرع من اللغة العربية.

وتبنى سكان الجزائر الثقافة العربية الإسلامية، غداة حلول الدين الإسلامي بربوعهم، فأثروها بفيض عبقريتهم الخاصة، وراحوا ينقلون إشعاعها وتعاليمها، شمال البحر الأبيض المتوسط، وجنوب الصحراء الكبرى. وساهمت الجزائر بقسط وافر، في كل جدل ديني دار حول قضايا فقهية، أو كلامية، عبر دار الإسلام. بل إ ا بمعية القطر التونسي، البلد الوحيد، الذي مارس أهله الإسلام جماعيا، عبر معظم ملله ونحله. فكانوا هكذا، على المذهب السني عند وصول الفاتحين الأوائل في القرن السابع الميلادي، ثم الأباظي في ظل الدولة الرستمية، فالشيعي الإسماعيلي، إبان الحكم الفاطمي. وامتد نفوذ الدولة الفاطمية، الأولى من نوعها، إلى الديار المصرية، وكان تشييد مدينة القاهرة وجامعة الأزهر الشهيرة، في القرن العاشر الميلادي، على أيدي قبائل قتاما الجزائرية، المنطلقة من مهدها المتمثل في المثلث الذي تحده حاليا، مدن كل من جيجل وبجاية وسطيف. ثم ما لبثت الجزائر في منتهى هذه الرحلة الروحية، أن رجعت إلى السنة، من خلال المذهب المالكي السائد إلى الآن، عبر أراضيها، باستثناء منطقة وادي ميزاب الإباظية.

وأما إشعاع الجزائر الصوفي والإصلاحي، في اتجاه كل من بلاد المغرب وجنوب الصحراء الكبرى، فهو مفصل في قسم آخر من هذا الكتاب.

فرسوخ العقيدة الإسلامية في الجزائر واقع لا ينكر. وبالمقابل، فلم يتمكن المستعمر الفرنسي المسيحي، طيلة قرابة القرن والنصف، من الاحتلال للأراضي الجزائرية، من حمل سكا ا على تبني النصرانية، أو اللغة الفرنسية، أو التخلي عن تقاليدهم، وهذا رغم كل الجهود الجبارة التي بذلها لهذا الغرض. غير أن ممارسات المسخ التي سلطها على السكان في نفس الفترة، ألحقت لا محالة، بعض التشويه على شخصية الشعب وسلوكه. وسيبقى مفعول هذا التأثير الارتدادي ساري المفعول لمدة، على كل من مكونات الشخصية الجزائرية وسلوك المواطنين.

ويتقاسم الشعب الجزائري مع باقي أشقائه العرب، القيم الأخلاقية والمعتقد الديني، واللغة والكثير من العادات، وهذا ما حال دون محاولات المحتل، ضرب الحصار المحكم حوله، في ا ال الثقافي. فإذا كان ممكنا غلق الحدود في وجه تنقل الأشخاص، فمن ضرب الاستحالة، منعهم الرجوع إلى مصادر تراثهم الروحي المشترك. ويعود التطور السريع للعلاقات الثقافية بين الجزائر والعالم العربي، غداة الاستقلال، لانتمائهما إلى نفس الأصول الحضارية، ولرغبة شعبنا إعادة صلته بمصادر أصالته، ولو بالتخلي المؤقت عن ثقافة المحتل، مهما كان ثراؤها، لأ ا لم تتموقع عبر الديار، إلا في ظل المدافع والقوانين الجائرة .

وشهد التعاون الثقافي والعلمي مع العالم العربي، أسرع تطوره في مجال التربية الوطنية، من خلال قدوم الأعداد المعتبرة من المعلمين والأساتذة ومستشاري التربية العرب، إلى الجزائر، نظرا لسياسة التعريب التي قرر ا ضمن أولويا ا، غداة الاستقلال، ولتحمل القسط الوافر من تكاليفها المالية، من طرف هذه الدول الشقيقة، ولسبب هام أخر، قلما تذكره الدراسات، ويتعلق أساسا، بتنكر الطرف الفرنسي المتكرر لالتزاماته في حقلي التعليم والتكوين. ومن الواضح أن رفض فرنسا المساهمة في نشر التعليم بالجزائر، ولو بلغتها، كان يرمي إلى تعقيد أوضاع الدولة الفتية، أمام المطالب الملحة لشعب حرم طويلا من التعليم، فأبى أن يلقى أبناؤه مصير الآباء في كنف دولته المستقلة.

والدليل على أن الجزائر لم تكن في يوم من الأيام، تكن العداء لأية ثقافة أجنبية، أ ا كثيرا ما حاولت استدراك العجز المتسبب فيه الجانب الفرنسي، بالتوجه إلى بلدان أخرى ناطقة بالفرنسية، كليا أو جزئيا، كبلجيكا وسويسرا وكندا. غير أن هذه المحاولات كانت هي الأخرى، تبوء بالفشل، لتراجع فرنسا المفاجئ عن تعنتها، تدعمه في مثل هذه التصرفات، أطراف محلية نافذة .

هذا لا يعني أن التعاون مع العالم العربي، في ميادين التربية والثقافة والفنون، كان دوما يرقى إلى المستوى المنشود، وهذا لأسباب لم يتحمل الطرف العربي وحده، مسؤوليتها. وللتذكير فإن سياستنا الوطنية في حقل التعليم، كثيرا ما كانت تشكو قلة الوضوح في ترتيب أولويا ا، وهذا رغم حجم الاعتمادات المالية المعتبرة، المخصصة لها على الدوام، وعدد مدارس تخريج المعلمين التي أنجزت عبر كامل التراب الوطني لهذا الغرض. لكن التبذير الملحق بالكفاءات التربوية في الجزائر، يفوق المعدلات المعقولة. وأمام النقص الفادح في الإطارات الذي كانت تعانيه مختلف مصالح الإدارة الجزائرية، فكثيرا ما كان المتخرجون من معاهد تكوين المعلمين والأساتذة، يفضلون الالتحاق بالوزارات والشركات الوطنية، رغم تخصصهم وتعاقدهم مع قطاع التربية، القاضي بتغطية حاجات التكوين، وهذا لأن الإدارة والشركات توفر لهم النفوذ السياسي، والمكانة المرموقة في ا تمع، والمرتبات العالية، في غياب أي تدخل من السلطات، لردع مثل هذا المنكر من التصرف. وتسند مناصب الشغل العائدة إليهم في التعليم، إلى متعاونين أجانب، أو إلى مساعدين جزائريين، يعوزهم المستوى الثقافي، والتكوين المتخصص، وحب مهنة التعليم، في تصرف مناف لكل منطق، متناقض مع المصلحة العامة للبلاد.

ويأتي قطاع الصحة في المرتبة الثانية، بشأن توظيف المتعاونين العرب من أطباء وأساتذة. ويحمل معظمهم شهادات أمريكية، أو أوربية، ويتم جلبهم،على السواء، في إطار اتفاقيات تبرم مع حكوما م، اوعتمادا على عقود فردية. واستطاع كثير من الخبراء العرب، من مهندسين ومعماريين وغيرهم، أن

يلتحقوا بفضل كفاءا م بالعديد من المصانع والورشات ومكاتب الدراسة الجزائرية. ولم يبق هذا التعاون طويلا ذا اتجاه واحد. فبعد مضي سنوات معدودة من الاستقلال، أخذت الجزائر تقدم بدورها، الدعم الفني لمن يحتاجه من الأشقاء، وتتبادله مع أطراف أخرى للتآزر وتقاسم الخبرات.

وأصبحت اليوم، الكفاءات الجزائرية، بفضل مستواها العلمي، ونوعية خدما ا، تحظى بالتقدير لدى العديد من الدول الخليجية، حيث التنافس على أشده مع الخبراء الأجانب. ولم تعد بعض الدول العظمى، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، تتردد هي الأخرى، في إسناد مهام دقيقة، لخبراء جزائريين، اعترافا بتفوقهم في مجال اختصاصهم. وقد تضاعف عددهم بالخارج، عقب العمليات الإجرامية التي صارت تطالهم على وجه الخصوص، أثناء العشرية السوداء فحثتهم على الهجرة.

وتواصل الجزائر من جهة أخرى، عملية إدخال اللغة العربية في تعليم المواد العلمية والتقنية، والحرس على توحيد المصطلح على مستوى العالم العربي في ميدان العلوم الحديثة، والإعلام الآلي، لتسهيل التعاون العربي. واستطاعت بفضل علاقا ا الطيبة مع مختلف الكتل الجهوية، داخل منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة، اليونسكو UNESCO، أن تدخل اللغة العربية سنة 1968، كلغة عمل، ليعم استعمالها بعد ذلك، داخل باقي الهيئات الأممية.

كما فتح الفيلم الجزائري بمستواه الرفيع، طريق الجوائز العالمية أمام السينيما العربية. ويلقى الإنتاج الفكري العربي، من كتب وأشرطة ومسلسلات وأغاني من جانبه، رواجا كبيرا في الجماهير الجزائرية. فما على الجزائر إلا أن نبذل المزيد من الجهود لتعريف أوسع بإصدارا ا الأدبية والفنية، وبصفحات تاريخها ا يد، في بلدان المشرق، وذلك بتحسين برامج مختلف إذاعاتنا المرئية والمسموعة، خاصة وأن غالبية جرائدنا ومجلاتنا المتخصصة ما زالت تصدر بالفرنسية، وهي عديمة الرواج في بلدان المشرق العربي.

والملاحظ أن التلفزة الجزائرية بقيت طويلا، الوحيدة التي لا تبث برامجها عن طريق القمر الصناعي "أراب ساط"، رغم أننا من مؤسسيه، وأن مركز توزيعه، قائم بمدينة الأخضرية الجزائرية، علما أن معظم الخبراء الساهرين على حسن أدائه جزائريون .ونلاحظ في الآونة الأخيرة، لحسن الحظ، تحولا على الساحة الوطنية بالنسبة لإنتاج الأشرطة الوثائقية والمسلسلات التليفزيونية، من حيث تنوع المواضيع، وجودة لغة التخاطب فيها، مما يؤهلها لرواج أكبر لدى جمهور المتفرجين العرب.

ولم تبق مع التطور الهائل لوسائل الاتصال الحديثة عبر العالم، وتقنيات بثها، وقاية ناجعة ضد ما تنشره هذه الوسائل من أفكار وصور، لاتقاء بعض مضامينها الرديئة المستوى، الفتاكة المحتوى. فهي تتسرب بالصوت والصورة، من خلال الأشرطة، وآلاف الإذاعات المرئية والمسموعة، والشبكات العالمية المعلوماتية، متحدية كل أنماط الرقابة، ووسائل التصدي لشرورها. ولعل أحسن وسيلة لاتقاء سموم هذا الغزو الثقافي، أو الحد منها، تكمن في جودة البرامج التعليمية المنتهجة في المدرسة للصغار، وفيما تذيعه وسائل الإعلام الوطنية، وفي حسن التكفل العائلي بالأجيال الصاعدة. ولا يمكن لأي بلد عربي أن يتحمل على انفراد، كلفة هذا المسعى، من اعتمادات مالية، وإمكانات بشرية ومادية. فلن يتحقق مثل هذا المطلب إلا بتعاون كافة الأطراف العربية، مع وعيها المشترك بحجم التحديات، وواجب التصدي لها، مهما كانت الكلفة.

أما المشكل الهام الآخر الذي يستوقفنا في ا ال الثقافي، فهو المتعلق بمصير هجرتنا العربية الإسلامية، المقيمة في البلدان الغربية. فيقتضي من الجميع واجب إبقائها على الدوام، في اتصال مع مصادر قيمها وتقاليدها، وتوفير تعليم مناسب لأبنائها، اعتمادا على سياسة عربية نابعة عن التشاور في وضع الصيغ، والتنسيق عند التطبيق. فجالياتنا صارت بحق، تواجه ظروفا خطيرة في مواطن إقامتها الجديدة، بكل من أوربا وأمريكا وأستراليا، دد مستقبلها ومكونات شخصيتها العربية الإسلامية. وتأكدت هذه الوضعية الخطيرة، بعد تفجيرات

11نوفمبر2001 التي استهدفت بعض معالم مدينة نيو يورك، ومثيلا لا في عواصم غربية أخرى. وتعطي حملات التحرش والكراهية ضد العرب والمسلمين، والمضايقات المسلطة عليهم، حتى في مجال اللباس والسلوك، الحجم الحقيقي للمشكل، مؤكدة ضرورة إيجاد الحلول الدائمة له، في أسرع الآجال .

ولم تبق مظاهر العداء المسلطة على جاليتنا في المهجر، ومواطنينا العابرين للبلدان الغربية، تنفرد بممارستها، أوساط محدودة العدد من اليمين المتطرف الحاقد، بل صارت الكنيسة بقيادة البابا الجديد بونوا السادس عشر، وأنظمة اشتهرت سابقا بالتسامح، تتخذ بدورها، هنا وهناك، إجراءات قانونية للحد من حريات مواطنينا في ممارسة شعائرهم، وفي التمتع بشروط الحياة الكريمة.

وأمام هذه الترعة العامة، الرامية إلى خلق الظروف المؤدية إلى "اصطدام الحضارات" أو تجديد أي "صراع للديانات" (عنوان الكتاب الذي أصدره مؤخرا جان بول روكس) فسيكون أسوأ تصد يلجأ إليه المسلمون لمواجهتها، ذلك المتمثل في ردود فعل مرتجلة من التي صارت تعقب كل استفزاز يصدر عن كاتب غربي، أو مرتزق عربي مسلم، يطال القرآن الكريم، أو عن صور كريكاتويرية يجرؤ بعض الصحافيين الغربيين على نشرها للمس بالمصطفى خير الآنام، أو عن تصريح لرجل كنيسة يؤول من خلاله، تأويلا خاطئا أو مغرضا، بعض أحكام الإسلام. فالجدير بنا أن نتخلى عن الموقف الدفاعي الذي طالما التزمناه، ونعير لموضوع علاقاتنا مع باقي الحضارات، الأهمية التي تكتسيها، ونباشر الحوار مع ممثلي الأديان الأخرى التي نكن لها كامل الاحترام والتقدير، ما دمنا، كمسلمين، نؤمن بالله ورسله و"لا نفرق بين أحد من رسله" خلافا لغيرنا، وكل من يدعي التسامح والتفتح على الغير، ويناصبنا العداء. ولا يمكن للبشرية أن تضمن لنفسها مستقبلا آمنا مزدهرا، إلا اعتمادا على تعايش سلمي بين الثقافات، واحترام متبادل بين الشعوب.

الخاتمـة:

هذه نظرة عابرة عن مختلف أوجه التعاون القائم حاليا، بين الجزائر وباقي البلدان العربية، في المستويين الثنائي والجماعي. ويبدو أن هذا التعاون الممتد على قرابة الخمسين سنة، ما زال خاضعا إلى اعتبارات ذاتية، أكثر منه إلى مقتضيات مسار منهجي يرمي، حسب جدول زمني محدد، إلى تحقيق اندماج اقتصادي، ووحدة سياسية عربية متضامنة، تتمتع بالمؤهلات الضرورية لمواجهة التحديات الراهنة .

ووقفت حاجة كل دولة عربية، غداة استقلالها، إلى تأكيد حريتها وسياد ا على كامل ترا ا الوطني، كشرط مسبق لكل تعاون مع جوارها، حجرة عثرة أمام تطلع الشعوب العربية للوحدة. لأن أول خطوة في سبيل التعاون والتكامل تقتضي من كل قطر، توضيح حدوده مع جيرانه، اعتمادا على معطيات طالها عامل الزمن، وتعرضت لعبث المحتلين السابقين. وجعل حرس البلدان العربية إثبات ذا ا، قبل أي تعامل مع جوارها، مجمل العلاقات العربية تتعفن منذ الوهلة الأولى، بسبب مشكل الحدود. فهو الذي أدخل البلدان العربية في دوامة التوتر والمحاكمات وحتى المواجهات المسلحة. وكاد هذا المشكل يقضي على أدنى تعايش سلمي بينها. ثم إن الأقطار العربية كانت تعاني جميعها، من أوضاع اقتصادية واجتماعية، غير مشجعة على التبادل والتكامل، في غياب أي نشاط فلاحي وصناعي، يضمن لها الاكتفاء الذاتي، ويؤهلها للتعاون مع غيرها، علما أن الشركات الأجنبية، كانت يمن على كامل ثروا ا الطبيعية.

وهذا ما جعل الجزائر، في سعيها المستميت، لإقامة نظام دولي عادل، تلقى كبير العنت، في محاولتها فتح حوار مجد مع شركائها العرب، أو بعث أي تعاون يضمن الفائدة المشتركة للجميع. فكانت بمطالبها الجريئة، تثير مخاوف الأنظمة العربية، من أية ردود فعل ردعية على الساحة الدولية، أو عدوى تلحق شعو ا، فتزعزع لها عروشها. لكن الوضع اليوم غيره بالأمس. فقد فقدت الأنظمة العربية الموالية للغرب، بعدها الاستراتيجي، جراء ا يار الاتحاد السوفييتي

المفاجئ، فلم يعد يخصها هذا الغرب، بنفس الحماية، وحسن المعاملة. وتجلى هذا التغيير، إبان أزمة الخليج الأولي، وما صاحبها من ضروب التدخل السافر في الشؤون العربية، لإلحاق الصغار بكل شعوب المنطقة، ونسف مشاريع التئامها، وتعطيل نموها، وامتصاص سيولا ا النقدية، تأكيدا للتوجه الجديد، وما يعد به في ظل ظاهرة العولمة، من عواقب وخيمة على جميع العرب، في غياب مراجعة سريعة شاملة لأوضاعهم، واستئناف مسار الاندماج والوحدة لبلدا م، في جميع ا الات، وبكل صدق وعزيمة .

ويبقى العرب هكذا رغم عددهم، وحجم ثروا م الطبيعية، ومواردهم المالية، وكفاءا م الفكرية المعتبرة، عاجزين إلى اليوم، عن اختراق عالم المعرفة، والسيطرة على سبل الإنتاج الصناعي المتطورة. فلا يعرف العالم للعرب آلة واحدة، أو جهازا أو حتى سيارة من صنعهم، وكأن هناك إرادة كونية تسعى لحصر دورهم، في تصدير المواد الأولية، واليد العاملة غير المؤهلة، وفي الاستهلاك الجشع للمواد المصنعة، الواردة من دول أجنبية.

وأما في ا ال الاجتماعي، فهناك بوادر تغيير أخذت منذ قليل، تلوح في الأفق. فلم تبق مثلا، دولة عربية واحدة، ولو ضمن إمارات الخليج، لم تسارع إلى إنشاء مجلس استشاري، أو لم تعد تعير اهتماما لقضايا حرية التعبير، وحقوق الإنسان والأقليات، وواجب التسوية الحقيقية بين المرأة والرجل، وفسح ا ال أمام ا تمع المدني، بل أصبحت هذه القضايا حديث الخاص والعام، عبر كامل الوطن العربي.

كما أخذت الأنظمة العربية تعي، أن ما ارتكبه في الجزائر، ذلك الإجرام المتستر وراء مطالب دينية مزيفة، من تقتيل وتخريب، لا علاقة له بنظام الحكم السائد فيها، وفشل خططه التنموية، كما ادعاه الغرب، أو بوقف المسار الانتخابي الذي شرع فيه، في بداية التسعينات. بل صار الكل على دراية، بطبيعة هذا العنف، ومراميه، وأساليبه وتشعبه، وبحجم التضحيات التي تكبدها الشعب الجزائري في التصدي له على انفراد، بينما الظاهرة تعني الجميع.

ومما زاد حرب السلطات الجزائرية ضد الإرهاب، مثالية، أ ا لم تحصر حملتها عليه في الجانب الأمني وحده، بل راحت تصب أكبر اهتمامها على جذوره، للتخلص النهائي منه، ومغبة بروزه من جديد، بذرائع أخرى. ولهذا يكتسي صدق التطبيق حمل الإصلاحات الجارية بالجزائر حاليا، أهمية قصوى. فأدنى نقس في إدارة هذه الإصلاحات يؤدي لا محالة، إلى الكارثة

ووفر للجزائر، تغلبها على أزمتها، مع تجربتها في التصدي للعنف المتستر وراء الدين، ظروفا ملائمة لاستئناف دورها المتميز على الساحة العربية والدولية، فأصبحت الشريك المنشود، وخبر ا مرجعا، ومصدر تأمل وعبر. وأخذت الجزائر من جانبها، تبدي استعدادها، لفتح صفحة جديدة من التعاون المثمر، مع البلدان العربية، في خضم التحديات المصيرية الناجمة عن النظام العالمي الجديد، والتي صارت تستهدف العرب جميعا، وهذا بعدما كادت تحصر تعاملها، على الساحة الدولية، مع البلدان الغربية، حتى في أحلك ظروف محنتها.

وفات لها أن تمكنت بالفعل، اعتمادا على مواردها الطبيعية . وقر ا من الدول الصناعية، أن تدفع بتعاو ا الاقتصادي مع الإتحاد الأوربي، إلى مستويات معتبرة قاربت 60 % من مجمل مبادلا ا مع الخارج. وكان من المفروض أن تحظى لدى أعضائه، بشيء من التقدير لأوضاعها الخانقة، فتستفيد منهم ببعض الامتيازات أثناء المفاوضات التي أجر ا معهم، لمراجعة اتفاقات الشراكة التي تربطها ذا الاتحاد. لكن الشريك الغربي لا يقول ذا المنطق، في اتجاه بلد من الجنوب مثل الجزائر، رهن مصيره به دون سواه، وتقتصر صادراته على المحروقات وبعض المحاصيل الزراعية .

وكادت الجزائر تدفع الثمن الغالي لمثل هذه السياسة الانفرادية، عندما تدهورت فجأة، أوضاعها الأمنية، في شهر رمضان من سنة 95 وأخذ أكبر زبائنها في مجال الغاز والبترول، أمثال بريطانيا العظمى وإيطاليا، يحاولون التدخل في شؤو ا الوطنية، ويمارسون عليها أبشع الضغوط، اعتمادا على حجم

مدفوعا ـم لخزينتها، مؤكدين مخاطر الشراكة المحصورة في القليل من المتعاملين، وفي العدد المحدود من الصادرات، مهما كانت أهميتها وندر ـا.

وهذا ما جعل الجزائر تسارع إلى البحث عن أسواق متنوعة عبر العالم، بدءا بالموجودة داخل دوائر انتماءا ـا الجوارية، كالمغرب الكبير، والقارة السمراء. وإن كانت العلاقات الجزائرية المغاربية المؤطرة ضمن "إتحاد المغرب العربي" موكولا مصيرها، إلى تطور قضية الصحراء، وواجب حلها حلا جذريا. وبقيت سياسة الجماهيرية إزاء الإتحاد المغربي، يشو ـا من جهتها، التردد والمبادرات الانفرادية. أما القارة السمراء، فإ ـا لا زالت تعاني أزمة اقتصادية خانقة، ونزاعات عديدة مسلحة. مما يجعل كل تعاون معها، في الظروف الراهنة، يتطلب في مراحله الأولى، إمكانات ضخمة غير متوفرة حاليا، لدى الجزائر. فيكفيها أن تعتني أولا، بالبلدان الإفريقية المتاخمة لحدودها، مثل كل من المالي والنيجر، والتشاد.

ومما لا شك فيه، أن دول المشرق العربي، والخليجية منها على وجه الخصوص، ما زالت تشكل بالنسبة للجزائر، فضاء لم يلق منها بعد، العناية الكافية لإرساء وجودها التجاري في أسواقه، فيفتح لاقتصادها آفاقا واعدة. فالمنطقة غنية بالرساميل، وتتوفر على فرص استثمار متنوعة ومربحة، بينما يمثل سكا ـا نمط ا تمعات الاستهلاكية، حيث تلقى لديهم كل بضاعة جيدة النوعية، متقنة التغليف، الرواج المضمون. وهي بلدان تقف منا اليوم، موقفنا منها. فكل منا يحاول معرفة الآخر، ويبدي استعداده لتوظيف طاقاته وخبرته وعلاقاته الخاصة، في خدمة مشاريع تنجز سويا، بأراضي الطرفين أو ببلدان أخرى.

ومن فوائد كل تعاون ناجح مع بلدان المشرق، ما يوفره لنا، بالإضافة إلى الأرباح المالية، من وزن داخل إتحاد المغرب العربي، وتقليص من حجم تبعيتنا للمجموعة الأوربية، كما أنه سوف يضفي المصداقية المنشودة على علاقاتنا مع

كل من إفريقيا، وا موعات الاقتصادية العالمية، خاصة الأمريكية والآسيوية .

ويقتضي إنشاء شراكة اقتصادية تضم كل البلدان العربية، وتتوفر فيها شروط العمل الميداني الناجح، التشاور المسبق الجاد، والتخلي عن الأنانيات الضيقة، والامتثال إلى مخطط يأخذ بالحسبان، أهم الركائز المؤسسة للمجتمعات القوية، اعتمادا على مشاريع متكاملة، تغطي حاجات الجميع الحيوية، مع توزيع مناسب للوحدات الإنتاجية، على الدول الأعضاء، فتوفر لها بالمقابل، سوقا مشتركة مربحة. ولا بد أن توكل، ذا الشأن، مهمة تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية، إلى أعوان أكفاء، تحدوهم إرادة النجاح، مع يقين الجميع، بأن هذا الخيار مصيري، وقابل للتحقيق، ما دام قد أعطى ثماره الطيبة، في مناطق حضرية أخرى.

فهناك أمم كاليابان، والصين والهند وكوريا، واجهت هي الأخرى، في الماضي القريب، نفس التحديات، وهي اليوم، على وشك التغلب عليها ائيا. اعتمادا على إرادة شعو ا، والتوظيف الراشد لطاقا ا. وقد أخذت تحدو حدوها، في الآونة الأخيرة، كل من ماليزيا، والفييتنام، والبرازيل والأرجنتين. بل وأقطار إفريقية عديدة، موظفة لهذا الغرض، قدرا ا الذاتية قبل أن تستثمرها داخل فضاءات تضامن اقتصادية معينة.

القسم الثاني

العالم العربي وما يتعرض له من ممارسات للقضاء عليه

العالم العربي والأطماع المحدقة به

الجزائر جزء لا يتجزأ من العالم العربي. وتعود علاقا ا مع مختلف مناطقه إلى غابر العصور. فهي علاقات نابعة عن الانتماء إلى نفس الفضاء الجغرافي، الخالي من الحواجز الطبيعية، وعن الهجرات البشرية التي تعرضت لها الجزائر سويا مع باقي أطرافه، والمعايشة لنفس الأحداث التاريخية، وتقاسم المعتقد الديني، والقيم الأخلاقية. كما أ ا ناجمة عن تشابه الهياكل الاجتماعية وأنماط الحياة السائدة عبر هذا الفضاء.

ويبقى البعد العربي للجزائر، رغم تأكيده، في مناسبات عدة منذ الاستقلال، موضع المد والجزر، تماشيا مع المآسي المعرضة لها على الدوام، بلدان هذه المنطقة. فهو بين تضخيم وتقزيم، يبحث عن المستوى اللائق به، في ظل التحديات الجديدة، الناتجة عن ظاهرة العولمة، ومظاهر العداء المسلطة على الإسلام وشعوبه، عبر المعمورة. وترمي هذه الحرب الصليبية التي تقودها كل من الولايات المتحدة، وإسرائيل وأطراف أوربية مغرضة، إلى القضاء الكلي، على مفهوم العالم العربي، والنيل من القيم الإسلامية، حتى تصل، إن استطاعت، إلى شطبها من قائمة مرجعيات النظام العالمي الجديد.

ويكفي للتأكد من واقع هذا العداء، التذكير بذلك التعتيم الذي تخص به وسائل الإعلام الغربي، مآسي العرب والمسلمين، حتى عندما يكون ضحاياها، مدنيين أبرياء، أو رضعا في المهد. بل ليس هناك يوم واحد، لا تطالعنا فيه الطائرات الإسرائيلية، وهي تقنبل أحياء من غزة، أو من مدن الضفة الغربية، متسببة في مئات القتلى والجرحى من السكان العزل، متذرعة في أكثر من مرة، بواجب التصدي لأحد قادة الفصائل الفلسطينية المبحوث عنهم، وكأن تنفيذ الإعدام بواسطة الطائرات الحربية، في حق أفراد، داخل مدن لها أعلى كثافة سكانية في العالم، صار مشروعا أخلاقيا وقانونيا، اللهم إن كانت رخصة هذا الإجرام، خاصة بشعب الله المختار، لأنه كان ضحية المحارق النازية.

والغريب أن تقتيل المسيحيين من الفلسطينيين، لا يثير هو الآخر، أدنى تعاطف من الغرب، لا لشيء ربما، إلا لأ م عرب. وهناك مبرر آخر سنته أمريكا، في حر ا على الإرهاب، والخاص بمن تسميهم واشنطن، الضحايا الهامشيين لكل عمليا ا العسكرية، في العراق وأفغانستان. ويتجلى للعيان، أن جل المآسي الجارية اليوم، عبر المعمورة، تكاد تتمركز في مختلف ربوع دار الإسلام، وأن معظم ضحاياها، مسلمون.

فالتحدي الذي يواجه المسلمين حاليا، هو في حجم حضار م. ولعل أكبر خطأ يقع فيه أحدهم، اعتقاده أنه يكفيه تقديم تنازلات لرواد هذه الحرب الصليبية، لينجو من أشرارها، فأقصى ما يحققه بخنوعه لهم، يكون ربما، تأجيل عدوا م عليه، إلى بعد ما يكون قد وفر لهم فرصة التفرغ لأشقاء له، واجتناب مواجهة جميع المسلمين في المنازلة الواحدة. ولن يلقى بعدها، هؤلاء المخلفون عن واجب الكفاح ضد العدو المشترك، إلا شر المصير.

وهل هناك من حاجة إلى التذكير بأن هذا التحدي الوجودي، المفروض اليوم على أمتنا، ليس بالجديد عليها. ففات لها أن اختبرت مآسي أشق، عبر تاريخها الطويل، واستطاعت التغلب عليها، في كل مرة، بفضل ثراء خبر ا في الصمود والتصدي. وليس بقاؤها على قيد الوجود إلى اليوم، ناجما بالضرورة عن المقاومة المسلحة. فلشعو ا من الطاقات البشرية، والمادية والروحية، ما يؤهلها للنهضة، واسترجاع المكانة اللائقة ا..

وضعية العالم العربي الراهنة

بقي العالم العربي، منذ الحرب العالمية الأولى تقريبا، يتصدر الأحداث الدولية، لكثافتها عبر مختلف مناطقه، مع رهانات تجتاز حدوده. فهو بثرواته الطبيعية، خاصة النفطية منها، وبموقعه الجغرافي، كنقطة وصل بين القارات، محط الأنظار، وعرضة لكل الأطماع. ولقد باءت بالفشل، كل مساعي شعوبه الوحدوية، أو محاولا ا المتكررة، لتحقيق أدنى تنسيق يحمي مصالحها، ويرقى ا

على الساحة الدولية، إلى مصاف الشركاء كاملي الحقوق. ويعود هذا الفشل المتجدد، إلى ضعف الإرادة السياسية لدى الأنظمة العربية، وعدم استقرار أوضاعها، وصراعا لا على الزعامة، والبحث عن المصلحة الآنية الناجمة عن الأنانيات الضيقة، بالإضافة إلى مفعول تدخلات القوى العظمى السافرة، في شؤون المنطقة.

ولم تعد الساحة العربية تخلو أبدا، من توترات تنشب، المرة بعد الأخرى، بين مختلف دولها، ولا من الانقلابات العسكرية والاعتداءات الخارجية التي تقدم عليها إسرائيل، أو بعض حلفائها. ومن الواضح، أن هذه الأحداث مع الإخراج الخاضعة له، تدخل ضمن مخطط محكم، يرمي إلى القضاء الشامل، على كل كيان سياسي متماسك للعالم العربي. وتتجسد مراميه ، في الطريقة التي تنتهجها القوات الإسرائيلية يوميا، وعلى مرأى الجميع، لتجزئة الأراضي الفلسطينية، حتى لا يبقى عبرها، أي أمل في إقامة دولة فلسطينية قابلة للعيش. وهذا ما يرمي إليه، بالنسبة لباقي الدول العربية، مخطط الولايات المتحدة، المعروف بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" والذي أخذ يدخل حيز التنفيذ، في عهد الرئيس بوش الابن.

وتأتي الأزمة الناجمة عن غزو صدام حسين للتراب الكويتي، لتبرر تدخل جيوش أزيد من أربعين دولة غربية ضده، لإخراجه من الكويت أولا، وإخضاع العراق للاحتلال والتدمير الكامل، ثانية. ولم يعد الغرب في حاجة إلى المبررات، لضرب البلدان العربية. ومن ذلك، الاعتداءات المتكررة على التراب اللبناني، وا لمازر الرهيبة المتواصلة التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين العزل، في غزة والقطاع. وما هي في الحقيقة، إلا محاولات متكاملة لزعزعة أوضاع العرب، وتعطيل روح التضامن بينهم، ومسعاهم نحو تحقيق أي انسجام لمواقفهم، أو وحدة لبلدا م.

ومما زاد تدخل الحلفاء الأول ضد العراق، حسرة في قلوب العرب، أنه تم بطلب من بعض أنظمتهم، وبمشاركتها الفعلية. وكادت الأمة العربية تتحمل وحدها، عبء كلفة هذا الاعتداء الباهظة، في المال والأرواح والمنشآت، بالإضافة إلى الأضرار السياسية والمعنوية التي ألحقتها ا على الساحة الدولية. وقد تبين بعد حين، في غياب كل مبرر لهذا العدوان الأمريكي، أنه ناجم عن قرار مبيت له، جاء يعلن للملإ، مولد نظام عالمي جديد، يضرب عرض الحائط، بالقوانين الدولية القائمة، نظام قوامه استبداد الأقوى. فهو يخول للدول التي صاغته، حق التدخل في شؤون البلدان التي صنفتها أمريكا في خانة "الأنظمة المارقة"، لا لشيء إلا لأ ا عربية مسلمة، تعارض مصالحها، وتندد بمآر ا.

وتبدو مختلف أوجه العقاب المؤلمة، المسلطة حاليا على الشعب العراقي، بمثابة درس تحاول واشنطن تلقينه للرأي العام الدولي، وللدول العربية على وجه الخصوص، ليتعود الجميع، من خلاله، على الطابع الجائر لقوانين النظام الجديد والتي تخضع لمعايير متأرجحة، تماشيا مع المصالح الأمريكية الآنية.ويزيد امتعاض الشعوب المعنية مرارة، التسامح الذي طالما تمتع به مجرمو الحرب من إسرائيليين، وصرب، وكرواط، رغم أن العالم كله كان يتابع عبر الشاشات الصغيرة، الصرب وهم يمارسون الإبادة المنهجية على مسلمي البصنة، بحضور القوات الأممية، وأحيانا بتواطؤ سافر منها. وتقابل بنفس السكوت، جرائم الحرب التي تقترفها تل أبيب يوميا، وكذا انتهاكا ا المتكررة للقوانين الأخلاقية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهي قوانين معلن عنها في ميثاق الأمم المتحدة.

ونرى اليوم، الرئيس الفرنسي الجديد، ساركوزي، يرفض بشدة، فكرة مطالبة دولته بالاعتذار، لحمالات الإبادة التي قاد ا طيلة قرن واثنتين وثلاثين سنة، ضد الجزائر، وبلدان إفريقية أخرى، كانت تستعمرها، وهذا بذريعة ارتكا ا من طرف جيل غير جيله. لكن هذا لا يمنعه من مطالبة تركيا الحديثة، بواجب اعتذارها لاضطهاد مارسه في بداية القرن الماضي على الأرمن، نظام عثماني أطيح به.

وإن اعتماد الأمم المتحدة، في أداء مهامها الأمنية، مبدأ الكيل بمكيالين، ليثير في وجدان شعوب المنطقة العربية، الرفض والضغينة، رغم تجاهله من أنظمتها المتخاذلة، فتعبر أحيانا، عن سخطها عليه، بإثارة مختلف مظاهر الشغب المنتشرة حاليا، عبر البلدان العربية، بما فيها تلك الفورية، غير المبررة بسبب واضح. لكنها تساهم جميعها، في تآكل هيبة الأنظمة العربية الحاكمة، في نظر مجتمعات تعاني التوتر، والهوان وظروف العيش القاسية، وتفشي مظاهر العنف، والمروق في أوساط الشبيبة، وظاهرة الجريمة المنظمة، وآفات اجتماعية عديدة أخرى.

وكانت أزمة الخليج الأولى، بمثابة القارعة على الشعوب العربية، فتسببت في إحداث شرخ إضافي في صفوفهم، بين مؤيدين للتدخل الأمريكي ومعارضين له. والغريب في الأمر، أن الرابح الأكبر في هذه المواجهة، والفائز برضا الأمريكان، لم يكن من ساندهم، وشد أزرهم ضد العراق. وتشكل هذه الأزمة منعطفا خطيرا في تاريخ المنطقة، ومع هذا لم تلق أحداثها إلى اليوم، القراءة الصائبة لفصولها، ربما لضيق الوقت، حيث جاء الغزو الثاني للعراق، والجارية مآسيه حاليا، على أعقا ا مباشرة، مثيرا هذه المرة، تنديدا جماعيا، زاد الأوضاع العربية تعقيدا وتأزما.

وكشفت أزمة الكويت، عجز العرب عن حل مشاكلهم بأنفسهم، أو الحصول على حلول أممية عادلة لقضاياهم. وقد وفرت في نفس الوقت، للولايات المتحدة، فرصة صياغة نظام عالمي، غير مسبوق في التاريخ، خاضع لكامل نفوذها، وإدخاله حيز التنفيذ. ولم يبق للعرب هكذا، أي حق في انتقاده، ما دام ساهم في ظهوره، بعض قاد م رغم ما يتضمنه من انعكاسات سلبية على مصيرهم. ومنها على وجه الخصوص، إضفاؤهم من خلاله، الشرعية على التدخل الأجنبي في شؤو م، وغزوه لأراضيهم وتكريس خلافا م. وتسببت لهم نفس الأزمة، في استنفاد أرصد م النقدية، ووضع ثروا م النفطية تحت الوصاية، والمس يبة أنظمتهم، واستفحال العنف الديني بربوعهم، مع ظاهرة

الجريمة المنظمة، تحت مختلف شعارا ا. كما أ ا كرست لدى البرلمانيين العرب، النموذج الغربي للحقوق، والحريات والديمقراطية، والسلوك العام، كمرجع مقدس لكل عمل لهم، في مجال التشريع الخاص با تمعات العربية.

وصار هذا النظام الدولي الجديد، يحظر علينا دون سوانا، اكتساب أي شكل من أشكال التكنولوجية العسكرية المتطورة، أو حتى مجرد اقتناء للأسلحة الحديثة الفعالة، ويفرض علينا قبول الرقابة الدولية على مصانعنا وكل مؤسسة يشتبه في طبيعة إنتاجها، أو لاعتمادها مناهج مستحدثة، خاصة في ا ال النووي. ورأينا البلدان العربية تسارع، جراء هذه الضغوط، إلى المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية، وتفكيك مركبا ا الحربية، قدوة بالعراق الذي يعاني الويلات، رد شكوك في امتلاكه أسلحة دمار شامل، بينما تبقى إسرائيل ا اورة له، تطور الصناعة الحربية بكل أصنافها، من دون أي رادع، بالإضافة إلى ترسانة القنابل النووية التي تمتلكها منذ عقود.

كما قرر هذا النظام العالمي الجديد، حظر مقاطعة الدولة العبرية، فارضا على الأنظمة العربية، الجلوس معها حول طاولة المفاوضات، من أجل إبرام معاهدة صلح تخدم مصالحها، وتضمها في الميدان الاقتصادي، إلى ذلك الفضاء الممتد إلى تركيا، وإيران وبعض جمهوريات أسيا الوسطى، قصد طمس معالم الهوية العربية، في الشرق الأوسط من جهة، واستغلال موارده بطريقة تضمن لتل أبيب، حصة الأسد من جهة ثانية، مع مقايضة البترول العربي بالمياه الواردة عبر دجلة والفرات، من منابع تركية. وهذا المشروع المسمى ب. "الشرق الأوسط الكبير" والذي هو في طريق الإنجاز، يحضر له بكل جدية، بغية القضاء السريع النهائي، على مفهوم العالم العربي .

ومن الواضح أن تفوق إسرائيل العسكري على جيرا ا، لم يعد كافيا، ولهذا تريد واشنطن دعمه بتفوق سياسي واقتصادي، وأحلاف مع دول محلية غير عربية، خاصة منها تركيا، وربما إيران وباكستان.

غير أن هؤلاء المتورطين في احتلال مهد أقدم الحضارات البشرية، قصد القضاء الفوري على ثقافتها الثرية، ومعالمها المعمارية، وتحفها الفنية العائدة إلى مجاهل التاريخ، لن يبلغوا مراميهم الشيطانية. وإذا كانت ا ازر التي يرتكبو ا يوميا، في اتجاه مواطنين عزل، وتخريبهم المنهجي للمنجزات العمرانية، وتشويههم لآثار فنية عتيقة، قصد طمس حضارة الرافدين التليدة، وسعيهم المحموم إلى نسف وحدة شعب عريق الأصول، جلية للعيان، مكشوفة المرامي، فإن عهدة جورج بوش، كرئيس للولايات المتحدة، مقبلة على ايتها قبل تحقيقه لمآربه الجنونية، بينما استفحلت مشاعر السخط عليه، فعمت شعبه والحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه. ولم يبق في صفوف الحلف الذي أقامه لغزو العراق واحتلال أراضيه، إلا الوحدات الأمريكية المتكونة أساسا، من مرتزقة، همهم الوحيد، الخروج من جحيم هذه الحرب. ولعل خير مكافأة يلقاها بوش في اية مغامرته العراقية، تبوؤه المكانة اللائقة به، في متحف كبار مجرمي الحرب، عبر التاريخ، فيكون على يمين سلفه في المنطقة: المغولي هولاقو .

العالم العربي غداة أزمة الخليج الأولى

الوضع السياسي:

كان لا يار الإتحاد السوفييتي، واحتلال الكويت من طرف الجيش العراقي، آثارهما البليغ في أوضاع العالم العربي قاطبة. وراحت شعوبه جميعها، تتعرض لشرور نظام عالمي جديد، لا يفرق بين مؤيد للتدخل الأمريكي ضد صدام، والمندد به، جاعلا جميع العرب في الهم سواء. وغابت في الحين، تلك ا موعة التي وقفت ضد الرئيس العراقي الراحل، وأصدرت "بيان دمشق" منتهزة الأزمة، لإنشاء منظمة جديدة، أراد ا بديلا للجامعة العربية. لكنها سرعان ما غمر النسيان هذه المنظمة، ولم تعد اليوم، إلا ذكرى فاترة في أذهان الخبراء بقضايا الشرق الأوسط.

وأبرز احتلال العراق من طرف الولايات المتحدة وحلفائها، عجز الهيئات العربية عن حل مشاكل المنطقة، أو جمع كلمة أعضائها حول موقف يعبر بصدق، عن مشاعر شعو ا، وهذا سواء في مستوى جامعة الدول العربية، أو مجلس التعاون الخليجي ، أو اتحاد المغرب العربي، أو أية منظمة عربية أخرى، ولا حتى ضمن القمم العربية المتتالية، والمحكوم عليها مسبقا بالفشل، لعجزها صياغة أدنى بيان مشترك، يتضمن قرارات فعالة تصون ماء وجه الشعوب العربية.

فهي في مجملها، هياكل جوفاء تراوح مكا ا، تحت عبء مصالح أعضائها المتعارضة، والتحديات الخارجية. وأخذت بعض هته الهيئات تغيب ائيا، عن الوجود، مثل التي كانت تضم مصر، والسودان، واليمن، والأردن والعراق، وكذا اللجنة الاستشارية المغربية المؤقتة. وحذت حذوهما، منظمات أخرى ثنائية، وثلاثية الأطراف، في المشرق والمغرب، ولم تبق منها إلا جامعة الدول العربية، صامدة تتحدى الزمن، وتعايش أخطر الأحداث، تجتمع عند اندلاعها، ولا يعنيها مآلها، وكأ ا من غير صلاحيا ا، شأ ا شأن كل الهيئات العربية. فهي تؤسس أصلا، لبعث تعاون منسق مثمر بين الدول، وبناء صرح وحدة سياسية واقتصادية وثقافية، تضمن لأعضائها الرفاهية، والمناعة، والكلمة المسموعة في صياغة القوانين الدولية، ولا يحرج مؤسسيها فشلها في تأدية المهام الموكلة لها، أو دخولها غياهب النسيان .

وليست العلاقات العربية في ا ال الثنائي، على أحسن حال. ومن ثم ما شاهدته شبه الجزيرة العربية، خلال العقود الماضية، من نزاعات بين حكوما ا حول الحدود المشتركة، جعلت المملكة العربية السعودية مثلا، تدخل في صراع مفتوح مع جل جارا ا، بما فيها شريكا ا داخل مجلس التعاون الخليجي. وأدت أحيانا، بعض هذه الخلافات، إلى المواجهة المسلحة كالتي وقعت بينها وبين نظام صنعاء، أو إلى قطع العلاقات كما كان الشأن، بين حليفتها بحرين، وبين قطر، رغم أن قطر يمثل البلد الوحيد الذي ينتهج المدرسة الفقهية الوهابية على غرار

المملكة. وتوجد به قاعدة عسكرية أمريكية هامة. وشهدت المنطقة الموجودة غرب المملكة، تجميد العلاقات بين القاهرة والخرطوم، عقب احتلال القوات المصرية مقاطعة "حلايب" الخاضعة سابقا . للإدارة السودانية.

ولم يبق في مثل هذه الأجواء، وجود لأي تنسيق عربي تجاه القضايا ذات المصلحة المشتركة، لا ضمن اتحاد المغرب العربي، ولا داخل مجلس التعاون الخليجي. ومن ثم اختلاف المواقف المغاربية من إسرائيل، حيث صارت له علاقات تتفاوت متانة، بكل من المملكة المغربية، وتونس وموريتانيا، بينما لم يستمر عبر كامل الخليج، في مقاطعة نظام صدام حسين، لدى الغزو الأمريكي الأول، إلا المملكة السعودية والكويت.

وتتميز الأوضاع الداخلية لكل بلد عربي، بالتوترات الاجتماعية والصراعات السياسية، والتنافس الحاد على السلطة. ففي مجال التشريع، هناك جدل يكاد يعم كل الأقطار العربية، ويدور حول الديمقراطية، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان. ويأتي هذا التحول، نتيجة المطالب الشعبية، ونشاط ا تمع المدني الذي أخذ يبرز للوجود، بضغوط خارجية واضحة. و صارت المرأة من جهتها، تؤكد وجودها كمواطنة كاملة الحقوق، وكذا الأمر بالنسبة للأقليات العرقية والدينية واللغوية. ويلاحظ هذا التفتح حتى في الدول المتشددة، مثل المملكة السعودية، وسلطنة عمان، حيث سارعت كل واحدة منهما، تفاديا لأي إفلات للأمور، إلى إنشاء هيئات استشارية تضم أهم شرائح ا تمع. ويبدو أن عهد السلطة الاستبدادية، والحزب الواحد، قد ولى عبر كامل الوطن العربي. وهناك ظاهرة أخرى، برزت للوجود. فهي تتمثل في موافقة الأنظمة القائمة، على إخضاع الانتخابات الهامة الجارية بأراضيها، لمراقبة أجنبية، ولو كانت لا تحول دون عمليات الغش من السلطة، وموجات الاحتجاج من جانب المعارضة.

وإذا كانت ظاهرة التدخل في شؤون البلدان المستضعفة، والضغوط الخارجية عليها، قد عمت العالم، فإ ا تتخذ طابعا خاصا في المحيط العربي، لأ ا

غالبا ما تكون مغرضة، متجددة الكرات، واضحة العدوانية، لا ترتكز على مبررات مقنعة. وتأتي هنا، معارضة لدهنيات وتقاليد ومراجع راسخة، وأحيانا مقدسة. وإذا كان النفوذ الأمريكي بين المعالم في مختلف جهات العالم العربي، فإنه صار اليوم، يتسم في المحيط العربي، بطابع الغطرسة، معتمدا في فرض هيمنته، الضغوط السافرة تجاه الأنظمة المستعصية، والقوة المسلحة عند الحاجة. فواشنطن توظف لتحقيق مآر ا، الحساسيات الطائفية والعرقية، والعصبية الجهوية، وغيرها من التناقضات، فتؤججها. كما أ ا تؤثر على مجرى الأوضاع الاقتصادية لمختلف البلدان، عن طريق الديون الخارجية، وسعر البترول، وقيمة الدولار، والمؤسسات النقدية الدولية، فتقضي ا، على كل محاولة تعنت، أو عصيان تبديها بعض الأطراف العربية.

ويجد العالم العربي نفسه اليوم، مطالبا بالتكيف مع أوضاع دولية لم تعرف لها البشرية مثيلا، ضمن نظام عالمي واحدي القطب، تلاشت فيه حرمة الحدود، وتعالج ضمنه، قضايا الشعوب، بسرعة الوسائل المعلوماتية. وتسدد فيه الصفقات اليومية ذات المبالغ المالية الهائلة، بأرصدة افتراضية لا تلمس ولا ترى. وتلتزم الساحة العربية أمام هذه التحولات الجسيمة، السكوت المطلق، وموقف الانتظار في غياب الخطط الجاهزة، الناجعة، وزعامات قومية في مستوى الأحداث، داخل السلطة الحاكمة، وفي صفوف المعارضة. فأصبح السخط الشعبي عاما، تعوزه الوسائط الوفية، لنقل صداه إلى آذان أصحاب القرار. بل صار المثقفون ورجال الفن العرب، يلتزمون الصمت، أو يختارون الهجرة إلى الشمال. وتخلى أئمة الدين من جهتهم، عن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإعادة الثقة للنفوس المضطربة، تاركين مهامهم الدينية، لمغامرين ومتطفلين على الدين لا خلاق لهم ولا مستوى علمي، فحولوا تعاليم الإسلام الحنيف إلى أحكام تعسفية، وتحريض على التقتيل والتخريب ومحاولة القضاء على كامل مظاهر العمران .

وتتسم سياسة عامة الأنظمة العربية، بنفس اللامبالاة في إدارة المشاكل التي تواجه شعو ا، بل إ ا لا تتوانى أحيانا في تأجيجها، لتبرير عجزها الواضح عن تولي المسؤوليات المناطة ا، في واجب التصدي للأزمات الداخلية والعالمية، القائمة والوشيكة، معتمدة منهج الفرار إلى الأمام، المؤدي إلى الكوارث، وكأن هم الحكام الوحيد، صار اليوم، تفانيهم في الحفاظ على السلطة أيا كان ثمن مسعاهم، لا يعنيهم لا الوفاء بالعهود ولا عاقبة خيانتها. وتمر الأيام والأعوام، والشعوب العربية في وضع من يترقب المهدي المنتظر، ملتزمة على الدوام، الخطة الدفاعية أمام عالم غربي أقوى طاقة، وأحسن تنظيما، وأكثر طموحا. وتأتي كامل مساعيه وفق مخططات محكمة.

ولم تتمكن هكذا، سائر الشعوب العربية إلى اليوم، من إقامة الدولة الوطنية، أو الحفاظ على سياد ا القومية وانسجام أوضاعها الاجتماعية، في غياب شبه عام، لقاعدة اقتصادية، زراعية أو صناعية، تضمن لها الاكتفاء الذاتي، أو شروط التبادل المتكافئ. وتتفاقم هكذا، تبعية العرب للخارج، في مجال تغطية احتياجا م الحيوية، رغم ثروا م الطبيعية الهائلة، وحجم اليد العاملة المتوفرة لديهم. وهذا في الوقت بالذات الذي أخذت فيه، العديد من بلدان الجنوب، تحقق نتائج معتبرة في ميدان التنمية الاقتصادية، عن طريق إزاحة الحواجز القائمة بينها، وتشييد أسواق مشتركة واسعة مربحة، تمنح شعو ا أسباب الرقي والمناعة والتفوق في كل ا الات.

الوضع الاقتصادي للبلدان العربية:

يمتد العالم العربي على مساحة تقدر بـ 13.771.000 كلم^2، من دون حواجز طبيعية ذات شأن، تفصل بين مختلف أقطاره. وهو بالإضافة إلى موقعه الهام على خريطة العالم، كنقطة وصل بين العديد من القارات، يطل غربا، على المحيط الأطلسي، وشمالا، على البحر الأبيض المتوسط، وشرقا، على البحر الأحمر والمحيط الهندي. وهو يشرف في نفس الوقت، على أهم معابر الملاحة

العالمية. كما أن مناخه يتسم بالاعتدال في مناطقه المحاذية للبحر الأبيض المتوسط، وفي المرتفعات. وهو جاف وحار في باقي ربوعه. وتأتي كمية الأمطار به متفاوتة، كثيرا ما تكون ضعيفة المعدل السنوي، في غياب كل سياسة منسقة لتحلية مياه البحر المتوفرة بكثرة لدى الجميع، وجعل كلفتها مقبولة من خلال بحوث مشتركة مركزة.

وتعاني الزراعة في البلاد العربية عامة، من عجز واضح في الإنتاج، نظرا للظروف المناخية غير المواتية، وضعف الاهتمام لهذا القطاع الحيوي على مستوى كل بلد، وانعدام مشاريع تكاملية، على مستوى المنطقة. كما أن للعبء الديمغرافي ووتيرة نموه 2,7 %، وحجم القطاع الرعوي، دخله في ضعف مردودية الزراعة العربية، علما أن الأراضي العربية تحتوي على ثروات طبيعية هامة ومتنوعة، كالحديد والفوسفات والنحاس والذهب والأورانيوم والزئبق وغيرها، بالإضافة إلى البترول والغاز ومشتقا ما وهي التي تشكل المصدر الأهم لدخل بلدان المنطقة، وتنميتها الاقتصادية .

أما المياه الإقليمية العربية، فهي من جانبها، تزخر بثروة سمكية معتبرة لا تستفيد منها في غالب الأحيان، إلا الأساطيل الأجنبية، لضعف وسائل الصيد البحري العربي، وندرة البحارة المؤهلين. وإذا كانت اليوم، السواحل في مستوى مياه الخليج والبحر الأبيض، موضع استغلال لمخزو ا البترولي، عن طريق آبار بحرية، فإن احتياطيها من المعادن الأخرى، لم يشرع بعد، في الاستفادة منه.

ولقد استغلت البلدان العربية المنتجة للبترول، ارتفاع أسعار المواد الأولية في السبعينات، لتدشين مشاريع طموحة، في مجال التنمية الاقتصادية، والتطور الاجتماعي. فتمكنت في منطقة الخليج خاصة، من المرور في عقود معدودة، من طور البداوة والخيمة والإبل، إلى محيط ناطحات السحاب، والتعامل بالحاسوب، مع باقي الأسواق المالية العالمية. لكن هذا التطور الهائل لم يأت نتيجة الجهود المنتجة، بل جاءت به المداخل النفطية. ولا يوجد إلى اليوم، بلد عربي واحد،

يتمتع بإنتاج صناعي قادر على تلبية حاجة باقي بلدان المنطقة، أو حتى حاجة شعبه.

ومازال إنجاز المشاريع المسموح ا، أي غير ذات البعد الإستراتيجي، وإدارة قطاع الخدمات والإنتاج، وصيانة التجهيزات والهياكل القاعدية، تتولى تصميمها وتسييرها، وتنفيذ أشغالها، عبر كامل منطقة الخليج، خبرة غربية مكلفة، ويد عاملة بخسة الثمن، قادمة أساسا، من بلدان القارة الآسيوية. وينفرد المواطنون الأصليون بحق التمتع بمنافع الحضارة التقنية، تسهر على راحتهم أعداد من الخدم، وآلات مترلية متطورة، تذكر بمفعولها السحري، أجواء قصص "ألف ليلة وليلة."

غير أن مخاطر الإرهاب الدولي، والتقلبات العالمية لمؤشرات المال والاقتصاد، خاصة بالنسبة لأسعار البترول، وقيمة عملات التبادل من دولار ويورو، وغيرهما، جعلت بعض الأنظمة العربية تسعى إلى الحد من تبعيتها للخارج في ميدان العمالة، وراحت تنظم دورات تكوين لصالح مواطنيها، تعطيهم الأسبقية في التشغيل، وتخصهم برواتب مشجعة.

وتزامنت فترة البحبحة المالية الناجمة عن الريع البترولي في السبعينات، مع استعادة بعض دول الخليج لاستقلالها السياسي، أو وصول فرق جديدة إلى السلطة في دول أخرى، كليبيا والعراق. ولم تتوان هذه الفرق، في وضع التحسن السياسي والاقتصادي، الناجم عن ظروف دولية خاصة، في خانة تسييرهم الخاص، أو تمتعهم ببركة إلهية جاءت تأكيدا لشرعية نظامهم.

ومن المعلوم أن قسطا هاما من مداخل المحروقات العراقية، قد ذهب هباء منثورا، في اقتناء الأسلحة، وتمويل الحرب المكلفة ضد إيران. كما لم تكن لوجه الله، تلك المساعدات السخية المتعددة الجوانب التي حظي ا الرئيس الراحل صدام حسين، من طرف ملوك الخليج وأمرائها، طيلة حربه ضد طهران، بل كانت ترمي أساسا، إلى تفاديهم المد الشيعي للثورة الإسلامية الإيرانية من

جهة، والتيار البعثي للنظام العراقي، من جهة ثانية، في محاولة لكسر شوكة الخصمين سويا. وهي عملية كانوا يرو ا ضرورية، لضمان شيء من توازن القوى في المنطقة. ومما يؤكد انشغالا م ذا الجانب الأمني ، إقدامهم على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، فور اندلاع الحرب بين العراق وإيران سنة 1980، وجعله بقوة القانون، ناديا خاصا بالدول الست المؤسسة له والمنتمية جميعها إلى الخليج ، مما يقصي ائيا، الطرفين المتصارعين، ومعهما وقتها، اليمن الجنوبي.

وللتذكير، فإن تدهور أسعار المواد الأولية، ومنها البترول، بدأ قبل اية هذه الحرب، في جو من انكماش عام للاقتصاد العالمي. وقد تسبب في مضايقات خانقة للبلدان غير المنتجة للمحروقات، أو الضعيفة الإنتاج، وخاصة منها ذات الكثافة السكانية. واتجهت الحكومات المعنية بالضائقة، إلى الأسواق النقدية للحصول على قروض جديدة، ولو بشروط مجحفة، مما ضاعف من حجم ديو ا، ورفع حجم الأرباح المستحقة على هذه الديون، إلى مستويات غير مسبوقة في المعاملات الدولية. ولقد منحت هذه الأزمة، بطول مداها، للأطراف الدائنة من دول عظمى ومؤسسات نقدية دولية، حق الرقابة لسياسة كل بلد مدان، وإخضاعه لما سمي وقتها، ب" سياسة إعادة الهيكلة" التي أصدرها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وصار الامتثال لأحكامها ا حفة، الشرط الأول لقبول أية جدولة للديون القديمة، أو للحصول على قروض جديدة.

وترتبت عن تطبيق هذه السياسة، انعكاسات سلبية على الشرائح المحرومة من الشعوب المعنية، مثيرة فيها، الرفض القاطع تمثل في مظاهرات احتجاج صاخبة، أدت إلى نشوب مواجهات دامية، بينها وبين قوات الأمن، مما ضاعف من تآكل هيبة الأنظمة الحاكمة، ومن مشاعر السخط عليها خاصة في الأوساط الشعبية. واستطاعت البلدان الخليجية اجتياز أزمة ا يار أسعار المحروقات المفاجئ، بفضل مدخرا ا النقدية، وقدر ا على مضاعفة إنتاجها من البترول، بقطع النظر عن ضعف تعداد سكا ا.

غير أن أزمة الخليج الثانية، الناجمة عن غزو القوات العراقية للكويت، ستأتي بثقل تكلفتها المالية، لتقضي على قسط هام من الاحتياطي النقدي لكل من الكويت والعراق والسعودية، وتضع اقتصاد منطقة الخليج كلها، على حافة الا يار. وساءت في نفس الفترة، أوضاع العالم العربي قاطبة، جراء قضية عربية محضة،لم تلق مع الأسف، علاجها المناسب من قادته، ألا وهي مأساة الشعب العراقي.

ويشكو الفضاء العربي، رغم وحدة أراضيه، اختلالا فاحشا في توزيع ثرواته الطبيعية، بالنظر للظروف المناسبة لاستغلالها. كما أن هناك نفس الاختلال بين الكثافة السكانية ومواقع هذه الثروات، طبقا لمعادلة معكوسة تجعل دوما، شح الموارد من حظ الأقطار ذات الكثافة السكانية المرتفعة. ثم إن الاقتصاد القومي كثيرا ما يتميز بالهشاشة، لاعتماده كليا، على المداخل الناجمة عن تصدير عدد محدود من المواد الأولية الموجودة، بنفس الكثافة في بلدان الجوار، مما يحد من شروط التكامل بينها، ويثير بينها التنافس الشرس، والصراعات المزمنة. ومن العوامل السلبية الأخرى، غياب العملة العربية المبنية قيمتها على قدرات داخلية مستقلة. فالأرصدة الخليجية على وجه الخصوص، تعتمد في مرجعيتها على عملات أجنبية، وأساسا على الدولار الأمريكي. وهي جلها جاثمة في بنوك غربية، يجني منها الأجانب أرباحا تفوق بكثير ما يعود لأصحا ا الحقيقيين. وليس للعرب أية سياسة مشتركة في مجال البنوك، والنقد، والاستثمارات الداخلية والخارجية، ولا متعاملون أكفاء من ذوي الخبرة الميدانية، وهذا رغم وجود العديد منهم في خدمة الدول الكبرى.

ولهذا سيبقى الاقتصاد العربي يشكو العجز المزمن في إدارة أرصدته الهائلة، والتبعية شبه المطلقة، للعالم الخارجي. ثم إن القيمة الحقيقية للودائع العربية، محكوم عليها بالتأرجح الدائم، تبعا لقيمة الدولار، العملة المرجعية في سوق البترول. ولم يعد يخفى على أحد، تلاعب واشنطن بقيمة عملتها، صعودا

ونزولا، خدمة لمصالحها، سواء جاء ذلك لتصحيح عجز داخلي في الميزانية القومية، أو لتقويم اختلال لمبادلات تجارية، تكون لصالح طرف أجنبي.

وباءت بالفشل إلى الآن، كل المحاولات العربية لإنشاء عملة عربية مشتركة، أو مصارف في مستوى حجم أرصدة العرب وصفقا م، وكأن القطاع المصرفي غير مسموح به لهم. وتأتي التصفية القضائية التي ذهب ضحيتها في بداية التسعينات، بنك التجارة والقرض الدولي B.C.C.I التابع أساسا، لرئيس دولة الإمارات الراحل، الشيخ زايد بن سلطان، تأكيدا لهذه الإرادة. واتخذت عملية التصفية هذه، كمبرر لها، بعض التجاوزات في التسيير، بينما ترتكب أخطر منها دون أي رادع، مؤسسات مصرفية أوربية وأمريكية عديدة. فجرم هذا البنك الوحيد، أنه استطاع أن يرتقي إلى مصاف الهيئات الدولية الأخرى، كأداة فعالة في إدارة المعاملات المالية والنقدية. ومعلوم أنه لا استثمار راشدا لأرصدة، لا يمتلك أصحا ا مؤسسات مصرفية مستقلة، ولا حتى حرية التصرف فيها.

واختبرت بلدان الخليج، هذه الحقيقة المرة، عند محاولتها تسديد قسطها في تمويل الغزو الأمريكي الأول للأراضي العراقية، بسحب هذه المبالغ من ودائعها في البنوك الغربية. لكن الدول المالكة لهذه المصارف، رفضت لها حق أي سحب بحجة أن الأرصدة المستثمرة، أصبحت جزءا من الاقتصاد الغربي، وتحولت إلى أموال شبه أسيرة. وتحتم هكذا على الأطراف المعنية، تسديد مساهما ا بالسيولات المتوفرة محليا، واعتمادا على أرصدة لم تستثمر بعد، أو باللجوء إلى الاقتراض في الأسواق الداخلية .

ومنذ ذلك الوقت،أخذت العديد من البلدان الخليجية، تتحاشى إيداع المبالغ الهامة في حسابا ا الغربية، مفضلة وضعها في مصارف محلية. غير أن مثل هذا التصرف، لم يكن هو الآخر، خاليا من المخاطر، في غياب مشاريع تنموية محلية في مستوى الاحتياطي النقدي الهائل، وتعرض العملات الخليجية ا مدة،

للهزات التي قد تنجم عن أي انخفاض مفاجئ لقيمة الدولار، أو لأسعار المواد الأولية، وفي مقدمتها البترول. ثم إن المبادلات بين مختلف قطاعات الاقتصاد، في كل بلد عربي، غير متوفرة، لانعدام أية قاعدة صناعية متينة، أو إنتاج زراعي يستجيب للحاجيات المحلية الراهنة والمستقبلية.

وبقيت قضية الاستثمارات في البلاد العربية، واختيار المشاريع التنموية ا لمدة، رهينة القرارات الحكومية، حتى في بلدان الخليج، حيث يتمتع القطاع الخاص بالدور الرائد. وكثيرا ما ينجر عن تدخل السلطة في تسيير اقتصاد البلد، التبذير الفاحش للمال العام، جراء حب التظاهر والتفاخر، أو تعطيل وتيرة المعاملات المصرفية، في غياب عامل التحفيز والشفافية، مما يحرم الساحة العربية من التمتع باقتصاد نشط، متطور قابل لاستيعاب الأرصدة القومية، واستثمارها في التكامل والاندماج. وتأتي نزعة الأنظمة إلى الاستحواذ على كامل القرارات، نابعة أحيانا، من سعيها وراء تثبيت شرعيتها، بتوزيعها المهام والمكافآت، حسب طواعية الأعوان ووفائهم لها، لا سعيا وراء الكفاءات والمردودية والقدرة على تولي المسؤوليات.

وكان بوسع مختلف أوجه الاختلال الهيكلي المتميز ا اقتصاد كل قطر عربي، إيجاد تصحيح لها، مع تحفيز مدروس لقدراته الخاصة، في التعاون الجماعي، اعتمادا على مختلف المنظمات المشرقية، والمغربية، علما أن المبادلات البينية العربية، لا تتجاوز 3% من حجمها الإجمالي. ثم إن نقائص الاقتصاد العربي عديدة، متنوعة الطبيعة. بقطع النظار عن نزعة الخبرات العربية إلى اختيار العمل بأوربا، والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا، بينما تبقى بلدا م في تبعية شبه مطلقة، للدول الأجنبية، حتى في مستوى اليد العاملة غير المتخصصة. وهذا ما جعل تعداد العمال الأجانب في بعض دول الخليج، يفوق عدد المواطنين أنفسهم. وفي ذلك خطر داهم على أمنها الوطني وهوية شعبها.

ومن الملفت للنظر، أن الصراع المحتدم حاليا، بين التجمعات الاقتصادية العالمية على ثروات الكون، برا وبحرا، تجري فصوله على مرأى من العرب، وكأ ا لا تعنيهم من قريب أو بعيد، شغل قاد م الشاغل، الحفاظ على السلطة والصراعات الجوارية المزمنة، تاركين أخذ القرارات المصيرية لغيرهم. فلا هم جنوا ثمار احتكارهم لبعض المواد الإستراتجية، ولا وظفوها لدعم قدر م التفاوضية في ا الات السياسية، أو لاقتناء أية بضاعة، أو خدمات تعوز بلدا م سويا. ويأتي غياب المشاريع الصناعية الكبرى، عبر االوطن العربي، نتيجة سوء التفاهم السائد بين أبنائه، وغياب التوزيع المحكم لوظيفة الإنتاج، بالنظر لحجم السوق العربية. وتتوالى محاولات تطوير الاقتصاد العربي، والسير به نحو التكامل والاندماج في مستوى الحكومات، ومختلف الهيئات المتخصصة التي أنشئت لهذا الغرض، مشرقا ومغربا، لكنها سرعان ما تبوء بالفشل. ويبقى العالم العربي عاجزا عن انجاز مشروع صناعي واحد، يحظى بالسمعة العالمية، أو إنتاج آلة واحدة من خبرة عربية تستجيب لحاجيات أهلها. ورغم التخلف الذي يعاني منه العرب اليوم، بالنظر لباقي الأمم، فإ م معرضون لرقابة دولية تحظر عليهم دون سواهم، دخول عالم المعرفة، والتقنيات المتطورة، خاصة في ا ال العسكري.

ويتبين هكذا، أن العالم العربي، شاشة أوضاعه المالية، في ا ال الاقتصادي، ونقص خبرته المصرفية، وافتقاره إلى بنوك دعم ناجعة، وضعف مستوى عمليات الاندماج الاقتصادي في إطار كل دولة، وضمن ا موعات المنتمية إلى فضائه، لا تتوفر لديه اليوم، شروط الانخراط الناجح في مسار العولمة الكاسح. وكان هناك أمل في تسجيل صحوة عربية تدعمها مراجعة شاملة للذات وللسياسات القائمة، قد تؤدي بعد حين، إلى التئام الصفوف، واستئناف المسيرة نحو الغد الأفضل، فجاءت أحداث 11 سبتمبر واحتلال الأراضي العراقية المتواصل، لتقضي على هذا الطموح، أو على الأقل، لتأخير آجال تحقيقه .

فالأوضاع العربية الراهنة، في الميدان الاقتصادي، واهية، ودون الإمكانيات المتاحة، وآمال شعوب المنطقة. لكنها قابلة للاستدراك. ومن ذلك ما أخذت تحققه بعض الدول العربية، وخاصة منها الخليجية، من نتائج مشجعة، بتوظيف أرصد ـا الهائلة، في مشاريع واعدة، على الساحتين القومية والدولية، مكنتها من اقتحام أسواق المال والأعمال، لكل من الأقطار الشقيقة والصديقة القادرة على استيعاب الاستثمارات الضخمة، مثل الجزائر، ومصر وتركيا وباكستان ولدول عظمى أجنبية، من مثل الولايات المتحدة، والصين واليابان وبريطانيا، ودول أروبية أخرى.

الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

إن العرب بعد ما أقاموا حضارة أضاءت بأنوارها مختلف مناطق العالم، رأوا بدورهم، مشعل التقدم تتولى حمله شعوب أخرى. وجاء تخليهم عن المراتب الأمامية، نتيجة عوامل عدة، منها استغناؤهم عن استعمال العقل في إدارة المشاكل، واكتفاؤهم بالموروث عن السلف، وهناك موجات الغزو الكاسحة، المتعاقبة لأراضيهم، من طرف المغول شرقا، والبرتغال والأسبان والنرمان والروس والإنكليز والهولنديين والفرنسيين، غربا، فخربت العمران، و بت الراجع الفكرية، وصدمت العقول.

ففي أقل من ثلاثة قرون، أي ما بين القرن الثاني عشر والخامس عشر الميلادي، أضاعت الدولة العربية أقاليم شاسعة كانت تابعة لها، ومنها صقلية وكامل شبه جزيرة إيبيريا، ومناطق هامة من العراق والشام. وتدهورت أحوال الفلاحة بعدما كانت متطورة، جراء تفشي العنف، وعدم الاستقرار عبر ربوع الدولة. وأصبحت العواصم العربية التي ما زال ذكرى ازدهارها وإشعاعها ماثلا في خيال الأجيال المتعاقبة، أمثال بغداد ودمشق وسمرة والقدس وحلب، تتعرض إلى التخريب المنظم، ومكاتبا ـا النفيسة إلى النهب والإتلاف ولهيب النيران.

ونشأت الخلافة العثمانية في القرن الخامس عشر، فحفظت للعالم العربي أراضيه وشخصيته ضد أطماع أوربا الصليبية. لكن سلطا ا تميز بالكثير من الاستبداد، والفتن، وبالتقوقع على الذات، والجمود الفكري. وشاع في الناس، تقديس الماضي، فصارت أية مبادرة أو محاولة تغيير للأوضاع القائمة، تعد بدعة، وخروجا عن المألوف، مما ترك الغرب ينفرد بالتطور والرقي والتفوق في جميع الميادين، ومكنه من بسط هيمنته على العالم، وتوليه زعامة المعمورة.

ومع بداية القرن التاسع عشر، أخذ الاستعمار الغربي يغزو العالم. فكان وقع هذا اللغزو على الشعوب العربية بمثابة الصاعقة، فتصدت له بشجاعة واستماتة، لكن دون جدوى. فكانت الغلبة له واضحة، سواء في ا ال العسكري ومختلف وسائل القتال، أو في العلوم والصناعة والفنون. واستطاعت الدول الغربية أن تفرض سيطر ا على البلاد والعباد، وتستحوذ على ثروات الأرض والمحيطات. وهي اليوم، بصدد غزو الفضاء اللامتناهي.

وتسبب احتكاك العرب بأوربا من جديد، وداخل أوطا م، في انطلاق جدل عميق متشعب حول الذات والغير، وأسباب تخلفهم الحضاري، قصد تشخيص الأجرام الكامنة وراءه لاستئصالها، وتصميم الخيارات الناجعة، لتحقيق ضة شاملة سريعة، قد تقضي ائيا، على أسباب الرجوع إلى الوراء، والتبعية للغير في الميادين السياسية والعلمية والعسكرية. وطال تجاذب أطراف هذا الجدل، قرابة القرنين، دون نتيجة تذكر .

وسرعان ما صار الدين الإسلامي، محور هذا الجدل المتعدد الجوانب. فحاول البعض تحميل مسؤولية انحطاط الأمة الإسلامية قاطبة، وتخلفها السافر، لتعاليمه المقدسة، بينما راح البعض الآخر ينسب لهذه التعاليم بالذات، وبنفس الاندفاع، فضائل عصور المسلمين الذهبية، ولتركها، ا يارهم في ميادين الدين والدنيا. وزاد هذا الجدل تعقيدا، خوض غماره من طرف غير المسلمين، وخاصة المغرضين منهم، أمثال بعض المستشرقين، أو الخبراء التابعين لمراكز الدراسات الإستراتجية والأمنية. فأضفوا عليه طابع الصراع الحضاري

ومعلوم أن أمة الإسلام، وإن عرفت خلال تأريخها الطويل، خلافات ذات طابع مذهبي، أو طائفي أو حتى عرقي، فإ ا لم تتخل أبدا، عن تضامنها في وجه كل خطر خارجي، يهدد وحد ا وانسجامها. وليس من السهل فصل العرب عن الدين الذي جاؤوا به إلى العالم، كما يصعب فهم مختلف جوانب الإسلام، إذا كانت دراستها محصورة في محيطه العربي. وهذه ربما أول عقبة واجهت رواد القومية العربية، في القرن التاسع عشر، عندما حاولوا تحديد الشروط السياسية الكفيلة ببعث ضة شعو م الخاضعة وقتها، للنفوذ العثماني. فوجدوا أمامهم خصوما من وزن جمال الدين الأفغاني، وأتباعه. وهم في الحقيقة، لا يقلون تأييدا لفكرة واجب ترقية الأوضاع العربية، أو قناعة بنقائص الحكم العثماني، لكنهم كانوا لا يرون للعرب مجدا ورقيا، خارج محيطهم الإسلامي الطبيعي. وفي هذا الجدل القائم حول القومية العربية، والانتماء الإسلامي، يكمن سر الصراع المتواصل بين دعاة اللائكية والمطالبين بالوفاء للقيم الدينية.

وبقيت ا تمعات العربية، منذ إلغاء الخلافة سنة 1924، تعيش صراعات متواصلة على السلطة والزعامة، تدور رحاها، بين التيار القومي من جهة، والحركات الدينية من جهة ثانية. ومن الطبيعي أن تقف الأقليات المسيحية والطائفية الموجودة في الوطن العربي، في صف المساندين للأحزاب والهيئات ذات الطابع القومي. واستطاع العديد من ممثلي هته الأقليات، الارتقاء إلى قمة هرم الحكم، كوزراء نافذين، أو حتى كرؤساء دولة، بفضل مستواهم الثقافي، وثراهم حينا، ودعم خارجي أحينا آخرى. غير أن للثقافة الإسلامية من التأثير العميق على كافة مظاهر حياة المواطنين العرب، مسلمين كانوا، أو أقباطا، أو موارنة، أو ملحدين، ما يتجلى للعيان في مناهج تفكيرهم، وسلوكهم وخطا م اليومي، مما يجعل المتطرفين من قادة اللائكية أنفسهم، يخصون الدين، بتنازلات عقائدية معتبرة. ومن ثم، نطق الرئيس حافظ الأسد بالشهادتين يوم تنصيبه على رأس الدولة السورية، سنة 1971، رغم انتمائه إلى الطائفة النصيرية، وحزب البعث اللاديني، ومن ثم أيضا، إعلان صدام حسين، وهو أيضا من أقطاب

حزب البعث، ولاءه إلى الله، بوضع اسم الجلالة على العلم الوطني العراقي، وذلك في أوج حربه ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكان الطرفان قد وظفا وقتها، المشاعر الدينية لكسب كل منهما تأييد جماهير شعبه لسياسته،

وشرع العرب منذ شعورهم بمدى تخلفهم عن العالم الغربي، يبحثون عن الطرق والوسائل المؤدية إلى استدراك ركب الرقي، من دون التخلي عن قيمهم الروحية، وتقاليدهم الاجتماعية، من خلال إخراج يجمع بين تقنيات الغربيين، وقدر م على التنظيم، وبين تعاليم الدين الإسلامي وأدبياته. وهو ما لخصه بعضهم في الثنائي "أصالة ومعاصرة" مع طبعا، كل الملابسات التي تتضمنها مثل هذه المفاهيم. وسرعان ما انتبه دعاة هذه النظرية التي تبدو لأول وهلة، سهلة المنال، إلى ما ينجر عن هذا الطرح، من عدوى وتاثير متبادل لا يمكن أن يبقى منحصرا في الجوانب الموضوعية، الإيجابية. فكل معرفة، حتى في مفهومها العلمي المحض، والتنظيمي، لا يمكن أن تكون مجردة محايدة. كما أن كل تحويل للتقنيات المتطورة، يقتضي من مالكيها، إراد م الاستجابة للمفتقرين إليها، ومن الساعين إلى كسبها، التفتح على الغير، والتفاني في تحقيق هذا الغرض.

وأمام فشل التيار القومي، والمناهج التنموية التي جاء ا من الغرب، قصد تحقيق النمو، وتحسين الأوضاع العربية، أخذ التيار الديني يبدي من جانبه، رغبته في السلطة، والاستحواذ عليها، ولو باللجوء إلى العنف، مع رفض دعاته لكل محاكاة للغرب، أو وفاء لطريقة الآباء والأجداد في تأدية الشعائر الدينية. وأسفرت هذه الدعوى، عن غلو في القول والعمل، وعن سلوك في الدين، مناف لتعاليم العقيدة السمحة، أعطى أعداء الإسلام، المبرر المنشود لتحويل الإسلام في نظر العالم، إلى مصدر الشر المطلق، مكان الفاشية والشيوعية. وتحول المسلمون في نظر العديد من الأجانب، إلى إرهابيين لا ينجبون إلا إرهابيين مثلهم. ومما لاشك فيه، أن مستقبل دائرتنا الحضارية، مرهون بالطريقة التي ستعالج ا شعوبنا ظاهرة التطرف الديني الذي كثيرا ما تأتي صنوف عنفه

البشعة، نتيجة تلاعبات مغرضة، تحيكها أوساط معادية، تنفيذا لحلقة جديدة من سلسلة الحملات الصليبية المسلطة على المسلمين وقيمهم.

ويتعين على الشعوب العربية، أن يجروا في ا ال الثقافي، جردا نقديا لتراثهم الفكري الثري، لتطوير جوانبه الإيجابية وإعطائها الرواج اللائق ا، في اتجاه بلدان الشمال، باعتماد وسائل الإعلام الحديثة، والمبادلات الثنائية واللقاءات داخل المنظمات الدولية كاليونسكو، ولدى المساهمة العربية في كل تظاهرة تخصص للآداب والسينما، والمسرح والموسيقى والفنون والحرف التقليدية .

وللتذكير، فإن اللغة العربية أصبحت اليوم، تدرس في كافة الدول العربية. فيمكن إدخال بعض التسهيلات عليها لتيسير استيعا ا من الأجانب، خاصة الشعوب المسلمة غير العربية، علما أن ديار المسلمين، مترامية الأطراف، مؤهلة لقبول لغة دينهم بترحاب. فيمكن هكذا، تحويل ديارهم إلى مرتع خصب لانتشارها. فهي لغة العبادات، يستحيل من دو ا فهم القرآن، مصدر دينهم ودنياهم. وهي اليوم لغة عمل رسمية، داخل جل المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة، تنشر ا جميع اللوائح والوثائق. فعلى العرب والمسلمين دعم هذا المكسب، عوض المساهمة في القضاء عليه. لآن هناك بالفعل، وفودا عربية لازالت تتعمد لهجا ا المحلية في خطبها، على حساب الفصحى ملك الجميع. وقد يؤدي هذا السلوك إلى إقصائها ائيا، من الهيئات الأممية، لتخلي أبنائها عنها، ولعجز هذه المنظمات تحمل الجهود المترتبة عن ترجمة ونسخ مضمون كل اللغات المحدودة الانتشار في العالم. ثم إن مثل هذا السلوك لا يخدم إلا أغراض من يسعون إلى القضاء على مفهوم "العالم العربي."، لغة، وحضارة.

وعلى مختلف ا امع اللغوية العربية، أن تكثف جهودها لتوحيد المصطلح العلمي والتقني، مع مضاعفة عدد القواميس المتخصصة. ثم إن مدى رواج أية لغة، يقوم أساسا، على نوعية الرسائل الروحية والعلمية والثقافية والفنية التي

تحملها للعالم، وطبيعة العلاقات التي تنسجها مع اللغات الأخرى. ويتطلب مثل هذا المشروع، العمل المنسق في مجال تطوير المعرفة، والتفتح على اللغات، عن طريق التعليم والترجمة، وتبادل الخبرات، ومستوى أعوان الدولة الناطقين ا. والعالم العربي في هذا الميدان بالذات، يكاد يحتل الصدارة في الحاجة إلى الخبرات الأجنبية، واقتنائها، بينما يأتي في صدارة البلدان المتلفة لخبرا ا، حيث تؤكد إحصائيات اليونسكو على أن ربع "الأمخاخ المتجولة" عبر العالم، هي من أصول عربية. وما دامت جامعة الدول العربية، والهيئات الدائرة في محيطها، عاجزة عن أداء رسالتها السياسية، ألا يمكنها على الأقل، إجراء إحصاء دقيق للخبراء العرب، ومجالات تخصصهم، وعناوين إقامتهم، وجمعها ضمن بنوك معطيات، تراجعها الحكومات المحلية في بحثها عن الخبرة المناسبة لمختلف مشاريعها التنموية. كما يمكنها أن تشكل من هؤلاء الاختصاصيين، مكاتب دراسة خاضعة لها، تتولى تصميم المشاريع العربية الكبرى المشتركة، والإشراف على تنفيذها.

ومن الصعب عرض كل الجوانب الخاصة بالثقافة، والواجب رعايتها من الجميع، إذا كنا بحق، راغبين في الحفاظ على هويتنا، وقيمنا وكياننا، والمساهمة الجادة في أي حوار حضري تجري فصوله على الساحة الدولية.

ولا يمكن غلق هذا الفصل، دون الإشارة إلى الأهمية التي اكتسبها اليوم ميدان الاتصال، وفنياته، وسرعة تطوره. لقد أصبح تحدي الساعة، بالنسبة للجميع. ويقتضي فهمه وتوظيف فنياته، برامج عمل مستعجلة، وتنفيذا فوريا. فمفعول الاتصال السمعي البصري الذي تحتكر أسراره الدول المتطورة، حاضر من خلال مختلف مظاهره، في كل مكان وزمن، بوسع الجميع الاستفادة من منافعه، ويستحيل اتقاء شروره. فلم تعد تصده حواجز، ولا رقابة ولا قوة قوانين. فظاهرة الغزو الثقافي، واقع ملموس، استسلمت لإرادته أشد ا تمعات تزمتا وانغلاقا على الذات، ورفضا للتطور والبدع.

فعلى أجنحة وسائل الاتصال الحديثة، تتم اليوم، جل المبادلات العالمية للأفكار، وأنماط العيش، والسلوك، ورؤوس الأموال الطائلة. طبقا لقواعد ومرام وضعتها الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وهي بكثافة مضامينها معدية، تحمل في طيا ا مخاطر القضاء التدريجي على ثقافة الأقليات وتقاليدها، خاصة تلك التي يلتزم أصحا ا الانتظار، رافضين إدخال أية إصلاحات سريعة جذرية،على تفكيرهم وأنماط حيا م.

ومن الواضح، أنه لم يعد بوسع أي بلد عربي، أو غير عربي، الصمود على انفراد، أمام هذا الغزو الكاسح، أو اتقاء شروره. فعملية الحفاظ على الذات، تقتضي من العالم العربي قاطبة، تعبئة كل طاقاته الفكرية، وتراثه الثري المتنوع، وحشد كامل قدراته المادية المعتبرة، لتوظيف تقنيات هذا الاتصال الرامي أصلا، إلى القضاء على خصوصياته الأصيلة، وتحويلها إلى أداة طيعة، لنقل رسائل حضارته العربية الإسلامية الخاصة إلى العالم الخارجي قاطبة.

فالأمة العربية مستهدفة في كيا ا وهويتها. وتكاد بلدا ا تشكل المسرح المفضل للصراعات الخفية والمعلنة، الدائرة بين شعو ا من جهة، وبينها والدول العظمى من جهة أخرى. ومن رهانات هذه المواجهات، شطب مفهوم العالم العربي من خريطة العالم، وتجريد سكانه من مقومات شخصيتهم، وإخضاع أقطاره من جديد، لسيطرة الدول الغربية، فتستترف ثرواته الطبيعية الهائلة، وتستغل مواقعه الجغرافية الهامة لأغراضها الإستراتيجية. وهكذا، فإن التصدي لمثل هذه المخاطر الداهمة، صار واجب الجميع يستوجب ، التعبئة الشاملة لكامل القدرات العربية، والتفاني في إرساء مقومات شخصيتهم في أذهان أبنائهم، والرقي بمختلف مظاهر ثقافتهم إلى المستويات التي تجعلها من جديد، مصدر إنارة لكافة أمم العالم.

أهم الاستراتيجيات الناشطة عبر العالم العربي

لا يمكن للعالم العربي بما يتمتع به من موقع جغرافي متميز، وثروات طبيعية، و ما تعيش فيه من شعوب عريقة الأصول، ثرية الثقافة، أن يبقى في منأى عن الأطماع ومحاولات التدخل في شؤونه.

لقد أنجبت أرضه أعظم الحضارات شأنا، وأقدمها عهدا. فأهمية مساهمتها في إثراء تراث البشرية، غنية عن التذكير . فهي المهد المشترك لكل الديانات السماوية: اليهودية والمسيحية والإسلام.

وتحتضن الشواطئ العربية، البحر الأبيض المتوسط الذي يبقى، رغم اكتشاف قارات جديدة، صرة الأرض، ومسرح أهم أحداثها. ولطالما أشرف العرب على التجارة العالمية، متمتعين بالاحتكار المطلق لمواد أساسية لرفاهية الشعوب وتطورها.

وتأتي مختلف الحملات الصليبية التي أخذت تشنها أوربا ضد المشرق العربي، بدءا من سنة 1097، بتحريض من البابا أوربان الثاني، بالإضافة إلى دوافعها الدينية، كمحاولات متواصلة للهيمنة على الطرق المؤدية إلى الهند، والصين والبلدان ا اورة لهما. وهي كما لا يخفى على أحد، المصدر الأساسي للتوابل، والعطور، والحرير، والبارود ومواد نفيسة أخرى، كان العالم وقتها، في أمس الحاجة إليها. بل إن اكتشاف القارة الآمريكية عن باب الصدفة، في القرن الخامس عشر، من طرف كريستوف كولنمب،Christophe Colomb إنما يأتي تأكيدا لرغبة أوربا الجامحة، في الوصول إلى الشرق الأقصى وثرواته، عن طريق الغرب، اعتمادا على تأكيد العلماء العرب، لنظرية كروية كوكبنا. وستبقى نفس هذه الأطماع المادية، تقف وراء مختلف ما يسمى ب"حروب الشرق"، مشكلة الدافع الأساسي إلى عقد مختلف الأحلاف العسكرية، بين أطراف لا تنتمي حتما إلى نفس الديانة، أو نفس المذهب. ولقد تحالف مرارا، عبر التاريخ،

ملوك من غلاة الكاثوليسية، مع سلاطين عثمانيين، ضد البابا، كما لم يكن للحلف المقدس المبرم بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، أن يحظى بالقضاء على الخلافة العثمانية، إبان الحرب العالمية الأولى، لولا وقوف شريف مكة إلى جنبه.

وجاءت الثروات النفطية الزاخرة ـا الأراضي العربية، لتجعل منها ساحة مواجهة متواصلة بين الدول العظمى، يقينا منها، ألا حظ في الهيمنة على القارات، والبحار والفضاء، لمن لا يسيطر على مخزون هذا الوقود، والمناطق التي تمر ـا أنابيب نقله عبر العالم.

لقد سمحت اتفاقية سايس- بيكو، اقتسام بلدان الشرق الأوسط بين بريطانيا وفرنسا، سنة1916 إبان الحرب العالمية الأولى، مع استحواذ بريطانيا على حصة الأسد في مجال المحروقات. أما اليوم، فإن الولايات المتحدة هي التي أصبحت تشرف على شؤون العالم، وعلى مصادر النفط، خاصة في المنطقة العربية. ولقد وضعت لحفاظها على هذه السيطرة، استراتيجيات على مستوى المعمورة، تعتمد الوسائل التقنية المتطورة، وخدمات عملاء محليين وأجانب، وقواعد عسكرية موزعة عبر القارات.

ويدخل مشروع إنشاء الدولة العبرية، وضمان سيطر ـا المطلقة على كامل جيرا ـا العرب، ضمن الإجراءات التي اتخذ ـا بريطانيا أولا، ثم واشنطن بعدها، لتكريس نفوذهما على الساحة الدولية. فكانت إسرائيل تشكل بالنسبة للندن دعما لوجودها بقناة السويس، تدعمها قاعدة عدن، لمراقبة جل المبادلات البحرية مع بلدان الشرق الأقصى. وإسرائيل اليوم، بالنسبة للولايات المتحدة، الدركي الساهر على مصالحها، خاصة النفطية، والعامل المؤثر على مجرى الأحداث عبر المشرق، والحفاظ عليها في الاتجاه المنشود، كما هي الكيان الذي بفضل اعتداءاته العسكرية المتواصلة ضد بلدان الجوار، يخرب منشآت البلدان العربية ا اورة ويضعف اقتصادها، بحثها على اعتماد ميزانيات حرب مفلسة، وغير كافية على الدوام، لتحقيق أي انتصار عسكري رادع. وتشكل إسرائيل

أيضا، الجرم الخارجي الذي يحول دون أي عمل وحدوي تحاول البلدان العربية القيام به، موفرا لأمريكا،عند الحاجة، شروط التدخل المطلوبة في الشؤون العربية .

فواشنطن سيدة الأوضاع هنا، أكثر منها في أي مكان آخر عبر العالم، وتشكل سياستها بالمنطقة، بمراميها الواضحة الملامح، المحور الذي تدور حوله باقي السياسيات الأجنبية، سواء كعنصر دعم وإثراء لها، أو كوسيلة للتعبير عن تحفظ البعض على احتكار أمريكا للبلاد والعباد بكامل المنطقة، وأحيانا كمحاولة محتشمة من أصحا ا، للحفاظ على بعض مكتسبا ا بالمنطقة، مع العلم أنه لم يبق اليوم، من يجرؤ على المس بمصالح العملاق الأمريكي، أو عرقلة مشاريعه ومآربه، سواء كان ذلك بمشارق الأرض، أو مغار ا.

ولا تخلو البلاد العربية كعاد ا، من طموحات محلية يهدف أصحا ا إلى توسيع رقعة بلدا م على حساب جيرا م، أو لتوليهم الزعامة القومية. علما أنه لم يبق بوسع رواد مثل هذه الأغراض، تحقيقها، دون مساندة أجنبية، ومقابل تعويضات وتنازلات، لا تكون طبعا، إلا في خدمة مصالح دول غير عربية. وتجدر الإشارة ذا الشأن، أن ما تبقى من مساع، لكسب الريادة المحلية، ومن صراعات على الزعامة عبر البلاد العربية، لم تعد توفر لأصحا ا أدنى أ ة على الساحة الدولية، في جو الانكماش السياسي السائد، سواء في المشرق العربي، أو مغربه. فنحن اليوم، أبعد ما نكون عن تلك المواجهات المثيرة التي كانت تجري في الماضي، للانفراد بالزعامة، بين رواد التيار العروبي، وخصومهم الإسلاميين، من وزن كل من جمال عبد الناصر، والملك فيصل بن عبد العزيز، والرئيس الراحل هواري بو مدين.

ولا يمكن اليوم، تناول الأوضاع العربية بل والعالمية، وفهم مختلف معطيا ا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون الرجوع إلى مدى تبعيتها إلى زعيمة العالم الحالية، الولايات المتحدة الأمريكية، وضمن استراتجيتها الكونية. فلا

عجب إذن، أن تشكل سياستها بالمنطقة، المرجع الأساسي لفهم أوضاع هذا المشرق العربي، وفهم تحركات دول أخرى من المنطقة، أو من خرجها.

الإستراتيجية الأمريكية

في ا ال السياسي:

صار لواشنطن اليوم، وجود مكثف عبر كامل الوطن العربي، عن طريق سفارا ا وقواعدها العسكرية ووكالا ا المتخصصة، والآلاف من أعوا ا. كما أ ا توظف لنفس الغرض، عملاءها المحليين، وفي مقدمتهم الكيان الإسرائيلي، وهو بحق، خير سند لها، وفاء وفعالية، وتأثيرا على مجرى الأحداث بالمنطقة.

وتجلت بكل وضوح، أهمية الدور الذي تلعبه تل أبيب في حماية المصالح الأمريكية، إبان الحرب الباردة. فإليها وإلى تدخلا ا المحكمة، والمساندة الفورية التي تمدها ا البلدان الغربية، يعود سبب فشل مختلف محاولات الاتحاد السوفييتي، إرساء قدم له بالأرض العربية، أو نسج علاقات تعاون متينة مع بلدا ا. ولم تعد الادعاءات الخاصة ببطولات "تساهال" ذلك الجيش الذي لا يهزم، أو بما يحققه الاقتصاد الإسرائيلي من معجزات، يغالط أحدا. وسيبقى الحجم الحقيقي للمساعدات المادية والفنية والبشرية، التي تقدمها أمريكا باستمرار، إلى الدولة اليهودية، في ا الين المدني والعسكري، للحفاظ بتفوقها على جيرا ا، سرا لا يعلمه إلا الراسخون في العلم.

واستطاعت الولايات المتحدة، بعد ا يار حلف وارسو، بسط كامل نفوذها على البلاد العربية، وثروا ا النفطية، والإنفراد بالزعامة في ظل نظام عالمي وحيد القطب، بارتكازها أساسا، على أخطاء الأنظمة العربية الفاحشة. هذا لا يعني أن واشنطن لم تبذل كل طاقا ا طيلة الحرب الباردة، للانتصار على المعسكر الشرقي. لكن ا ياره الشامل المفاجئ، خارج أية مواجهة عسكرية، أو

فتنة داخلية، أخذ العالم على غير وهلة، وفي مقدمته الولايات المتحدة نفسها. وهو مكسب هائل لم تتوقعه، ولا اتخذ ت الإجراءات اللازمة لجني ثماره. بل كاد يورطها في مشاكل لم تكن بالحسبان.

زوال التهديدات السوفييتية، وكل احتمال لحرب كونية شاملة، حرر أوربا، واليابان وباقي المحميات الأمريكية، من واجب الولاء المطلق لواشنطن، مقابل ما كانت توفره لها جميعا، من تغطية نووية. بل إن هذا الوضع الجديد، حث حلفاء الأمس، على محاولة البروز كقوة ثالثة. وكان يكفيها لتحقيق هذا الطموح، أن تبرم مع بلدان الجنوب، اتفاقات تعاون تحصل من خلالها على ما تفتقر إليه من مواد أولية، وخاصة منها النفط ، الذي يعوز كل من أوربا القارية، واليابان، والزاخرة ا الأراضي العربية.

وأمام تفكيك حلف وارسو، فلم يبق للحفاظ على الناتو، أية ضرورة، مما يفرض على واشنطن غلق كل القواعد العسكرية التي تملكها عبر العالم، وتسريح آلاف الجنود من مواطنيها المرابطين ا، وليس لهم من تكوين غير التكوين العسكري. كما أن استتباب السلم عبر العالم، يفرض على أمريكا وقف إنتاجها المكثف للأسلحة والعتاد الحربي، وغلق مصانعها، مما يضاعف في حجم البطالة عبر الولايات المتحدة، في ظروف عالمية تتميز بانكماش عام للاقتصاد .

وقام في نفس الفترة، الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، بغزو الكويت، متسببا في أزمة خطيرة في المنطقة، و محدثا شرخا عميقا في صفوف الدول العربية. فباءت بالفشل كل المحاولات المحلية، لإيجاد حل عربي سريع للأزمة، وإقناع الرئيس صدام بسحب قواته من الكويت، أو مجرد التعهد بإجلائها، رافضا أي تنازل رغم الوساطات التي قامت ا البلدان الأوربية ، والأمم المتحدة، وبعض دول الجوار، مثل المملكة العربية السعودية، وأقطار شقيقة كالجزائر. مما جعل من تدخل واشنطن العسكري، إجراء لا مناص منه، موفرا لها فرصة الخروج من مأزقها، وقضاء كل مآر ا على حساب العرب جميعا.

وصار بوسع الرئيس الأمريكي بوش، إظهار احتلاله للأراضي العراقية، بمظهر عملية إنقاذ لبلد عري ضعيف لا يملك وسائل الدفاع عن الذات.

ولهذه الأسباب، استطاعت واشنطن إشراك دول أوربية، وآسيوية وأمريكية، وحتى عربية، في غزوها للعراق، بتمويل عربي، أدى إلى وضع كامل منابع النفط العربي، تحت تصرفها، وإلى مضاعفة تبعية الدول الغربية، لأمريكا، وقضى ائيا، على أي مشروع شراكة بين أوربا وبلدان المشرق البترولية، يسمح لها سويا، تكوين قطب عالمي جديد.

لكن مثل هذه السيطرة المطلقة، في غياب أي خطر داهم بعد ا يار الاتحاد السوفييتي، والقضاء على قدرات العراق العسكرية، كان من المفروض أن يؤدي إلى إعفاء المعسكر الأمريكي، من واجب التعبئة واليقظة، وإلى إلغاء شرعية الحلف الأطلسي وقواعده العسكرية الموزعة عبر القارات، مما يقلل من شأن الهيمنة الأمريكية المطلقة، وصبر بعض حلفائها على تحملها. وتفاديا لكل هذه الاحتمالات السلبية، فما كان على واشنطن، إلا الشروع في إيقاظ مشاعر الخوف من العدو المشترك الدائم، وضروب الحقد عليه، الكامنة في وجدان شعوب الغرب قاطبة، ألا وهو الإسلام. فراحت قصد التهويل من شأنه، والتعبئة العالمية ضده، توظف الدراسات المتخصصة، والوسائل البشرية، والتقنية والمالية، معتمدة ضروبا من الإخراج لا تحترم أخلاقا، ولا تتوخى رادعا أدبيا، أو إنسانيا.

وتأتي مختلف مظاهر العنف التي يقوم ا عبثا، "المكلفون بمهمة" من المنتسبين إلى الإسلام، لتجبر كسور الكيان الغربي، وحث شعوبه على توحيد صفوفها، علما أن الغرب في حاجة دائمة إلى خصم حقيقي، أو خطر يفتعله، للحفاظ على وحدة صفوفه، وتعبئة طاقاته من أجل التصدي للصعاب الطارئة، أو تنفيذ مخطط عدواني خارج دياره. وظهر ما يسمى بالإرهاب الإسلامي، في الوقت المناسب، خلفا لمخاطر النازية التي كانت وراء الحرب العالمية الثانية،

والدمار المهول وا ازر الرهيبة التي تسببت فيها لكامل البشرية، كما جاء خلفا لشبح الفناء الكوني الناجم عن أية مواجهة مسلحة محتملة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي،وكلاهما مزود بوسائل الدمار الشامل. وحتى تبلغ التهديدات المنسوبة للدين الإسلامي، نفس المستوى من الخطورة، جاءت اعتداءات 11 سبتمبر2001 ضد مدينة نيويورك، أو بالأحرى جيء ا، للتذكير بواجب الإبقاء على التعبئة العامة، وضرورة الحفاظ على حلف الناتو لضرب معاقل"القيادة العامة للقاعدة" في أفغانستان، وتطويق وحدا ا المنتشرة في الصومال والسودان والساحل الإفريقي، وحتى في بولندا وتيكيا، وجورجيا. وتسارع الإدارة الأمريكية إلى تفنيد أية مزاعم ترى في هذه الإجراءات، وسيلة مقنعة لمحاصرة روسيا أو الصين، في تصريحات لا يفوت طابعها الساذج إلا على القادة الأمريكان .

ويتولى أوساما بن لادن، حليف واشنطن السابق ضد الإتحاد السوفييتي، ضمن هذا الإخراج، مهام قائد الجهاد الأعظم، وبطل الحرب الشاملة على الحضارة الإنسانية، وتنسب إليه إمكانيات عسكرية وتقنية رهيبة، حيث اخترقت حتى وسائل الدفاع الأمريكية، داخل التراب الأمريكي. واختير صدام حسين، ليكون يد أسامة الضاربة. وزادت هذا المخطط مصداقية، ديدات صدام المرعبة المتكررة، ضد المصالح الأمريكية، اعتمادا على ترسانته المزعومة من مدافع طويلة المدى، وقنابل نووية، وأسلحة دمار شامل، موفرة لدعاية الولايات المتحدة، شروط الرعب، وأسباب التدخل الوقائي ضده وضد حلف الشر، في شكل حرب صليبية جديدة، تستهدف كامل دار الإسلام.

فصار صدام حسين يمثل بحق، في المخيلة الغربية، كلا من صلاح الدين الأيوبي للعصر الحديث، والمسيح الدجال، والحاكم العربي رمز "الاستبداد الشرقي". بينما كان هو يرى من دون شك، في إقدامه على غزو الكويت، ثمنا مستحقا لحربه ضد الخميني والجمهورية الإسلامية، خدمة لواشنطن. وهو سوء

التقدير الذي أدى به، ومعه الأمة العربية الإسلامية قاطبة، إلى الوضعية التي لازلنا نعاني من مصائبها .

وإذا أصبحت الأزمة الناجمة عن غزو الكويت، معروفة في خطوطها العريضة لدى الجميع، فإن انعكاسا ا الخطيرة على البلدان العربية، في ا الات السياسية والمادية والمعنوية، لم تخضع بعد، لأية قراءة مدققة. فكانت سببا في بروز أحلاف جديدة على المستويين المحلي والدولي، أخذت على غير وهلة، أصدقاء أمريكا التقليديين من العرب، تمثلت أساسا، في تنكر واشنطن المفاجئ لهم. فلم تنتظر أمريكا اية الغزو الأول للعراق، لتشرع في الاستغناء عن آرائهم في طريقة إدارة العمليات العسكرية ضد العراق، أو التعامل مع سكانه بعد احتلاله، أو حول الأهداف المسطرة لمستقبله. كما انفردت، دون باقي حلفائها الغربيين، بمهمة تقييم تكاليف هذا الغزو، متوخية في هذه العملية، جانب الغلو المفرط، علما أن تسديدها وقع معظمه على كاهل بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولقد أجبرت واشنطن بالفعل، قادة الخليج، دفع أقساطهم في تكاليف هذه الحرب، فورا وبالسيولة. وما دام الرئيس صدام حسين لم يسقط وقتها، مباشرة بعد هذه المغامرة، فكان البنطاغون يرى في أدنى تحرك للقوات العراقية، ديدا لأمن المنطقة يقتضي استنفار كل وسائل الدفاع، وكانت تتحمل مصارفها بلدان الجوار في كل مرة.

وكان من المقرر أيضا، أن تتولى عملية إعادة بناء الكويت، المقدرة بآلاف المليارات من العملة الأمريكية، مؤسسات كل البلدان التي ساهمت في تحريره. لكنها في حقيقة الأمر، أسندت جلها، للشركات الأمريكية، خارج قواعد العرض والطلب، المتبعة في مثل هذه الحالات. واقتضى الأمر من بعض البلدان الأعضاء في التحالف ضد العراق، ومنها النمسا والنرويج، للحد من خسائرها جراء هذه المغامرة، أن تلجأ إلى تقليص عدد تمثيليا ا الدبلوماسية بالخليج، مكتفية بتلك الموجودة بالرياض عاصمة البلد المحوري في شبه الجزيرة العربية، مع مهمة تغطية باقي البلدان ا اورة.

واستطاعت الولايات المتحدة أن تحقق من خلال هذه العملية التي وفرها لها العرب، أهدافا هامة عدة، منها على وجه الخصوص:

- الانفراد بزعامة العالم، ولو لفترة، والقضاء على آمال حلفائها الغربيين في لعب دور القوة الثالثة، أو حتى في الطموح إلى تحقيق أدنى استقلالية لها، خارج الإرادة الأمريكية.
- الحفاظ على منظمة الحلف الأطلسي أداة سيطر ا، كسلاح ضروري لمواجهة الإرهاب الدولي.
- الحد من الوجود الأوربي في الوطن العربي، والانفراد باستغلال ثرواته الطبيعية
- المضاعفة من هيمنتها على البترول العربي، والانتهاء من نصب شبكة صرفه الجديدة، عن طريق أنابيب تضمن تزويد الغرب به، بعيدا عن حدود البلدان المنتجة له.
- خلق الظروف التي تسمح لإسرائيل، العيش المستقل، والتنمية المستدامة، مع ترسيخ وجودها في محيطها الجغرافي، قاضية شيئا فشيئا، على ما تبقى من فلسطين العربية.
- فتح الفضاء العربي أمام أمم مجاورة، مثل تركيا وإيران، لتحويله إلى كيان جديد، متعدد الأعراق والعقائد، والمسمى ب"الشرق الأوسط الكبير" الذي تسعى الإدارة الأمريكية إلى إنجازه، قصد تجريد الفضاء العربي، من مكونات هويته العربية الأصلية التي تعد مصدر الرفض الأقوى للكيان الإسرائيلي، وأساس كل أمل في تحقيق ضة عربية واعدة. وسيستغل هذا الفضاء الممتد من سواحل الأطلسي بالمغرب الأقصى، إلى حدود كل من الهند والصين، في مرحلة ثانية، لمحاصرة كل من الصين وروسيا.
- تحويل هذا الفضاء الشاسع، إلى ورشة ضخمة دف إلى الاستغلال المشترك لمختلف ثرواته، مع مقايضة النفط العربي بالمياه الواردة من البلدان ا اورة الآسيوية والإفريقية. ويتضمن أيضا، إنشاء شبكات جديدة من الأنابيب

والطرق والسكك الحديدية، والبنوك، تساهم في التعجيل بالمشروع. وستكون واشنطن وحليفتها إسرائيل، المستفيد الأكبر من هذا الإخراج الاستراتيجي، بينما يبقى دور البلدان العربية، محصورا كعادته، في تقديم الأموال والمواد الأولية وخاصة البترول والغاز، وفي استهلاك المنتجات المصنعة في الأقطار الأخرى.

ومعلوم أن السياسة الأمريكية تخضع دوما، لمخططات ترمي على المدى المتوسط والبعيد، إلى تحقيق أهداف تنجز على مراحل، بمساعدة أطراف معينة. وتعتمد في سياستها العربية، على مشاريع قاعدية، قابلة للتحوير الجزئي أو الكلي.

ولا ننسى أن الإرهاب الإسلاموي الذي راحت الولايات المتحدة تستغل أبشع مظاهره، لقضاء مآر ـا، نشأ في خضم غزو الجيوش السوفييتية لأفغانستان. وقد أثار هذا العدوان وقتها، سخط الرأي العام الدولي عامة، والإسلامي على وجه الخصوص. وتسبب في تدفق المتطوعين القادمين من مختلف مناطق "دار الإسلام"، لنصرة إخوا ـم الأفغان. لكن سرعان ما حيد بحملة التعاطف هذه عن مقاصدها الأصلية، ووجد آلاف المتطوعين من الفتيان المسلمين، أنفسهم في معسكرات بيشاوار الباكستانية، على حدود أفغانستان. فخضعوا لفترات تدريب عسكري على أيدي ضباط أمريكان من القوات الخاصة، وتكوين ديني كلف به أئمة التطرف المذهبي. فتحول معظمهم إلى وحوش بشرية، وآلات تقتيل وتخريب طيعة، سموا "بالأفغان العرب". ولقد وجهوا، امتثالا لهذا التكوين، أبشع ضربا ـم ضد الأنظمة الحاكمة في بلدا ـم، ومصالح شعو ـم، في فتن أساءت للإسلام أ ـكت قدرات المسلمين، تاركين الطاغوت الشيوعي في سلام.

ولقد ألحقوا بغلو خطبهم، ووحشية تصرفا ـم، الشماتة بقيم الإسلام السمحة، مشوهين صورته في أعين الأجانب، زارعين البلبلة في صفوف الأمة،

مبررين الحملة الصليبية المسلطة ضد المسلمين، في ديارهم، وبالمهجر. ولم يكن لهذه المؤامرة المحاكة من إسرائيل، والمطبقة من طرف الإدارة الأمريكية، لتسجل أي نجاح، لولا تواطؤ العديد من الأنظمة المنسوبة جورا إلى الإسلام.

وأخذ الرأي العام العلمي يكتشف شيئا فشيئا، أن استفحال ظاهرة العنف الديني، المنسوبة لتعاليم الإسلام، إنما هي نتيجة طبخة محكمة، أحضر ا للعالم أوساط معادية للإسلام والمسلمين، ضمن مؤامرة متواصلة الحلقات، تنفذ بوسائل شتى. ولقد شرعت واشنطن في حبك خيوطها في الثمانينات والتسعينات، بعد ا يار الاتحاد السوفييتي خصمها اللدود، وعندما لاحظت أن المستفيد الأكبر من جهودها وتضحيا ا في الإطاحة به، ستكون هي الدول الغربية، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا، لمكانتهما ونفوذهما في سابق مستعمرا ما، كالسودان، وليبيا وتونس ومصر والعراق والمغرب الكبير. ولهذا حاولت التخلص من أنظمتها الحاكمة، متيقنة بأن القوة الوحيدة القادرة على زحزحة نفوذ هذه الأنظمة، ثم الإطاحة ا، تكمن في التيار الديني. ومن ثم، مختلف المساعدات التي شرعت تقدمها لقادة ما سمي بالإسلام السياسي، من أمثال حسان الترابي، والغنوشي وعمر عبد الرحمن، وأنور هدام والكثير من دعاة التطرف. ولقي جهاديو مختلف البلدان الإسلامية، نفس المعاملة الطيبة، ونفس التسهيلات، من طرف بريطانيا العظمى، الحليف الوفي لأمريكا، في القارة الأوربية، فتحولت لندن إلى قبلة لهم، ومركزا للقيادة العامة لأركا م. فمنها كانت تذاع خطبهم المحرضة على العنف الأعمى في اتجاه الجماهير المضللة، وكذا التعليمات الموجهة لمختلف الجماعات القتالية العاملة عبر العالم، تحت قياد ا.

في الميدان الاقتصادي:

ما كان لواشنطن أن تترك للعرب طويلا، حق السيطرة الكاملة على مادة حيوية مثل البترول، في مستوى حقول إنتاجها وممرات تصديرها. فقررت في الثمانينات، بالتشاور مع موسكو، زعيمة حلف وارسو وقتها، تجريد منطقة

البحر الأبيض المتوسط من مميزا ـا الإستراتيجية، لانتماء معظم شواطئها، في نظر الجميع، إلى بلدان عربية. واتفق الطرفان على سحب أساطيلهما منها. وراحت أمريكا تخطط لتمرير أنابيب هذا النفط العربي، عبر مسالك تكون في منأى عن الديار العربية، وعن المناطق ذات الكثافة السكانية.

وسرعان ما شرعت في تطبيق مختلف فصول هذا المخطط الضخم، بدءا بتحويل البترول العراقي عن مصبه الأصلي في البحر الأبيض عبر سوريا، إلى مسار جديد يعبر التراب التركي، ويشحن عن طريق مواني تركيا. وبررت بغداد في ذلك الوقت، هذا القرار، بالتوترات القائمة بينها وبين النظام السوري، لتحالفه الإستراتيجي مع عدوها اللدود، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا رغم ما يجمع بين العراق وسوريا، من روابط عرقية، وانتماء إيديولوجي مشترك ضمن حزب البعث العربي .

واعتمدت واشنطن في مشروع تمريرها كامل إنتاج الخليج من البترول، خارج ممراته المعتادة عبر البحر الأحمر وقناة السويس، إجراءات أكثر التواء وكتمانا. فهي تخطط لإيصاله مباشرة إلى الشواطئ الأطلسية للقارة السمراء، عبر سواحل الكامرون، بواسطة أنبوبين ضخمين يعبران البحر الأحمر، ثم بالنسبة للأول، شمال السودان في مستوى منطقة حلايب، ثم الدارفور، وشمال التشاد. وبالنسبة للثاني، جنوب السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ليلتقيا سويا بأراضي الكامرون، فيتم شحنها إلى الولايات المتحدة من موانئها المطلة على المحيط الأطلسي.

ومن دون أخذ هذا المشروع بالحسبان، يستحيل فهم الأحداث الهامة التي تعاقبت طيلة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، على هذه المنطقة الرابطة بين العالم العربي والقارة السمراء، عند القرن الإفريقي. ولقد نجم عنها بروز خريطة سياسية جديدة للمنطقة، تمثلت على وجه الخصوص، في سقوط النظام الشيوعي للرئيس الإثيوبي مانغيستو، واستقلال إريثيريا، وتوزيع جديد للأدوار المنوطة بالمتعاملين المحليين، والكل خدمة للمصالح العليا الأمريكية.

ويجدر التذكير لنفس الغرض، بأن شريط أوزو الموجود شمال التشاد، كانت ليبيا قد ضمته لترا ا في بداية الثمانينات، ربما باتفاق مع فرنسا، مقابل حق العبور عبر أراضي الجماهيرية، للبترول المقرر استخراجه من التشاد الذي ليس له أي منفذ على البحر. ثم انتزعت ملكية هذا الشريط من طرابلس، دون أي رد فعل يذكر من الزعيم الليبي القذافي، وهذا بمجرد ما تقرر تمرير الأنبوب القادم من الخليج، عبر التراب التشادي مع أمكانية توليه نقل البترول المحلي في اتجاه الكامرون. وسجلت الأشغال الخاصة لذا المشروع، تقدما ملحوظا، لا سيما في مستوى مصبه في المحيط الأطلسي. ولقد انتهت الأعمال الخاصة به فعلا، منذ سنة 1990.

وتسعى واشنطن تحقيقا لمشروعها الرامي إلى إضعاف مكانة كل البلدان العربية المنتجة للنفط،، عن طريق المناورات تارة، والمؤامرات والقوة تارة أخرى، إلى تحويل ملكية الذهب الأسود، من الحكومات المركزية، إلى سلطات المناطق المنتجة له. وهذا ما تم بالفعل في المقاطعة الكردية للعراق، وكذا بإقليمي بحر الغزل والدارفور، في السودان. وقائمة البلدان المرشحة لنفس المؤامرة، مفتوحة على مصراعيها.

وتزامن مع قضية أوزو هذه، قيام الحكومة المصرية باحتلال إقليم حلايب الخاضع سابقا إلى السودان، بتواطؤ واشنطن السافر، واحتجاجات شكلية من الخرطوم. ويبدو أن العملية تمت نتيجة صفقة تمنح لمصر ملكية هذا الإقليم، وحق الاستفادة من رسوم العبور للأنبوب الضخم المقرر مروره به، فتأتي هذه العملية تعويضا لها، عن نقص أرباحها، جراء تخلي النفط الخليجي عن خدمات قناة السويس .

ولن يكون الإخراج الخاص بالتحولات الجيو- سياسية المقررة لهذه الناحية الحساسة تاما غير منقوص، من دون التذكير بالصراع المزعوم الذي ظهر هو الآخر، في نفس الفترة، بين إيريثيريا واليمن، حول جزر حنايش. وأحيط بحملة

إعلامية رنانة، سمحت للولايات المتحدة التروول لهذه الجزر اليمنية الأصل، كوسيط في الظاهر، بين الطرفين المتنازعين، تفاديا لمواجهات مسلحة مزعومة بينهما. ويبدو أن قبول صنعاء للوجود الأمريكي بإحدى جزره، لحماية الأنبوب المار بها، إنما يأتي ثمنا لخدمات أمريكية استفاد منها نظام الرئيس علي صالح، في ظروف أخرى. فلا أحد ينسى بهذا الصدد، الموقف اليمني المساند للرئيس العراقي الراحل، إبان الغزو الأمريكي الأول للعراق. فلم تكتف واشنطن بضرب الصفح عنه، بل لولا دعمها مع بريطانيا، ما كان للرئيس اليمني أن يوحد اليمن بعدما كان منقسما إلى دولتين، شمالية وجنوبية، ولا أن يحمي سلامة حدود بلاده في وجه مطالب جاره وعدوه اللدود، المملكة العربية السعودية.

ولقد عرف المخطط الأصلي، الرامي إلى تجريد منطقة البحر الأبيض المتوسط، من مكانتها الإستراتيجية، بعض التعديلات نتيجة انهيار الإتحاد السوفييتي المفاجئ، ومن ذلك السماح بنقل الغاز الجزائري في اتجاه كل من صقلية وأسبانيا، عن طريق أنابيب بحرية، وكذا الأمر، بالنسبة للأنابيب الليبية والمصرية، في اتجاه كل من إيطاليا وإسرائيل. ويتولى اليوم، أمن المتوسط، الأسطول السادس الأمريكي. وتقوم أساطيل كل من أسبانيا وفرنسا، وإيطاليا، بدور الدركي المكلف بحماية الشواطئ لأوربية من أي خطر يأتي من جنوب المتوسط، كما أنه يأتي لمساندة أي تدخل أمريكي ضد بلدان المغرب. وتساهم اليوم رسميا، وحدات بحرية مغاربية في عمليات مراقبة مشتركة مع الأسطول الأطلسي، تطبيقا لاتفاقيات جماعية أو ثنائية.

فالنفوذ الأمريكي اليوم، شبه مطلق بكامل المنطقة العربية، يخول لواشنطن التدخل في شؤون بلدانها دون أدنى مراعاة لقواعد اللياقة المعهودة في العلاقات الدولية، تدعمه واشنطن عند الحاجة، وفي اتجاه الأنظمة الدائرة في فلكها، بمبررات أمنية، علما أنها ترفض للدول العربية أيا كانت، مقام الشريك كامل الحقوق، مثلما هو الأمر بالنسبة لإسرائيل. وعلى القادة العرب، واجب

استخلاص العبرة من فشل الرئيس أنور السادات، انتزاع ميزة الحليف من الإدارة الأمريكية، رغم ما قدمه لها من خدمات جليلة دون مقابل، في أوج صراعها مع الاتحاد السوفييتي على زعامة المعمورة .

فأمريكا اليوم، غيرها بالأمس، بالنسبة لزبائنها العرب. فلم تبق حامي حماهم ضد الأخطار الخارجية، والمساند الوفي لشتى تجاوزا م على الساحة الداخلية. بل هي اليوم، مصدر همومهم وانشغالا م. فلم تعد ترعى لهم اعتبارا، ولا تلتزم في حقهم، سبيل ا املة، لغياب المنافسة بشأ م. فالولايات المتحدة تعتقد اليوم، أ ا سيدة العالم بلا منازع، وتأبى أن يخضع مواطنوها، أو بعض تصرفا ا الجائرة، لحكم القوانين الدولية، أو اللوائح الأممية. فصار حكام البيت الأبيض، بزعامة الرئيس بوش الإبن، يرون إدار م لشؤون العالم، صادرة عن وحي إلهي غير قابل للانتقاد، ولا للتجريم. ولهذا، فإذا مازال بإمكان الهيئات الأممية حق في تدبير شؤون باقي دول العالم، فإنما هي فقط لتطبيق أوامر واشنطن، ولخدمة مصالحها.

وصار هكذا، مجال المناورة في الساحة العربية، مفتوحا على مصراعيه أمام واشنطن، تجول فيه وتصول. فهي التي تحدد فيه قواعد السلوك للأفراد، وقوانين حسن التصرف للدول. كما تنفرد بحق وضع قوائم البلدان "المارقة" استنادا إلى معايير تتماشى ومصالحها الآنية. ومن ذلك طول قبولها لصدام حسين، رئيسا للعراق، ولسياسة التسلح المفرط لدولة الشاه ا اورة، مع الحفاظ على علاقات متينة مع معارضة الطرفين. فكانت توفر لنفسها ذا السلوك، وسائل التأثير الفعال على مجرى الأحداث الداخلية والخارجية للطرفين المتصارعين. كما كانت تستغل تطور قدرا ما العسكرية، وما يتضمنه من ديد على أمن بلدان الجوار، لفرض سياسة تسليح باهظة الكلفة، على كامل دول مجلس التعاون الخليجي، تعود بالربح الفاحش على مصانعها الحربية، ولا تمس بأمن إسرائيل حليفتها المدللة في المنطقة.

ومما زاد تصرف واشنطن في المنطقة، قوة وغطرسة، انشغال الأقطار المغربية بمشاكلها الداخلية، وصراعات ثنائية مزمنة، كثيرا ما تتذرع ا هذه الدول لتبرير سياسة الانطواء على الذات، العائدة عليها بأمن موقوت، يحمل في طياته مخاطر مصيرية. وبقيت روح اللامبالاة تميز تصرف القادة العرب إلى اليوم. فلا يشعرون بالخطر المحدق م، ويتخذون الإجراءات اللازمة لمواجهته، إلا بعد فوات الأوان. وهذا ما وقع بشأن المأساة التي ما زال الشعب العراقي يعاني من ويلا ا، ملحقة العار بباقي العرب. فما بلغت حجم خطور ا الحالية، إلا لتهاون القادة العرب في معالجة ملفها، وغياب كل صرامة في مختلف قرارا م بشأ ا.

ولعل خير تأكيد للظاهرة، ما تضمنه تصريح أدلى به أحد وزراء الخارجية العرب،[1] في لقاء له بالصحافة فور عودته إلى بلده، بعد مساهمته في مجلس وزاري للجامعة العربية، ليلة غزو العراق من طرف القوات الأمريكية وحلفائها، والجاري مفعوله إلى يومنا هذا. وكان وقتها، قد تنبأ في تصريحه، بالغزو الوشيك، وبعواقبه الوخيمة على الشعب العراقي الشقيق، والعالم العربي قاطبة. وعندها استفسره أحد الصحافيين عن أسباب تفاهة البيان الصادر عن الاجتماع الذي حضره، متسائلا إذا لم يكن شاهدا على قلة وعي باقي الوزراء العرب بخطورة الوضع. وعندها، أسرع الوزير إلى التنويه بكفاءات زملائه، وطول باعهم في السياسة. ولم يجد الصحافي في هذا الرد ما يرضي فضوله، فراح يسأل من جديد عن أسباب عدم تماشي مضمون البيان مع الأوضاع المنبئة بالكارثة، ما دام الكل شاعرا بقرب وقوعها. وعندها، صرح الوزير، بنبرة لا تخلو من التهكم المكبوت، بأن هذا التناقض نابع عن قناعة كل واحد من زملائه العرب، بأن الكارثة واقعة لا محالة بالجميع، ولكنها سوف تستثني بلده. تصديقا للآية الكريمة :"تحسبهم جميعا وقلو م شتى."

---

(1) هو الوزير عبد العزيز بالخادم.

وهل يعني ما تقدم، أن هذه المعركة الوجودية حسمت ائيا، لصالح الولايات المتحدة، والإدارة الأمريكية الحالية برئاسة جورج بوش الابن؟ فلا يجرؤ على مثل هذا الاعتقاد إلا من تعوزه النظرة التاريخية لماضي المنطقة، بل والعالم قاطبة. فالمعطيات الخاصة بالإنسان، لا تعالج بالسهولة التي تحل ا المعادلات الرياضية، وباعتماد الأحكام المسبقة. والدليل على ذلك، أنه لم تمض إلا سنوات معدودة، حتى أخذ منظرو "صراع الحضارات" و" اية التاريخ" ومنهم هنتنغتون، وفوكوياما، يتخلون في تحاليلهم الإستشرافية لقضايا الإسلام، عن غطرستهم ويقينهم من قرب قضائهم على هذا الدين، خضارة وشعوبا.

لقد كلفت الحرب الصليبية الدائرة رحاها حاليا، كافة العرب والمسلمين الثمن الباهظ في المال والبنين، لكنها مقبلة على النهاية من دون أن يحقق مدبروها أهدافهم، لا في ا ال العسكري، مثلما هو الأمر في كل من فلسطين والعراق وأفغانستان، ولا في ا ال الحضاري. فغزو التراب العراقي مثلا، وهو الذي ادعت إسرائيل وواشنطن وحلفاؤهما، أن الغرض منه تخليص الشعب العراقي من نظام جائر مستبد، لينعم بالحرية والديمقراطية، قد تبين للعيان، أنه نابع عن إرادة تقتيل جماعي لشعب مستقل، وتخريب لعمرانه، و ب حاقد لمعالم حضارته العريقة ا يدة. ولقد أرغم الشعب العراقي، بصموده، ومعاناته طيلة العقدين الماضيين، أعداءه على مغادرة ساحة المواجهة صاغرين، الواحد بعد الآخر، تاركين وراءهم في عزلة مخزية، الجيوش الأمريكية التي تسعى إدارة البيت الأبيض الجديدة، إلى إيجاد أي مخرج لها لا يكون في حجم هزيمتها في فيتنام. وسيحقق بلد الرافدين كعادته، انبعاثه من رماد النيران التي أضرمت فيه، كطائر الكروان الأسطوري. أما زعامة أمريكا لنظام عالمي واحدي القطب، فأخذ الشك يغمرها، ويتجلى بطلا ا حتى لدى الأمريكان أنفسهم، خاصة بعد الأزمة المالية التي زعزعت أركان الاقتصاد العالمي، والناجمة عن تعميم مبادئ الليبرالية الجديدة على كافة المعاملات الدولية، قدوة بالولايات المتحدة. ويأتي

فشل النمط الرأسمالي في تحقيق الرفاهية للجميع، على أعقاب ا يار المشروع الماركسي وبطلان وعوده الخاصة بقرب زوال الصراعات الطبقية، وحلول ما يسميه الشيوعيون "المساء الكبير"le grand soir وهي صيغة مادية، للتعبير عن جنة الخلد على الأرض.

فلم تعد وعود أمريكا البراقة تخدع أحدا، ولا حتى بلدان جنوب القارة الأمريكية، الخاضعة سابقا، لنفوذ واشنطن المطلق، حيث أخذت جميعها تنتهج سياسة يسارية في عملية تحد جماعي لواشنطن، مما جعلها تقر هي الأخرى، بقرب قيام نظام عالمي جديد، متعدد الأقطاب، يؤكد حلوله الوشيك، التطور الهائل الذي تسجله في جميع ا الات، كل من الصين، والهند، واليبان، اعتمادا على قدرات بشرية ومادية ضخمة، ترشحها للعب أدوار رائدة في المستقبل القريب، تأكيدا لسنة تداول الشعوب والحضارات على الرقي والتفوق.

استراتجيات الدول الأخرى في اتجاه العرب

تكاد تكون سياسة كل من الأوربيين، والروس، واليابان، والصينيين والكناديين والأستراليين وغيرهم، في اتجاه العالم العربي، متطابقة، ترمي جميعها، إلى ضمان حصصهم فيه، من البترول أساس كل تنمية اقتصادية، وتوفير سوق مربح لصادرا م من أدوات مصنعة، وتجهيزات ومواد غذائية وخدمات. وتشهد الساحة العربية تنافسا حادا، بين تكنولوجيات البلدان المتطورة، خاصة في مجال صناعة السيارات، والطيران والإلكترونيات والمواصلات والإعلام الآلي والأدوية والأسلحة إلخ...وأخذت في الفترة الأخيرة، الشركات الأوربية، من أمثال أربيص، ومجمع داصو، وإريكسون، وطومسون، وشركة الطيران البريطانية، تترك شيئا فشيئا، مكا ا للشركات الأمريكية: بوينغ، وماك دوغلاس، وأي تي تي، ATT، لا لتفوقها في الجودة، أو لأسعارها المغرية، ولكن جراء الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على الزبائن العرب، في تنكر واضح لشروط

العرض والطلب المعهودة في التجارة الدولية. و قد سجلت في التسعينات، المنتجات اليابانية الموجودة عادة، بكثافة في الأسواق المشرقية، كالآلات الإلكترونية والسيارات، والأدوات المترلية، انكماشا ملحوظا، جراء الانخفاض المفرط لقيمة الدولار مقابل الين، نتيجة إجراءات مفتعلة اتخذ ا الخزينة الأمريكية.

والملاحظ أن فرنسا تسعى منذ وصول الجنرال دي غول وأتباعه إلى السلطة، غداة استقلال الجزائر، إلى إعطاء سياستها العربية، طابعا متميزا في اتجاه المنافسة الأمريكية، وفي خضم الصراع الدولي الحاد على أسواق المشرق. وكثيرا ما كانت تتم هذه المحاولات، في أجواء يسودها التوتر والجدل الحاد مع أمريكا، ينتهي معظمها، بالعديد من التنازلات من الجانب الفرنسي. ثم تغيرت موازين القوى بين البلدين جذريا، بعد احتلال العراق، ثم وصول الرئيس ساركوزي إلى الرئاسة، بفضل أرباب العمل، ومنهم اللوبي اليهودي، حيث أصبحت الهيمنة الأمريكية على الجميع، شبه مطلقة. لكنها سيطرة مرشحة هي الأخرى، إلى الزوال، على ضوء التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة العربية، والعالم قاطبة.

فقد زال تخوف دول المشرق المعهود، من كل تعامل مع البلدان الشيوعية سابقا، والصين الشعبية بالذات، حيث تضاعف حجم المبادلات بين الطرفين، في جميع ا الات، بينما راحت روسيا من جهتها، تكثف تعاو ا العسكري، والاقتصادي، مع مختلف دول المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية. والصراع بين كل من واشنطن وموسكو، لم يزل بزوال الاشتراكية. فهو متواصل بينهما، لأسباب تجارية من جهة، و استراتيجية من جهة ثانية، في رد فعل روسي واضح، ضد سياسة واشنطن الرامية إلى تطويقها في كل من أوربا، وآسيا، وهذا،على طول حدودها، بحزام من الصواريخ الإستراتيجية البعيدة المدى. والعالم مرشح للمزيد من التحولات الجذرية بعد الأزمة التي تعصف حاليا، بالنظام الرأسمالي الداعية إليه إدارة الرئيس بوش، وما ترتب عنها من آثار وخيمة على اقتصاد العالم قاطبة.

ومن الدول التي لها سياسة طموحة في المنطقة العربية، تأتي فرنسا خاصة بعد استقلال الجزائر وقبل غزو العراق.

السياسة الفرنسية في المشرق العربي

لقد ركزت فرنسا في الماضي، جل اهتمامها على بلدان المغرب دون باقي مناطق العالم العربي، وهذا جراء طول احتلالها الاستعماري لكل من الجزائر وتونس والمملكة المغربية، وتماشيا مع منطق التقسيم الذي خضع له العالم الثالث، إبان مؤتمر برلين، وتطبيقا لاتفاقية سايس بيكو المبرمة في 1916.

أما سياسة فرنسا الجديدة في اتجاه العالم العربي، فتعود أساسا إلى استقلال الجزائر، وبعدما حاول الرئيس دو غول، إبراز هذا الاستقلال وكأنه تنازل من طرفه للأمة العربية التي راحت تساند قضية الشعب الجزائري، طيلة حربه التحريرية. وتلقى فرنسا من جهة أخرى، صدى طيبا لدى الشعب اللبناني وبعض المثقفين السوريين، وكل العرب الذين يتخذون من علاقا م مع باريس، وسيلة للإفلات من الهيمنة الأمريكية المطلقة.

ومن الطبيعي أن تحاول فرنسا وإلى ماية عهدة الرئيس شيراك، استثمار الماضي المشترك، ومكانة الثقافة الفرنسية في بعض بلدان المنطقة، ومعرفتها للبلاد والعباد، وطول تاريخها الاستعماري، لانتهاج سياسة عربية متميزة، تدعم مساعيها الحثيثة، لكسب الصفقات التجارية المربحة المتوفرة بسخاء في المشرق.

وأخذ القادة الفرنسيون، علما منهم بمكانة الثقافة الشفوية في ا تمعات الشرقية، يكثفون من اللقاءات المباشرة مع زملائهم العرب، من ملوك ورؤساء وأعيان، جاعلين من باريس، المعبر المفضل القادة العرب ، في حلهم وترحالهم الموروث عن عهد البداوة. وأحسنت فرنسا استثمار القضية الفلسطينية، وصدى مآسيها في الوجدان العربي، لكسب تعاطف الرأي العام لشعوب المنطقة. كما أ ا تضاعف في نفس الفترة، وإلى أحداث 11سبتمبر، واحتلال

الولايات المتحدة للعراق، من عدد الوفود الفرنسية المترددة على العواصم العربية. واستطاع الرئيس شيراك، على وجه الخصوص، وكبار المسؤولين الفرنسيين، أن ينسجوا لهم علاقات شخصية مع زملائهم العرب، فصار العديد من الأمراء، وكبار الموظفين وأفراد عائلا م، كثيرا ما يترلون ضيوفا خواص، على الوزراء وسامي الموظفين الفرنسيين. كما كثر عدد أبناء الأعيان الذين يتابعون دراسا م بالصربون، وجامعات منبوليي وإيكس أن بروفانس، وغيرها، ترعاهم نفس العناية. وحافظت السياسة الخارجية الفرنسية على نفس هذا الاتجاه، أثناء العهدة الثانية القائمة على التعايش في مستوى الحكومة الفرنسية، بين الاشتراكيين واليمينيين، والخاضعة لإشراف رئيس تلك الفترة، فرنسوا ميتيران.

وكانت باريس، طيلة هذه الفترة، تسبق كل موعد لها مع أحد البلدان العربية، باجتماعات عمل يدعى إليها كبار خبراء الشؤون العربية من الفرنسيين، في جميع الميادين. كما كان هذا التحرك الرامي إلى استعادة فرنسا مكانتها في الساحة المشرقية، يوظف كبار المختصين في القضايا العربية. فصار المكلفون ـذه العلاقات، من دبلوماسيين، وأعوان اقتصاديين، يعيرون كبير عنايتهم للجانب الأخلاقي، يقينا منهم بأهميته لدى العرب. ولم تعد السفارات والشريكات الفرنسية، تتحاشى توظيف الناطقين بلغة الضاد، ضمن مجموعا ا العاملة بالمشرق، ومنهم أعوان من أصول مغربية.

ومن المعلوم، أن عددا من الخبراء الجزائريين في جميع الاختصاصات، صاروا منذ العشرية السوداء، وما تسببت فيه من نزيف للإطارات، يقيمون في طريقهم إلى الخليج قصد الارتزاق، بالتراب الفرنسي، المدة التي تسمح لهم بالحصول على الجنسية الفرنسية، والمعادلة لشهادا م الجامعية، مما يمكنهم من التمتع في بلدان توظيفهم المشرقية، بالمرتبات العالية الخاصة بالغربيين دون سواهم. لكن ترددهم على البعثات الفرنسية، لترتيب أمورهم الإدارية، كان بالمقابل، يستغل من طرف هذه البعثات، للاستفادة من علاقا م بالدول

المضيفة. ولطالما تأثرت فرنسا من ضيق ا ال لتحركا ا في الفضاء العربي، جراء الهيمنة الأمريكية عليه، فراحت تضاعف المبادرات من أجل توسيع هامش مناورا ا عبر أرجائه.

ومن المعلوم أن باريس بذلت عبثا، قصارى جهدها لإقناع الرئيس صدام حسين، بواجب تحاشيه الغزو الأمريكي الأول لبلده، بسحب جيوشه من التراب الكويتي، قبل فوات الأوان. كما بقيت محاولا ا لتقريب المواقف بين الفلسطينيين واليهود، دون أي جدوى، مما أقصاها طبقا للإرادة الأمريكية، عن مسار السلم بين الطرفين. ولم تحل العلاقات المتينة التي تربطها بلبنان، دون غزوه من طرف إسرائيل، بمساندة أمريكية سافرة، وتعريضه لضروب التقتيل لسكانه والتخريب لمنشآته. ومنيت تحركات فرنسا الظاهرة والخفية، لفك الحصار المضروب على العراق، بنفس الفشل، مما ألحق بمصالحها فيه، الخسائر الفادحة. ولم تف واشنطن بوعودها المتضمنة إشراك المؤسسات الفرنسية في إعادة تعمير الكويت، بعد مساهمتها في تحريره وانسحاب القوات العراقية منه .

ولطالما وظفت السلطات الفرنسية، اعتمادا على حملة إعلامية مدروسة، عمليا ا الناجحة، عبر ترا ا، ضد شبكات جبهة الإنقاذ و"الجيبا"، إبان التسعينات من القرن الماضي، لتدعي معرفة نظرية، وميدانية متميزة، بشؤون التطرف الديني، وبقدرة متميزة للقضاء على شبكاته. واستغلت هذه الخبرة في ا ال الأمني،أكثر من مرة، لعقد اتفاقات دف إلى تطوير التعاون الأمني والتقني مع العديد من بلدان الخليج، مما جعل وقتها، الوزراء الفرنسيين، أمثال باسكوا وديبري، يحظون بسمعة من له قدرات سحرية خارقة، في مجال مكافحة الإرهاب.

ولفرنسا وجود واضح في بلدان الخليج، لاسيما في مجال الصناعات الحربية، من خلال الطائرات المقاتلة، والمدرعات، والزوارق السريعة وأجهزة الإنذار المبكر التي برهنت عن جدواها في خدمة الجيش المغربي بالصحراء

الغربية، مما جعل من التراب الصحراوي، مزارا لكل أمراء الخليج، لدى كل إقامة لهم بالمغرب، في نزهة اقتناص الغزلان وطير الحباري. وبلغ حجم الصادرات الفرنسية في اتجاه بلدان الشرق الأوسط في الثمانينات، 20 مليار فرنك فرنسي، أي خمس المبادلات مع بلدان أوربا. وجاءت وقتها، الدراسات المتخصصة الصادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة التجارة، وهيئات متخصصة أخرى، تؤكد الآفاق الواعدة للتعاون الفرنسي مع العالم العربي، وفائدة فرنسا التموقع داخل هذا الفضاء الاقتصادي، رغم ظهور بوادر الأزمة التي صارت تعاني منها اليوم، بعض الأنظمة المشرقية، وإرادة واشنطن، بسط نفوذها المطلق، على البلدان العربية، واحتكارها لأسواقه.

وصار التحرك الفرنسي بالمشرق، قبيل الغزو الثاني للعراق، من خلال الصدى المبالغ فيه الذي يلقاه لدى الطرفين العربي، والفرنسي، على السواء، يستغل كمادة إعلامية للاستهلاك الداخلي، أكثر منه صورة للواقع. فالطابع المتميز لسياسة فرنسا العربية، كانت تعكس في نظر قاد ا، شيئا من عظمة تاريخ ولى. كما كان يوحي للأنظمة الخليجية، الشعور أن بلدا م تتمتع بقسط من حرية التصرف إزاء القبضة الأمريكية. ولم تعمر هذه الوضعية طويلا، حيث تغيرت معطيا ا جذريا، في السنوات الأخيرة. ففقدت البلدان العربية كل مجال للمناورة أمام قادة البيت الأبيض. وفهم الملوك والرؤساء العرب أن مصيرهم موكول للإرادة الأمريكية. وأما باريس، وبعد ما لزمت طويلا، مع ألمانيا، خاصة في عهد المستشار شرويدر، موقف المعارض العنيد للاحتلال الأمريكي للعراق. فهي اليوم، تتحاشى كل ما من شأنه، إثارة غضب واشنطن. ولم تقف عند هذا الحد، بل أخذت تستغل حسن علاقا ا التقليدية مع لبنان، واغتيال الرئيس رفيق الحريري، لتلتزم سياسة أكثر تشددا من مواقف واشنطن نفسها، في حملة مشتركة ضد النظام السوري، الذي أراد الغرب أن يجعل منه وقتها،العدو اللدود.

وازداد هذا التقارب الفرنسي الأمريكي، جلاء ورسوخا, مع وصول الرئيس ساركوزي إلى قصر الإيليزي، وإعلانه التعاون المنسق مع السلطات الأمريكية. ولا أدل على هذا التطبيع، من قضاء ساركوزي عطلته الأولى، كرئيس للدولة الفرنسية، بأمريكا. فهو أبعد ما يكون عن وصايا الجنرال دو غول، ومواقفه المعهودة من واشنطن، خاصة والرجل ينتمي إلى حزبه ويدعي الحفاظ على إرثه.

ولا زالت فرنسا تحافظ على مكانة الصدارة في بلدان المغرب العربي، خاصة في الميدان الثقافي، لطول احتلالها لأراضيه، تتدخل في قضايا شعوبه وخلافا ا، مستعملة احتضا ا لعدد هائل من المواطنين المغاربة على أراضيها، كورقة ضغط على الجميع. لكن الوجود الأمريكي بمنطقة المغرب، أخذ يتضاعف خاصة في الميدان الاقتصادي، والإستراتيجي. ويلاحظ أن هناك صراعا خفي الجوانب، يدور بين الولايات المتحدة وبلدان أوربا، لبسط نفوذها على الأنظمة المغربية، لكسب أسواقها المربحة، وهذا تحت أنظار قيادات محلية، وأحزاب، شبه مخدرة، وشعوب تستحوذ على وعيها حاليا، مشاكل يومية خانقة. وتتم عمليات الاستحواذ هذه، من خلال الاتصالات المباشرة تارة، وعن طريق الحلف الأطلسي ومؤتمر برشلونة، والاتحاد من أجل البحر المتوسط، تارة أخرى.

وبعد ما كان بالأمس القريب، كامل شمال القارة السمراء، حكرا على الغربيين، لا يعرف وجودا لرجال أعمال آسيويين، من صينيين، ويابان، وهنود عبر دياره، فإنه أخذ في السنوات الأخيرة، يستقبل العديد منهم، مع انتشار واسع لبضائعهم، وشركا م، وخدما م. كما سمح الريع البترولي الهائل لبعض أقطار الخليج العربي، بالارتقاء إلى مصاف الشريك التجاري والمالي والاقتصادي الكفء، يبرم رجال أعمالها الصفقات المربحة مع كل من القطاع العام والخاص، عبر مختلف بلدان المغرب . وبلغ حجم استثمارا م في المنطقة، آلاف المليارات من الدولار، وظفت أساسا، في إقامة بنوك وفنادق ومركبات سياحية، ومكاتب دراسة وشركات، ومشاريع اقتصادية مشتركة.

مخططات بعض البلدان العربية الخاصة بالمنطقة

يواجه العالم العربي اليوم ، منعطفا مصيريا بلغ حد التساؤل عما إذا كان قادرا على البقاء، ومسايرة وتيرة التحولات المذهلة الناجمة عن ظاهرة العولمة، وإفرازا ا السلبية على شعوبه، أم هو مقبل على التلاشي، وإحالة مآثر ماضيه ا يد، إلى مهملات التاريخ، طبقا لمخططات ألد أعدائه. ومهما يكن الأمر، فإنه بلغ درجة من الضعف، والتشتت، جعلته لا يوفر لقادته شروط الطموح إلى الزعامة، قومية كانت ، أو دولية. لكن هذا لا يعني الغياب الكلي، لرغبة بعضهم في التميز، ولعب الأدوار الرائدة، ولو داخل حلبة مغلقة. ومن ثم، ما نلاحظه من حين لآخر، من محاولات محتشمة دف إلى تحقيق أغراض خارج حدود القطر الواحد. وهي ناجمة جلها، عن وزن البلد المادي، أو البشري، وحاملة معها بصمات الدول الأجنبية الواقفة وراءها، والمستفيدة من مراميها.

وفي أجواء الركود العام المخيم حاليا، على الساحة العربية، يكاد الحديث الخاص بالأدوار المتميزة لبعض الأقطار العربية، يعود كله إلى ما قبل الغزو الأول للعراق. وتحتل الصدارة فيه، كل من مصر، والمملكة العربية السعودية، لوز ما الخاص، وموقعهما الجغرافي، وأدوارهما المتميزة في اتجاه باقي البلدان العربية وخارجها. كما هناك بلدان عربية أخرى، تستحق الذكر هنا، لجوارها المباشر مع الجزائر، أو لأدوارها الخاصة في تحقيق أهداف سياسات أجنبية.

جمهورية مصر العربية

لمصر مكانتها المتميزة في العالم العربي عبر العصور. وبقيت حتى في عهد الاستعمار، تشكل مركز إشعاع ثقافي وروحي، له وزنه الخاص، بفضل الأدوار التي كانت تلعبها كل من جامعة الأزهر، ومعاهد تعليم عال أخرى. وللتذكير، فإن انسحاب مصر من الجامعة العربية، غداة توقيعها على اتفاقية كامب دافيد، سنة 1979، قد تسبب في شل كل عمل عربي فعال، نظرا لنفوذها في جميع ا الات. وزادها اعتبارا حجم تعداد سكا ا، وموقعها الجغرافي المتميز بين

المشرق والمغرب، وثقلها السياسي، وطاقا ا الفكرية والعسكرية، بالإضافة إلى حركية دبلوماسيتها، وصدى وسائل إعلامها. كما أن لاحتضا ا الدائم لجامعة الدول العربية، دخله في قوة تأثيرها على مجرى الأحداث العربية، خاصة وأن أمين الجامعة العام، هو دوما، من البلد المضيف. وترى مصر نفسها أهم قوة بالمنطقة العربية، وأولاها اهتماما بشؤو ا. كما ترى لها مسؤوليات خاصة، تجاه مسار السلم الجارية فصوله حاليا، مع الكيان الصهيوني، وذلك لدورها المتميز في انطلاقه، وفي بعثه كلما خبت جذوته. فهي تطالب صراحة، بالاعتراف لها بمكانة القوة الإقليمية، يجب استشار ا في كل ما يعني مصير العالم العربي.

ومن أسباب حرصها المتزايد على الزعامة في المدة الأخيرة، شعورها بإرادة الولايات المتحدة، إ اء أدوارها الرائدة على الساحة المشرقية، والاستغناء عنها بقوى إقليمية أخرى . وفات للسلطات الأمريكية أن أشعر ا ذه الإرادة من خلال العديد من الرسائل، المفتوحة منها، والمشفرة، والتي كانت تسلمها لها مباشرة، أو عن طريق وسطاء. فمصر اليوم، غيرها بالأمس، وخاصة في عهد جمال عبد الناصر، نظرا للتحولات الجذرية التي لحقت المنطقة، والساحة الدولية.

ويبدو أن واشنطن لم تعد كعاد ا، تستشير القاهرة في كل القضايا الهامة المتعلقة بالشرق الأوسط،، ومنها القضية الفلسطينية، والحركات الإسلامية، وأوضاع السودان. وحاولت القاهرة مرارا، استدراك هذه الجفوة، لكن دون جدوى. فلا تخلي النظام المصري ماضيا، عن حليفه الاستراتيجي الإتحاد السوفييتي، ولا حرصه حاليا، تطبيق بنود السلم الذي أبرمه مع تل أبيب تطبيقا حرفيا، أكسبه حق التمتع بنفس المعاملة التي تحظى ا إسرائيل، أو بالارتقاء إلى مستوى الحليف، ضمن سياسة أمريكا المشرقية. بل إن تطبيع علاقات الكيان الصهيوني مع بلدان عربية أخرى، نتيجة المبادرة المصرية ومساعيها، ساهم في إضعاف دور القاهرة في صالح دول أخرى مجاورة، وفي مقدمتها الأردن، لاسيما في عهد الملك حسين.

فمساعدة الولايات المتحدة المالية لمصر، والمقدرة بمليارين ونصف المليار من الدولارات، تبقى دون مساعد ا لإسرائيل التي تفوق الستة ملايير. وهي دوما، مصحوبة بالنسبة لمصر، بانتقادات مستحقة، وغير مستحقة، تتعلق بنشاطها الاقتصادي وحتى السياسي. ومن ذلك مثلا، وتيرة الخوصصة المصرية التي كانت واشنطن تراها بطيئة، ونسبة التخفيض في قيمة العملة المصرية التي تعتبرها واشنطن، في كل مرة، غير كافية. بل كانت هذه الانتقادات تتعلق حتى بالاضطهاد المسلط في مصر، على الأقباط مرة، ومرة أخرى على الإسلاميين، وهم من تحار م أمريكا في بلدان أخرى، وفي فلسطين بالذات، رغم وصولهم إلى السلطة فيها، عن طريق الاقتراع الحر، وتحت الرقابة الأممية.

كما لم تعد علاقات الإدارة الأمريكية بالمعارضة المصرية، وخاصة منها ذات الطابع الديني، لتخفى عن أحد، ومن ذلك، ما تلقاه من عناية أمريكية مكشوفة، المنظمات القبطية، أو الجهادية التي تعتمد العمل المسلح وسيلة للوصول إلى السلطة. ومن المعلوم، أن الشيخ عمر عبد الرحمن، زعيم الجهاد، المتورط في عمليات إرهابية بمصر، والمحكوم عليه بالإعدام من طرف سلطا ا، حظي طويلا بحق اللجوء السياسي على التراب الأمريكي، ولم تعتقله إدارة واشنطن، إلا بعد ضلوعه في الاعتداء الأول الذي طال المركز التجاري الدولي لمدينة نيو أورك.

وصارت التحركات المصرية تواجه من طرف أمريكا، بضروب شتى من العراقيل، سواء كان ذلك في فلسطين، أو الخليج، أو اليمن، أو السودان، أو ليبيا أو بلدان إفريقية أخرى. ولم يفسح لها ا ال إلا استثنائيا، وعندما تكون المخططات الأمريكية في أمس الحاجة إليها. وهذا ما جعل سياسة مصر الخارجية، في بداية التسعينات، تتسم بالحركية المفرطة خاصة في مستوى رئيسها حسني مبارك. فكثرة زيارته لكل من واشنطن، وعواصم بلدان أوربية وإفريقية أخرى، إنما كان القصد منها وقتها، محاولة إبطال حكم التهميش

الصادر في حق بلده. وتقف نفس الأسباب، وقتها، وراء كثرة تصريحاته، وطابعها الارتجالي غير الموفق في العديد من المرات.

ولقد عرضت مصر في الماضي دعمها الأمني مرارا، على بلدان الخليج، ضد إيران مرة، والعراق مرة أخرى. وباءت هذه المساعي كلها بالفشل، لقلة مصداقيتها، ولتعارضها مع مخططات واشنطن تحويل كامل الخليج، إلى محمية تابعة لنفوذها.

واستغل الرئيس كلينتون، في تلك الحقبة، الزيارة الأخيرة التي قام ا العاهل المغربي حسان الثاني للولايات المتحدة، قبل وفاته، ليطلب منه تذكير مصر بواجب حصر نشاطها وإمكانا ا، في حل مشاكلها الداخلية التي يراها الجميع عويصة، بل مستعصية. وفي هذا الإطار، تدخل المبادرة الغريبة، العجيبة، التي قامت ا الحكومة المصرية في التسعينات، والخاصة بمطالبتها الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي. ولقد فاجأت حينها، الكثير من المحللين السياسيين. وكان القصد منها بالنسبة للسلطات المصرية، محاولة توفير فضاء انتشار لها بالمغرب ولو لفترة، تعويضا عن التهميش الذي كانت تعاني منه بالشرق. وتتضمن أيضا تذكيرا بأبعاد مصر المشرقية والمغربية، وواجب مراجعتها في كل ما يمس العالم العربي قاطبة. ولا ننسى أن هذه المبادرة، تمت في الوقت الذي غابت فيه الجزائر، أو كادت، عن الساحة الخارجية، جراء ما كانت تواجهه طيلة العشرية السوداء، من تقتيل، ودمار، وإرهاب أعمى.

ولم تقطع مصر أبدا علاقا ا، لا مع بغداد، ولا مع طهران، أثناء حر ما وبعدها. فكانت تتظاهر حينا، بالميل نحو العراق، حيث لها مصالح معتبرة وآلاف الفلاحين من مواطنيها الذين أرسلت م إلى العراق لشغل مناصب العمل التي تركها ا ندون العراقيون، طيلة حر م ضد إيران، وتارة، نحو النظام الإيراني، قصد الضغط على بلدان الخليج، وتذكير قاد ا بواجب الاستثمار بأراضيها، طبقا لتصريح دمشق. كما حاول النظام المصري استرجاع شيء من

أدواره الرائدة كزعيم للأمة العربية، بجمع كلمة كل العرب، حول الرفض المشترك لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ما لم تصادق عليها إسرائيل. وفشلت بدورها هذه المحاولة، وتبعها في الحين، تدهور مفاجئ للعلاقات المصرية السعودية، بعدما كانت مثالية. والغريب في الأمر، أن هذا التدهور نجم عن حادث تافه، تسبب فيه طبيب مصري لقي سوء معاملة من طرف الشرطة، في العاصمة السعودية. وتزامن هذا الوضع الشاذ، مع تدهور العلاقات المصرية مع الجارة الجنوبية من وادي النيل: السودان. وبلغ بالطرفين هذه المرة، حد المواجهات المسلحة، والطرد المتبادل للدبلوماسيين. وكان سبب هذا الصراع المعلن، خلاف الجارتين على منطقة "حلائب" الحدودية.

ومن هذه الأحداث، ما كان في الحقيقة مفتعلا، صيغ في إخراج يخدم مصالح أمريكية. ومهما كانت معطيا ا، فهي كافية لإقناع الرئيس المصري بمحدودية صلاحياته، وبمدى تبعيته للقوى الخارجية. وأخذ العاهل الأردني الملك حسين، يتولى المبادرة، في مسار السلم بالشرق الأوسط، مما جعل الرئيس حسني مبارك، في شبه عزلة تامة، حيث صار مقطوعا عن بلاد المغرب، بخلافه مع الزعيم الليبي معمر القذافي، وعن الخليج، بفتور علاقاته مع السعودية، ومع نظام صنعاء، بعد تعاطف مصر المكشوف، مع اليمن الجنوبي قبل زواله.

وتيقنت مصر، حينها، أ ا موضوع محاصرة محكمة من طرف واشنطن في فضاء تحركا ا التقليدي، فراحت تعالجها على عاد ا، بالتأني، وكسب الوقت في انتظار الفرصة السانحة لفك هذا الطوق عنها. وما هي إلا أشهر معدودة، حتى أخذت علاقا ا تتحسن بالفعل، مع الرياض دون ارتقائها إلى مستواها السابق، لا في حجم التعاون الثقافي والفني، ولا في عدد الزيارات المتبادلة في أعلى مستوى. وعرفت المبادلات مع صنعاء، نفس الفتور. ولم تكن هذه المؤشرات السلبية لتنال من عزم الرئيس المصري، وحثه على التخلي عن عزمه قيادة البلاد العربية في تعاملها مع الدول الأوروبية، وفرنسا بالذات، بمناسبة أي حوار يجرى بين ضفتي المتوسط.

ومهما يكن الأمر، فتبقى لمصر مكانتها الخاصة في العالم العربي، يصعب على أي طرف، جارا كان أو دولة أجنبية، تجاهلها، خاصة وهي لا تتردد عن المساهمة النشطة في كل ما يتعلق بشؤون المنطقة، حتى في الحالات التي لا تخدم مصالحها الآنية، ومن ثم، حرصها على التطبيق الوفي لاتفاقيات "كمب دافيد"، رغم الانتهاكات المتكررة التي تتعرض لها من الطرف الإسرائيلي، والحصار الذي تضربه على الفلسطينيين من سكان غزة. ثم إن بلد النيل والأهرامات يتمتع برصيد تليد زاده توطيدا، مساهمته المعاصرة في تحرير العديد من البلدان العربية والإفريقية، وفي إنشاء المؤسسات التي يتولى قضاياهم الجماعية، في الميادين السياسية، والاقتصادية، والثقافية. وإن الأدوار الخافتة التي تتولاها مصر حاليا، في ظروف شاقة على كافة بلدان العالم الثالث، ونظرا لسن رئيسها ومشاكل خلافته، لا يمكن اتخاذها مؤشرا كافيا للحكم بأفول نجمها ائيا. لقد برهنت الديار المصرية، مهد حضارة الفراعنة، الضارب تاريخها بجذوره في أعماق الزمن، على قدر ا استدراك أشد الأوضاع تأزما، في تحد ثابت لمر العصور وصروف الدهر.

المملكة العربية السعودية

لم تغب شبه الجزيرة العربية، منذ ظهور الإسلام بأراضيها، في القرن السابع الميلادي، عن أي جدل يهم كافة دار الإسلام، وحتى في فترات انحطاطها السياسي والحضاري.

وسيحاول آل سعود، بدءا من القرن الثامن عشر الميلادي، الاعتماد في سلوكهم وإدار م شؤون الناس بالحجاز، كباقي سابقيهم في المنطقة، على أحكام الدين، مضفين عليها، المفهوم الفقهي الناجم عن الوهابية المنتمين إليها. وجاءت الوهابية كما هو معلوم، نسبة لصاحبها محمد بن عبد الوهاب، وهو من مواليد نجد في قلب الجزيرة العربية. وكانت تعاليمه تعتمد أساسا، القرآن والسنة بالمفهوم الذي ساد في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء

الراشدين، اعتمادا على المعنى الظاهر للنصوص، دون الخوض في مخاطر التأويل، مع رفض قاطع للوسطاء من أولياء، وشيوخ طرق صوفية،وصالحين، في سعي أي مؤمن إلى التقرب من الله.

ورفعت أسرة آل سعود في حملا ا المتتالية لبسط نفوذها على مختلف مناطق شبه الجزيرة، شعار الوهابية فارضة مفهومها للإسلام، كدستور أوحد لنظامها. وتم الإعلان الرسمي عن إنشاء المملكة العربية السعودية الحالية، سنة 1934، فراحت بعدها، تسعى جاهدة، إلى اقتطاع مكانة لها متميزة، في العالمين العربي والإسلامي، اعتمادا على ثلاثة محاور:

- المحور الديني: وهو بعد هام يوفره وجود الحرمين بالمملكة. وقد استغلته كل الدول التي توالت على الحجاز، ودأبت عليه المملكة العربية السعودية بدورها، سواء في علاقا ا الثنائية، أو داخل أهم المنظمات المبنية العضوية فيها، على الانتماء إلى الإسلام، مثل الرابطة الإسلامية في الستينات، ومنظمة المؤتمر الإسلامي حاليا. وما دام هذا المؤتمر يتخذ من مدينة جدة مقرا له، ويعتمد في أداء معظم مهامه، على الدعم المالي السعودي، فإنه يوفر للمملكة مصدر إشعاع ونفوذ هاما، داخل الأمة الإسلامية، وخارجها.
- المحور الاقتصادي: تدين المملكة في قدرا ا المالية الهائلة، لطاقات مخزو ا من المحروقات. فاستغلت مداخلها المعتبرة من النفط، لتطوير البلاد، اعتمادا على أحدث المقاييس العصرية، وكأداة نفوذ وتأثير في خدمة سياستها الخارجية.
- المحور السياسي: استطاعت المملكة بجعل نفطها في خدمة الدول الغربية الكبرى، في مجالي الاستخراج والاستهلاك، أن تضمن لنفسها، دعم هذه الدول ورعايتها. كما أن استقبالها لملايين الحجاج، من مختلف مناطق الدنيا، والمساعدات المعتبرة التي تقدمها للعديد من الأقطار الإسلامية، جعلتها تحظى بمساندة قاد ا، داخل المنظمات الجهوية المشتركة، مثل جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة البلدان المصدرة للبترول، والأليسكو، فتعطي لقرارات هذه الهيئات، الوجهة التي تخدم المصالح السعودية.

ومعلوم أن المملكة كانت تحترس على الدوام، من مختلف التيارات القومية التي عرفتها الساحة العربية، سواء كانت ناصرية، أو بعثية، أو اشتراكية، مقدمة مختلف أنواع المساندة السياسية والمالية، للتيارات الدينية، وذات الاتجاه المحافظ منها، على وجه الخصوص. بل كانت توفر لقاد ا المغضوب عليهم في بلدا م، اللجوء السياسي بالبقاع المقدسة.

كما استغلت السلطات السعودية ما يشوب الماركسية من مفاهيم مادية، لتشنها حربا لا هوادة فيها، على كل حزب، أو نظام، يعتمد الاشتراكية منهجا للتنمية، مما جعلها أثناء الحرب الباردة، طرفا فعالا، ضمن المعسكر الأمريكي، واضعة طاقتها البترولية في خدمته. وهذا ما جعلها تحظى في المقابل، بحماية الكتلة الغربية لحدودها، وبحق التصرف الحر في إدارة شؤون مواطنيها.

ومعلوم أنه ما كان لفيالق ما يسمى ب. "الأفغان العرب"، أن تنشأ باسم التضامن الإسلامي، ضد الغزو السوفييتي، والنظام الشيوعي الأفغاني، وتحظى طويلا، بمباركة جميع المسلمين، لولا الدعم الروحي، والمادي السعودي. ولكن الأمور تغيرت، وتحولت المملكة اليوم، إلى هدف مفضل لإجرام هؤلاء المظللين، ولعمليات تخريبهم الأعمى، في غياب أدنى مظاهر التعاطف من واشنطن، حليف الأمس. فا يار الاتحاد السوفييتي أفقد الرياض، مكانتها المرموقة ضمن إستراتيجية الغرب العالمية.

ولم تبق المواقف الأمريكية من الإسلام التقليدي، بتأويلاته المعارضة للاشتراكية، والتقدمية، ومختلف التيارات القومية، على ما كانت عليه. فصارت ترى فيه، ضمن الحرب الصليبية القائمة اليوم، ضد الدين الإسلامي، قيما وشعوبا، مصدر الشرور التي ـدد استقرار العالم، من خلال الجرائم المنسوبة ظلما، لتعاليمه، والقائمة ا العديد من المنظمات "الجهادية" المشبوهة الهوية والأغراض، علما أن الشعوب المسلمة، هي أكثر الأقوام تضررا من نشاط هذا التطرف الديني.

ولا يستبعد في حالة استمرار هذه الحرب الصليبية، أن تصبح المملكة العربية السعودية، وهي مهد الإسلام، وخادمة حرميه، وقبلة ملايين المسلمين، هدف الفتنة المدبرة ضد الدين الحنيف، ومسرح طيشها وخرا ا. ومعلوم أن الإرهاب الديني غزا قبل سنوات، الرياض وثغور المملكة، ومنها دولة البحرين التي ينظر إليها الكثير، كمجرد محمية سعودية. ويحمل التطرف ا، صبغة المذهب الشيعي السائد في إيران، مع ما لنظام طهران من نفوذ على بعض سكان الجهة الشرقية من المملكة، وأطماع على كامل منطقة الخليج، نظرا لما تزخر به من مخزون هائل للمحروقات.

ومن مظاهر تنكر الغرب المفاجئ للمملكة، تناسيه دعمها لقواته في حربه الأولى ضد العراق، سنة 1990. لقد بلغت مساهمتها المالية في ميزانية هذه الحرب، قرابة 60 مليار من الدولارات الأمريكية، بالإضافة إلى أشكال أخرى من المساعدات، مثل الإيواء، والنقل، والطاقة وخدمات شتى قدمتها للقوات الأمريكية خلال رباطها بتراب المملكة، طيلة الأزمة. كما أن السلطات السعودية أبرمت وقتها، عقدا مقداره 8 مليارات من الدولارات، لاقتناء طائرات مقاتلة من طرازF-15، وF-16، وهذا لا لشيء إلا لدعم الاقتصاد الأمريكي المتداعي، بالإضافة إلى مساهمتها في تمويل حملة جورج بوش الأب الرئاسية، يقينا من الرياض، وقتها، أنه مؤهل لانتزاع عهدة رئاسية ثانية. غير أن هذا الرهان لم يتحقق، فوضع المملكة في وضع حرج إزاء الإدارة الأمريكية الجديدة.

ورأت إدارة الرئيس كلينطون بالفعل، في التمويل السعودي لحملة بوش الانتخابية، تدخلا في شؤون الولايات المتحدة، يستوجب التكفير عنه. فارتأت المملكة للتكفير عن هذا الجرم، التوقيع على صفقتين تجاريتين إضافيين، تتعلق الأولى، بشراء طائرات مدنية من طراز بووينغ ولوكهيد، والثانية، بتحديث شبكة الاتصالات السعودية من طرف شركة ATT الأمريكية. غير أن الاستجابة السريعة لهذين المطلبين لم تكن كافية لاستعادة أجواء الوئام المعهودة بين البلدين. وراحت واشنطن تمارس الضغوط على شريكها العربي، فلم تعد

تمده بالاستشارات وضروب العون الأخرى، ولا حتى بأدنى مظاهر التعاطف المعهودة، في مواجهة مشاكله المتزايدة، خاصة في ا ال الأمني، ومكافحة الإرهاب. بل صارت تساهم في تعقيدها، محملة بعض الأمراء من العائلة الحاكمة، مسؤولية الوقوف وراءها .

وكان من المفروض، أن ترقى المملكة العربية السعودية إلى مصاف الدول الفاعلة على الساحة الدولية، لدورها النشط إلى جانب المعسكر الغربي، في وقف الزحف الشيوعي تجاه العالم الإسلامي، وفي ا يار الاتحاد السوفييتي، ولما وفرته لواشنطن وحلفائها، إبان الغزو الأول للعراق، من خدمات جليلة. فأقل ما كانت تستحقه بالمقابل من البيت الأبيض، اعترافه لها بالدور الرائد في شبه الجزيرة العربية. غير أن مكانتها في هذه المنطقة بالذات، لم يفت لها في الماضي، أن هوت إلى المستوى الذي بلغته غداة غزو العراق، وفي أوج الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها. فوجدت المملكة نفسها تواجه خلافات سياسية مع باقي البلدان العربية، باستثناء سوريا والمغرب ولبنان، ونزاعات حدودية مع معظم جيرا ا.

ولا ننسى أن علاقات السعودية في تلك الفترة، أصبحت مقطوعة مع العراق، ومجمدة مع كل البلدان التي ساندته، أو تحفظت على غزو أراضيه، وخاصة منها، اليمن الشمالي، والأردن، والسودان، وتونس، وموريتانيا. وهذا في نفس الفترة التي تدهورت فيها علاقا ا، مع كامل البلدان ا اورة، حيث بلغت مع صنعاء، حد المواجهات العسكرية المفتوحة، وطرد آلاف العمال اليمنيين من المملكة. وعم الخلاف كامل الجزيرة، بحيث استحال على مجلس التعاون الخليجي، تحقيق أدنى إجماع بين أعضائه، بعدما كان ناديا خاصا بممالك شبه الجزيرة وإمارا ا، تؤخذ فيه القرارات الهامة التي تحال لاحقا، على مختلف المنظمات العربية والإسلامية، فيتبناها أعضاؤها بتأثير من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ولم يشذ الكويت عن هذا التنكر، وهو من تكبدت الرياض من أجل إنقاذه، الخسائر الفادحة، حيث صار هو الآخر، لا يتحاشى تنظيم المناورات العسكرية المشتركة، مع كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، على مشارف حدوده مع السعودية، دون إشراكها في هذه المناورات، ولا حتى استشار ا. وكان الكويت قد أجرى مناورات بحرية مماثلة، مع سفن حربية، لكل من الصين الشعبية وروسيا.

وراحت دولة الإمارات العربية من جهتها، تتعاطف مع نظام صنعاء وتمده، وهو في حرب مفتوحة مع المملكة العربية السعودية، بمساعدات مالية ومادية. وبادرت في نفس الفترة، كل من مسقط، وقطر، باستئناف علاقا ما مع النظامين العراقي والإيراني، دون إشعار باقي أعضاء مجلس التعاون بالأمر. كما أن عمان أخذ يجري على انفراد، الاتصالات المعلنة مع إسرائيل،في ا الين السياسي والتجاري.

ومن غرائب أوضاع المنطقة، أن مشكل انقسام اليمن إلى شمال وجنوب، لقي حله المفاجئ المنشود، بفضل التدخل المشترك لكل من بريطانيا وواشنطن وفي صالح رئيس اليمن الشمالي، علي عبد الله صالح، وهو في نظر الجميع، عدوهما اللدود، وخصم الرياض في المنطقة، نظرا لوقوفه الصريح إلى جانب الرئيس الراحل، صدام حسين، وهذا طيلة الغزو الأول للعراق.

ثم هناك الانقلاب الذي تعرض له أمير قطر لذلك الوقت، خليفة بن أحمد، على يد ابنه، وهو من غير المرغوب فيه لدى الرياض، لجرأة مبادراته المخالفة للعرف المعمول به، ضمن منظمة التعاون الخليجي. فهو صاحب محطة "الجزيرة" التي لا تتحاشى التعرض إلى العائلة المالكة في السعودية، وباقي الأنظمة العربية الأخرى، بالنقد والتشهير لبعض مواقفها وتصرفا ا.

وأما على الساحة الداخلية للملكة، فقد تأزمت أوضاعها فجأة، حيث صارت الجماهير السعودية تحاكم لأول مرة، النظام القائم على شؤو ا، وتسائله

عن أسباب عجزه الدائم عن مواجهة أي خطر خارجي، اعتمادا على قدراته الخاصة، ولجوئه في كل مرة، إلى حماية أجنبية، رغم الترسانة الحربية التي يمتلكها. ثم هناك ما هو أخطر بالنسبة للأوضاع الداخلية. فقد تمثل في دخول هيئة كبار العلماء، وهي الركيزة الوفية لآل سعود عبر الزمن، في مواجهة ضد الملك وإقدامها على مطالبته، عبر عريضة سربت فحواها عمدا، تضمنت قواعد سلوك تراه ملزما بإتباعها، ليبقى ممتثلا للشريعة.

وسرعان ما تحولت المساجد إلى منابر سياسية، تسخر مختلف وسائل الاتصال الحديثة، لنشر أفكارها المعارضة، والترويج لمشاعر الغضب السائدة وقتها، في ا تمع السعودي. فكانت الخطب تسجل على الأشرطة، ويتم توزيعها في الناس خفية تحت "الثوب" التقليدي. وكثيرا ما كانت المظاهرات العارمة ضد السلطة، تنطلق بعد كل صلاة جمعة، متبوعة بردود فعل عنيفة من طرف قوات الأمن، وهذا حتى بمنطقة القسيم، وهو الحصن المنيع لآل سعود.

ولقيت مظاهر الغضب هذه، صداها لدى السلطة، حيث سارعت إلى إصدار بعض الإصلاحات، ومنها إنشاء مجلس استشاري للأعيان، يتولى الملك تعيين أعضائه. لكن المبادرة لم تحل دون استفحال مظاهر العنف والإرهاب، تولتها بعض المنظمات السرية. وصارت "رابطة الحقوق الشرعية"، وهي من التنظيمات الإسلامية الأكثر تطرفا، تعقد بعض اجتماعا ا السرية بالرياض، داخل سفارة إحدى الدولة الغربية العظمى. وتمكن وقتها، زعيمها المسعاري، من مغادرة المملكة خفية، رغم الحراسة المشددة المضروبة عليه، وحصل من بريطانيا في الحين، على حق اللجوء السياسي مع كافة التسهيلات لمتابعة نشاطه العدائي ضد نظام بلده . على التراب البريطاني،

وكانت حصيلة الخمس سنوات التي تبعت الاحتلال الأول للعراق، ثقيلة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وفي العديد من الميادين.

ففي ا ـال الاقتصادي مثلا، عرف احتياطي المملكة النقدي، انخفاضا محسوسا، جراء تدهور قيمة الدولار الأمريكي، وهي العملة المعتمدة في الصفقات الخاصة بالبترول، والمصدر الهام لموارد الرياض، ولحجم مساهمتها المالية في تكلفة الحرب ضد العراق. وأخذت ميزانيات البلد تسجل لأول مرة في تاريخها، عجزا متكررا، رغم تقليص حجم المشاريع الحكومية، والتخلي عن سياسة دعم الأسعار لبعض الخدمات العمومية، والمواد ذات الاستهلاك الواسع، ومنها أسعار النقل، والمكالمات الهاتفية، والخبز والبترين وغيرها، مما دفع بالسلطة إلى الاقتراض، متوجهة لهذا الغرض، إلى الأسواق المالية الداخلية منها، والخارجية، وإلى تدشين عملية خوصصة واسعة، مست قطاعات عمومية، كانت تعد إستراتيجية، ومنها قطاع المحروقات والصناعة الحربية .

وفي ا ـال السياسي، كانت قضية مصير العرش، تشكل بحق، العائق الأساسي في وجه أي حل لمشاكل الدولة المتراكمة، على الصعيدين الداخلي والدولي. فلم يعد مرض العاهل السعودي، الملك الراحل فهد، يخفى على أحد. فصار بعد سنة 1991 عاجزا عن الاضطلاع بمهامه الخطيرة على الوجه المطلوب، مما جعل نشاط السلطة التنفيذية يشكو الشلل الواضح. ووجدت الدولة وقتها، ولحسن الحظ، في ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، الرجل المناسب للحفاظ للدولة على ما يمكن من الهيبة. فاستطاع رغم كبر سنه هو الأخر، أن يصرف القضايا الجارية باسم الملك، محافظا على الانسجام الضروري بين أفراد الأسرة الحاكمة. وكان يتحاشى الاضطلاع بمهامه كاملة، بصفته وليا للعهد، احتراما لخادم الحرمين، وخوفا من أن يؤول تفانيه في العمل، كضرب من سبق الأحداث، واستعجال للجلوس على العرش.

وصارت السعودية، طيلة مرض الملك الراحل، فهد بن عبد العزيز، تتغيب عن اجتماعات القمة، سواء انعقدت في إطار ثنائي، أو عربي، أو دولي، مما جعل النفوذ السعودي يتضاءل باستمرار. ولجأت السلطات الملكية إلى مختلف المبررات لإلغاء مشاريع الزيارات المبرمجة للعديد من رؤساء الدول الأجنبية، إخفاء للحالة الصحية الحقيقية للملك. كما تقلصت مكانة المملكة الدولية، لقلة

مبادرا لـ على الساحتين، العربية والعالمية، ولغياب ردود فعلها أمام العديد من الأحداث الهامة، وحتى مقابل ما كان يستهدف مصالحها وسمعتها. ومن الأحداث التي سكتت المملكة عليها، بينما كانت تعنيها:

- قبولها بسط اليمن الشمالي نفوذه على جمهورية اليمن الجنوبي، في الوقت الذي كانت في مواجهات مسلحة معه.
- الإطاحة بالشيخ خليفة بن أحمد، أمير قطر وحليفها الوفي، من طرف ابنه حامد بن خليفة الذي لم يكن يحظى بكامل رضاها.
- واجب استئناف علاقا لـ مع كامل البلدان التي ساندت الرئيس العراقي بالأمس القريب، وناصبتها العداء، وهي كل من اليمن والأردن والسودان ومنظمة التحرير الفلسطيني.
- مساهمتها المالية في الصندوق الخاص بتنمية منطقتي غزة وأريحة، مع واجب الاتصال من جديد، بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، حليف صدام حسين، ومده على مضض، بالمساعدات المالية.
- فشل جهودها الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم، لأزمة الصومال المتخبط في حرب أهلية شائكة، أو ألتأثير على مجرى المأساة الدائرة فصولها في البوصنة والشيشان.

وحتى بالنسبة لمسار السلم الخاص بالشرق الأوسط، والوصول إلى اتفاق ائي بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، فإن السعودية التي أولته كامل عنايتها في الماضي، صارت تتحاشى بشأنه، القيام بأدنى مبادرة، إلا استثنائيا، وعن طريق الرباط تارة، والقاهرة أو دمشق، تارة أخرى. وصارت تلتزم نفس التحفظ إزاء مطالبتها بالمساهمة المالية في أية هيئات تنشئها واشنطن، قصد دعم مسار السلم وخاصة منها، تلك المنصوص عليها في جدول أعمال المؤتمر من أجل تنمية إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، والذي عقد اجتماعاته في كل من الدار البيضاء وعمان والقاهرة.

وسجلت في ا ال الديني، مختلف مناطق "دار الإسلام" تدهورا مفاجئا، جراء كوارث طبيعية، (مجاعة الصومال، وفيضانات البنغلاديش) وحروب أهلية (أفغانستان)، واعتداءات خارجية كالتي قامت ا أرمينيا ضد أذربيجان، واضطهاد لأقليات مسلمة كالذي تعرض له المسلمون في الهند وتايلاندة، وحروب صليبية، كالتي تعاني منها بلا انقطاع، فلسطين، والبوسنة، والشيشان، وأماكن أخرى. ووجدت المملكة السعودية نفسها فجأة، وهي تتولى زعامة العالم الإسلامي، تواجه كل هذه المآسي مجتمعة، بينما هي، وباعتراف بعض قاد ا، لا تملك لا مراكز دراسات متخصصة، مؤهلة لتحليل التحديات المسلطة على العالم الإسلامي، وتحديد مراميها، ولا الطاقات البشرية الكافية، لمتابعة مجريا ا على كثب، ولا حتى القدرات المالية التي كانت لديها سابقا، فتدعم ا تحركا ا الدبلوماسية لإنجاحها.

وللرياض مسؤولية لا تنكر، في استفحال ظاهرة التطرف الديني، والممارسات المغرضة التي صاحبت أبشع مظاهره. وإن كانت لهذه المسؤولية أسباب عديدة، منها واجب استقبالها لجميع المسلمين على اختلاف مللهم ونحلهم ومقاصدهم، عند نزولهم بأراضيها، في حج أو عمرة، أو مجرد زيارة للبقاع المقدسة. كما أ ا مطالبة بالتعامل معهم جميعا، من خلال علاقات مباشرة، أو ضمن هيئات دينية، للاطلاع على آرائهم، وبرامج عملهم. ومن الطبيعي أن تصبح بعد حين، الهدف المفضل لدعاة الإرهاب باسم الدين، وهذا بعدما اكتسبوا المزيد من الخبرة في ممارسة الإجرام، عبر الديار الإسلامية، وخاصة في مصر والجزائر. وكانت المملكة السعودية تلقت بشأن هذا المآل المحتوم، العديد من التحذيرات ممن اكتووا بنيران جحيم الإرهاب، ولكنها لم تعرها الاهتمام اللائق، نظرا لمسؤوليا ا الخاصة إزاء كل ما يتعلق بالإسلام والمسلمين، متناسية أنه يستحيل عل كل من يريد توظيف المشاعر الدينية لأغراض سياسية، ألا يفكر في بدء مغامرته، بالتموقع بالحجاز أولا، لأنه مترل الوحي، وقبلة كافة المسلمين، وبه يوجد الحرمان، و ثانية، لما تزخر به أراضي

المملكة، من ثروات باطنية تضمن له بمداخلها، تمويل كافة مشاريعه، داخل دار الإسلام، وخارجها.

ولم يبق للمملكة أمام تراكم مثل هذه التحديات الجسام التي تعنيها مباشرة من حلول، للوفاء بواجبا ا، والحفاظ على شيء من هيبتها، إلا مضاعفة العطاء في حق شعوب كل من الصومال، والبنغلاديش وفلسطين، ولبنان، والبوسنة والشيشان، وغيرها من البلدان الإسلامية المعرضة للمآسي، فتضمن هكذا، الحد الأدنى من التضامن الديني والإنساني، الواجب على كافة المسلمين . وما أخذت السعودية تندد صراحة، بالعنف المتستر وراء الدين، وتؤثم كل من يقف وراءه ، إلا بعد ما اهتزت العديد من مد ا، ومنشآ ا الاقتصادية، تحت وقع التفجيرات الناسفة، يتولاها في غالب الأحيان، جهاديون من أبنائها يستحيل اتقاء شرورهم.

وهذا ما جعلها تكثف فجأة، من دروس الوعظ والإرشاد ومن الفتاوى الرامية إلى تحريم العنف باسم الدين، يتولاها كبار علمائها، وفقهاء المسلمين، وتجهر بمواقفها المعادية للمنظمات "الجهادية"، في سعيها وراء السلطة، سواء ضمن جلسات جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، أو أثناء مختلف دورات مجلس وزراء الداخلية العرب .

ومن الواضح أن المملكة عانت مؤخرا، من طول مرض عاهلها الراحل الملك فهد بن عبد العزيز، ومن حجم التحديات التي واجهت وتواجه العالم الإسلامي، وتعنيها مباشرة، ومن صعوبة إدارة الفترة الانتقالية وبعد أن تسلم الملك عبد الله بن عبد العزيز مقاليد الحكم. وقد تزامن هذا التغيير على عرش المملكة، مع تغير مواقف واشنطن من المملكة، ومن الأسرة الحاكمة. ولهذا فهي تفتقر بعد، إلى خطة سياسية واضحة على الساحتين، الداخلية والدولية، مكتفية في الكثير من الأحيان، بردود فعل محتشمة، تواجه ا مختلف الضربات القاسية التي تستهدفها، والعديد من مناطق العالم العربي الإسلامي.

ويبدو أن الملك الحالي عبد الله، لا يتمتع بعد، بكامل حرية التصرف لتطبيق سياسته التي كان من المفروض أن تأتي بالجديد. فبالإضافة إلى مرضه وكبر سنه، هناك طبيعة التوزيع الخاضعة له بالمملكة، السلطات بين أفراد الأسرة المالكة من جهة، والضغوط السافرة الممارسة علي الجميع من الإدارة الأمريكية، خاصة في عهد جورج بوش الابن، من جهة ثانية. لاسيما وأن العاهل السعودي الحالي محسوب على الجناح المتعاطف مع البلدان الأوربية، المعارض للهيمنة الأمريكية المطلقة. لكن الرياح لا تجرى دائما في الاتجاه التي تشتهيه السفن .

وخلاصة القول بشأن المملكة العربية السعودية، إن هذا البلد العربي يحظى بمكانة لا يمكن لأحد تجاهلها، خاصة لدى كل من العالم العربي، والشعوب الإسلامية. فيكفي قادة المملكة أن يلتزموا قواعد الحكم الراشد، والعدالة في تصرفا م مع مواطنيهم عبر الأراضي المقدسة، والحياد الإيجابي في اتجاه شعوب الأمة الإسلامية، ليكونوا قدوة للجميع، والمرجع الطبيعي لهم، خاصة في الأمور الدينية، والوسيط المفضل لفض مشاكلهم، سواء كانت ثنائية،أو متعددة الأطراف، علما أن ثروات أراضيهم تجعلهم في غنى عن كل مساعدة خارجية، وفي منأى عن أية ضغوط.

البلدان العربية الأخرى

بالإضافة إلى مصر، والمملكة العربية السعودية، وهما بلدان يمكن عدهما على الساحة العربية، من البلدان ذات "الوزن الثقيل" ، نظرا لمكانة الأولى في ا ال البشري والفكري والعسكري، وللإشعاع الروحي الذي تجنيه الثانية من احتضا ا للبقاع المقدسة، ولقدرا ا المادية الناجمة عن حجم احتياطيها البترولي، هناك بلدان عربية أخرى تستحق الذكر، لجوارها المباشر مع الجزائر، أو للملابسات التي تحيط علاقا ا ببلدان شقيقة أخرى، أو أجنبية فعالة.

والجدير بالذكر، أن العراق، ولولا الاحتلال الذي مازال يعاني من ويلاته إلى اليوم، لاستحق هو الأخر، الذكر ضمن الدول ذات الشأن، وهذا حتى بعد

الغزو الأول الذي تعرض له من طرف "القوات الأممية"، بزعامة واشنطن، نظرا لطاقاته المادية، وقدرته الهائلة في استدراك أوضاعه الصعبة. فهو يجني حاليا، ثمار وقوفه في وجه أطماع إسرائيل التوسعية على حساب جارا ا العربية، وسياسة حليفتها الوفية، الولايات المتحدة، والمتمثلة في إرادة استحواذها على الثروات النفطية لكامل منطقة الشرق الأوسط. فما كان له جراء مثل هذا العداء المزدوج المتكالب، أن بتمتع بسلم، أو ينعم باستقرار.

ولجأت قوى الغزو في محاولتها القضاء على قدراته، إلى التصفية الجسدية لكل قادته، وإلى توظيف الفوارق المتميز ا ا تمع العراقي، من حيث الأعراق، والطوائف واللهجات، لإشعال فتيلة الفتنة بين أبناء الشعب الواحد. ولم يعد أعداء العراق يخفون نيتهم تحويل ترابه إلى كيانات مستقلة عن بعضها، متناحرة على الدوام .

وإن المأساة التي يعيشها اليوم، هذا البلد الشقيق، وما تدخله عليه من تحولات بشرية، وسياسية ودينية، لا تسمح بأي تنبؤ مقبول لمصيره، في الآجلين القريب والمتوسط. غير أن الأمر المؤكد اليوم، هو فشل رهان الرئيس بوش الرامي إلى كسب نصر تام وسريع، وغير مكلف ضد الشعب العراقي، ومن خلاله ضد ما يسميه " قوى الشر". فليس من السهل القضاء على مركز من أعظم مراكز الإشعاع الحضاري، من حجم بلاد الرافدين، ولو باعتماد الصواريخ المدمرة، والقنابل "الذكية"، وأسلوب التقتيل والتخريب الأعمى. ولقد باءت قبلها بالفشل الذريع ، محاولات مماثلة، قام ا ضده، جبابرة كبار. وهاهي الإدارة الأمريكية تجني بالفعل، الثمار المرة لمغامر ا الطائشة، بينما سيأخذ عراق العباسيين، ومهد أبي الأنبياء إبراهيم، في جبر كسوره، ولم شمل مواطنيه، وتوحيد ترابه الوطني في الحدود التي رسمتها له آلاف السنين من التاريخ المشترك.

ومن البلدان العربية التي لا تتمتع بمواصفات خاصة، ولكنها تستحق الذكر لمؤهلات خاصة، ترشها لأدوار مستقبلية، أو لآن للجزائر ا اهتماما، يمكن ذكر المملكة المغربية، وسوريا، وليبيا، وموريتانيا والسودان.

المملكة المغربية

المغرب من البلدان ا اورة للجزائر، وله من السكان تقريبا، نفس التعداد، يتقاسم معها عبر العصور، نفس الحدود القائمة حاليا، بين مدينتي تلمسان ووجدة، وعلى مشارف وادي الملوية. ولم يتغير رسمها إلا في العهود القليلة التي خضع فيها البلدان لنظام دولة موحدة. وتقيم في كلا البلدين على الدوام، جالية هامة من البلد الأخر .وعلاقات الشعبين، حافلة بمظاهر التضامن، والتحالف والتصاهر، وتبادل الزيارات والخبرات، والتعاون المثمر، في ا الات البشرية والسياسية، والاقتصادية والثقافية. لكنها كثيرا ما كانت تتسم في مستوى الأنظمة الحاكمة، بالتحفظ والتنافس، والخلافات المفتوحة، الناجمة عن حب الزعامة على المنطقة والأطماع التوسعية، مما يؤدي حتما، إلى التوتر والمقاطعة وأحيانا، إلى المواجهات المفتوحة.

وتكفي المراجعة العابرة لتاريخ المغرب الأقصى، للوقوف على الأسباب الكامنة وراء فشل جل المحاولات، لتوفير أجواء تلك الثقة الضرورية لتجسيد أمنية الشعبين، ورغبة باقي الأطراف المغربية، في الوحدة، والاستثمار المنشود للقدرات المشتركة. ولعل أهم هذه الأسباب، يكمن في إعطاء الملوك المغاربة عبر العصور، الأفضلية لتعاملهم مع أوربا شمالا، وبلدان القارة السمراء جنوبا، على أية علاقات أخرى في اتجاه الشرق، بدءا بالجزائر وبلدان المغرب الأخرى. وبقيت هذه نزعتهم، لا يتخلون عنها، منذ عهد الملك بوكيس الأول، في العهد الروماني، إلى العاهل المغربي الراحل حسن الثاني، مرورا بأبي يعقوب المنصور الذهبي، في القرن السادس عشر، ومولاي إسماعيل المعاصر للملك الفرنسي لويس الرابع عشر، في القرن السابع عشر.

ومع استفحال ظاهرة الاستعمار، في القرن التاسع عشر، وأطماع المستعمرين المعلنة في استحواذهم على كامل المناطق الشمالية للقارة الإفريقية، انطلاقا من الأراضي الجزائرية، بقيت مساعي الأمير عبد القادر لدى الملك المغربي لذلك الوقت: مولاي عبد الرحمن، دون رد في مستوى خطورة ذلك المنعطف التاريخي، وخاصة في ا ال العسكري، وواجب القيام بالعمل الموحد في التصدي للعدوان.

ولزم القصر الملكي نفس المواقف، أثناء احتلال البلدين من طرف فرنسا. فباءت بالفشل، كل المحاولات الجزائرية، الرامية إلى تنظيم النضال السياسي، ضمن حزب واحد، يجمع تحت اسم"نجم الشمال الإفريقي"، مناضلي أقطار المغرب الثلاثة، تونس والجزائر والمملكة المغربية. أو النشاط الطلابي داخل الهيئة المغاربية المشتركة: "جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا". ومعلوم أنه لم يبق في صفوف "حزب الشمال الإفريقي"غداة إنشائه في الثلاثينات، إلا الجزائريون، كما سارع الطلبة التونسيون، إلى تأسيس اتحاد طلابي خاص م، بمجرد ما اعترفت فرنسا لبلدهم، بالاستقلال الداخلي سنة 1952. ونفس الوضع تكرر في مجال الكفاح المسلح، فما باشرت الجزائر حر ا التحريرية، في شبه ارتجال خطير، دعما للمقاومة المسلحة الجارية سنة 1954، في كل من تونس والمغرب، حتى سارعت الجارتان ، إلى الدخول في مفاوضات مع العدو المشترك.

ومن الواضح، أن موقع الجزائر الوسطي، ضمن المغرب الكبير، وانفرادها بامتلاك حدود مشتركة مع كل البلدان المغربية الأخرى، بما فيها الجمهورية الصحراوية، له دخله في حرصها الدائم على العمل المشترك. لكنه كان يبدو في عهد الاحتلال، لقادة كل من المغرب وتونس، أنه نابع من محاولتها ربط مصيرها القاتم كمستعمرة دائمة التبعية ل"الدولة الأم"، بوضعهما القانوني كدولتين تحت الوصاية، مؤهلتين سويا، للسيادة الكاملة.

وما إن استقلت مختلف بلدان المغرب الكبير، حتى شرعت الرباط توجه لكل الأقطار التي لها حدود مشتركة معها، مطالب ترابية دون تحديد مساحا ا، معتمدة عند الحاجة، قراءة معكوسة للوقائع التاريخية، مما أضفى على المنطقة أجواء من التوتر، والتقوقع على الذات، والتعصب للترعة القطرية الضيقة. وهي ظروف غير مناسبة لأي تحرك وحدوي، بين البلدان المغربية، أو لضمان أدنى تعاون مثمر بينها.

وللتذكير، بقيت المملكة المغربية إلى سنة 1969، تطالب بالسيادة على كامل التراب الموريتاني، بحجة أن البلدين شكلا في اية القرن الحادي عشر الميلادي، دولة موحدة، أنشأها المرابطون القادمون من موريتانيا، وضموا إليها المناطق الإسلامية من إسبانيا، وجزءا هاما من المغرب الأوسط. ولو طبق هذا المبدأ التاريخي على أسسه السليمة، لكان أولى بسلطات نواكشوط، المطالبة بالمملكة المغربية، لا العكس.

أما في اتجاه الجزائر، فراحت الرباط تسعى، وحتى عن طريق القوة، إلى ضم تندوف لأراضيها، بل وكامل منطقة الصاورة بما فيها مدينة ورقلة. ووظفت لهذا الشأن، نفس الحجج التاريخية الواهية. لقد فات للملك السعدي، أبو يعقوب المنصور، أن استغل في القرن السادس عشر، منطقة الساورة الجزائرية، كمجرد معبر لقوافله التجارية، المتنقلة بين فاس، ومنطقة ر النيجر التي كان قد احتلها لفترة قصيرة. فكان هذا الحدث العابر، كافيا للقصر الملكي، ليطالب في القرن العشرين، ذه المنطقة الشاسعة من التراب الوطني.

كما بقي المغرب، منذ انسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية، سنة 1975، يحتل هذه المقاطعة، في خرق سافر للقوانين الدولية، وللعديد من التعهدات التي أخذها على نفسه، لدى مساهمته في الاجتماعات التي حضرها مع باقي البلدان المعنية بقضية الصحراء الغربية، والمتاخمة لحدودها، وخاصة في قمتي نواديبو سنة 1969، وأغادير سنة 1973. ولقد تقرر أثناءها جميعا، منح الشعب الصحراوي، حقه في تقرير مصيره.

ولم تحترم الرباط طويلا، أية تسوية من تلك التي صادقت عليها ذا الشأن، في متخلف المحافل الجهوية، والقارية والأممية. وإن الاتفاق الذي تم إبرامه بين الشاذلي بن جديد، والملك الحسن الثاني سنة 1983، نتيجة الوساطة الشخصية للملك السعودي لذلك العهد، فهد بن عبد العزيز، لم يعمر إلا سنوات معدودة، لإلغائه دون سابق إشعار، من طرف العاهل المغربي. وكان يتضمن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرباط والجزائر، ومواصلة بناء المغرب الكبير، في منأى عن تطورات القضية الصحراوية . ويعد المغرب الأقصى (مع إسرائيل) البلد الوحيد الذي لا ينص دستوره على حدوده الجغرافية مع بلدان الجوار، اعتمادا على معالم مجسدة ثابتة، ولكن باتخاذ "حدوده الحقيقية" طبقا لنص الدستور المغربي، مرجعا لها، فاتحا هكذا الباب على مصراعيه، أمام التأويلات المغرضة المليئة بالمخاطر.

ويبدو أن السلطة المغربية، تفضل العدو وراء سراب العضوية في الاتحاد الأوربي، على جميع الفوائد الحقيقية التي يوفرها لها في كل حين، أي تعاون مخلص، مع شعوب المنطقة المغربية، سواء في الإطار الثنائي أو داخل اتحاد المغرب العربي. ويتجلى تحفظ الرباط إزاء المغرب العربي الكبير المتضامن سياسيا، والمندمج اقتصاديا، من خلال النصوص المؤسسة للاتحاد، ومن القراءة التي تخصها ا المملكة المغربية. وتجعل هذه النصوص بالفعل، مصير كامل هذه المنطقة العزيزة على الجماهير المغاربية، موكولا لمس الرؤساء، المكون من قادة الدول الأعضاء. ولطالما بقيت هذه الهيئة مشلولة، لغياب هذا الملك مرة، ورفض ذاك الرئيس استضافة الدورة المبرمجة ببلده، وتوليه رئاستها، مرة أخرى، علما أن قرارات هذه الهيئة تستلزم، لدخولها حيز التنفيذ، حضور كافة القادة وإجماعهم .

وبعدما كان الخلاف الدائر حول قضية الصحراء، مجرد مظهر من مظاهر الطموح الملكي في التوسع، فإنه بلغ اليوم، درجة من الخطورة، جعلت منه حجرة عثرة في طريق انجاز أي مشروع مغاربي، وهذا جراء الحملات الدعائية

المغربية المتواصلة لعقود طوال، وتأثيرها على الجماهير. بينما تلتزم نفس هذه الأبواق، على الساحتين الداخلية والدولية، السكوت التام، على احتلال دولة أوربية، وهي أسبانيا، لمنطقتي سبتة ومليلة المغربيتين، علما أن هذا الاحتلال يعود إلى ما قبل سقوط غرناطة والأندلس سنة 1492و اية الدولة الإسلامية ا. ويأتي تعامل القصر الملكي مع هذا الوجود الأجنبي، البرتغالي أصلا، ثم الإسباني على التراب المغربي، تأكيدا لرغبة ملوكه الحفاظ على علاقات عضوية مع أوربا. والدليل على ذلك، عدد السلاطين العظماء، في ا الين السياسي والعسكري، الذين توالوا على العرش المغربي، من مثل مولاي إسماعيل، دون محاولة أحدهم، استرجاع هذه القطعة العزيزة من "تراب الأجداد" .

ومن حسن حظ المنطقة، أن ظروف التوتر التي لزمت علاقات كل من الجزائر والمغرب، منذ استقلال البلدين، بقيت تحت الرقابة. ويعود الفضل في ذلك لحرص البلدين على منع هذه "العلاقات المشوبة بالسحوب" من التدهور والانفجار. غير أن غياب روح الوئام المستحق بين الجارتين، ألحق لا محالة، الضرر الجسيم بمصالح شعبيهما، وببناء صرح المغرب الكبير، وبقضايا العالم العربي الإسلامي قاطبة. إنه يضعف على الدوام، قدرات بلدان منطقة المغرب التفاوضية، في كل حوار يجري على الساحة العربية، أو بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، أو مع مجموعات أخرى، عبر العالم. كما أنه يفتح ا ال واسعا، أمام أي تدخل أجنبي في شؤون المغرب الكبير.

ولعبت المملكة المغربية دورا لا يستهان به، في مواقف الحذر التي طالما التزمتها بعض أقطار الخليج إزاء الجزائر، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. فكانت المعلومات المتعلقة بالجزائر، وما ينسب إليها من مواقف محتملة، و جر ا عبر العالم، تقدم لها بانتظام، ضمن هيئات أمنية مشتركة، من طرف بعض المصالح المغربية المتخصصة.

وإلى اليوم، ترفض السلطات المغربية بشان القضية الصحراوية، الاقتناع بأن مشاكلها هناك، ناجمة أساسا، عن صمود الشعب الصحراوي نفسه، ورفض الولايات المتحدة تصفية الأجواء بالمنطقة، لشغل الشعوب المغاربية عن تصرفا ا بالمشرق العربي، بالإضافة إلى أن واشنطن غير متحمسة لبسط المملكة نفوذها على أراض توفر لها، من خلال ما تزخر به من ثروات فسفاطية، احتكار مادة تعد إستراتجية، علما أن المغرب يحتل الصدارة في قائمة المصدرين للفسفاط في العالم.

ولم تأت وفاة الملك الحسن الثاني بجديد، في مجال تحسين علاقات البلدين، أو التخفيف من التوتر السائد بينهما، مع ما يتضمنه كل تدهور سافر لهذه العلاقات، من عواقب وخيمة، على كامل المنطقة. والكل يعلم أن وحدة المغرب الكبير، وعظمة شعوبه، تقتضي حتما، جوا من التفاهم التام بين الجارتين الجزائر والمملكة المغربية، كما أنه من الواضح أن الشلل شبه التام المتميزة به مواقف كافة أعضاء اتحاد المغرب العربي، يتخذه بعض قادة المنطقة مبررا لسكو م عما يجرى في بلدان عربية أخرى، وتجاهلهم لحجم التحديات التي تواجه كلا منهم على انفراد.

ومعلوم أن"سياسة النعامة" والفرار إلى الأمام، المنتهجة حاليا من الجميع، وما يصحبها من تماطل في أخذ القرارات المصيرية المنتهجة حاليا، على الساحة العربية، تتماشي ومصالح البلدان العظمى، المنهمكة في حرو ا السافرة، الفتاكة ضد أقطار شقيقة، ومنها العراق، وفلسطين والصومال وأفغانستان. ويبقى الأمل كبيرا في تحسن العلاقات الثنائية بين الشعبين الشقيقين، الجزائري والمغربي، لأن مثل هذا التحسن، سيخدم لا محالة، مصالحهما المشتركة، ويشكل دفعا حاسما لكل مشروع وحدة، يشرع في إقامته بين البلدان العربية، مشرقا ومغربا.

الجماهيرية العربية الليبية

تأتي ليبيا ضمن بلدان الجوار التي لها حدود مشتركة مع الجزائر. وإن مواقفها السياسية على جميع الأصعدة، لثرية بالمبادرات المفاجئة، غير المريحة تصديقا للشعار الواسع الانتشار عبر الجماهيرية، والقائل"من ليبيا يأتي الجديد". ولم تبق علاقات طرابلس بالجزائر، تتسم بتلك العفوية التي طالما اتسمت ا في الماضي، وخاصة أثناء الحرب التحريرية، حيث كادت المساهمة المالية في ميزانية الثورة، تكون فرض عين بالنسبة لكل مواطن ليبي ومواطنة. ولم تكن هذه القاعدة تستثني لا الفقراء ولا المساكين منهم. ففات للواحد من هؤلاء المساكين، قضاء يومه في التسول، ثم يقتطع قسطا من دخله المتواضع هذا، لصالح مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية. واستطاع الملك إدريس الأول، رحمه الله، أن يبقى وفيا لأصوله الجزائرية، رغم محدودية قدراته المادية في تلك الفترة. ودخلت علاقات البلدين غداة الإطاحة به سنة 1969، مناطق اضطرابات جوية، يتماشى حجم هزا ا مع تقلبات مزاج "القائد"، وما يطرأ من جديد على الساحتين المحلية والدولية.

واستطاع القائد معمر القذافي، أن يستولي على السلطة وهو في مقتبل العمر، وأن يحافظ عليها لعقود طويلة، معتقدا أنه مكلف بمهمة تفوق حجم الديار الليبية. ومن ذلك رفضه العنيد لمفهوم الحدود السياسية الفاصلة بين الدول. فهو لا يرضى عن الكيانات العظمى لنفسه بديلا. كما أن الوحدة التي ما فتئ ينشدها منذ توليه السلطة، فات لها أن انتقلت على التوالي، من إطارها الإسلامي، إلى العربي إلى الفضاءات الصحراوية، لتعم ، مختلف أرجاء القارة الإفريقية. وقد يتم في رأي القائد، إنجازها في مختلف أبعادها، انطلاقا من اتحادات تضم دولتين أو ثلاث، لتشمل فيما بعد أطراف عديدة أخرى. ولا حاجة في رأيه، لهذه الكيانات الجديدة، إلى أسس قانونية وإيديولوجيا جديدة، تنظم مختلف أنشطتها، ما دامت جاهزة في "الكتاب الأخضر"، قابلة للتنفيذ، صالحة للبشرية جمعاء، لأ ا صممت للقضاء على كامل التناقضات العالمية

السابقة، وللتعجيل بقيام عهد جديد مشابه لذلك " المساء الكبير" المبشر به من طرف كارل ماركس، في كتابه "رأس المال". ومن الطبيعي أن يتحول كل مشروع تعاون، ثنائيا كان، أو جماعيا، قوامه هذه الشروط المسبقة التي تقتضي الإيمان ا أيمان العجائز، إلى رهان محفوف بكل المخاطر.

ولقد شهدت علاقات البلدين، منذ قيام الجماهيرية، تطورات هامة في ميدان التعاون السياسي، حيث مرت من مشروع الاندماج الفوري الشامل، إلى تجاوزات مست حرمة الحدود المشتركة، مصحوبة بالتوتر والاتصالات المحمومة والوساطات الخارجية، دون الخروج ولحسن الحظ، عن حدود الأخوة الرابطة بين الشعبين. وسعى الطرفان إلى إحاطة كل هذه التوترات، والعثرات، بالكتمان المطلوب لخطورة عواقب أية مواجهة مفتوحة بين الطرفين، على مصالحهما العليا، بل والمصالح المغربية والعربية قاطبة.

واستطاعت السلطات الجزائرية أن تكيف، منذ الوهلة الأولى، سياستها في اتجاه ليبيا، مع المعطيات الجديدة التي أفرزها نظام سلطة الجماهير، محافظة على طابعها الأخوي، رغم شح نتائجها المتواضعة، بالنظر إلى الجوار المباشر، والطاقات المتوفرة لدى الطرفين، وواجب تضافر الجهود لمواجهة خطورة التحديات الراهنة. وبقيت الجزائر على الدوام، إلى جنب الجماهيرية في السراء والضراء.

ويعلم الزعيم الليبي أنه مدين للرئيس الراحل هواري بو مدين، شخصيا، في نجاته من الموت المؤكد سنة 1972، لدى عودته من موريتانيا حيث قام بزيارة رسمية لها بصفته وقتها، رئيسا للجمهورية. وكان من المقرر أن تنزل الطائرة المقلة له في طريق عودته، بمطار تندوف. لكن الجنرال المغربي أوفقير كان له بالمرصاد لإسقاطها في الأجواء الجزائرية المتاخمة للصحراء الغربية. وقد تناول الملك الحسن الثاني بإسهاب هذا الحادث الخطير، في الندوة الصحافية التي عقدها مباشرة بعد فشل محاولة الانقلاب التي دبرها ضده، الجنرال أوفقير. وهي

مكيدة رأى فيها العاهل المغربي الراحل، وسيلة لتوريطه مع الجزائر، وخلق الظروف الملائمة للإطاحة بالعرش العلوي.

وتجرأ الزعيم الليبي في بداية الثمانينات، على احتلال مواقع داخل التراب الوطني، وأقام ـا نقاط تواجد عسكرية، سرعان ما سحبها بطريقة سلمية، بعد الرد الصارم للرئيس الشاذلي، ومساع تولاها رؤساء دول جبهة الصمود والتصدي، وهم الرئيس السوري حافظ الأسد، واليمني الجنوبي، عبد الفتاح إسماعيل، والفلسطيني ياسر عرفات، بمتابعة شخصية من رئيس الاتحاد السوفييتي لذلك الوقت، ليونيد بريجنيف. ويعود الفضل في حل هذه القضية على الطريقة التي تمت ـا، إلى حكمة إدارة ملفها من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد، وقيادة الناحية العسكرية الرابعة المعنية مباشرة بمناطق الخلاف، وكان على رأسها في ذلك الوقت، اللواء بن معلم.

ويبقى عقم التعاون، والمبادلات الجزائرية-الليبية، وعقم نتائجه، موضع كل التساؤلات، خاصة وأن الفوارق التي طالما ميزت في الماضي، النظام الملكي الليبي، عن النظام الجمهوري المعتمد في الجزائر، أو التي تتصف ـا ثورتا كل من أول نوفمبر الجزائرية، والفاتح من سبتمبر الليبية، اضمحلت في ظل التحديات العالمية الجديدة. ويعيد بعض الملاحظين هذا الفتور، إلى ما يراه النظام الليبي في الجوار الجزائري، من عرقلة لطموحاته التوسعية، وإشعاع ثورته في اتجاه غرب القارة وكل جنو ـا. ولا يخلو هذا الطرح من صحة، نظرا إلى مطالبة القائد الليبي المعلنة، بالزعامة على العالم العربي لتمتعه في نظره، بالعمادة، بعد وفاة كل الزعماء الذين سبقوه في الحكم، من أمثال جمال عبد الناصر، وهواري بومدين، وبورقيبة، والعاهل المغربي حسن الثاني، وحافظ الأسد. ونفس المنطق يدعم مزاعمه في اتجاه بلدان القارة السمراء الموجودة جنوب الصحراء .

وتعود بعض مبادراته الفردية باسم الجميع، وتدخلاته في شؤون الغير، إلى ما تسمح به كل عمادة. فمن ثم، حقه، طبقا لمنطقه، في أي اتصال يجريه

بمعارضة أي بلد شقيق أو صديق، ومدها بالمساعدات، أو اختراق حرمة ترابه. وهذا ما يفسر مشروعه الرامي إلى إنشاء "دولة الأزواد" عبر كامل الصحراء الجزائرية، والإفريقية لصالح القبائل الترقية.تحت إشرافه الخاص.

ويعتمد معمر القذافي نفس المبررات، لمنح نفسه، حرية التصرف المطلق في كل اتجاه، وكل ميدان باسم غيره، دون واجب مراجعة أحد من القادة العرب والأفارقة. ولا طالما طبق هذا المبدأ في تعامله مع القضية الصحراوية، عبر سلسلة من المواقف المتناقضة. ويكفي لذلك، التذكير بأن الإعلان عن إنشاء الجمهورية العربية الصحراوية في سنة 1976، قد تم من طرابلس، دون أن يصحب هذا الإعلان أي اعتراف رسمي ـا، من طرف النظام الليبي، باستثناء ذلك الاعتراف الجماعي الذي خصتها به، جبهة الصمود والتصدي، إبان الندوة التي عقد ـا بالجزائر سنة 1977وساهم فيها العقيد القذافي بمعية كل من حافظ الأسد السوري، وعبد الفتاح إسماعيل رئيس اليمن الجنوبي، وياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين.

ولطالما سمح هذا اللبس في المواقف التي يتخذها للقذافي، من خلال تقديم المساعدات السياسية والعسكرية المعتبرة، مرة للبوليزاريو، ومرة أخرى للحكومة المغربية، في تحرك يرمي لا محالة، إلى إشعال فتيلة الفتنة بين كل من الرباط، والجزائر قد تؤدي إلى انفجار الأوضاع بين الجارتين، ليخرج في اعتقاده، بعد دخولهما في أية مواجهة مسلحة، الرابح الوحيد في المنطقة.

ولا يخفى على أحد، أن انضمام الجماهيرية إلى اتحاد المغرب العربي، لم يكن أبدا، نابعا عن قناعة. فالزعيم الليبي، خلافا لملوك المغرب الأقصى، الموجهين أنظارهم عبر التاريخ، نحو الشمال صوب أوربا, والجنوب في اتجاه بلدان الساحل الإفريقي، تبقى قبلته ، المشرق العربي. وقد دعا طويلا، إلى إنشاء وحدة عربية فورية وشاملة، تعتمد نظريته الثالثة، كقانون أساسي، ويتولى شخصيا، قياد ـا العسكرية، بوصفه أقدم ضابط في الجيوش العربية وأعلاهم رتبة. وهو بشروطه هذه التعجيزية، وغير الثابتة، يفرض على المتعاملين معه،

التزام المواقف الدفاعية، مما يزيد تعقيدا كل محاولة تنسيق معه، أو القيام بأي عمل مشترك، مستغلا في تصرفاته، موقع بلده الرابط بين المشرق والمغرب، وبين العالم العربي والقارة السمراء.

ولقد استطاع طيلة الحرب الباردة، أن يضمن لنظامه مراعاة الدولتين العظميين المتصارعتين، بتوفيره لهما سويا، فوائد إستراتيجية هامة، وأسباب التدخل في شؤون البلدان المستضعفة، والفائدة المشتركة، من خلال صفقة ثلاثية الضلوع، قائمة أساسا، على مخزونه الهائل من البترول.

وللتذكير لذا الشأن، فإن البترول الليبي، بعدما كان حكرا على بريطانيا في عهد الملك إدريس السنوسي، سرعان ما استحوذت عليه الولايات المتحدة، فور وصول القذافي إلى السلطة سنة 1969. فصارت تتولى استغلال آباره الجاهزة، والتنقيب عن مخزونه عبر كامل التراب الليبي، تشتري القسط الوافر منه لحاجيات مصانعها في أمريكا وخارجها. وأخذ القذافي يشتري بمدخول هذه الصفقات الضخمة من الدولار، كميات متجددة من الأسلحة السوفييتية لتوظيفها في تدخلاته عبر العالم، مما مكن موسكو، اعتمادا على دخلها من الدولار الليبي، من أن تقتني بدورها، ما يغطي عجزها من القمح بتوجهها إلى الأسواق الأمريكية.

وللعقيد خبرة سياسية فذة، أكسبته إياها ممارسته الطويلة للسلطة، ومعرفته للحكام، عربا كانوا أو أفارقة، أو أجانب. فهو على رأس الدولة الليبية منذ الفاتح سبتمبر 1969. ولمبادراته النابعة عن مزاجه ، آثارها على مصالح شعبه ومسار اتحاد المغرب. كما لها دخلها في فشل العديد من مشاريع التكامل على الساحتين، العربية والإفريقية. فهو كالعديد من القادة العرب، بصدد تحويل السلطة إلى ابنه الأكبر. ولهذا أخذ منذ سنوات. ينسب له بعض إجراءات العفو التي يقررها على الساحة الداخلية، ونتائج وساطات في صالح رهائن أجانب، ليوفر له الشعبية اللازمة داخل الوطن، والسمعة الطيبة دوليا.

وللعقيد ميزاته الإيجابية، وخاصة منها صراحته. ويقتضي التعامل الناجح معه، الكثير من التأني والمثابرة. ولقد وقف المرات العديدة، بجنب الجزائر في مواجهتها الصعاب والكوارث الطبيعية. ثم إن ليبيا بلد مجاور، تربطنا بشعبه أواصر الدم واللغة والدين وحسن الجوار. فهو يستحق حرص الجميع على استقراره وازدهاره. و فيه تتوفر الشروط المثلى للتكامل والتعاون المثمر، سواء كان ذلك في إطار ثنائي، أو مع بلدان مجاورة، على الساحة العربية والإفريقية والمتوسطية.

وتسعى الجزائر على الدوام، إلى ترقية تعاو ـا مع الجماهرية، إلى المستوى اللائق ـا. فأبرمت معها كل الوثائق القانونية الضرورية لضمان كامل النجاح، لتعاون ثنائي بعيد المدى، من معاهدات وبرتوكولات، ومحاضر اجتماعات، وبيانات مشتركة، جاءت نتيجة لقاءات تمت بين رؤساء البلدين، أو حكوما ـما، أو خبرائهما، دون أن تحظى بالتطبيق الصارم المنشود. وبقيت إلى اليوم، أسباب هذا العقم مستعصية الفهم، ومعها طرق علاجها. ولا خيار بشأ ـا، أمام كل المؤمنين بوحدة المغرب العربي الكبير، إلا الالتزام بالمبدأ القائم على "شعرة معاوية" في انتظار الغد الأفضل.

الجمهورية العربية السورية

تنتمي الجمهورية السورية إلى كل من العالم العربي، ومحيط البحر الأبيض المتوسط، وتقيم ـا جالية هامة من أصول جزائرية، بدأ أفرادها يترلون بأراضيها، منذ الحروب الصليبية، انطلاقا من مصر الفاطمية. واستطاعوا أن ينصهروا دون عناء، في نسيجها الاجتماعي، مع حفاظهم على ذكرى أصولهم، والعديد من تقاليدهم. وزاد هذه الجالية اتساعا ورسوخا، تدفق الهجرات المتلاحقة التي تسبب فيها الاحتلال الفرنسي للجزائر، سنة 1830، والهزيمة العسكرية لكل من الأمير عبد القادر وخليفته على منطقة القبائل الكبرى، أحمد بن سالم. وجاءت الحرب العالمية الأولى، لتضاعف من الوجود الجزائري ببلاد

الشام، بقدوم المئات من الشبان الفارين من الخدمة العسكرية التي صارت فرنسا تفرضها على كل الجزائريين المؤهلين لحمل السلاح.

وتأتي أهمية الجالية الجزائرية المقيمة حاليا، بالديار السورية، وما تحظى به هناك من حسن المعاملة، لتؤكد مشاعر الأخوة الصادقة والتضامن الفعال التي يكنها الشعب السوري على الدوام، للجزائر وسكا ا. وبلغت مظاهر التأييد هذه، أوجها، أثناء حرب التحرير الجزائرية، وغداة الاستقلال.

وتعد سوريا من البلدان الأوائل التي سارعت إلى تقديم مساعدة ثقافية، وفنية ثمينة للجزائر، غداة الاستقلال، بوضعها تحت تصرف بلدنا، عددا معتبرا من المعلمين والأساتذة والمستشارين التربويين، والأطباء، والمهندسين. كما أ ا ساهمت في تكوين أبنائنا في معاهدها، على جميع مستويات التعليم، بدءا من المدارس الابتدائية، بنظام داخلي، إلى الجامعة. ويدين العديد من الإطارات الجزائرية في تمكنهم من اللغة الوطنية، خاصة الوظيفية منها، إلى دورات تدريب كانت السلطات السورية تخصهم ا.

وبقيت سوريا لمدة، تمثل شريك الجزائر الوفي، ضمن كل الهيئات التي تضمهما سويا، ومنها جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، وجبهة الصمود والتصدي، وكذا الأمر أثناء انعقاد المؤتمرات ذات الطابع الجهوي، أو الدولي. وتأخذ هذه العلاقات تتخلى عن طابعها المتميز، بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بو مدين، متبوعة بموت وزير الخارجية محمد الصديق بن يحيى، وقد سقط شهيد الواجب مع نخبة من كبار المسؤولين، أثناء وساطة تولتها الجزائر، بين إيران والعراق، لوقف الحرب المشتعلة آنذاك بينهما.

ويأتي اكتساح الجيش الإسرائيلي للتراب اللبناني، ومحاولة سوريا في نفس الفترة، القضاء على قواعد المقاومة الفلسطينية المتمركزة بلبنان، ليلحق الضربة الحساسة بالعلاقات المثالية القائمة بين كل من دمشق والجزائر. وأقل ما يقال عن هذا التحرك السوري، في تلك الفترة بالذات، إنه غير مناسب بل يعد، أيا

كانت مبرراته، محاولة خطيرة لتصفية منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد كان العدو الصهيوني بالفعل، المستفيد الوحيد منها. والشاهد على ذلك ا زرة الرهيبة التي ارتكبها آنذاك، في كل من صبرة وشتيلة. وصار بعدها، من المستحيل على القادة الجزائريين، استئناف مساند م الضرورية للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والحفاظ على علاقات متميزة مع عدوه اللدود، الرئيس السوري الراحل، حافظ الأسد.

ومعلوم أن النظام السوري يأتي في سياق المنطق الذي جاء بمثيلة العراقي، تطبيقا لمضمون اتفاقيات سايس- بيكو، الموقع عليها أثناء الحرب العالمية الأولى، بين فرنسا وبريطانيا، والرامية إلى تجزئة الفضاء العربي إلى كيانات تتولى السلطة فيها، أقليات قائمة على العرق، أو الدين، أو الطائفة، كثيرا ما تكون جماهير المواطنين رافضة لها، متمردة عليها. ومثل هذه الأنظمة، سواء كانت سنية، كما كان عليه الأمر بالعراق، أو نصيرية بالنسبة لسوريا، تجد نفسها منذ الوهلة الأولى، في صراع مع رعاياها، همها الأعظم، الحفاظ على مقاليد الحكم، ولو باعتماد الاضطهاد على الساحة الداخلية، والعديد من التنازلات على الساحة الخارجية، في صالح الدول العظمى، المستفيد الوحيد من بقائها على قيد الوجود.

ومن المختصين في الشؤون الدينية، من يعيد التحالف غير الطبيعي القائم لعقود، بين النظام البعثي السوري اللائكي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تعتمد الشريعة دستورا لها، إلى محاولات الرئيس السوري الأسبق، حافظ الأسد، طيلة حكمه، انتزاع فتوة من أئمة الشيعة الإيرانيين، تعترف بالنصيرية كفرع شرعي من الإثناعشرية السائدة في بلاد فارس، قصد فك العزلة عن مجموعته الطائفية، شعورا منه بخطورة مصيرها على المدى الطويل. وأمام فشل مساعيه في هذا الاتجاه، أخذ يعمل للتقريب بين تعاليم المذهبين، عن طريق فتيان من عشيرته، تكونوا بالمعاهد الدينية الإيرانية خاصة في مدينة قم، وتشبعوا بتعاليم مذهب الإيمامية الاثناعشرية.

ومن مظاهر التعاون الإستراتيجي القائم بين دمشق وطهران، مساندة سوريا لإيران في حر ا ضد العراق، في عهد صدام حسين، ودعمهما المشترك لحزب الله في لبنان. ومن ذلك أيضا، المعبر الذي توفره السلطات السورية للحركات الدينية التابعة لإيران، في تنقلات عناصرها من وإلى طهران، ولبنان والسودان وبلدان الخليج، وحتى المغرب الكبير، وأوربا وأفغانستان. ولا يستبعد أن يستغل سقوط نظام تقريط السني في بغداد، والتعاون القائم علنية بين إيران وسوريا، لتحقيق المخطط الرامي إلى بعث كيان شيعي يشمل كلا من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسوريا والمناطق الشرقية لشبه الجزيرة، واليمن الزيدي، وجنوب لبنان، فيتشكل منه، فضاء شيعي متجانس، قصد توفير الشروط المناسبة لا قدر الله، لحرب شاملة، بين السنة والشيعة، على مستوى دار الإسلام.

ويعاني العديد من المختصين في شؤون المشرق، من قلة الشفافية التي تتميز ا سياسة النظام السوري. ومن ذلك، الأسباب الحقيقية التي كانت وراء انسحاب الجيش السوري المفاجئ من هضبة الجولان في 1967، رغم الأهمية الإستراتيجية للموقع، وغياب الإرادة لاستعادته، والسكوت المشترك لكل من واشنطن وتل أبيب، عن الوجود العسكري السوري بالتراب البناني، لعقود طوال، واحتضان سوريا للفصائل الفلسطينية، خاصة منها المناوئة لمنظمة التحرير، مع احترام سوري صارم، لشروط وقف القتال مع إسرائيل، حيث لم تنطلق قذيفة واحدة من الحدود السورية، صوب الكيان الصهيوني بعد هزيمة سنة 1969. ومن ثم أيضا، العلاقات المتينة التي يحافظ عليها النظام السوري اللائيكي، مع المنظمات الدينية المتطرفة، ومع النظام الإيراني بالذات، دون أن تلقى كل هذه المواقف، ردود الفعل المعهودة من طرف الدول الغربية.

ومن الأمور الأخرى التي لا تقل إثارة، بالنسمة للنظام السوري، خروجها غداة الغزو الأول للعراق، الطرف العربي الوحيد، المعافى في المنطقة، من شرور هذه الحرب، بل إ ا لم تجن من موقفها المعادي للرئيس العراقي الراحل صدام حسين، إلا الفوائد، حيث تفتحت أسواق الشغل الخليجية، أمام

اليد العاملة السوررية، ولقي إنتاج صناعتها اليدوية رواجا غير مسبوق عبر كامل شبه الجزيرة، بقطع النظر عن العديد من المساعدات التي جاء ا من نفس البلدان، ومن الولايات المتحدة، مصحوبة باستثمارات أعطت دفعا لاقتصادها، خاصة في مجال السياحة. واستطاعت سوريا، أن تباشر اتصالات سرية تارة، ومعلنة تارة أخرى، مع إسرائيل، دون أن تثير سخط منظمة الجهاد، ولا حماس، ولا أية فصيلة أخرى من التيار الإسلاموي، رغم وجود قواعدها الخلفية على التراب السوري. كما تمتعت سوريا طويلا، بكامل الحرية في مناوشة إسرائيل عبر جنوب لبنان، مقابل خسائر باهظة في الأرواح، والممتلكات يتحملها كاملة، سكان هذه المنطقة.

والملفت للنظر، أن إيران التي ترفض كل حوار مع الدولة العبرية، قد أعربت مرارا، عن قبولها لأي اتفاق يبرمه النظام السوري مع تل أبيب، وأن الدول الغربية، زعيمة الدفاع عن حقوق الإنسان، كانت تغض الطرف كلما تعلق الأمر بالانتهاكات الصادرة عن دمشق، حتى إذا كانت من حجم مجازر مدينة حماة.

وعسى روح الغلظة والعداء التي صارت الدول الغربية، بزعامة الولايات المتحدة، تعامل ا كل العرب والمسلمين، تكون عبرة لحكامهم، أيا كانت أنظمتهم، فيفهمون أن نجاة الأمة جمعاء، موكولة لوحدة صفوفهم، والوفاء لقرارا م، وأن أي تواطؤ مع الأعداء، أو الاعتماد على عو م، صفقة خاسرة على المدى القريب بالنسبة لمقترفيها، تؤدي على المدى البعيد، إن عمت، إلى ضرب من الانتحار الجماعي.

ومهما يكن الأمر، فإن لسوريا مكانتها الخاصة في العالم العربي، تستحق العناية وكامل التقدير، نظرا لتضحيات شعبها المعهودة، نصرة لقضايا الأمة، وقدر ا الارتقاء إلى مستوى الأحداث التاريخية، ولموقعها كقلعة أمامية على خطوط المواجهة، ووزن مساهمتها في إنجاح أية عملية تنسيق، أو تعبئة تقوم ا

شعوب المنطقة، لرفع التحديات الجسام التي تواجهها، فتضمن لها قدرا من المصداقية، والفاعلية. وحسبنا التذكير بشأن مآثر سوريا، أن الفضل يعود لشعبها في وقف الزحف المغولي المدمر الذي كان على وشك القضاء في جولة واحدة، على مآثر الدولة العباسية في العراق، والأموية في الشام، والفاطمية في مصر. ولا يمكن لمثل هذا الشعب الأبي، أن يتنكر طويلا لشيمه وخصاله.

السودان

يحتل السودان المرتبة الأولى في القارة السمراء، من حيث المساحة، حيث تمتد أراضيه على أزيد من المليونين ونصف المليون من الكيلومترات المربعة، مع تعداد سكاني يناهز الثلاثين مليون نسمة. ويتمتع بأراض نادرة الخصوبة، يتشكل أديمها من شرائح الطمي التي راحت مياه النيل وروافده، تأتي ا عبر العصور، من منابعها المتمثلة أساسا، في البحيرات الكبرى جنوبا، ومرتفعات إثيوبيا شرقا.

وبإمكان القطر السوداني أن يشكل بحق، مخزنا كافيا لتغذية العالم العربي قاطبة، لكنه مازال إلى اليوم، يعد من أفقر بلدان المعمورة، مؤكدا بذلك نظرية القائلين بأن التخلف الاقتصادي، بالنسبة للكثير من البلدان، لا يأتي من شح مواردها الطبيعية، بقدر ما يأتي من قلة التنظيم، وغياب روح المبادرة، وفتور المثابرة. ويعود ضعف أوضاع السودان أساسا، حسب بعض المحللين إلى التناقض الموجود بين الطبيعة الزراعية للقطر، والطابع الرعوي لمعظم سكانه، حيث مراتب الناس كثيرا ما يحددها هناك، عدد رؤوس المواشي التي يمتلكو ا. وليس من باب الصدفة، أن أهم القبائل السودانية، تحمل أسماء الأنعام التي تتعاطى تربيتها. ومن ذلك قبائل "الكباشة" في الشمال لاهتمامها بتربية الظعن، و"الجمالة" في منطقة الدارفور غربا، لامتلاكها الأعداد الهائلة من الإبل، و"البقارة" بالنسبة لسكان منطقة الكردفان، في جنوب البلاد، لاختصاصها في تربية الأبقار .

وللتذكير، فإن السودان، بالإضافة إلى سعة أراضيه الزراعية، وقدراته المائية الهائلة، وثرواته الطبيعية والحيوانية، يمتلك احتياطيا هاما من المعادن خاصة منها، الذهب والبترول والمنغانيز والكافور الأبيض، والصوان، والرخام والمنييزيت والنحاس. غير أن هذه الثروات ليست كلها مستغلة، نظرا لضعف الهياكل القاعدية العصرية، وشح الاستثمارات الخارجية. والمواطن السوداني معروف بجوده وكرمه وتفتحه على الغير، وشغفه بكل جدل فكري، أو ديني، أو سياسي، ولو كان لا يؤدي حتما، إلى الإجماع البناء الحامل لشروط التطور الاجتماعي.

وبقيت السلطة منذ استعادة البلاد سياد ا، سنة 1956، في أخذ ورد، بين التيار الديمقراطي، الممثل في أحزاب الأغلبية، والحكم العسكري الناجم عن الانقلابات المتكررة، يقودها ضباط سامون، ويتولون إثرها، إدارة الدولة، إلى أن يثور عليهم المواطنون من خلال انتفاضات شعبية عارمة، تعيد مقاليد السلطة من جديد، إلى الأحزاب السياسية.

وشهد النظام القائم اليوم بالخرطوم، في الفترة الأخيرة، تطورا ملحوظا بقيادة الرئيس عمر أحمد البشير، المعروف بتواضعه واستعداده للحوار الهادف. وما فتئ الرجل يعالج بحكمة وتريث أوضاعا داخلية شاقة، وصلت بالسودان إلى حافة الانشطار، تحت ضغوط حركتي تمرد مسلح، يطالب قادة الأولى، في جنوب السودان، بدولة مستقلة لهم، بينما يطالب قادة الثانية، بصلاحيات واسعة للدارفور، ومساهمة في استثمار ثرواته الطبيعية. وتحظى الحركتان بمساندة غربية مكشوفة، وبعض دول الجوار، طمعا في ثروات المنطقتين الهائلة، ومواقعهما الإستراتيجية المتميزة. وزاد الأزمة تعفنا، سوء معالجتها طيلة تولي الجبهة الوطنية الإسلامية الحكم في البلاد

ومعلوم أن النظام السوداني الراهن، نشأ نتيجة انقلاب عسكري دبره التيار الإسلامي التابع للدكتور حسن الترابي. ولهذا سارع إلى اتخاذ الشريعة

كمرجع دستوري له، رغم العدد المعتبر لغير المسلمين ضمن سكان السودان، ومعظمهم في حركة عصيان مفتوح ضد السلطة المركزية، نشأت غداة الاستقلال ودامت قرابة النصف قرن من الزمن.

وواجه النظام الجديد، منذ الوهلة الأولى، أزمة اقتصادية خانقة، بالإضافة إلى الوضع الأمني المتردي. وكان أولى به، أن يتصدى لهذه التحديات الجسام، قصد كسب المعركة ضد التخلف، وتجنيب البلاد مخاطر الفتنة والانشطار. غير أنه بإيعاز من قائده الروحي، الدكتور حسن الترابي، وأحد كبار محترفي السياسة، فضل انتهاج الفرار إلى الأمام، بتكثيف تدخلاته في شؤون الأقطار ا اورة، وحتى النائية، قصد الاستحواذ على الزعامة الإسلامية.

وللتذكير، فإن التمرد الانفصالي الذي يعيشه جنوب السودان، اندلع بتحريض من الدول الغربية، ومساند ا الدائمة. وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة، حيث كان يقيم لمدة، زعيم هذا التمرد، العقيد قارنغ، و ا أتم دروسه العليا كمهندس فلاحي. وهو ينتمي إلى قبيلة "الدينكة" التي تشكل مع مجموعة "النوير" أكبر قبائل الجنوب، الغالبة عليها الوثنية. وسرعان ما صارت مناطق الجنوب السوداني، محط أطماع الدول الكبرى، وموضع تنافسهم، لما تزخر به أراضيها من ثروات نفطية، ومعدنية أخرى، ولاعتمادها في المستقبل القريب، من طرف واشنطن، معبرا لأحد الأنابيب الإستراتيجية الخاصة بنقل جزء من بترول الخليج، في اتجاه الشواطئ الغربية للقارة السمراء المطلة على المحيط الأطلسي. ولم يتحقق السلم في الآونة الأخيرة، بين الحكومة المركزية، وحركة تحرير السودان التابعة لقارنغ، على أساس دستور جديد، إلا بضغوط واشنطن على الطرفين "لحاجة في نفس يعقوب."

لكن مبدأ توزيع الصلاحيات السياسية، والثروات الطبيعية، بين السلطة المركزية، وحركة التمرد الذي قامت عليه هذه المصالحة الأمريكية، يشكل لا محالة، سابقة خطيرة ـدد سيادة وسلامة أي بلد منتج للنفط، وثروات طبيعية

أخرى، يحاول فض أزمة داخلية من نفس القبيل. ولقد تسربت عدواه إلى قبائل الدارفور في غرب السودان. وتبناها من جهتهم، الأكراد أساسا لحل قضيتهم، حيث صاروا يطالبون بالسيادة المطلقة على احتياطي البترول الموجود في منطقة كركوك وشمال العراق. وقد انتزعوا بالفعل، هذا الحق. ومن غير المستبعد أن يتقدم في يوم من الأيام، سكان الناحية الشرقية للمملكة السعودية الثرية بالمحروقات، ومعظمهم شيعة، بنفس المطالب. وتحذو حذوها، حركة التمرد التشادية في بلد لم يشهد منذ استقلاله الهدوء والسلم، إلا نادرا. ونفس الحلول مرشحة التعميم، على بلدان أخرى من العالم العربي الإسلامي.

وسيبقى النظام السوداني، متأثرا لمدة، بآراء الدكتور الترابي، ومميزات شخصيته، خاصة في مجال السياسة الخارجية، ونزعته الرامية إلى التدخل في شؤون الغير. كما لا يمكن فهم أية مرحلة من ماضي السودان القريب، دون ربطه بنفوذ هذا الرجل الذي وإن كان يعد من كبار علماء الفقه، فهو من محترفي السياسة المحنكين، لا يغيب عنه شيء من متاها ا، خاصة وأنه خريج جامعة الصوربون في الحقوق، ومعاهد عليا غربية أخرى. فبمساعدته والتيار المنتمي إليه، استطاعت الولايات المتحدة، في أوج الحرب الباردة، القضاء على الحزب الشيوعي السوداني، وكان أكبر تنظيم ماركسي في القارة السمراء.

ومعلوم أن الرجل خطا خطواته الأولى في السياسة، ضمن صفوف الإخوان المسلين، قبل أن ينشئ في الستينات، الجبهة الوطنية الإسلامية التي سرعان ما اجتاز صيتها حدود السودان. فهو الخطيب في الجماهير الحاشدة، والبارع في حبك المؤامرات، بفضل العمل الجواري، والجدل المحصور في رجال الفكر والنخب السياسية. وله قدرة خارقة في ممارسة النشاط السري، بحيث استطاع أن يحشر نفسه في زمرة من ألقي عليهم القبض، جراء الانقلاب الذي كان هو زعيمه سنة 1989 دون أن ينتبه لمناورته أحد، أو يكتشف هوية مدبريه. كما أنه يحسن الانتظار، وتحين الفرص، متقنا فن التنازلات الظرفية، لكسب المعارك. وهذا ما جعله يحافظ على منصبه الوزاري ضمن كل

التشكيلات الحكومية التي توالت على السلطة في الخرطوم، من عهد المشير النميري، إلى عهد الرئيس الصادق المهدي، صهره، ومن ألد أعدائه. غير أنه لم يعد يتولى أية مسؤولية حكومية، فور استيلائه على السلطة، رافضا التحلي بأي لقب رسمي في ا ـال السياسي .

ولم تشهد العلاقات السودانية المصرية، تدهورا مثل الذي عرفته في عهد الترابي، حيث كانت هذه الفترة مشحونة بالتوتر، وبلغت الخلافات بين الطرفين أحيانا، حد المواجهات العسكرية. ويبدو أن الرئيس مبارك، والدكتور الترابي، يتبادلان كراهية متميزة، ازدادت حدة، بعد التأويل الخاطئ الذي خصت به المصالح المصرية، طبيعة النظام الجديد الذي أقامه الجنرال عمر أحمد البشير، لدى استيلائه على السلطة. وكان هذا الخطأ ناجما عن المعايير التي تعتمدها السلطات المصرية لقراءة التطورات الجارية علي الساحة السودانية. فهي تصنف كل نظام معارض لحزب الأمة، التابع لعائلة المهدي، سلطة مساندة لمصر، خاصة إذا كان وراءه قادة عسكريون تجرءوا على الإطاحة برئيس هذا الحزب، الصادق المهدي، القائم على مبدأ الاستقلالية التامة عن مصر. وهذا ما جعل الحكومة المصرية تسارع وقتها، إلى الاعتراف بالنظام السوداني الجديد، وتمنحه دعمها الدبلوماسي لدى الدول الكبرى، والهيئات الدولية. فكانت حين ذاك، تجهل تبعيته للجبهة الوطنية الإسلامية، وللدكتور الترابي بالذات، الحليف الوفي للمعارضة المصرية ذات الطابع الديني، والتي دخلت في صراع مفتوح ضد السلطة، منذ اغتيالها للرئيس الأسبق أنور السادات.

وسرعان ما تعكر صفو العلاقات الثنائية، جراء هذا الخطأ، وتضررت له مصداقية الدبلوماسية المصرية، التي طالما اعتمد ـا الدول الغربية، لفهم قضايا السودان، مما جعل واشنطن تكثف في الحين، من وجودها في المنطقة لتستغني ـائيا، عن أية مساندة أجنبية، وخاصة المصرية منها. وسارع الرئيس حسني مبارك إلى وقف مساعداته الثقافية والفنية، لجارته الجنوبية، حتى في مجال التعليم. بل شرع يكثف اتصالاته بألد خصوم النظام السوداني، ومنهم العقيد قارنغ

زعيم المعارضة المسلحة في جنوب البلاد، ورئيسا كل من التشاد حسان هبرى، وإثيوبيا مانغيستو ، معتقدا أنه يساهم بعمله هذا، في إنجاح العقوبات الأمريكية المنتظرة وقتها، ضد صدام حسين وحلفائه من العرب، ومنهم القادة السودانيون، بينما كان نشاط النظام السوداني، يخدم من حيث يدري أو لا يدري، مخطط واشنطن الخاص بالقرن الإفريقي، هذه المنطقة البالغة الحساسية من القارة السمراء.

وبالفعل، أخذت علاقات السودان تتوتر فجأة، مع معظم جارا ا، بعدما كانت واعدة، خاصة وأن جل رؤساء هذه البلدان، مدينون في ارتقائهم إلى سدة الحكم، إلى دعم السودان، بعد ما استغلوا أراضيه كقواعد عسكرية خلفية، لضرب استقرار أعدائهم، بقطع النظر، عن الأصول السودانية للرئيس التشادي، حسان هبري عن طريق أمه المنتمية إلى قبيلة "الزغاوة" السودانية، بينما لم يتمكن الرئيس الإثيوبي الجديد زناوي، من احتلال عاصمة بلده، أديس أبابا، والإطاحة بخصمه مانغيستو، إلا بالتدخل الفعلي للقوات السودانية. وللخرطوم وجود واضح في مقاطعة "الصوماليلاند" التي أعلنت انفصالها من جانب واحد، عن الصومال، وما زالت متمسكة بموقفها هذا إلى اليوم.

وما كان لواشنطن أن تجهل الطابع الديني للنظام السوداني، ولا إيواءه لقواعد تدريب تتردد عليها الفصائل الجهادية لكل من مصر، والجزائر، والأردن وتونس، وغيرها من البلدان، ولا علاقاته المتميزة مع كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية, ومع الرئيس العراقي صدام حسين، ولا حتى ضلوعه في العديد من أعمال العنف التي تمت عبر العالم. ومع هذا بقيت ردود الفعل الأمريكية، دون مستوى خطور ا. بل إن رئيس الجهاد المصري، الشيخ عمر عبد الرحمن، المقيم وقتها بالخرطوم، لم يلتحق بالولايات المتحدة، إلا بتأشيرة تسلمها رسميا، من السفارة الأمريكية بالسودان. ويتم كل هذا، في الوقت نفسه الذي كان فيه المسؤول عن فصائل "العرب الأفغان" أسامة بن لادن، يتنقل بكل حرية، بين جدة والخرطوم.

ولم يكن السودان يخفي تضامنه المطلق مع العراق، إبان احتلاله الأول من طرف أمريكا وحلفائها، مما جعل مصالح أمنية عديدة، تتهمه بإخفاء عدد من الصواريخ العراقية، بعيدة المدى على أراضيه، وكذا سبائك الذهب التي يكون قد استولى عليها من البنوك الكويتية. ولهذا كان من المنتظر، اعتمادا على الانقسام الذي طرأ على العالم العربي، جراء هذه الأزمة الخطيرة، بين مؤيد للغزو الأمريكي، ومعارض له، أن تفتح الخرطوم فور انقشاع هذه المحنة، صفحة تعاون جديدة مع الأطراف التي تبنت نفس الموقف من العراق. لكن سرعان ما اتخذت الخرطوم منها جميعا، مواقف عدائية سافرة، ومنها على وجه الخصوص: تونس والجزائر، ومنظمة التحرير الفلسطينية. فراحت تمنح اللجوء السياسي، وضروب شتى من المساعدات المادية والمعنوية، لقادة التيارات المناوئة لها، وحتى المحكوم عليهم قضائيا، كالمعارض التونسي السيد الغنوشي، وعناصر متطرفة من جبهة الإنقاذ الجزائرية، وفصائل "حماس" الفلسطينية المنشقة عن منظمة التحرير.

وكان الترابي وأتباعه يبررون، في كل مرة، مثل هذه التصرفات العدائية، بواجب التضامن الإسلامي. وهكذا أصبح الغنوشي يسير النشاط السري للتيار الإسلامي التونسي، ضد السلطة القائمة، انطلاقا من التراب السوداني، كما كانت منظمة حماس الفلسطينية تلقى أكبر تأييد لها، في تمردها على القيادة الشرعية، من السلطات السودانية، تزكية لموقف إسرائيل الرافض وقتها، لمنظمة التحرير الفلسطينية صفة الممثل الشرعي والوحيد للقضية.

وتجلت إرادة السلطة السودانية لذلك الوقت، التدخل في الشؤون الجزائرية، من خلال وقوف رئيس جامعة أم ضرمان الإسلامية، والعضو البارز في الجبهة الوطنية الإسلامية السودانية، التابعة للدكتور الترابي، على نفس المنصة إلى جانب قادة "الفيس"، بالجزائر العاصمة، لدى حركة العصيان التي نظموها في شهري ماي وجوان سنة 90. وجاءت بعدها، مبادرات أخرى، من نفس القبيل، لتلحق بالعلاقات الثنائية المزيد من الضرر.

وسيحتفظ النظام السوداني على طابعه الضبابي هذا، وازدواجية مواقفه في ا ـالين السياسي والديني، طيلة خضوعه لسلطة الترابي المطلقة. فلم يمنعه مثلا، تضامنه مع الرئيس العراقي صدام حسين، ولا تحالفه مع القوى الجهادية عبر العالم، من تقديم الخدمات المعتبرة، للمخططات الأمريكية الخاصة بالمنطقة، والارتقاء بعلاقات بلده مع سوريا، إلى أعلى مستويا ـا، رغم تظاهره بالتشدد الديني من جهة، وعلمانية النظام السوري من جهة ثانية.

واستغل الدكتور الترابي فشل التجربتين الاشتراكية والرأسمالية، عبر البلدان الإسلامية، خاصة في مجال التنمية الاقتصادية، فراح يقترح على شعو ـا، المنهج الإسلامي، دون الخوض في تفاصيل منهجه، مؤكدا أنه السبيل الوحيد لتحقيق الرفاهية في الدنيا، والنجاة في الآخرة. وتتميز نظريته هذه، باعتقاده أن الصحوة الإسلامية لن تتحقق مستقبلا، عبر دار الإسلام والعالم الخارجي، إلا بقيادة روحية غير عربية. وما دام السودان يشكل نقطة وصل بين القارة السمراء، وآسيا، والعالم العربي، فهو في اعتقاده، المرشح الأمثل لتولي هذه المهمة. وهذا ما دفع به إلى إنشاء "المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي" سنة 1991، ليضم في صفوفه، مختلف تيارات القومية العربية، وكافة المنظمات الإسلامية، العاملة عبر المعمورة. وتم بالفعل، تعيين الترابي، أمينا عاما لهذه الهيئة، في اختتام أشغال دور ـا الأولى، المنعقدة بالخرطوم.

ويذكر هذا المؤتمر، من حيث الهيكلة، والأهداف والتسيير، بكل من جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤتمر العام للشعب العربي المعتمد بالجماهيرية. وأعلن مؤسسوه مرارا، أنه وضع ليكون ناديا للمصالحة العامة، عن طريق الاتصالات المباشرة، والحوار المفتوح. لكن القصد منه كان اتخاذه تغطية للتدخل في شؤون الدول الأعضاء، ومحاولة ضرب استقرار بعضها، ومنها الجزائر ومصر. وهو مشروع مرتجل لم يكن ليعمر طويلا، أو يضمن الزعامة، في العالمين العربي والإسلامي، لا للسودان وهو يتخبط في مشاكله

الداخلية، ويواجه مضايقات خارجية عدة، ولا لزعيم الجبهة الوطنية الإسلامية الدكتور الترابي، المفتقر إلى المؤهلات اللازمة لمثل هذه المهمة.

و يمثل السودان بحق، طرفا يستحق من الجزائر، كبير الاعتناء لما يكنه لشعبها من صداقة وتقدير، ولو لم يحظ منها إلى اليوم، بالاهتمام المطلوب، أو بما يخدم مصالحها معه حاضرا ومستقبلا. ومنها تلك الأراضي الزراعية الخصبة الممتدة على 16.000 هكتار، والتي أهداها السودان إلى الجزائر، فلم تقم السلطات الجزائرية منذ أزيد من العشرين سنة، حتى بالتوقيع على الوثيقة التي تعطي للصفقة، طابعها الرسمي،على خلاف ما فعله المغرب مثلا، وتحفظها في حدود مساحتها الحالية. لأن هذه الرقعة إنما هي من بقايا منحة قدمها في عهده، المشير النميري بمساحة تفوق بكثير ما هي عليه اليوم. لكنها في تقلص مستمر. وقد منح المغرب نفس المساحة. وفي نفس الفترة، فشرع يستثمرها في الحين، فصارت تغطي جزءا كبيرا من حاجياته في اللحوم والألبان والجلود والذرة والسمسم، فيصدر جزءا مهما منها للخارج.

ويمثل السودان اليوم، بعد تخلصه من سيطرة المتطرفين من جماعة الجبهة الإسلامية، شريكا هاما، لاسيما بقيادة الرئيس عمر البشير، نظرا لقدراته البشرية والمادية المعتبرة، ومكانته في كل محاولة عربية إسلامية، لرفع التحدي الحضاري الذي نتعرض له سويا.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

تحتل الجمهورية الإسلانية الموريتانية مكانة خاصة في هذه الدراسة، لأ ا بلد مجاور للجزائر، لا يزال الكثير من المواطنين يجهلون كل شيء عن مميزا ا التاريخية، والبشرية المتعددة. وتوجد موريتانيا في أقصى الجنوب الغربي من المغرب العربي الكبير، على مشارف "بلاد السودان" في مستوى كل من المالي و ر السنغال الفاصل بينها وبين القطر الذي يحمل اسم هذا النهر بالذات. و تمتد موريتانيا على مساحة معتبرة تفوق المليون كيلومتر مربع، مع كثافة سكانية

لا تتجاوز ثلاثة سكان للكيلومتر المربع. ولتاريخها العريق، أصول مشتركة مع باقي البلدان المغربية. فهي في هيكلتها الاجتماعية، وبعض عادات سكا ا، لا تختلف في شيء عما هو موجود في الصحراء الغربية، ومنطقة تندوف الجزائرية، على جه الخصوص.

ولطالما شكلت بلاد شنقيط، جسرا يصل شمال القارة السمراء، بدول الساحل الإفريقي. علما أن سكا ا هم الذين شرعوا في اية القرن الحادي عشر الميلادي، في إنشاء إمبراطورية المرابطين الشهيرة، عن طريق بعض القبائل الصنهاجية المقيمة بالمنطقة، ومنها على وجه الخصوص، قبيلتا لمتونة ودكالة. ويعود لهما فضل تشييد مدينة مراكش التي اتخذوها عاصمة لدولتهم الجديدة، دولة المرابطين' المتكونة من المملكة المغربية الحالية، والأندلس المسلمة، وأجزاء هامة من المغرب الأوسط إلى مشارف الجزائر العاصمة.

وما إن وقعت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، حتى لحقت ا موريتانيا، شأ ا في ذلك شأن باقي بلدان المغرب العربي الكبير. وتم احتلالها، انطلاقا من التراب السنغالي، في منتصف القرن التاسع عشر، بقوات عسكرية وحكام مدنيين قدموا من الجزائر، مزودين بالمعلومات الخاصة بالعادات العربية، وبتجربة ميدانية في مجال التقتيل الوحشي للسكان، والنهب لأراضيهم وممتلكا م. ومن قادة هذا الغزو العسكري القادمين من التراب الجزائري، الضابط الفرنسي ماك ماهون Mac Mahon ، ومن أوائل حكامها المدنيين المتصرف كابولاني، Capolani.

وبقيت فرنسا تدير شؤون موريتانيا إلى سنة 1958، انطلاقا من مدينة سان لويس التي كانت بمثابة العاصمة الإدارية لها. ولم تشك موريتانيا، طيلة فترة احتلالها، من أي شكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني المكثف، نظرا لقسوة مناخها، وشح المياه عبر أراضيها، باستثناء الشريط المتاخم لنهر السنغال. وترتب عن ذلك، انعدام شبه مطلق لمظاهر العمران، ومنها الهياكل القاعدية.

وبالفعل، لم يترك المستعمر الفرنسي غداة مغادرته للتراب الموريتاني ، لا طرق معبدة، ولا سكة حديدية غير خط زويرات الخاص بنقل حديدها الخام، ولا مدارس، أو بنايات إدارية. ويلاحظ نفس النقص، في مجال الإطارات المؤهلة لتولي إدارة شؤون البلد، خلفا للمستعمر. والملاحظ ـذا الشأن، أن الشعب الموريتاني، أستطاع توظيف اتساع رقعة أوطانه، وصعوبة مناخها، للحفاظ على حريته، وأصالة تقاليده، وذلك بعزل المحتلين بخلق الفراغ الدائم حولهم، لا يتصلون به، إلا من خلال هجمات مسلحة، مفاجئة.

وأنشأت موريتانيا لنفسها، لدى استقلالها المعلن رسميا في 28 نوفمبر 1961، عاصمة جديدة انطلاقا من العدم، وفي رقعة مفتقرة إلى أدنى شروط العمران، من منابع مياه، أو أراض خصبة، أو حجارة صالحة للبناء، حيث أن أديم الأرض ـذا المكان، مكون أساسا، من الصدف المتراكم عبر العصور، مما جاءت به أمواج المحيط الأطلسي ا ـاور. ويبدو أن هذا الموقع اختير أساسا، لقربه النسبي من مختلف ولايات البلد، وكذا من المحيط. وبقيت الحكومة الموريتانية لعقود، في تبعية شبه مطلقة للمستعمر الأسبق، لا يمكنها إقامة أي مرفق حكومي، أو تسيير مصلحة إدارية، أو تسديد رواتب موظفين، دون اللجوء إلى مساعدات باريس الفنية، والمالية والبشرية. ولم يكن بوسعها الاعتماد على أي سند من البلدان العربية المستقلة التي كانت، باستثناء تونس، متضامنة مع المملكة المغربية التي كانت وقتها، تطالب بكامل التراب الموريتاني، كجزء لا يتجزأ من أراضيها.

وما إن استقلت الجزائر، حتى أعلنت اعترافها بموريتانيا وسارعت إلى مد يد المساعدة لها، خاصة في الميدان الثقافي، والتقني، رغم قلة إمكانيا ـا في ذلك الوقت. كما أ ـا راحت في مجال السياسة الخارجية، تساعدها على استعادة مكانتها، ضمن بلدان المغرب العربي الكبير، وجامعة الدول العربية. ولم تأت هذه الجهود بكامل ثمارها إلا بعد ما أعلنت الرباط اعترافها الرسمي بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، لدى انعقاد الدورة الأولى لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بمدينة

طنجة سنة 1969 . وجاء هذا التصالح تتويجا لمساع حثيثة بذلتها الجزائر في اتجاه الطرفين عن طريق الرئيس الراحل هواري بو مدين.

وبقي النفوذ الفرنسي، كما فاتت الإشارة إليه، مكشوف الجانب لفترة طويلة، وذلك، في العديد من ا الات الحكومية، و حتى الحساسة منها كا ال العسكري، وقطاع اللاسلكي، وترقيم البرقيات، حيث كان يتولاه خبراء فرنسيون، مثلما كان عليه الأمر في باقي المقاطعات الخاضعة سابقا، للإدارة الاستعمارية، مما جعل فرنسا تحافظ على هيمنتها السياسية شبه المطلقة على أوضاع البلاد وفي اطلاع دائم على شؤو ا ، ضمانا لمصالحها العليا.

وتأتي تأكيدا لهذا النفوذ الفرنسي المطلق، قضية تلك الباخرة الجزائرية المحملة بالعتاد العسكري الذي أهدته قيادة الجيش الشعبي الوطني، في شهر ماي 1971، إلى القوات المسلحة الموريتانية، والمزمع إرساؤها بمرفأ نواكشوط، بعد رحلة محاطة بكامل الكتمان، والتي في اية الأمر، لم يتم تفريغ حمولتها، إلا تحت الرقابة القانونية لخبراء فرنسيين، كانوا يتولون وقتها، إدارة مرسى عاصمة بلاد شتقيط،، وبحضور العديد من أبناء جنسيتهم من الفضوليين، أوالمكلفين بمهمة.

ولطالما حافظت باريس على مصالحها في البلد، وفي باقي سابق مستعمرا ا، عن طريق معاهدات ثنائية، تضمن لها احتكار ميادين عدة، ومنها على وجه الخصوص، ا ال العسكري والدبلوماسي الذي كان بالنسبة لموريتانيا، خاضعا لثلاثة نصوص قانونية، لا تترك مجال التدخل لشريك غير الفرنسيين. فكانت تربط البلدين معاهدة دفاع مشترك، وأخرى خاصة بالتعاون العسكري، والثالثة تتعلق بالميدان الدبلوماسي. الذي يخص بعمادة السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الجمهورية الموريتانية، وعلى الدوام، رئيس البعثة الفرنسية، وهذا مهما كانت رتبته، أو تاريخ تقديم أوراق اعتماده. واستطاعت

سلطات نواكشوط إلغاء كامل هذه المعاهدات المخلة بسيادة دولتهم، دون سابق إشعار، سنة 1973، بمساندة جزائرية لم تخف على أحد.

لكن أكبر عملية قام ا الرئيس الموريتاني الراحل، مختار ولد دادا، للتحرير الكامل لبلده، تمثلت بلا شك، في إقدامه على تأميم مناجم الحديد الموجودة بمنطقة زويرات، بعدما كانت خاضعة لشركة "ميفيرما"MIFERMA المتعددة الجنسيات. وكانت بنفوذها المتغطرس، بمثابة دولة داخل دولة، تنتج سنويا من الحديد الرفيع النوعية، ما يقارب 11مليون طنا. وكانت الجزائر وراء هذا المشروع الجريء, وقامت لضمان كامل النجاح لعملية التأميم هذه، بجمع كافة عمالها في قطاع المناجم، من عمال ومهندسين وإداريين، في ثكنة الليدو الموجودة ببرج الكيفان، وجعلتهم على أهبة الإقلاع نحو مدينة الزويرات، لتعويض من تقرر السلطات الفرنسية سحبهم، من عمالها وخبرائها، كرد فعل محتمل، لقرار التأميم هذا.

وكان من المقرر، الإعلان عن التأميم في خطاب الرئيس ولد دادا، المزمع توجيهه إلى الأمة، في يوم 28 نوفمبر 1974 بمناسبة الاحتفاء بذكرى الاستقلال. لكن فرنسا التي علمت مسبقا بالقرار، عن طريق تسريب مدروس لسريته، سارعت إلى قبوله، بالإبقاء على كافة أسلاك عمالها المسيرين للمنجم في مناصبهم، ولو تحت تصرف الإدارة الموريتانية الجديدة، علما أن سفير فرنسا بنواكشوط في تلك الفترة لم يكن إلا السيد غوتيي Gauthier القنصل العام السابق في العاصمة الجزائرية، والذي تولى مهمة التفاوض الشاقة، الرامية إلى إعادة الخبراء الفرنسيين واحدا واحدا، إلى مناصبهم في شركة SNrépal البترولية، عندما أممتها السلطات الجزائرية، سنة 1971 وهذا بعدما قررت باريس سحبهم تعبيرا عن رفضها للقرار.

وصارت الجزائر في ذلك الوقت، مثلا يحتذى به، للخبرة التي اكتسبتها في مجال استعادة كامل صفات السيادة الوطنية، باسترجاع ملكية الثروات الطبيعية.

فصارت تضع هذه التجربة في خدمة البلدان ا اورة والصديقة. وبلغ وقتها، حجم التعاون بين الجزائر ونواكشوط، وعدد اللقاءات بين الرئيسين بو مدين وولد دادا، حجما جعل بعض الملاحظين يتوقعون وحدة اندماجية وشيكة بين البلدين، تجعل من بلاد شنقيط الولاية الجزائرية الثامنة والعشرين. وكان هذا الطرح يتردد على ألسنة الناس في صيغة التنكيت، بينما كاد يتحقق فعلا، وبمبادرة من السلطات الموريتانية العليا، وإلحاح منها.

ومهما يكن الأمر، فوجود الجزائر بالديار الموريتانية، أصبح متمثلا في أساتذ ا العاملين هناك، ومستشاريها التربويين، والعدد الهائل لوفودها المترددة على مطار نواكشوط، والمكونة من خبراء في ميادين المياه الجوفية، والمناجم والصيد البحري، والتجارة، والنقل، والمواصلات، والمالية والأمن والشؤون العسكرية وغيرها. وتم صك أول صيغة للعملة الوطنية الموريتانية: "الأوقية" بالجزائر قبل أن يعاد إنتاجها بألمانيا الفدرالية بعد تدهور الأوضاع بين الجارتين. وكان القصد من إصدار العملية الموريييتانية، إخراج بلاد شنقيط، من منطقة الفرنك الفرنسي. كما كانت أبواب كل معاهد التكوين الجزائرية، مفتوحة أمام الطلبة، والمتربصين الموريتانيين. وتم تدشين وكالة الأنباء الموريتانية ومعها اليوميتين الوطنيتين، بالعربية والفرنسية، بمناسبة العيد الوطني في 28 نوفمبر 75، بعتاد وتأطير جزائريين. كما صارت قوات الأمن والدفاع الموريتانية، ترتدي نفس البذلة التي ترتديها القوات الجزائرية.

وحقق البلدان الشقيقان، بفضل تعاو ما المخلص ما دام قائما، نتائج معتبرة عادت عليهما بالفائدة المشتركة، في جميع ا الات. لقد ساعد الرئيس بو مدين موريتانيا على تطبيع علاقا ا مع المملكة المغربية، وعلى التحرر من التبعية الفرنسية، واستعادة سياد ا على ثروا ا الطبيعية، وتبوء مكانتها داخل الجامعة العربية. واستطاع الرئيس ولد دادا من جانبه، كسب تأييد جل رؤساء الدول الإفريقية الأعضاء في"ا موعة الفرنسية"، للسياسة الجزائرية. وتمكن الرجلان سويا، بفضل موقع بلديهما الجغرافي في القارة السمراء، ونشاطهما المتواصل

ضمن العالم العربي، والقارة السمراء، والبلدان التقدمية، ومساعيهما الجوارية داخل الهيئات الجيهوية والقارية، والدولية، ذات الانتماء المشترك، (كمنظمة الوحدة الإفريقية، الجامعة العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، بلدان عدم الانحياز، مجموعة 77، منظمة الأمم المتحدة،..) من الدفع إلى الأمام بوتيرة التحرير الخاصة بالبلدان التي بقيت غير مستقلة. كما أ ما ساهما في تحسين العلاقات القائمة بين القارة السمراء، والدول العربية، وإنشاء روابط عضوية بين المنظمات الخاصة بكل من ا موعتين. ونجم عن هذا التعاون، نتائج معتبرة استفادت منها قضايا الجميع، ومنها المشكل الفلسطيني، والبلدان الإفريقية المستعمرة، والأراضي العربية المحتلة من طرف إسرائيل، و الصحراء الغربية التي كانت تحتلها إسبانيا.

ومن طرائف علاقات الرجلين، بومدين وولد دادا، أ ما على رغم لقاءا ما المكثفة، كانا قلما يخوضان في عمق القضايا الثنائية، وكأن كل واحد منهما، مطالب بالاعتناء بمشاكل زميله الخاصة، ولو تظاهر بقلة اهتمامه ا. ومن ذلك أن الرئيس الجزائري، لم تكن له بالفعل، أية أطماع توسعية في اتجاه الصحراء الغربية، وكان يبدي استعداده قبول أي حل تتوصل إليه موريتانيا والمملكة المغربية ذا الشأن، متيقنا في قرار نفسه، أن الرئيس ولد دادا سيرفض كل حل للقضية، يعتمد تقسيم المقاطعة، لأنه يتضمن انتهاكا لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحجرة عثرة في وجه مشروع وحدة المغرب العربي الكبير.

وجاء اتفاق مدريد المفاجئ عام 1975، والمتضمن تقسيم الأراضي الصحراوية، كالصاعقة، فتعكر في الحين، صفو علاقات جزائرية-موريتانية، كانت مثالية، وتعاون مثمر في ا الين الثنائي والدولي. وبقي هذا التدهور المباغت سرا تتضارب حول أسبابه، أراء المتتبعين للقضية. فكانوا يتساءلون عما إن كان ناجما عن سوء تأويل موريتاني للموقف الجزائري الحقيقي من المشكل الصحراوي، أو عن إساءة جزائرية غير مقصودة في حق الجانب الموريتاني، أو عن قرار للرئيس ولد دادا، الاستفادة من عملية التقسيم لهذه المقاطعة، بعدما

كانت خاضعة للهيمنة الإسبانية. غير أن عملية التقسيم هذه، كانت تخدم أساسا، المصالح المغربية، بدعم من النظام الملكي الإسباني الجديد، والرئيس الفرنسي في تلك الحقبة : جيسكار ديستان. كما أ ا لم تكن تتناقض مع الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى خلق بؤرة توتر، بالمنطقة المغربية، تزيد الخلافات العربية تفاقما، وتعطي لواشنطن المزيد من حرية التصرف بالمشرق العربي، ولإسرائيل فرصة بسط نفوذها المطلق على ما تبقى من فلسطين العربية.

وشهدت الأزمة تطورا مذهلا، سرعان ما أدى إلى القطيعة والعداء، خاصة بعد المهمة التي كلف ا أحد أعضاء مجلس الثورة الجزائرية في اتجاه السلطات الموريتانية، بعد فوات الأوان. فجاء إلى نواكشوط محملا برسالة، ولكنه ارتأى من الأفيد، عدم عرض فحواها على الرئيس ولد دادا، وراح في الحين، يناشده قبول الالتقاء بزميله الجزائري، في أقرب الآجال، معترفا بخطورة القرار الذي اتخذه، متحملا في ذلك، كما جاء حرفيا في حديثة، مسؤوليته أمام الله والتاريخ. وكان يعتقد مخلصا، أن أي اتصال جديد مباشر، بين رئيسين تجمع بينهما علاقات ود، وتقدير خالصة متينة، سيؤدي حتما، إلى القضاء الفوري على جميع أسباب التوتر، وإعادة المياه إلى مجاريها بينهما.

وأسفرت هذه المهمة عن ذلك اللقاء الذي جمع لآخر مرة، بين الرئيسين في مدينة بشار، وكان بحق، مخيبا لظنهما سويا. فبينما رأي ولد دادا في المهمة التي قام ا المبعوث الجزائري، وهو المرحوم السيد أحمد درايا، استدراكا جزائريا للأوضاع، ولو بعد توقيعه على اتفاقية مادريد، راح بو مدين يعتقد أن قبول زميله الموريتاني التنقل من جديد، إلى الأراضي الجزائرية، يتضمن حتما تنازلات هامة من طرفه. وهذا ما استخلصه وقتها، كل المختصين في الشؤون المغاربية، من سياسيين وصحافيين، ومنهم من سارع إلى التنبؤ باستعداد موريتانيا التخلي ائيا، عن اتفاقية مادريد التي أبرمتها مع كل من المغرب والمملكة الإسبانية .

والبقية يعلمها الجميع، حيث قطعت الدولتان بعدها، علاقا ما الدبلوماسية، وشنت موريتانيا الحرب ضد جبهة البوليزاريو، ثم قررت الانسحاب الكلي من منطقة وادي الذهب، وتخليها عنها ائيا، فسارعت الرباط إلى احتلالها.

وما هي إلا أشهر معدودة، حتى أزيح الرئيس الموريتاني ولد دادا المنتمي إلى قبائل "الشرفة" عن السلطة، تاركا إياها، إلى ذويها الشرعيين طبقا للأعراف المحلية التي تجعل الحكم السياسي، حكرا على قبائل الفرسان المحاربين، دون سواها، وهم بالمفهوم العصري، رجال البارود والمدفع، لا الفتاوى الدينية. ولا يزال العساكر يتناوبون على هذه السلطة منذ إطاحتهم بأول رئيس للجمهورية الإسلامية الموريتانية، ولد دادا سنة 1978، وذلك من خلال سلسلة متواصلة من الانقلابات، لم تتوقف لفترة، إلا لدى الانسحاب الإرادي الذي بادرت به سنة 2006 الحكومة العسكرية لذلك الوقت، في حق نظام مدني منتخب في كامل الشفافية، وعلى أسس ديمقراطية، أثارت إعجاب الجميع. ويعد الحدث بحق ثورة في تقاليد بلاد شنقيط.

أما العلاقات الثنائية، الجزائرية الموريتانية، فإ ا بعد فترة قصيرة من الركود، استعادت مجراها الطبيعي، وأخذت سياسة التعاون بين البلدين، تشمل جميع الميادين السياسية، والاقتصادية والثقافية، اعتمادا على تجربة طويلة مثمرة تؤدي ا حتما إلى المزيد من الرسوخ والتنويع، لفائدة شعبيهما الشقيقين ومصلحة المغرب العربي الكبير قاطبة.

الخلاصة:

يجدر التنبيه كخلاصة لهذه الدراسة العابرة لقضايا العالم العربي، أن مضمو ا، لا يدعي الإحاطة بكل جوانبها، ولا الموضوعية المطلقة في طريقة عرضها. فأقصى ما يطمح إليه هذا ا هود، هو إضفاء بعض الأضواء على قضايا عربية هامة، غمرها زخم الأحداث التي عاشتها الساحة الدولية في نفس

الفترة. وهو عمل خال من كل تحيز، أو إقصاء مقصود لأي بلد. فكل الأقطار العربية تستحق نفس العناية. وقد يكون السكوت عن بعضها، صادرا عن قلة تأثيرها على مجرى باقي أحداث المنطقة، أو لأن التطرق إليها، يقتضي معرفة معمقة لخفاياها غير متوفرة في الظروف الراهنة .

فالسكوت عن القطر التونسي في هذا العرض مثلا، غير ناجم لا عن تناس له، ولا عن انتقاص لشأنه، لأنه جدير بالذكر ولو لمحاولة فهم الأسباب الكامنة وراء انطوائه المتواصل على نفسه، وقلة تفاعله في السنوات الأخيرة، مع ما تعانيه الساحة العربية، مشرقها ومغر ا من ويلات، دون حرج منه ولا لوم عليه. ثم إن سياسته الداخلية وإن لم تخل من النقائص، هادفة حافلة بالعديد من الإنجازات. وللتذكير، فإن للجزائر وجار ا تونس، عهودا تاريخية عدة، تقاسمتا فيها أنظمة سياسية موحدة، كما أن لهما من اتفاقيات التعاون، ما يجعل ثمارها المشتركة على المستوى التنائي والدولي، في مستوى حسن جوارهما والروابط الخاصة الأخرى التي تجمع بينهما.

لقد ساهمت جامعة الزيتونة عبر العصور، في تكوين النخب الجزائرية خاصة المعربة منها، شأ ا في ذلك شأن القرويين المغربية. كما أن الدعم المتعدد الجوانب الذي قدمه كل من الشعب التونسي والشعب المغربي للثورة الجزائرية، لا ينكره أحد.

أما بالنسبة لليمن الشقيق، فعلاقاته ببلدان المغرب العربي الكبير، تعود إلى ما قبل الفتوحات الإسلامية. وإن شعبه من جانبه، لم يتخل أبدا عن واجبه إزاء المقاومة المسلحة الجزائرية، وإن كان وقتها، يجتاز مرحلة من أصعب مراحل تاريخه. وهذا ما جعله غداة الاستقلال، من أوائل شركاء الجزائر، ضمن أقطار شبه الجزيرة العربية، في مجالات التعاون.

ولدولة الإمارات العربية المتحدة، أهميتها هي الأخرى، خاصة بالنظر إلى وز ا المتزايد عبر العالم، في الميادين التجارية والاقتصادية، ولعلاقا ا الممتازة مع

كل البلدان العربية. ولا ننسى لذا الشأن، أن رئيس دولة الإمارات الراحل، الشيخ زايد بن سلطان، كان أول قائد عربي ندد دون تردد، بالإرهاب المتستر وراء الشعارات الدينية، والذي عتا فسادا في الجزائر لسنوات طوال.

ويعود الفضل في بعث التعاون المثمر القائم الآن، بين المشرق والمغرب العربيين، لكل من الأردن وقطر والبحرين، بقطع النظر، عن مبادرا ا الناشطة الأخرى، على الساحة لدولية وقدرا ا المعتبرة في العديد من ا الات. وتمثل سلطنة عمان بحق، مثلا يحتدى به، بالنظر إلى مشاريعها التنموية الناجحة، وإنجازا ا العمرانية المعتبرة. وهي تنتهج سياسة خارجية متميزة عن باقي جارا ا في الخليج، حيث تمكنت من البقاء على الحياد إزاء خلافات باقي شركائها في المنطقة، وفي اتصال دائم بالدول العظمى، والولايات المتحدة بالذات، تمد جيوشها في الكثير من الكتمان، بدعم يساعدها عند الحاجة، على الانتشار السريع عبر الخليج. وهو القطر الوحيد الذي ينتمي معظم سكانه إلى المذهب الإباضي مما يجعله في اتصال وثيق ودائم، مع سكان وادي ميزاب بالجنوب الجزائري.

أما لبنان فإنه يحتل مكانة خاصة في اهتمامات الجزائر، لأنه يمثل معها، نموذجا اجتماعيا يناقض الأحكام المسبقة التي عادة ما يصدرها الغرب في حق الشرق العربي. فإذا كان بلدنا ولا يزال، يستقطب عداء أوربا، والولايات المتحدة، لوقوفه الدائم في وجه الأطماع التوسعية الغربية على حساب "دار الإسلام"، فإن التعايش السلمي بين السنة والشيعة والدروز والموارنة والكاثوليك واليهود ببلاد الأرز، لا يقل إثارة لحفيظة كل أعداء الأمة العربية. ومن مظاهر هذا العداء، محاولات إسرائيل وحلفائها المتكررة، تفجير أوضاع هذا البلد الذي يمثل بحق، مرتعا للسلم والتسامح، ومصدرا متميزا للإشعاع الثقافي. وإن مساندة الجزائر للبنان الشقيق، وعلاقا ا الودية بمختلف شرائح سكانه، ناجمة عن مشاعر ود وتقدير متبادلة قديمة. فلعلها راجعة إلى تلك الوقفة التي أنقذ الأمير عبد القادر من خلالها، أرواح أزيد من اثني عشر ألف

مسيحي بالشام سنة 1860 والتي لا زال صداها الطبيب ماثلا في الذاكرة الجماعية للشعب اللبناني والبشرية جمعاء.

ولم يجن إلى اليوم، لا الصومال ولا جيبوتي، وهما عضوان في جامعة الدول العربية، أية فائدة تذكر من انتمائهما إلى العالم العربي. ومن ذلك، تلك المآسي الأليمة التي يعيشها الشعب الصومالي الشقيق، منذ سنوات، والمتمثلة أساسا، في مجاعة مزمنة وحرب أهلية فتاكة، دون أن تلقى أي صدى لدى الحكام العرب أو مساندة تذكر، سواء كانت في صيغة إمدادات غذائية، أو منح مالية، أو مساع حميدة لجمع شمل الفرقاء المتناحرين. بل لا أحد من العرب، حرك ساكنا أمام التدخل العسكري الحاقد لإثيوبيا في الشؤون الداخلية الصومالية، علما أ ا العدو التقليدي لها، انطلاقا من اعتبارات تاريخية.

ومن ضرب الاستحالة على المرء، إيجاد ما يصف به مواقف العرب المخزية من القضية الفلسطينية، ومن أهاليها، وهم يعانون ليل ار، منذ أزيد من نصف القرن، ضروب التقتيل والسلب والتشريد والهوان، في مؤامرة ذات أبعاد حضرية، حاكها الصهاينة، وباركت لهم فيها شعوب العالم، بما فيها الأشقاء. ففلسطين اليوم، في غنى عن مختلف ضروب المساندة اللفظية التي يجود ا مختلف الحكام العرب في العديد من ندوا م، سواء لإسداء نصائحهم لأبنائها حول أحسن موقف يتوجب عليهم اتخاذه لحل مشكلهم، أو لإمطارهم بعبارات اللوم عن تضييعهم فرصا ذهبية لفضها.

فالقدس في الحقيقة، جوهر المشكل لإيوائها مقدسات كل الديانات السماوية. وهي التي تضفي على القضية الفلسطينية. أبعادا حضارية تزيدها تعقيدا وتجعل الصراع عليها، حربا صليبية تتضامن لكسب رها ا ضد الفلسطينيين والعرب، كل الشعوب المنتمية إلى العالم اليهودي المسيحي، ولو اختلفت فيما بينها بشأن قضايا أخرى . ولهذا لا يحق للمسلمين أن يحملوا "أبناء الحجارة" وحدهم، عبأها الجسيم مهما كانت شجاعتهم واستعدادهم

لكل التضحيات. ولم يعد هناك من يجهل أن إسرائيل بصدد ويد كامل التراب الفلسطيني، بدعم مكشوف من الولايات المتحدة وكل البلدان الغربية. ولا يمكن للمسلمين إفشال هذا المخطط الرهيب، إلا بدفعهم الضريبة التي تستحقها القضية، علما أن فلسطين أرض عربية، وأن القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين، بقطع النظر عن الجانب السياسي للمشكل، والمتمثل في احتلال استعماري لأراضي شعب وجد ا بلا انقطاع منذ فجر التاريخ، ومن المفروض أن يحظى بحماية القانون الدولي.

ويدخل احتلال فلسطين سنة 1948 أصلا، ضمن المخطط الفرنسي-البريطاني الرامي إلى تجزئة العالم العربي إلى كيانات مجهرية، يسهل مراقبتها ويستحيل عليها الارتقاء إلى مستوى قوة ذات شأن. والمستهدف اليوم من الخطط الغربي الجديد، هي الهوية العربية ذا ا، حيث تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى القضاء النهائي عليها، من خلال ما تسميه واشنطن بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" والممتد من المحيط الأطلسي إلى الحدود الصينية. ويعتمد تحقيقه على ضم تركيا إليه، ومعها الدولة العبرية وإيران وأطراف أخرى، حتى يصبح في المستقبل، فضاء متعدد الجنسيات والمعتقدات، غير صالح للقيام بأي تحرك جماعي متضامن فعال. وتتولى فيه الدول غير العربية، حسب طبيعة كل منها، تلقين العرب دروسا في الديمقراطية وممارسة الحكم الراشد، حسب المفاهيم التي تحددها لها أمريكا، كما تتولى عند الحاجة، دور الرادع، لإفشال كل مشروع يقوم على القومية العربية وحماية مصالحها.

فالتحدي صار اليوم، بالنسبة للأمة العربية، تحديا وجوديا مفاده "أن نكون أو لا نكون" وذلك في مختلف ميادين الحياة، السياسية منها، والاقتصادية والثقافية والحضارية. والبت في هذا الخيار، واجب لا يمهل ولا يترك مجالا لأدنى لف أو دوران. ولقد واجهتنا عبر تاريخنا الطويل، أنماط من مثل هذه القضايا المصيرية، واستطعنا اجتيازها. ولنا ذا الصدد، قدوة في شعوب كل من الهند، والصين، واليابان والفييطنام، وغيرها. فإ ا واجهت هي الأخرى، أوضاعا مماثلة

أو أكثر تعقيدا، وهي بصدد التغلب عليها، مدركة مخاطر النظام العالمي الجديد، الوحيدي القطب على مصيرها، شاعرة أن القضاء على مفهوم "العالم العربي" من الخريطة، لن يتحقق إلا بدعم منها، أو على الأقل بسكو ا، وأن مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي تنوى واشنطن إقامته، ببسط هيمنتها على كامل الأقطار المسلمة، إنما يستهدفها مستقبلا، حيث ستكون له حدود مشتركة مع كل من الهند والصين وروسيا.

وما دام هذا المخطط يهدف إلى إخضاعنا سويا، ا لنفس القوة العظمى، ولو على مراحل، مسلمين كنا أم هنودا أم صينيين أم روسا، فيكون من السهل علينا، تحقيق التكتل الكفيل بإفشال مثل هذا المشروع الاستراتيجي الأمريكي. فإننا نتقاسم نفس المصير مع يقين الجميع، أن النجاة موكولة لتعاون استراتيجي بيننا. وتعود مسؤولية تحسيس كل الأطراف المستهدفة، وفي مقدمتها دبلوماسية البلدان المسلمة، علما، "أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" وأن الزعامة لا تدوم لبشر، بل هي دولة بين الناس، سواء اعتمد الفائزون ا، مبدأ ماركس القائل بسرمدية ذلك "المساء الكبير" بعد انتصار الشيوعية، وزوال صراع الطبقات، أو قامت على الأطروحة الرأسمالية التي جاء ا مؤخرا، هانتينطون منظر الليبرالية الجديدة، والقائل من جانبه، في "صراع الحضارات" بالزعامة الدائمة للولايات المتحدة مستقبلا، بعد ا يار الاتحاد السوفييتي. لكن الدوام لخالق البرية والأرض يرثها عباده الصالحون.

ويجدر التذكير في خاتمة هذا الفصل، أن النظام العالمي الجديد، لم يجد وسيلة أنجع لتحقيق تعبئة شاملة للرأي العام الدولي ضد الإسلام، من إبرازه في أبشع مظاهر التعنت الفكري، وأشنع أعمال التقتيل والتخريب، عن طريق الممارسات المكشوفة والخبيثة، وعبر تصريحات بعض الغلاة من أتباع الدين الإسلامي، وتصرفات المضلل م، علما أن هذه الصيغة الجديدة من الحرب الصليبية، لا تخلو كمثيلا ا عبر التاريخ، من أغراض دنيوية محضة، يستهدف أصحا ا من خلالها، ثروات البلدان الإسلامية الهائلة، ومواقعها الإستراتيجية الفذة.

وبقيت مع الأسف، هذه الهجمة الشرسة ضد الإسلام والمسلمين، والمتواصلة منذ سنوات، دون أي رد شاف، لا من مشايخ الدين، ولا من حكام البلاد الإسلامية. ولهذا يحق الإسراع إلى استدراك هذا العجز الخطير، من خلال تعبئة شاملة منسقة. فلأمتنا من الطاقات البشرية والثروات الطبيعية، ما يؤهلها للارتقاء إلى مصاف القوى العالمية المحترمة، وفي إسلامنا من التسامح ومن تعاليم مقدسة تؤكد واجب احترام باقي المعتقدات الدينية، وخاصة منها اليهودية والمسيحية، ما يجعل المؤمنين به، في استعداد دائم للمساهمة في كل حوار حضاري بناء بين الشعوب.

وللجزائر دورها الخاص في إثراء مثل هذه اللقاءات المفتوحة أمام كافة المعتقدات، لتجربتها الخاصة بباقي الديانات، ولموقعها الجغرافي المتميز على سواحل المتوسط، وكثافة اتصالا ا بأهل الكتاب، وكثرة الملتقيات الدينية التي كانت تنظمها سنويا، بكبريات مد ا، بمساهمة مشاهير علماء الدين، من مسلمين ويهود ومسيحيين، ولوزن هجر ا في البلدان الغربية.

وسيتناول الباب المقبل من هذا الكتاب، قضايا الإسلام، أمام التحديات الراهنة، وعلاقاته بغير المسلمين في العالم.

القسم الثالث
الإسلام والجزائر

المدخل:

يشكل الإسلام بحق، أهم المكونات لشخصية الشعب الجزائري، وإن فات له أن مارس معتقدات أخرى عديدة، منها الوثنية، ومنها المترلة، كاليهودية والمسيحية، شأنه في ذلك، شأن الكثير من شعوب المعمورة. غير أن علقته بآخر دين مترل، اتسمت منذ نشأ ا، بميزات غير معهودة لديه، حيث شدت انتباه الباحثين الذين ألفوا في الشعب الجزائري، رفضه العنيد المبدئي، لكل فكرة، أو سلوك جديد عليه، أو غريب عن دياره. ولهذا فوجئ العديد منهم بسرعة تبنيه للإسلام، وتطوعه للتبشير بتعاليمه خارج دياره.

وللتذكير، فإن القائد العربي، عقبة بن نافع، كان الفاتح الحقيقي لمنطقة المغرب الكبير، حيث استطاع ضم كل من ولاية الفزان، جنوب ليبيا، والقطر التونسي إلى الدولة الإسلامية، والوصول إلى مشارف الحدود الشرقية للجزائر. وعندها، وشعورا منه بصعوبة مهمته في اقتحام جبال الأوراس العنيدة، وتطويع قبائل المغرب الأوسط المستعصية، سارع إلى تشييد مدينة قيروان، كقاعدة عسكرية خلفية، قبل متابعة مسيرته في اتجاه الغرب المحفوف بالمخاطر. وكان ذلك على وجه التدقيق، في سنة 670م. لكنه لم يلق في واقع الأمر، أية مقاومة تذكر من طرف الأهالي، فحمد الله على سرعة التفافهم حوله، وتبنيهم للدين الجديد.

ولقد شبه بعض المستشرقين، سرعة دخول سكان المنطقة في الإسلام، بثورة عظمى، " تبدو أمامها ثورتا 1789 الفرنسية، وأكتوبر 1917 الشيوعية، وكأ ما مغامرات شاحبة" خاصة وأن الأهالي ما كادوا يستوعبون تعاليم الإسلام، حتى راحوا يبشرون ا خارج حدودهم، شمالا، في اتجاه أوربا، وجنوبا، صوب بلاد السودان. وبلغت وتيرة الالتئام بينهم وبين الفاتحين، درجة من السرعة، جعلت فتح أول مدينة إسبانية: "كاديكس"، يتم على يد أحد فتيان منطقة المغرب الأوسط:، طارق بن زياد، في عام 711م . وهذا أربعين

سنة فقط، بعد وصول العرب إلى الديار الجزائرية. وقد تولى ذه المناسبة، قيادة كافة الجيوش الإسلامية، من عرب وأهالي. وكان ذلك بفضل شجاعته، وأخلاقه وتمكنه من فنون القتال من جهة، ولتعاليم الإسلام التي لا تفرق بين العربي، وغير العربي إلا بالتقوى.

وأما العداوة التي نشبت بين كل من عقبة بن نافع، والزعيم البربري كسيلة، وهذا بعد إسلامه ، فهي ناجمة أساسا، عن اختلاف في الرأي بين قائدين مسلمين، ولا تعزى في حال من الأحوال، إلى قيادته لحركة تمرد قام ا الأهالي ضد الإسلام، كما يدعيه بعض المغرضين من الأوربيين.

وشرع سكان المغرب الأوسط، بعدها، يمارسون دينهم الجديد، من خلال مختلف ملله ونحله. فكانوا غداة الفتح،على المذهب السني. ثم تبنى العديد منهم، عبر السنين، مذهب الصفرية، وخاصة في منطقة تلمسان، ثم الأباظية، ثم الشيعة الإسماعيلية. كما أن الدول التي توالت على أوطا م، طيلة العهد الإسلامي، وقبل الاحتلال الفرنسي، سواء تعلق الأمر بدولة بني رسطم، أو الفاطميين، أو المرابطين، أو الموحدين، أو في العهد العثماني، إنما كانت أسباب قيامها جميعا، دوافع دينية. ولا ننسى أيضا، أن معظم الطرق الصوفية التي ساهمت في نشر الإسلام، وتمتين عراه، في بلاد المغرب والساحل الإفريقي، كالقادرية والتيجانية، والسنوسية، إنما نشأت، أو ترعرعت أولا، بالأراضي الجزائرية، أو المغرب الأوسط، . قبل انتشارها في الديار المغربية، أو الإفريقية الأخرى .

وهكذا كانت للجزائر عبر العصور، علاقات متميزة مع الدين الإسلامي. آمنت به، فتبنته متخلية بجميع سكا ا، عن سابق معتقدا ا، وتفانت في نشر تعاليمه خارج ديارها، واختبرته من خلال مختلف مذاهبه الدينية، ومدارسه الفقهية. كما أ ا أبلت البلاء الحسن في حماية دياره ضد الأغراض الصليبية

التوسعية، وخاصة في الفترة التي أعقبت سقوط الأندلس، متنازلة أحيانا عن بعض مقومات سياد ا حفاظا عليه.

ولم تغب هذه العلاقات الحميمية عن أعداء الإسلام، الكائدين له، والساعين حاليا، إلى المس بقدسيته، قصد الحد من انتشاره في الآفاق، عن طريق تشويه صورته. واعتمدوا لهذا الغرض، على بعض الغلاة من أبنائه أو المنتسبين إليه جورا، وما يصدر عنهم من زيف خطاب، ومنكر إجرام. فهم باختيار الجزائر مخبرا أول، للتطرف في أواخر القرن الماضي، ومرتعا لإرهابه، ومنطلقا لفصائله في اتجاه باقي البلدان الإسلامية وأوربا، فإنما كانوا على يقين، بأ م ضمنوا لمخططهم، أوسع انتشار، وأبلغ منهج للإساءة لتعاليم الإسلام السمحة، المبنية على الإيمان بكامل الرسالات السماوية، وواجب احترام أتباعها، والتعامل مع الغير، أيا كان بالتي هي أحسن .

وكاد هذا المخطط الرهيب، يأتي بثماره المرة، خاصة وأنه تزامن مع فشل تجارب كن من الرأسمالية، والشيوعية، في حل مشاكل البشرية، سواء المادية منها، أو الروحية، وبعدما أخذ الناس يتهافتون بحثا عن الحل البديل، مع اعتقاد الكثير منهم، أن الإسلام جدير بتمثيل مصدر من مصادر هذا الحل المنشود. لكن المغرضين كانوا بالمرصاد لهذه الفئة، ومن حذا حذوها، فسارعوا إلى التفنن في تحريف تعاليم الإسلام، وزاد هذه المؤامرة فاعلية، غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، تلك القلعة الشامخة من دار الإسلام، مما أثار سخط جميع المسلمين، و تسبب في التحاق شبا م بالآلاف، ومنهم الجزائريون، بصفوف ا اهدين الأفغان لنصر م، مما جعل الكثير منهم يقعون في فخ المصالح الغربية الخاصة، فمارست عليهم شتى وسائل "غسل الأمخاخ"، وحولتهم إلى أدوات إجرام ضد أمتهم. وكانت الجزائر أهم ضحايا تقتيلهم الشنيع، وتخريبهم الأعمى.

وتمكن الشعب الجزائري في عزلة شبه مطلقة، وتنكر الأشقاء، والأصدقاء، لواجبا م إزاءه، من التغلب شيئا فشيئا، على هذه المؤامرة ذات الأبعاد الحضارية، بعدما دفع لها الثمن الباهظ في الأرواح البريئة، والمنشآت المكلفة، استتبابا لأمنه، واستقراره ووحدة ترابه، و دفاعا عن قدسية الإسلام، وصدا لويلات الظاهرة عن باقي الأمة الإسلامية. و لم يكن في الحقيقة، هذا الإرهاب "الديني" الذي عتا فسادا في الجزائر، قرابة العقدين من الزمن، يستهدفها، هي بالذات، على قدر ما كان يرمي إلى تشويه صورة الإسلام أمام الشعوب، ونشر مظاهر الانحراف الملحقة به، عبر باقي دار الإسلام، قصد إضعاف شانه في خضم ما سمي وقتها، ب "صراع الحضارات".

وأخذت بالفعل، رقعة شرور هذه الفتنة، تتسع، فلم تلبث أن شملت حتى الدول الإسلامية القائم نظامها على الشريعة، مثل المملكة العربية السعودية، وباكستان، أو بلدان غربية بما فيها المدبرة لشروره. وعندها فقط، بدأ الرأي العام يتخلى عن الأحكام الجائرة بشأن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء طيشه في الجزائر، ويتفطن لخطورة أبعاده، وسعة انتشاره، وتشعب شبكاته، وهوية مدبريه والمستفيدين من جرائمه.

وأصبحت الجزائر بفضل تجربتها الطويلة الأليمة، في مكافحة التطرف الديني، والإرهاب الناجم عنه، مرجعا لا يستغنى عنه، تحظى بتقدير الجميع. تستشيرها الهيئات الدولية المتخصصة، في محاربة كل إجرام منظم في العالم، ويراجعها الأصدقاء لمعرفة سبل التعامل مع الظاهرة، لاقتلاع جذورها ائيا. ومما زاد خطة الجزائر في محاربة آفة الإرهاب فاعلية، أ ا وظفت مجموعة من التدابير، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ضمن تحرك شامل لا تمثل الإجراءات الأمنية، إلا جانبا منه.

ومما لا شك فيه، أن سرعة اكتساح التيارات الدينية للميدان السياسي، في العالم الإسلامي، تعود أساسا، إلى كون الإسلام على خلاف باقي

المعتقدات، لا تقتصر تعاليمه على العبادات في الدنيا، وما يضمن للناس حسن الجزاء في الآخرة، بل تتعداها إلى مجال المعاملات، والقوانين التي تحكم علاقة الناس فيما بينهم، أفرادا وجماعات، وتعاملهم مع أولي الأمر منهم، يصحبها توضيح القواعد العامة الواجب مراعا ا في كل مجتمع إسلامي، اعتمادا على اجتهاد أهل الحل والعقد منهم، لتكييفها مع واقع كل زمن ومكان. ثم إن الواجبات الدينية في الإسلام، إما أن تكون فرض عين، يجب أداؤها على كل مسلم ومسلمة بلغ سن الرشد، كالصلاة والزكاة والصوم، وأما أن تكون فرض كفاية، تكفي تأديتها من بعض المسلمين، لتسقط عن الآخرين، كالجهاد مثلا.

ومعلوم أن ديننا، وهو آخر الأديان السماوية، لم يفتأ يثير بالغ الاهتمام في الناس، منذ نزول وحيه، في القرن السابع الميلادي، على خاتم الأنبياء، محمد عليه الصلاة والسلام. فمنهم من شرح له صدره، وراح يتعمق في فهم محكم آياته، ويدعو لتبنيه في غيره من الناس، ومنهم من ناصبه العداء، وتفانى في تشويه تعاليمه، وبقي يتربص الدوائر بأهله. ويأتي الكثير من اليهود، والمسيحيين في مقدمة مناهضيه، رغم إيمانه بموسى، وعيسى، وسائر الأنبياء والرسل وبكتبهم المترلة، ورغم روح التسامح وكريم المعاملة التي حظي ا في ظل الدولة الإسلامية، طيلة قرون، أهل الكتاب، في كل من الأندلس، وصقلية، حيث بقي الأهالي على دينهم الأصلي، ولم تصب الجاليات اليهودية محرقة واحدة من تلك التي كانت تعاني من ويلا ا في البلدان الغربية، إلى اية الحرب العالمية الثانية.

ومما يؤكد أن الحضارة الإسلامية بقيت تشكل عبر العصور، شغل العالم الغربي الشاغل، ما أفردها به علماء اليهود والنصارى، من آلاف الدراسات المتخصصة، شملت مختلف جوانبها، التاريخية والدينية والفكرية والاجتماعية، وما اقتبسوه من فيض عطائها من علوم، وسلوك اجتماعي، وأنماط عمرانية، وما سلبوه منها، من مخطوطات قيمة، وتحف طريفة، وآثار تاريخية نفيسة. بل إ م جعلوا من خصائص العالم الإسلامي، مادة علمية قائمة بذا ا، شرعوا في وضع لبنا ا الأولى منذ القرون الوسطى، وراحوا يثرو ا جيلا بعد جيل، فصارت

تعرف في أوربا، بعلم "الاستشراق" وبشعبة "الفضاءات الثقافية" aires culturelles في الولايات المتحدة.

وأخذ الغرب يوظف هذه المادة الأكاديمية، للنهل من ينابيع الإسلام في جميع ا الات، مع نكران محكم لفضل أقوامه، جاعلا منهم، شبه منقبين أثريين عثروا صدفة، على كنوز اليونان الحضارية، فنقلوها بحذافيرها إلى باقي الشعوب، دون أي تحديث، أو إثراء، أو تصحيح. وتولت أوربا عن طريقهم، إحياء جذوة الحضارة اليونانية، جاعلة منها مصدر ضتها الوحيد، وأساس التقدم العلمي المعاصر. والغريب أ ا استطاعت أن تفرض هذا الادعاء على الناس جميعا، بما فيهم العرب والمسلمون أنفسهم، متناسية أن الحضارة اليونانية لا تعود نشأ ا إلى أبعد من القرن السابع قبل المسيح، بينما تعود الإنجازات الفكرية السومرية والكلدانية, والأشورية والكنعانية، والفينيقية، والمصرية، وهي جميعها من أصول عربية، إلى آلاف السنين قبل المسيح.

وبلغ موقف العداء الذي يكنه الغرب للعالم الإسلامي، عبر السنين، حد المواجهات المسلحة، من خلال مختلف الحروب الصليبية التي شنها على الديار الإسلامية، فكان عهد الاستعمار المباشر إحدى حلقا ا البارزة.

ولم تأت الألفية الثالثة التي أخذت البشرية تعيش سنوا ا الأولى، بأي جديد في مواقف الغرب، بل أصبح المسلمون يواجهون فيها، تحديات مصيرية في ظل عولمة تسعى إلى تكريس قيم الحضارة اليهودية المسيحية، كمرجع وحيد للجميع، لا يترك أمامهم مجالا للتحفظ أو الرفض، إزاء أي تشريع يصدره ولو كان مخالفا لأركان دينهم، و لا يعني في تطبيقه سواهم. ولتكريس هذا المسعى، شرع الغرب يعبئ الطاقات، لإبراز تعاليم الدين الإسلامي وكأ ا مصدر كل الشرور التي تحذق بشعوب العالم. فهي في زعمه، أصل الاستبداد السياسي، والتعصب الديني، والإرهاب الأعمى، والرق الوحشي، والتمييز العنصري، وكل تعسف في حق المرأة، والأقليات العرقية والطائفية، وحتى الشواذ.

وساهم في ترسيخ هذا الادعاء، تصرفات بعض المسلمين، أو المحسوبين عليهم، بسوء سلوكهم، وطيش فتاواهم، تدعمها توجيهات صادرة عن زعامات دينية مشبوهة، تتخذ في غالب الأحيان، من لندن، وواشنطن، وباريس وعواصم غربية أخرى، مقرات آمنة لها، مبررة هكذا، حملة أشد الأوساط كراهية للإسلام، ضد تعاليمه والمتعاملين ا.

فلا عجب إذن، أن تحاصر الإسلام في أيامنا هذه، شتى مظاهر الكراهية، تؤجج لهيبها عبر أرجاء العالم، كل من الإدارة الأمريكية للرئيس بوش، وإسرائيل، وأطراف حاقدة عديدة أخرى، في حملة بلغت أوجها إبان اعتداءات 11 سبتمبر 2001 على بعض مرافق مدينة نيو يورك. وبقيت هذه الاعتداءات إلى اليوم، غامضة المعالم لا يمكن لعاقل أن يصدق بأ ا، بمختلف معطيا ا التقنية المتطورة، وما تطلبته من تحضيرات شاقة دقيقة، ومن تجنيد لخبرات فذة عبر القارات، ناجمة عن تخطيط، وتنفيذ رجل مثل أوساما بن لادن، أو غيره. ومما يزيد العملية استحالة، انطلاقها من جبال أفغانستان النائية، والحفاظ على سريتها طيلة شهور وسنوات، فتفاجئ أكبر دولة في العالم، توظف مصالح استخباراتية هائلة، تؤهلها لرصد كل ما يدب في الأرض، ويمخر في البحار، ويحلق في الفضاء، وكأ ا رسوم متحركة تتابعها اعتمادا على مجهر إلكتروني.

وتعود بداية الحملة الصليبية المعاصرة هذه، إلى اية الحرب العالمية الثانية، عندما أخذت العديد من الدول الإسلامية تستعيد مكانتها بين الأمم، بعدما غيبها الاستعمار الغربي عن الساحة الدولية لعهود طويلة. ومن هذه الدول، إندونيسيا، وباكستان، ومصر، ونيجيريا. ثم حذت حذوها بعد سنوات، بلدان المغرب العربي الكبير، والقارة السمراء. وراحت جميع هذه الدول، تحاول المساهمة الفعلية في إدارة الشؤون الدولية، وفقا لمصالحها المادية والروحية.

وزاد العداء المسلط حاليا، على المسلمين، انتشارا وتأججا، عاملان أساسيان، يتمثل الأول، في نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وإطاحتها بالشاه

حليف الغرب، وتأسيسها جمهورية قائمة على الشريعة. ويتمثل الثاني في ا يار الاتحاد السوفييتي، وزوال خطر الشيوعية، تاركا العالم الغربي دون خصم مشاكس، ولا خطر داهم، علما أن هذا العالم الغربي، في حاجة دائمة إلى عدو حقيقي، أو مفتعل، يوفر لكيانه الحافل بالتناقضات والخلافات، والتناحر، شروط الانسجام والوحدة، ويعجل له في وتيرة تقدمه، وتفوقه. ولقد وجد في لإسلام، لذا الصدد، وعبر العصور، ضالته المنشودة، لما يثيره في وجدان ا تمعات الغربية، من هواجس خوف وحقد، كامنة مزمنة، تعود أصولها إلى العهد الوسيط، فتستنهض فيها احتراسها من الدين الإسلامي، وعداءها لشعوبه، وسعيها الدائم لإفشال كل محاولة يبادر ا المسلمون من أجل تحقيق أية وحدة سياسية، أو اندماج اقتصادي، أو حلف عسكري، أو ضة واعدة.

وليس من باب الصدفة، أن معظم البحوث الخاصة بالإسلام، والصادرة في الآونة الأخيرة، عن خبراء غربيين، قد أصبحت تقتصر أو تكاد، على جوانبه السياسية، ومشاريع مجتمع يدعو إليها، وما تفرزه تعاليمه في زعمهم، من صنوف التعصب والعنف، ومخاطر تحدق م وبقيمهم، فتستوجب حتما، التصدي لها، والتحرك الجماعي المنسق ضدها، اعتمادا على تعاون استخباراتي، وضربات عسكرية "وقائية"، وغزو سافر لبلدان عربية إسلامية.

ولقد حفلت هذه البحوث، بمصطلحات غريبة عن الإسلام، صارت لتكرارها، وكأ ا نابعة من معاجمه، بينما هي مقتبسة أساسا، من أسفار التوراة، والجدل المحتدم بين الكنائس. وهكذا صار كل ارتباط بالإسلام، وتمسك بتعاليمه في القول والعمل والملبس، ولو بالتي هي أحسن، ينعت "بالأنتيقريزم" «intégrisme» وكل بحث عن قواعد الشريعة، ولو لتصحيح أخطاء، أو تفادي بدع فاحشة، يوصف بالأصولية «fondamentalisme» بمفهومها المنبوذ.

ولقد أفضت هذه الحملة العدوانية المسلطة على الإسلام، لطول أمدها، وتنوع أساليبها، إلى إثارة العديد من الردود العفوية، الصادرة عن بعض

المسلمين، قد تسيء أحيانا، لقضاياهم بعنفها، وقلة عقلانيتها، أكثر مما تخدمها، خاصة وأ ا شبه "مشروطة" لتماشيها مع تحريض الأعداء، ومخططا م المحكمة، واستجابتها لأغراضهم المبيتة. بل إن هذا النمط من السلوك، كاد يتقاسمه جميع المسلمين بما فيهم كبار علمائهم، في غياب أي تريث، أو دراسة مشتركة لأغراض الخصم من استفزازاته لهم، أو تشاور حول أنجع الأجوبة لإبطال مفعولها، أو توزيع معقول للأدوار، قصد التصدي الشافي لهذه الحرب الصليبية الجديدة، بعدما بشر ا صراحة، أحد المنظرين لصراع الحضارات ، وهو هانتينغتون، Samuel Hungtington مدعوما في عدائه للإسلام، بمواقف العديد من الحكومات الغربية، وفي مقدمتها، الولايات المتحدة

التشدد الديني عند المسلمين وأهم أسبابه

إن حرص المسلمين على التطبيق الدقيق لمضمون الرسالة التي جاء ا محمد عليه الصلاة والسلام، يعد من الواجبات المنصوص عليها في كل من القرآن، والأحاديث النبوية. وهي التي تأمرهم، أفرادا وجماعات، بالعمل بتعاليم هذه الرسالة، والذود عنها، في أبعادها الروحية والاجتماعية، إزاء أي انتقاص، أو تدنيس، أو عدوان. وقد أدى في الآونة الأخيرة، فشل التجارب الرأسمالية والاشتراكية في إسعاد الناس، أو حتى في حل بعض مشاكلهم اليومية، ببعض المسلمين إلى التفكير من جديد، في إقامة الدولة الإسلامية بمؤسسا ا السياسية والاقتصادية. واستغل بعض الانتهازيين هذا المطلب المشروع، لتحقيق أغراض لا علاقة لها بالدين. كما وظفته الدول العظمى، خدمة لمرام إستراتجية، ولقضاء مآرب سياسية، على حساب المسلمين.

أما ما يلاحظ لدى المسلمين من نزعة إلى التدخل، أفرادا وجماعات، لتسوية مشكل، أو فك نزاع، أو تقويم اعوجاج، ينشب في محيطهم الخاص، أو العام، فتعطي مجتمعهم ميزته الخاصة، المتسمة بالتضامن، والتفاعل، فمردها إلى مفهوم المسؤولية المترتبة على كل فرد، في علاقاته اليومية مع غيره. فإذا كان

تنفيذ القوانين من صلاحيات الحاكم، أو الدولة، فإنه لا يعفي الناس من واجب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، يؤدونه بالقول، أو العمل، أو حتى بالدعاء، وهو أضعف الإيمان. وقد يتخذ هذا الواجب أبعادا أخطر شأنا، كأن ينتقل من ميدان الأخلاق، إلى حقل السياسة، علما أن المسلم مأمور بالولاء لأولي أمره، ما داموا على الطريق السوي، في أداء مهامهم السامية، لكنه ملزم في نفس الوقت، بتذكيرهم بواجب امتثالهم للقوانين، في حالة انتهاكهم لها. ويتم واجب التنبيه هذا، دون اللجوء إلى العنف والشغب في رأي جمهور الفقهاء. وهناك من المتشددين من يرى بطلان كل عبادة، في ظل أية سلطة غير الدولة الإسلامية، بقيادة حاكم يعتمد الشريعة في إدارته شؤون المسلمين. ويصير الجانب السياسي عندهم، يحتل المكانة الأساسية، علما أن الإسلام عبادات ومعاملات.

الإسلام والسياسة في العصور الحديثة

أصول الحركات السياسية في الإسلام:

إن أصول الحركات السياسية في التاريخ الإسلامي، تعود إلى عهد الترول، حيث إن الإسلام، كما فاتت الإشارة إليه، دين عبادات ومعاملات. ولقي الجمع بين هاتين الوظيفتين تجسيده الأمثل، في ظل تلك الدولة التي أسسها النبي عليه الصلاة والسلام، وأدار شؤو ا بنفسه، في جميع مهامها، الروحية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والعسكرية، ممتثلا في ذلك للرسالة المكلف ا. وكان يدير أمور الدولة بوحي مباشر من خالقه، أو بواسطة جبريل عليه السلام، أو اعتمادا على ملكته الخاصة، وتجاربه الشخصية، تدعمها مشورة صحبه الكرام. ومعلوم أن قضايا خلافته على رأس الدولة الإسلامية، والشروط الواجب توفرها في المرشح لها، وطرق تعيينه، وصيغ أخذه القرار الملزم لغيره، إنما طرحت جميعها، فور وفاته، صلى الله عليه وسلم، وقبل أن يوارى التراب.

وكان ذلك في سقيفة بني سعيدة. وصارت بعدها، موضع جدل بين المسلمين، وأخذ ورد، وخلافات، بلغت أحيانا، حد المواجهة المسلحة .

وبالفعل، فمن الصحابة وأئمة الدين، من حصر هذه الخلافة في آل البيت بدءا بعلي كرم الله وجهه، ابن عمه, ثم ذريته من السيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول (صلعم)، يتناوبون عليها، فيعين الإمام الحاكم ولي عهده، وهو ابنه الأكبر في غالب الأحيان. ومنهم من جعل هذه الخلافة، من حق أتقى المسلمين ولو كان "عبدا حبشيا"، يكفي أن تتوفر فيه بعض الشروط، وأن يحظى بإجماع الأمة، أو أهل الحل والعقد منها. وهناك ظروف سمحت لأشخاص من تولي مقاليد الحكم اعتمادا على خصالهم الشخصية، أو ارتكازا على عشيرة تساندهم بعامل العصبية، فأنشئوا لهم مماليك وراثية لا تزول إلا بعامل الوقت، أو تحت ضربات أحزاب معادية أخرى. وتسببت قضية التنافس على السلطة، باسم الدين، في تقسيم المسلمين، إلى مدارس فقهية، وتيارات كلامية، وطوائف من شيعة وخوارج وسنة. واستفحلت في المسلمين مظاهر الخلاف، فبلغت أحيانا، حد الفتنة والمواجهات الدامية المدمرة. ولقد تواصلت عبر العصور، إلى يومنا هذا.

وعاش المغرب الأوسط،، أو ما يعرف اليوم بالجزائر، عبر تاريخه الإسلامي، نفس التطورات التي مرت ا باقي ربوع الإسلام. فبعدما كان تابعا سياسيا لكل من الخلافتين، الأموية والعباسية، أخذت تتأسس على أراضيه، ابتداء من القرن الثاني الهجري، أنظمة محلية، خاضعة في نظام حكمها، للمذاهب الدينية التي فات ذكرها. فمنها القائمة على واجب الشورى في تعيين الإمام الحاكم، وتسيير شؤون الناس، كالدولة الرسطمية الإباضية المذهب، ومنها التابعة للطائفة الشيعية الإسماعيلية، والقائلة بواجب حصر الخلافة، في آل البيت، كالدولة الفاطمية التي انتقلت فيما بعد إلى مصر، اعتمادا على قبيلة قتامة الجزائرية، ومنها المنتهجة للمذاهب السنية، كدولة بني حماد بالمسيلة، والناصرية ببجاية، ودولة بني زيان بتلمسان، ودولة الدايات إبان العهد العثماني.

وجاءت الغزوات المغولية للمشرق العربي، متزامنة مع الحروب الصليبية التي شنها الغرب ضد كافة المسلمين، مشرقا ومغربا، لتنال من عظمة العالم الإسلامي، ووحدة شعوبه، فتقلصت لها سعة رقعته، بسقوط الأندلس وصقلية، وتوقف تطور شعوبه في مجال العلوم والفنون، بغلق باب كل اجتهاد فكري خلاق. وإن الخلافة العثمانية، وإن تمكنت، بدءا من القرن السادس عشر، من وقف الزحف الصليبي الكاسح، ومن تآكل رقعة دار الإسلام، إلا أ ا لم تستطع القضاء النهائي، على أطماع البلدان الغربية في الأراضي الإسلامية، وثروا ا الطبيعية الهائلة. كما أ ا لم توفق في بعث النهضة الإسلامية المنشودة في ميادين العلوم، والتقدم التقني، والتطور الصناعي. فما هي إلا قرون معدودة، حتى ا ارت الإمبراطورية العثمانية بدورها، ومعها كافة الدول الإسلامية، مذعنة جميعها، للتفوق السياسي، والاقتصادي، والعسكري، للعالم الغربي. وهذا ما جعل الشعوب الإسلامية، تقضي عقودا من الزمن، وهي خاضعة لسلطة استعمار أوربي، ثم أمريكي، مباشر وغير مباشر.

هذا لا يعني أن الساحة الإسلامية تخلت، في هذه الفترة القاتمة من تاريخها، عن ذلك التنافس على السلطة، وعن الجدل حول مفهومها الشرعي في نظر الإسلام. بل لقد استمرت هذه الأوضاع على ما كانت عليه، طيلة فترة الانحطاط، ومن ذلك على وجه الخصوص، العداء الذي واجهت به الحركة الوهابية الحكم العثماني المتداعي الأوضاع. وللتذكير فإن الوهابية نشأت في القرن الثامن عشر الميلادي، بشبه الجزيرة العربية، منبثقة عن المذهب الحنبلي، متأثرة بأفكار الإمام ابن تيمية، وما عايشه من ظروف مضطربة ميزت عهده. فجاءت الوهابية تدعو الناس إلى الإسلام القائم على الكتاب والسنة، دون أي تأويل لظاهر معانيهما، إسلام رافض لكل مظاهر البدع، والشعوذة، والقول بالسحر، ومفعول التمائم، وباقي التصرفات المتمثلة في نشاط بعض الطرق الصوفية الرافعة أحيانا، مترلة أقطا ا، من "الأولياء الصالحين" إلى مصاف الأنبياء، وأضرحتهم إلى مستوى البقاع المقدسة، يحج إليها، ويتوسل إلى رفات

أصحا ا، لقضاء حاجات الناس المشروعة، والمشبوهة على السواء. كما إ ا كانت في الميدان السياسي، تطالب بعودة الخلافة إلى العرب، بعدما استحوذ عليها الأتراك لعقود طويلة، وساسوا شؤو ا انطلاقا من عاصمتهم إسطنبول.

التيار الإصلاحي:

فإذا كانت الحركة الوهابية تدعو إلى قيام دولة إسلامية بقيادة عربية خلفا للأتراك، فهناك حركات أخرى تسعى أساسا، إلى الحفاظ على وحدة الأمة، ولو في ظل الخلافة العثمانية القائمة وقتها، رغم كل نقائصها، شعورا من روادها، بخطورة الأوضاع التي كانت تعيشها الأمة الإسلامية، لضعف كيا ا، وفارق تخلفها عن الحضارة العالمية، وعجزها الواضح عن إبطال مخططات الحلف الصليبي المشكل من كل من فرنسا، وبريطانيا، وروسيا القيصرية، والرامي إلى بسط نفوذه، على كامل دار الإسلام.

ومن أبرز هذه الحركات، تلك التي أنشأها الشيخ جمال الدين الأفغاني، ودعا الناس لمبادئها، عبر الديار الإسلامية، بمعية كل من الإمامين محمد عبده ورشيد رضا. وكانوا يسعون جميعا، بالقول، والعمل، والكتابة في الصحف والمؤلفات، إلى تدعيم أسس الخلافة العثمانية المنهارة، بتحديث أجهز ا الدستورية، والاقتصادية، والثقافية والعسكرية. كما كانوا يدعون إلى فتح باب الاجتهاد، وتطوير التعليم وتعميمه، والتفتح على تجارب الشعوب المتقدمة، بل إلى تكييف أوضاع ا تمع الإسلامي ولو لفترة، مع المعطيات الدولية المستجدة التي جاءت ا الحضارة الصناعية الغربية، قصد اللحاق بركبها. وكانوا هكذا، يفضلون الإبقاء على وحدة الأمة الإسلامية، ولو في ظل سلطة صورية تقتضي إصلاحات جذرية، على أية مغامرة دف إلى الإطاحة بالخلافة، قد يستحيل بعدها، تعويضها بسلطة بديلة، جديرة بتمثيل دار الإسلام ولو شكليا. ولقد تحققت بالفعل، هذه التنبؤات، لحرص الدول الغربية، على إفشال أي مشروع وحدة، يحاول تحقيقه العرب والمسلمون من جديد.

ولم يكن مجال هذا الإصلاح حكرا على مجموعة جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، ورشيد رضا، وحسب، بل ساهمت في خوض غماره، حركات أخرى منها:

- الطريقة الصوفية السنوسية:

ولقد سميت بالسنوسية، نسبة إلى الأسرة التي أسستها.

ونشأ رواد السنوسية أصلا، في قرية "طرش" القريبة من مدينة مستغانم الجزائرية. ثم انتقلوا إلى الحجاز، ليستقروا في ـاية المطاف بالديار الليبية. ومن مميزات السنوسية أ ـا كانت، بالإضافة إلى اعتمادها القرآن والسنة، في تدبير شؤون المسلمين، تنادي بضرورة الجهاد المسلح، ضد أي احتلال أجنبي لأراض إسلامية. وقد اضطلعت بدور رائد، في تحرير التراب الليبي، من سيطرة المستعمر الإيطالي، وكذا في توحيد مختلف مناطقه بعدما كانت ليبيا مقسمة إلى سيرنايكة شرقا، ومنطقة طرابلس غربا، والفزان في الجنوب الغربي من ليبيا .

– المهدي . ة:

ويكاد نشاط هذه الطريقة الصوفية يكون مركزا على سكان جمهورية السودان. وهي الأخرى حركة نشأت في خضم المقاومة ضد الاحتلال البريطاني الذي استهدف جنوب وادي النيل، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي. ولهذا جاءت تعاليمها تحث أساسا، على جمع شمل السودانيين، وإصلاح أوضاعهم الدينية والاجتماعية. كما جاءت تسعى في نفس الوقت، إلى إفشال السياسة التوسعية للخديوي، ملك مصر، تنفيذا للمخططات البريطانية.

وتأتي ثورة المهدي في سياق حركات الجهاد التي عمت مختلف المناطق الإسلامية من القارة السمراء، مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، بقيادة زعماء دينيين، وإصلاحيين، أمثال عثمان بن فودي، والحاج عمر تال، وسموري توري، في بلاد الساحل الإفريقي، والأمير عبد القادر، وإدريس السنوسي في

منطقة المغرب العربي. غير أن عبد الرحمن المهدي، مؤسس الطريقة التي تحمل اسمه، قد أحاط نفسه ـالة الإمام المنتظر، الراسخ الإيمان بحلوله من جديد، في وجدان الكثير من المسلمين، شيعة وسنة، على السواء، وبعدما شهدت المنطقة المغربية في الماضي، قيام دول نسب أصحا ـا صفات الإمامة لأنفسهم. ومنهم المهدي عبيد الله الفاطمي، مؤسس الدولة الفاطمية المنطلقة من الجزائر، والمهدي ابن توميرث، المؤسس الروحي لدولة الموحدين التي شملت كلا من المغرب، والجزائر، وتونس, وجزءا هاما من الأندلس.

ومهما يكن الأمر، فإنّ عبد الرحمن، مهدي السودان، وخلفاءه قد أبلوا البلاء الحسن، في مواجهة الجيوش البريطانية، وألحقوا ـا، رغم قلّة وسائلهم، الهزائم النكراء، حيث قضوا على ألوية برمتها من القوات الإنكليزية، وتمكنوا من تحرير عاصمتهم الخرطوم، من قبضة المندوب البريطاني السامي، العقيد قوردن GORDON سنة 1885 ومن أسره قبل إعدامه.

وبقي نفوذ المهدي عبد الرحمن، قائما في ا تمع السوداني، طيلة فترة الاحتلال، ولا يزال إلى يومنا هذا. ويتمثّل جانبه الروحي في تعاليم طريقة "الأنصار" الصوفية، وبرنامجه السياسي، في أنشطة حزب الأمة الذي تولى مرارا قيادة البلاد، بزعامة أبناء المهدي وحفدته.

أسباب استفحال النشاط السياسي الراهن للمنظمات الدينية

إذا كان للنشاط السياسي في الإسلام، أوصول تاريخية تعود، كما تقدم، إلى نصوصه المقدسة، وطريقة تطبيقها ضمن الدولة التي أنشأها النبي (صلعم)، فهناك عوامل عدة جديدة، ساهمت في بروز التيارات السياسية الحديثة، واستفحال نشاطها، ومنها على وجه الخصوص:

- مختلف تيارات القومية العربية التي نشأت على الساحة المشرقية، في القرن التاسع عشر الميلادي. وكان همّها الأكبر، محاربة سلطة الخلافة العثمانية التركية، والدعوة إلى الوحدة العربية، متجاهلة باقي دار الإسلام، مع

الملاحظة أن الكثير ممن حملوا لواء القومية العربية، كانوا من غير المسلمين، وتعاطوا نشاطهم على مرأى من الغرب، ومباركة قادته.

- الأنظمة القائمة التي ترمي من وراء محاولة استحواذها على الإسلام، إلى كسب الشرعية الدينية، أو تسهيل التعبئة الشعبية، لخوض حروب توسعية، أو خلط أوراق على الساحة الداخلية، وطمس مشاكل السلطة، ضمن سياسة الفرار إلى الأمام.

* الدولة الصهيونية، التي أخذ يشكل كيا ا القائم في البقاع الإسلامية المقدسة، وسياسته التوسعية على حساب الأراضي العربية، واستفزازاته المتجددة، تحديا للعالم، مشكلا وصمة عار للأنظمة العربية القائمة، بل ولكلّ الشعوب الإسلامية، في مشارق الأرض ومغار ا.

- الأمبريالية العالمية التي صارت تدعم عداءها الصليبي المعهود للمسلمين، بمساع حثيثة لفرض نمطها الحياتي عليهم، عن طريق تحقير شأن دينهم، وتشويه تعاليمه، فتنسب له ظلما، أنماطا من السلوك ورثوها من تقاليد بالية، كثيرا ما تكون الدول الاستعمارية ساهمت في ترسيخها فيهم، إبان سيطر ا المباشرة عليهم. غير أن ازدراء الغرب بالإسلام، لا يمنعه من اتخاذه درعا واقيا ضد الأفكار التقدمية، والحركات التحررية، أو من استغلال سمعة بعض أعلامه، لبث البلبلة، والتشكيك، والفتنة داخل الدول الإسلامية المناهضة لمصالحها.

- الطائفية، وهي ظاهرة تكاد تكون خاصة ببلدان المشرق العربي، حيث مازالت الديانات السماوية كلها، قائمة، وقائما ضمن كلّ منها، العديد من المذاهب، والمدارس الفقهية والكلامية، مع بقايا معتقدات وثنية، وملل ونحل عدة، بالإضافة إلى وجود العديد من الأقليات العرقية. وكثيرا ما توظّف الدول الكبرى هذه المميزات، لضرب الوحدة الوطنية، داخل كل قطر،

وقضاء مآر ـا، وتوفير فرص التدخل في شؤون المنطقة، على حساب الأهالي ومصالحهم العليا.

أهم الحركات السياسية العاملة اليوم باسم الدين:

تنشط اليوم، عبر دار الإسلام، العديد من المنظمات الدينية ذات المطالب السياسية الهادفة إلى الاستيلاء على السلطة، وإقامة أنظمة تتخذ الشريعة، دستورا لها. وتلجأ لتحقيق مشروعها هذا، إلى كل الوسائل الظاهرة، والخفية، والسياسية وغير السياسية، في المدن والقرى والجبال وعبر الحدود الفاصلة بين الدول. وتنشط تحت تسميات معروفة، وأخرى مستحدثة، تماشيا مع الظروف، أو نتيجة الشروخ التي تصيب صفوفها، فتتسبب في انقسامها إلى تشكيلات جديدة، متنافسة متناحرة. ومن أهم هذه المنظمات:

حركة الإخوان المسلمين:

وهي أشهر هذه المنظمات، وأوسعها انتشارا عبر البلدان الإسلامية. ولقي نشاطها السياسي، صدى كبيرا في الجماهير العربية، وخاصة المصرية منها، انطلاقا من الحرب العالمية الأولى. فإ ـا بفضل عدد عناصرها في مصر، وتغلغلهم المحكم داخل مصالح إدار ـا، وقوا ـا المسلحة والأمنية، كانت تشكل -قبيل ثورة 22 يوليو 1952 التي قام ـا الضباط الأحرار- القوة الوحيدة في مصر، القادرة على تعبئة الجماهير. وكانت مؤهلة للإطاحة بالنظام الملكي الحاكم آنذاك. كما أن تأثيرها جلي في باقي التيارات السياسية ذات الطابع الديني. فهي المرجع الأساسي لفهمها جميعا، بما فيها الأحزاب المعادية لها، سواء لاختلافها في الهيكلة، أو لتعارضها في الآراء، وطرق العمل. وللتذكير فإن حركة الإخوان المسلمين، تأسست بالإسماعلية سنة 1928 على يد الشيخ حسن البنا الذي طبعها بطابع شخصيته الفذّة. ولعلّه أول زعيم ديني مصري، لا يتخرج من جامعة الأزهر، أو أية مؤسسة دينية أخرى. فقد تلقّى جلّ تعليمه بمعاهد علمية.

وتزامن تأسيس حركة الإخوان، مع الإطاحة بالخلافة العثمانية من طرف "كمال أتاتورك"، ومع محاولة بعض علماء الدين، أمثال مدير الأزهر آنذاك، الشيخ عبد الرازق، إضفاء الطابع الشرعي على مبدأ الفصل بين الدين والدولة، وإعادة النظر في طريقة أداء بعض الأحكام الواردة في القرآن، كالصيام مثلا، نظرا لتعارضها، في رأيهم، مع مقتضيات الحياة العصرية، في مجال الإنتاج والتنمية.

ومن أبرز مفكّري حركة الإخوان المسلمين: الشيخ حسن البنا، وعبد القادر عوده، ومصطفى سباعي، وسيد قطب. ويمكن الإحاطة بنظرية الإخوان، بالرجوع إلى ما كتبه عدد من أعلامهم، ولخّصه عبد القادر عوده في كتابه حول الإسلام، والمؤسسات السياسية، ويستخلص منه:

- أن الإسلام نظام كامل شامل، يمكنه أن يتولّى شؤون الناس الدينية والدنيوية.

أن الله خلق الأرض وجعل الإنسان خليفته فيها، ليعبده ويمتثل لأوامره عن طريق الصلاة، والزكاة، وفعل الخيرات، والنهي عن المنكر.

- أن الكون ملك الله وحده، دون سواه، وأن الخيرات التي ينعم ا على عباده، ليس لهم منها إلاّ حق المتعة. فعليهم أن يزكوها ويتصرفوا فيها بالتي هي أحسن. وتحتفظ الدولة بحق تنظيم استغلال كل الخيرات، بما في ذلك حق حجزها جزئيا، أو كليا، عند الضرورة.

ومن آرائهم أيضا، أنّ الله وضع لهذا الكون، نظاما يجب على الإنسان الخضوع له، بتطبيق أحكام الشريعة، كما ينص عليها كتاب الله، وسنة رسوله. ولا يتأتى هذا الأمر، إلا بتأسيس دولة إسلامية، على مستوى كامل "دار الإسلام"، خاصة بعدما أصبح تحقيق مثل هذا المشروع، من باب الإمكان، بفضل وسائل المواصلات العصرية الهائلة، ويكون القرآن دستور هذه الدولة.

أما رئيس الدولة الإسلامية، أيا كان لقبه، إماما، أو خليفة، أو رئيسا، فهو في نفس الوقت، المشرف على الحكومة، يستلم مهامه السامية بتكليف من

الأمة. وهي التي تحتفظ بحق الرقابة على كل تصرفاته، مع صلاحية خلعه، إن اقتضى الأمر. ويرى الإخوان أن غياب السلطة الشرعية، معصية يتحمل وزرها جميع المسلمين، وأن ممارسة السلطة تتم بالاعتماد على مبدأ الشورى، ويتولى مهامها، جماعة تعرف بأهل الشورى.

وتتقاسم مهام الدولة الإسلامية:

- **سلطة تنفيذية** يتولاها الخليفة، من خلال عهدة غير محدودة المدة، حيث لا تنتهي إلا بوفاته، أو عجزه عن الاضطلاع ا، أو لتعمده الخروج عن أحكام الشريعة.

- **سلطة تشريعية** تكون أحكامها العامة، كتاب الله، وسنة رسوله. ويتولى الناس صياغة كل القوانين الخاصة، ذات الطابع الإداري، أو التنظيمي، أو تلك التي يحتاج إليها ا تمع للبت في قضية بعينها، فيفوضون أمر الاجتهاد فيها، إلى الخليفة وأهل الشورى.

- **سلطة قضائية** يتولاها قضاة يعينهم رئيس الدولة، ولا حق له في التدخل فيما يصدرونه من أحكام، لأ م نواب الأمة جمعاء، ولا ولاء لهم إلاّ للقانون. كما أن مهمتهم لا تسقط مع أي تغيير في مستوى السلطة التنفيذية، بل إ م يحافظون عليها، ويمارسو ا بكل حرية ما داموا على قيد الحياة، ومتمتعين بقدرا م الذهنية، والجسدية، ولم يرتكبوا أي انتهاك سافر للشريعة.

- **سلطة مالية** تقوم ا هيئة متخصصة يتم تعيينها من طرف رئيس الدولة، وتكون مسئولة أمام جماعة المسلمين، وتدير الشؤون المالية للدولة تماشيا مع القانون.

- **سلطة رقابة** يضطلع بعبئها جميع المسلمين، من خلال علمائهم وأهل الشورى منهم. وتتولّى متابعة أنشطة الحكومة، ساهرة على مطابقة هذه الأنشطة للقانون، شكلا ومضمونا.

وللتعريف بطبيعة الحكم الإسلامي، فإن منظّري حركة الإخوان المسلين، يقولون بأن الحكومة الإسلامية، غير دينية ثيوقراطية، ما دام تسييرها من اختصاص البشر، وهي غير ديمقراطية، لأ ا قائمة على الدين والفضيلة، كما أ ا غير استبدادية، حيث أن قيامها ناتج عن صفقة تعاقدية بين رئيس الدولة وأفراد الأمة، مع تمتعهم بحق خلعه. ولا يمكن للحكم الإسلامي أن يتحول شرعا، إلى نظام ملكي، لأن المبايعة بالسلطة للحاكم، تبقى محصورة في شخصه، لا يمكنه تسليمها لغيره من تلقاء نفسه، أو جعلها وراثية في ذويه.

وتعتمد حركة الإخوان، في سعيها وراء السلطة، منهجين متوازيين، الأول يرمي إلى التغلغل في مخلف دواليب الحكم، بتوخي الحيطة والكتمان، وخاصة في المناصب الحساسة منها، مثل الجيش، وقوات الأمن، والإدارة والتعليم، والآخر، علني يرتكز على الوعظ والإرشاد في المساجد، والخطب السياسية في الجماهير. كما أن الإخوان، كثيرا ما يوظفون للتعريف م، وبلوغ أهدافهم السياسية، النشاط الخيري، في حق الفقراء والمساكين، والأيتام والعجزة، أو لصالح المنكوبين، جراء الحروب والكوارث الطبيعية.

وكاد الإخوان يستولون في الخمسينات، على السلطة في مصر، لولا ثورة يوليو الناجحة التي بادر ا سنة 1952، الضباط الأحرار بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. ولا يزال الإخوان المسلمون، منذ ذلك العهد، في صراع مع السلطة القائمة في مصر، وبلدان أخرى، لا ينتزعون منها تمثيلا محدودا داخل الغرف البرلمانية، عن طريق الاقتراع، إلا في ظروف استثنائية. لكن هذا الفشل المتكرر لا يصدهم عن مسعاهم الرامي إلى الاستيلاء على السلطة.

وما إن نشأت هذه الحركة في بداية القرن الماضي، حتى أخذت تظهر في أقطار عربية أخرى، منظمات تدعو هي الأخرى، إلى إقامة الدولة الإسلامية نذكر منها:

حزب التحرير الإسلامي:

وقد أسسه تقي الدين النبهاني سنة 1952. وهو مواطن أردني من أصل فلسطيني. ويرى هذا التنظيم، أن السعي إلى تشييد الدولة الإسلامية، عمل سياسي لا يمكن أن يحقّق مراميه إلاّ اعتمادا على حزب سياسي. وهذا في رأي منظريه، ما أخطأ فهمه الإخوان المسلمون، خاصة وقد جعلوا جهودهم ضمن حركة غير مهيكلة بدقة، محكوم عليها بالفشل المحتوم. وإن حزب التحرير الإسلامي، لشديد الانتقاد للإخوان، يناصبهم جم العداء. ولا يعني اختيار الصيغة الحزبية، من طرف هذا التنظيم، واجب التزام مناضليه بالشرعية القانونية، أو نبذهم للعنف، والعمل السري.

- **فصيلة الجهاد** وتعتمد أساسا، الكفاح المسلّح في عملها من أجل إقامة النظام الإسلامي، من دون أن مل أية وسيلة أخرى، تساهم في زعزعة الأنظمة الحاكمة. فهي في نظرها، خارجة عن الدين، متسمة جميعها بالإلحاد.
- **جماعة التكفير والهجرة:** سميت هكذا، لأن أصحا ا يكفرون كل من لا ينتمي إلى تنظيمهم، ولا يقول بمبادئهم. ولأ م يجعلون من الهجرة التي يحاكون في التزامها، هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، المسار الأمثل للوصول إلى الدولة الإسلامية من جديد. ومن أتباع هذه الجماعة، من يعطي للتكفير، معنى الجهد المبذول في العبادة، من أجل الحصول على غفران الله ورضاه. وهو قول ضعيف يتناقض وتصرفا م، تجاه باقي المسلمين._

المميّزات المشتركة لهذه لحركات

إن هذه الأحزاب، والمنظمات السياسية، ذات الطابع الديني، تشترك جميعها، في المطالبة للأمة الإسلامية، بدولة تعتمد الشريعة دستورا لها. وهي لا تجيز للبشر، حق إجراء أي تأجيل لأحكام الشريعة، أو تكييف، أو تعديل لها. فهي من صنع الخالق، وخلاصة حكمته. وهذا على خلاف المدرسة السلفية

لجمال الدين الأفغاني التي كانت، رغم اعتمادها في كل أحكامها، على القرآن والسنة، لا تنكر ضرورة تحوير بعض هذه الأحكام، ولو مؤقتا، تماشيا مع مقتضيات العصر.

فقيام النظام الإسلامي، في نظر هذه الحركات، شرط أساسي لضمان تقوى الفرد، وصلاح ا تمع. وعلى كاهله تقع مسؤولية التطبيق الأمثل للشريعة، والتزام الناس بأحكامها. بل إ م يعتقدون أن المسلمين جميعهم، في ضلالة ما داموا يؤدون عبادا م، ومعاملا م، في غياب الدولة الإسلامية الشرعية. ولا يستثنون في ذلك، كبار رجال الدين، وحتى المعارضين للسلطة منهم، لأن توليهم مهامهم، تحت إشرافها، تأكيد لشرعيتها. وهم يعطون لتحقيق الدولة الإسلامية، الأسبقية المطلقة، ولو باللجوء إلى العنف.

النزعة السياسية ذات الطابع الديني بالمغرب العربي

يعتمد الإسلام، كباقي الديانات السموية الأخرى، نفس المراجع المقدسة، لكن الكتاب المترل الخاص به: القرءان، لم يلحقه تحريف، أو زيادة، أو نقصان، عبر الزمن والمكان. ويؤدي المسلمون أينما وجدوا . طقوسه بنفس الطريقة التي انتهجها النبي والصحابة والتابعون، مع فروق تعود أساسا، إلى الاجتهاد والسعي وراء الأفضل. ويتقاسمون جميعا، تلك الترعة المتمثلة في التصدي لكل منكر يستهدف عقيد م، أو قيمهم الأخلاقية، أو الاجتماعية. و قد شهدت القارة السمراء مثلا، في مناطقها القائمة جنوب الصحراء، طيلة القرن التاسع عشر، حركات إصلاح دينية واسعة الانتشار، حمل لواءها أبطال أفارقة يتمتعون بميزات خلقية، وطاقات فكرية، وجسدية، وحنكة قتالية، قلّما تتوفر في الشخص الواحد.

يبقى أن مجمل الحركات الإسلامية المعاصرة، نشأت في منطقة المشرق العربي، وفي الديار المصرية في غالب الأحيان. وأن المغرب الكبير، رغم إصغائه

المعهود لأحداث باقي دار الإسلام، لم يتابعها ويتفاعل معها إلا حسب الوتيرة التي تفرضها عليه درجة خطور ا، وقوة تطابقها مع اهتماماته الظرفية. فإنه بقي هذه المرة، ولمدة غير قصيرة، في منأى عن كل تيار مسيس يستهدف رواده السلطة في ديارهم، خاصة وأن بلدان المغرب كانت وقتها، خاضعة لسلطة أجنبية غير مسلمة.

وتستحق هذه "الانطوائية" التي التزمتها بلدان المغرب في وجه التيارات السياسية، كل الاهتمام لمعرفة كنهها، علما أ ا لم تعمر طويلا. وقد سارع بعضهم، فنسب هذه المناعة النسبية ضد التحزب، والعنف الديني، لعوامل جغرافية وتاريخية، ولطبيعة العلاقات الخاصة التي كانت لشعوب المغرب الكبير، مع الإسلام عبر التاريخ.

فلو رجعنا في هذا الشأن، إلى العامل التاريخي مثلا، وإلى سبب اهتمام شيوخ الإسلام المبكر في المشرق، بالجانب السياسي لدينهم، قبل أي مطلب أخر، لوجدناه نابعا في عصر النهضة، من حرص بعضهم الدءوب، على إنقاذ الخلافة العثمانية، ولو كرمز لوحدة الأمة الإسلامية قاطبة. ومن غير المعقول أن يحظى الاهتمام ذه الخلافة من إسلاميي بلدان المغرب بنفس التعبئة، وكلّ شعو م ترزح وقتها، تحت نير الاستعمار الفرنسي الصليبي. علما أن الدولة العثمانية لم يفت لها أن مدت يد المساعدة لمختلف المقاومات المسلحة التي واجهت ا الشعوب المغربية احتلال العدو غير المسلم لأقطارهم، خاصة إزاء الجزائريين، متنكّرة لمسؤوليا ا التاريخية إزاءهم، متناسية تطوع جيشهم، وبحريتهم لمساند ا في كل حرو ا ضد البلدان الأوربية. أما تركيا اللائكية، فبقيت على الدوام، وفية لانتمائها إلى المعسكر الغربي، رافضة بعدها الإسلامي، وما يفرضه من واجب التضامن والتآزر في السراء والضراء بين الإخوة في الدين. هذا لا يعني أن زعماء الدين المغاربة كانوا يناصبون سلطة إسطنبول عداءهم، أو يتجاهلون مساعيها. ويكفي للباحث، مراجعة أقوال الإمام عبد

الحميد بن باديس في مصطفى أتاترك، مؤسس الجمهورية التركية وإشادته بخصاله للتأكد من ذلك.

ثم إن الإسلام بالمغرب، كان دوما، على موعد مع التاريخ، في كبريات أحداث المنطقة، مما جعله لا يترك أمام أي تيار سياسي، أو إيديولوجي مستحدث، مجالا للتشكيك في أدواره الرائدة دفاعا عن الهوية والأوطان، خاصة وأن جلّ الأحزاب المغربية من صنع الإسلام، ومتشبعة بأخلاقياته. ولا ننسى من جهة أخرى، أن طبيعة مشاكل شعوب المغرب الخاضعة وقتها، للاستعمار الفرنسي، كانت تفرض عليها، إعطاء الأسبقية المطلقة لقضية الكفاح التحريري، والحفاظ على الانتماء الحضاري، ضد سياسة المسخ التي كانت فرنسا تمارسها في الجزائر على وجه الخصوص، وهذا حتى بالنسبة لمناضلي بعض المنظمات الدينية التي ما هي عبر الديار المغربية، إلا امتداد لتيارات مشرقية. ولعل النزعة السلفية التي تزعمها الإمام عبد الحميد بن باديس، طيلة الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين، خير مثال لذلك. فإنها وإن كانت تشترك في الكثير من مبادئها مع حركة كل من الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والداعية جمال الدين الأفغاني، فإنها لم تتبن بنفس الحرص، مطالبهما الخاصة بتحقيق وحدة الأمة الإسلامية قاطبة، ولا تلك التي تتعلق ببعث الخلافة أيا كان شكلها. ولو فعلت لكانت بحق، غير واقعية نظرا لظروفها المأسوية، وحرمانها من ممارسة أي نشاط خارجي على الساحة الدولية، في اتجاه الأشقاء والأجانب، على حد سواء.

ومن الأسباب الأخرى الكامنة وراء اختلاف مطالب التيارات الإسلامية مشرقا ومغربا، قرب أوربا من شواطئ شمال القارة السمراء، وعمق تأثيرها في سلوك الأهالي، سواء عن طريق وجودها في عقر دارهم، أو لدى إقامة المغاربة بديارها، كمجندين، أو عمال، أو طلبة. ولقد تسببت هذه الهجرة المحدودة الأعداد والمؤقتة بالأراضي الفرنسية، في ظهور شريحة من الأهالي المثقّفين ثقافة غربية، فأضعف لدى بعضهم، تعلقهم بهويتهم العربية الإسلامية. وقد يعود

غياب التشدد الديني عبر الديار المغربية، إلى البيئة الاجتماعية، والظروف الدينية الخاصة بالمنطقة. وأهمّها أن الإسلام هنا، موحد المذهب والطقوس، وقد أحكم نفوذه المطلق على مختلف أنحاء البلاد، كما أنه استحوذ على وجدان جميع سكا ا. فلا يمكن لأي معتقد آخر، التسرب إليها، إلاّ عن طريق عناصر أجنبية، فتشمل ردود الفعل الشعبية كلا من البدعة الدخيلة، وحامل تعاليمها، قصد التخلص منهما سويا، بدافع الدين والوطن.

ولهذا يكاد ذلك الصراع المعهود في البلاد المشرقية، بين الدين والتيارات القومية المتسمة بالعلمانية، لا يكون له وجود في الديار المغربية، ولا لذلك الجدل الحاد الجاري على الدوام، بين مدارس فقهية متعارضة، أو طوائف متناحرة. وبلغت هذه الميزة حدا، جعل غالبية المغاربة ولمدة، لا يفرقون بين الإسلام والعروبة، خاصة وأن الدين قد اضطلع طويلا، بمهام الهوية لدى شعوب المنطقة، وأن المالكية تكاد تكون مدرستهم الفقهية الوحيدة.

ولو تمعنا في مواقف الأنظمة السياسية المغربية من الدين، لوجدناها مغايرة لما هي عليه في المشرق، ملتزمة معه، مبدأ التعايش السلمي، وهذا لأنّ مطالب الحركات الإسلامية المغربية، كانت في البداية، تتسم في نظر الحكّام المحليين بالاتزان، ولأن للدين وظائف هامة يمكن استثمارها عند الضرورة، ومنها طاقته التعبوية لمواجهة أي خطر خارجي، وتعاليمه الوحدوية الواقية من أية نزعة انفصالية ـدد كيان الدولة بالانشطار والفوضى، وهو لم يبلغ بعد في الكثير من الأحيان، حد الالتئام الكامل. ويجدر التذكير ـذا الشأن، أن حروب التحرير الأخيرة، في كلّ من المملكة المغربية، وتونس، والجزائر، لم تكن هذه المرة، من صنع منظمات دينية، بل بادرت ـا أحزاب سياسية ولو كانت هي الأخرى، متشبعة بروح الإسلام. ولقد أحسنت توظيف الشعور الديني لتعبئة الطاقات الشعبية وكسب المعركة الفاصلة.

هذا لا يعني أن المغرب الكبير لا يعرف المشاكل الدينية، أو أنه في منأى عن ظاهرة التطرف، أو انتشار عدواها إليه. وهذا ما أصاب بعد حين، تونس أولا، ثم الجزائر وبدرجة الخطورة التي لازال الجميع يتذكرها. فظاهرة التشدد الديني قائمة، يمكن تفاقمها في كل حين، بعامل المطالب الاجتماعية، أو العدوى، أو بتحريض من بعض العناصر الوطنية، أو الأجنبية، قصد توظيفها في ا ال السياسي، خاصة وأن أغلب الحركات الإسلامية صارت اليوم، تجهر بأطماعها في السلطة.

هذه خلاصة ما يمكن قوله في المواقف المشتركة للمنطقة المغربية، ،إزاء التيارات الإسلامية المعاصرة. ويبقى أن لكلّ قطر خصائص ينفرد ا، تحتاج الإحاطة ا، إلى المزيد من البحث والتدقيق. وأغلبها ناتج عن اختلاف الحركات النشطة بساحتها، وطرق تعبيرها عن مطالبها من جهة، وعن الأساليب التي يختارها كل نظام حكم لاحتوائها، أو التصدي لها من جهة أخرى. ولا بأس أن تناولها الواحدة بعد الأخرى، ولو بعجالة.

فبالنسبة لموريتانيا مثلا، فإن الجانب الديني يحظى بمكانة معتبرة. فنجد التأكيد عليه واردا في كل من عنوان الدولة الرسمي، فهي "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، وفي القوانين الأساسية التي تستمد أصولها رسميا، من الشريعة. ونجده كثير الورود في الخطاب الخاص والعام - فالإسلام الذي جاء يدعو إلى الأخوة والمساواة، مستنكرا كل تمييز عرقي، أو تعصب قبلي، أو جهوي، يساهم بقسط وافر "ببلاد شنقيط"، في الحفاظ على الانسجام الوطني بين مختلف القبائل والأعراق والطبقات الاجتماعية المتواجدة ا، وتحقيق ما تسميه المصطلحات الحديثة بـ "الدولة الوطنية".

وأما بالنسبة للمملكة المغربية، فيجدر التذكير بأن العائلة المالكة تستمد شرعية سلطتها، من انتمائها إلى آل البيت، وللبعد التاريخي لنشأ ا العائد إلى قرون مضت. ولهذا، فالعاهل المغربي يرى نفسه على الدوام، وحسب الدستور،

قائد المملكة في أمور دينها ودنياها، و"أميرا للمؤمنين" متقلّدا هكذا، أعلى منصب روحي، داخل المملكة وخارجها.

وهذا ما يفسر اهتمام ملوك المغرب الواضح، بمهامهم الدينية، فيضطلعون ا بطريقة لا تدع على الساحة الوطنية، مجالا لانتشار أي تيار ديني لا يتماشى والولاء التام للعرش. ولا يستبعد أن يكون لموقع المملكة الجغرافي في أقصى غرب شمال القارة، آثاره في ضعف رواج الحركات الإسلامية المشرقية. و يعود هذا التميز عن باقي بلدان المغرب الكبير، في وجه التيارات الفكرية والسياسية القادمة من الشرق، إلى ما قبل الإسلام، سواء قدمت إليه من المشرق، أو حتى من باقي المغرب. ومعلوم أن "مراكش" كانت البلد العربي الوحيد الذي بقي خارج حدود الخلافة العثمانية، طيلة هيمنتها على البحر الأبيض المتوسط، كما فات لها أن رفضت في العصور الوسطى، نفوذ كل من الدولة الرستمية الإباضية، وكذا الدولة الفاطمية الإسماعيلية المذهب. ولقد شكل المغرب الأقصى عبر التاريخ، ما يشبه جزيرة، ضمن جزيرة المغرب الكبير، ولا زال إلى اليوم وفيا لانطوائه على نفسه.

وكانت الجمهورية التونسية، نظرا لموقعها المتقدم في اتجاه المشرق، أول مقصد في الثمانينات، لمنظمة دينية برزت للوجود عبر الديار المغربية، معلنة بصراحة، عن أغراضها السياسية. ولقد عرفت وقتها، بحركة الاتجاه الإسلامي. ويبدو أ ا اتخذت لنفسها منذ نشأ ا، أشكال التنظيم وأساليب العمل المتبعة من بعض التنظيمات النشطة عبر المشرق العربي. وبقيت الجمهورية التونسية لمدة، البلد الوحيد بالمنطقة، المتميز ذه الظاهرة. وكانت الظروف التي ساعدت على بروزها، مماثلة لتلك التي سادت في المشرق. وبالفعل، جاءت (حركة الاتجاه الإسلامي) ، تجسيدا للرفض الشعبي الواسع لسياسة الرئيس التونسي الأسبق، الحبيب بورقيبة الذي كان يسعى دوما، إلى فرض النمط الغربي للعيش على الشعب التونسي. وراح طيلة رئاسته، يحاول بوسائل ضغط مختلفة، إعادة النظر في سلوك التونسيين وتقاليدهم، وحتى في بعض أركان الإسلام، مثل الصيام

والأحوال الشخصية، بما فيها قوانين الزواج، والطلاق والإرث التي لم يتجرأ المستعمر نفسه على المس ا.

ويبدو، أن لجوء التيار الديني التونسي في ذلك الوقت بالذات، إلى لغة العنف يعود أساسا، إلى تعنت رئيس البلد، ورفضه كل حوار مع ممثلي كل تيار ديني، ولجوئه إلى منطق القمع والغلظة، وهذا حتى بعد ما قبل رسميا، مبدأ التعددية الحزبية. فموقف الحبيب بورقيبة من الدين معروف، كما أن ميل الشعب التونسي للحلول السلمية لا يحتاج إلى تأكيد. وجاء الرئيس الجديد، زين العابدين بن علي ليواصل سياسة الإقصاء التي كان يمارسها سلفه تجاه التيارات الدينية وغيرها، ولو بأساليب أقل عنفا. وصارت تونس اليوم، تنعم بالأمن والاستقرار ومظاهر التنمية. لكنها تبقى معرضة لشرور العنف الصادر عن المنظمات الجهادية، أو المتسترة وراء الدين، ما دام لها وجود في المنطقة المغربية، خاصة، وأ ا لم تبق لها صلة بالمطالب الدينية وواجب إقامة الدولة الإسلامية ، بل صارت، شاءت أم أبت، أداة ضغط تسخرها بعض الدول الغربية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ومتابعة حر ا الصليبية المعهودة ضد العدو الدائم، المتمثل في الإسلام وشعوبه.

وأما بالنسبة للجماهيرية الليبية، فموقفها من الإسلام تشوبه ضبابية تعود أصلا، لمزاج قائدها من العديد من القضايا الأساسية، سياسية كانت، أو دينية، أو اجتماعية، أو ثقافية. فللجماهيرية الليبية اليوم، سياسة متميزة في مواجهة التيار الديني المتسيس، حيث إن"سلطة الجماهير، حسب العقيد القذافي "تبسط نفوذها المطلق على الحقل الديني طبقا لنصوص "الكتاب الأخضر"، وهذا حتى لا يبقى عرضة لأية ممارسات مغرضة في نظره، قد تتولاها جمهرة المتطفلين، والمضللين الحافلة ا الساحة الدينية. ثم إن الإسلام في نظره، يتعارض مع أية "ثيوقراطية" أو حكم إلهي على الأرض. وما دامت السنة في اعتقاده لا يمكن اعتمادها مصدرا موثوقا للتشريع، نظرا لما تزخر به من أحاديث ملفقة مغرضة، لم يبق أمام الناس لتنظيم شؤو م وفقا لإرادة الله، إلا القرآن الكريم. فإنه

الكتاب المقدس المحفوظ من النسيان، والسليم من أي زيادة، أو نقصان. لكن تعاليمه وردت في صيغ إجمالية لا تتضمن في مجال التنظيم الاجتماعي، والسياسي والاقتصادي، إلاّ مبادئ عامة هي دوما، في حاجة إلى مساهمة بشرية في مستوى التأويل والقياس والاستنباط والصياغة، لتصير وثيقة دستورية قابلة للتطبيق. ومثل هذا الاجتهاد الموكول للبشر، يؤدي حتما إلى نتائج مختلفة، حسب مستويات القائمين به وأغراضهم، وباختلاف مواطنهم والأزمنة التي عاشوا فيها. وهل تبقى الأمة الإسلامية . جراء هذا الوضع، دون مراجع لتنظيم علاقات أفرادها في تعاملهم، وتنظيم شؤو م في هذه الدنيا. كلا. حيث يأتي الكتاب الأخضر وكأنه الحلقة المفقودة لسد هذا الفراغ، لاسيما وهو في نظر مؤلّفه، نابع مباشرة عن القرآن، مع بعض التعديلات ليشمل بتعاليمه، أهل الكتب السماوية الذين لم تصلهم الرسالة المحمدية، أو رفضوا سابقا، العمل بمضمو ا، فيشكّل المرجع العقيدي الأمثل للمجتمع الجماهيري. و فيه تجد البشرية جمعاء، أسباب السعادة، لأنه يتضمن حلول كل مشاكلها الدنيوية، والناس في سعيهم وراء النجاة في الدنيا ، وحسن المآب في الآخرة، في غنى عن أية وساطة بشرية.

ويستخلص من منطق النظرية العالمية الثالثة، لصاحبها القائد معمر القذافي، أن كل نشاط تتولاه أية حركة إسلامية، داخل ا تمع الجماهيري، لا يمكن أن يكون إلا طفيليا، وضربا من الاحتيال على الدين وا تمع. فهو إذن تحد سافر للنظام الجماهيري، يستحق مرتكبه أقصى العقاب.

نزعة الإسلام السياسية بالجزائر

برهن الجزائريون عبر التاريخ، أ م من أشد الشعوب تمسكا بالإسلام، وأوسعهم تجربة له في مجال تطبيق أحكامه عن طريق الدراسة والممارسة. فآمنوا بتعاليمه منذ القرن الثاني للهجرة، بعدما تعاطوا عبادة الأوثان ومختلف مظاهر الطبيعة، ومارسوا الطقوس اليهودية والنصرانية. وما إن أسلموا حتى راحوا

يتعمقون في فهم نصوصه، من خلال تبنيهم الجماعي عبر العصور، للعديد من ملله ونحله ومدارسه الفقهية، ويستميتون في نشر قيمه خارج ديارهم، وفي الذود عن مواطنه وقدسية تعاليمه في وجه أية بدعة داخلية، أو تدنيس خارجي. وزادهم تعلقا به، تاريخ طويل مشترك، فيه الوفاء والتضامن في البأساء والضراء. فالعقيدة الإسلامية هي التي زودت الجزائريين بالأجنحة السحرية التي مكنتهم لأول مرة في التاريخ، من اجتياز حدود ترا م الوطني بكثافة، في اتجاه الأندلس وأرض الغول، وصقلية وما وراء الصحراء الكبرى. وهي التي كانت لهم، عند النوائب، وتحت وطأة الهزائم النكراء، بمثابة الصدر الحنون، فيحظون في أحضا ا بالمواساة وأسباب التحلي بالصبر الجميل. كما أ م يستمدون من تعاليم الإسلام، شروط الانتعاش والانبعاث المتجدد على الدوام.

فلا عجب أن يكون الجزائريون متأثّرين بأخلاقيات هذا الدين، في سلوكهم الفردي، وفي مساعيهم الجماعية المصيرية. فالدوافع الدينية كامنة دوما، وراء أهم التحولات الاجتماعية التي مرت ا منطقتهم. وقد تحكّمت، هذه الدوافع، في ا ال السياسي، في تعاقب مختلف الدول التي حكمت الجزائر، طيلة تاريخها الإسلامي، ابتداء من الدولة الرستمية، ومرورا بالفاطميين والمرابطين والموحدين والزيانيين، إلى قيام الدولة الجزائرية للعهد العثماني. وكان المذهب الذي يتبناه النظام السياسي القائم بالجزائر، يلقى في الحين، انتشارا سريعا عبر الديار وخارجها.

لكن التعبئة الشاملة التي اضطلع ا الإسلام في مختلف الميادين، العسكرية والسياسية والثقافية، طيلة الحقبة الاستعمارية، تشكل لا محالة، بحزمها وعفويتها وثبا ا وبحجمها من التضحيات، مثلا فريدا من نوعه. إن الحرب الضروس التي خاضها الشعب الجزائري بدءا من جوان 1830، و على امتداد ثماني عشرة سنة، بقيادة كل من الحاج أحمد باي في شرق البلاد، والأمير عبد القادر عبر باقي التراب الوطني، لإفشال الغزو الفرنسي، كانت، تستمد طاقتها المعنوية أساسا، من روح الجهاد. وكذا الأمر بالنسبة لكل الثورات الشعبية المتتالية التي راح

الشعب الجزائري يشعلها بعدها، في مختلف مناطق الوطن، وقد تزعمها بدون استثناء، علماء في الدين، وشيوخ للطرق الصوفية.

ولو بحثنا عن أهم الأسباب التي من أجلها باء بالفشل الدريع، كلّ من مشروع "فرنسة" الجزائر، وسياسة إدماج شعبها في الأمة الفرنسية، رغم الجهود المبذولة والوسائل الموظفة، لوجدناها تكمن أساسا، في تأصل الإسلام في أعماق أرض الجزائر، وحنايا سكا ا.

ولم تفت النظام الاستعماري هذه الحقيقة، فراح منذ الوهلة الأولى، يشن حربا شاملة على "المعتقد المحمدي" حسب تعبيره، فأخضع الشؤون الإسلامية لرقابته المباشرة، منتهكا بذلك اتفاقية 5 يوليو 1830 التي تعهد بموجبها، باحترام ممارسة الشعب لشعائره الدينية، منتهكا في نفس المسعى، الدستور الفرنسي نفسه، القاضي بالفصل بين الدين والدولة. ومكّنه هذا الإجراء التعسفي من الاستيلاء على مجمل الأوقاف الدينية، وهي أملاك هائلة الدخل تخصص عادة، لبناء وصيانة وإدارة المساجد، والمعاهد التربوية، ودور اليتامى والعجزة، وتضمن لكل المشاريع الخيرية، تمويلا ذاتيا متواصلا.

وأضافت الإدارة الفرنسية إلى هذا التصرف الجائر، إجراءات أخرى دستورية وإدارية وتنظيمية، أشد قسوة وجورا، ترمي في مجملها، إلى تشويه صورة الإسلام، وإضعافه على المدى المتوسط، قصد تنصير السكان في مرحلة لاحقة. ولهذا شرعت في تدمير العديد من المساجد والجوامع، وتحويل بعضها إلى كنائس ومخازن لعتادها الحربي، وإلى اصطبلات ترابط ا خيول جيوشها..

وأعلنت ضمن نفس المخطط،، إلغاء المقاضاة، اعتمادا على الفقه الإسلامي، وحظرت استعمال اللغة الوطنية في العقود الرسمية. كما قررت إغلاق الكتاتيب ومدارس التعليم المتوسط والعالي. ومن الطبيعي أن تثير مثل هذه الاستفزازات، سخط الشعب وتمرد رجال الدين، من علماء وقضاة وشيوخ زوايا، مما جعلها تتابعهم بمختلف وسائل الاضطهاد والإهانات، فقضت

على الكثير منهم، واختار بعضهم الآخر طريق الهجرة إلى الخارج، ما دامت أرض الله واسعة.

ولم يكتف النظام الاستعماري في سعيه إلى قطع الشعب الجزائري عن مناهله الروحية، والثقافية، بالإجراءات الداخلية الصارمة، بل دعمها بضرب حصار محكم على مختلف حدود وطنه، بغية عزله عن محيطه الطبيعي المتمثّل في كامل العالم الإسلامي، فأوصد أبواب الجزائر في وجه الزوار العرب والمسلمين، كما منع "الأهالي" منعا باتا، من مغادرة التراب الوطني. بل إنه جعل كلّ تنقلا م حتى من قرية إلى أخرى، داخل التراب الجزائري، خاضعة لرخصة خاصة تسلّمها لهم المصالح الأمنية الاستعمارية. وبقي هذا الإجراء التعسفي ساري المفعول إلى سنة 1919 يعاد تطبيقه عند الطوارئ.

أما بالنسبة لحج بيت الله الحرام، فباستثناء البعثات الرسمية المحدودة الحجم، غير المضمونة المصير، فكانت كلّ زيارة انفرادية للبقاع المقدسة، في حج أو عمرة، محظورة. ومن خالف هذا القرار الجائر، يحكم عليه بالأشغال الشاقة في معتقلات كايان، أو كليدونيا الجديدة، أوكابري (بجزيرة كورسيكا)، الرهيبة .

وخصت فرنسا في سياستها الدينية بالجزائر، الطرق الصوفية بعناية خاصة، فجعلت نشاطها خاضعا لمصالحها المخابراتية المسماة ب:"مكاتب الاتصالات الشمال الإفريقية" الموزعة هياكلها على العمالات الثلاث. وهي وقتها، عمالة الجزائر، وقسنطينة ووهران. ويشرف على كل مكتب منها، ضابط برتبة عقيد. فكانت هذه المصالح تحاول في بداية الأمر، رعاية جميع الطرق بسامي عنايتها، لاستغلال إشعاعها الهائل في عامة الناس، لكن اجتياز نفوذ بعضها حدود الجزائر في اتجاه بلدان إسلامية أخرى، ونظرا لتعاليمها الداعية إلى التضامن والأخوة في الله، وواجب تبادل الزيارات بين مريديها مهما كان موطنهم، جعلها تتعارض وسياسة فرنسا القاضية بضرب حصار محكم على المستعمرة وسكا ا. ولهذا سارعت إلى محاربة الطرق الواسعة النفوذ، وخصت برعايتها ومساعدا ا، تلك

"الزوايا" المنسوبة إلى أولياء "صالحين" محليين، شريطة ألا تتعدى سمعتها حدود القرية، أو المنطقة، فبلغ عددها هكذا، أرقاما قياسية.

وكان من الطبيعي أن تعتري الجزائريين في دينهم، انحرافات خطيرة عن المعتقد السليم، نتيجة لهذه السياسة المظللة الرامية إلى التجهيل والمسخ، وأن يتبنوا العديد من البدع، كالقول بالسحر والطيرة ومفعول التمائم. وإذا كان المستعمر قد توصل إلى عرقلة مسيرة الشعب نحو الرقي الحضري، تماشيا مع وتيرة التقدم التي التزمتها البشرية ابتداء من القرن التاسع عشر، فإن الإسلام الشعبي بطقوسه وأخلاقياته، بقي رمز الرفض الجماعي لكل تجانس مع هوية المحتل وقيمه، ومصدر مؤاساة واعتزاز يجعل كل جزائري وجزائرية، في أحلك ظروف الهزيمة العسكرية والانحطاط الثقافي والاقتصادي، ينظر إلى المحتل المتغطرس، بعين الازدراء، معتبرا نفسه أعلى منه شأنا، معتزا بقيمه العربية الإسلامية،واثقا بأن الفرج آت ما دام الله جعل لكل عسر يسرا.

وبحلول القرن العشرين، وغداة الحرب العالمية الأولى بصفة أدق، أخذت الساحة الجزائرية تشهد ظهور وعي سياسي تجسد في مطالب وطنية واضحة، وبزوغ ضة دينية كانت في أغلبها، امتدادا مغربيا، للحركة الإصلاحية التي اضطلع ا في المشرق، كل من الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ جمال الدين الأفغاني. وتجسد هذا الانتعاش الديني في بداية الأمر، في شكل مساع قامت ا شخصيات جزائرية عبر مختلف مناطق القطر، دون تنسيق أو أهداف واضحة، إلى أن تولّته "جمعية العلماء الجزائريين" فأعادت صياغته، تماشيا مع الظروف السائدة، في شكل برنامج عمل يهدف أساسا، إلى إحياء الدين على أسسه السليمة وذلك عن طريق:

- التربية الدينية وتعميم تعليم اللغة العربية للأطفال والبنات، وإدخال المواد العلمية في البرامج التعليمية.

- مكافحة البدع والاعتقادات الفاسدة، كالقول بالسحر والاعتماد على بركات الأولياء، ووواجب زيارة أضرحتهم.
- رفع الوصاية الاستعمارية عن الشؤون الإسلامية.
- المساهمة في الكفاح السياسي من أجل استعادة الأوطان وإنقاذ الشخصية الجزائرية، العربية الإسلامية، من عمليات المسخ المبيتة.

وكان لتضافر جهود جمعية العلماء المسلمين في مجال التربية الدينية والأخلاقية، مع عملية التوعية السياسية المتشبعة بالقيم الإسلامية التي تولاّها على وجه الخصوص، "حزب الشعب الجزائري" بمختلف تسمياته في اتجاه الجماهير الشعبية، أثره الفعال في سرعة تحول المطالب السياسية إلى كفاح مسلّح شامل. وهذا ما أضفى على ثورة أول نوفمبر، طابعها الديني الواضح المعالم، والمؤكّد في المصطلحات القرآنية التي خصت ا هذه الثورة محاربيها ومتطوعيها للعمليات الجريئة، ولضحاياها، فسمتهم: مجاهدين وفدائيين وشهداء.

وإن الاعتماد على الجانب الديني كوسيلة للتعبئة العامة، بالرجوع إلى الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية المحرضة على القتال في سبيل الله، والمذكّرة بحسن ثواب الشهداء، وباعتماد المفردات والأساليب اللغوية المعهودة في الخطاب الديني، لمن المميزات الثابتة للحديث المتداول في الجزائر، أيا كان موضوعه، أو مرتبة الخائضين فيه. فلا تحية إلاّ بالسلام، ولا تعبير عن رضا المرء إلا بحمد الله وشكر نعمه، ولا عزاء إلاّ بالترحم على روح الفقيد. ولهذا فمن الطبيعي أن تجد كلّ دعوة دينية، صداها الحسن عند الجزائريين، عرفانا لما زود م به قناعا م الإسلامية من قدرة على الصمود والاستماتة لتحقيق النصر المبين، في حرو م القاسية المتكررة ضد الغزاة، ولما اعتادوا أن يتبادلوه مع معتقدهم من مشاعر الوفاء والتضامن في السراء والضراء.

أما بالنظر إلى العقود الأولى التي عاشتها الجزائر بعد استعاد ا لكامل سياد ا، فكادت الساحة السياسية فيها، تكون حكرا على حزب جبهة التحرير

الوطني، لا يلاحظ للتنظيمات السياسية ذات الطابع الديني، إلا أنشطة محتشمة. وهي ذات مشارب متنوعة واتجاهات مختلفة. ومن أشهرها واعتمادا على أقدميتها :

- تيار معروف، بقي يعمل حتى في فترة الحظر الكلي لأي تنظيم غير جبهة التحرير الوطني، وهو ذلك الموروث عن جمعية العلماء الجزائريين، والوفي لبرنامجها العائد إلى عهد الاستعمار، مع بعض التعديلات. ويضم في صفوفه، عددا من زملاء الشيخ عبد الحميد بن باديس وتلاميذه. فهم يطالبون على الدوام، من أعلى منابر المساجد، ومن خلال المقالات الصحفية والمحاضرات، بتطبيق الشريعة ويرفضون كلّ تلميح إلى الاشتراكية التي كانت السلطة الحاكمة ترفع شعارها، لأن الاشتراكية في اعتقادهم، ضرب من المادية الملحدة المناهضة للدين. فالإسلام نظام شامل يقر في نظرهم، الملكية الخاصة المشروعة، ولا يقيدها مبدئيا، بحدود. فإذا حسن تطبيق تعاليمه، ضمن للبشرية السعادة في الدنيا، وحسن الثواب في الآخرة.

وكثيرا ما استمد دعاة السلفية، ومعهم أتباع حركات دينية أخرى بالجزائر، من مختلف مظاهر الحياة اليومية، العديد من أسباب التحامل على النظام القائم، ومنها مثلا، اختلاط الجنسين في المؤسسات التربوية، والمحلاّت العمومية، وقانون الأسرة الجديد ومحاولة تنظيم الولادات، وكذا انتشار الحانات والملاهي الخاصة بالشبيبة. ويرون فيها انتهاكا صريحا لتعاليم الإسلام، تتحمل الدولة مسؤوليته. ونجد آراءهم مجموعة في الكتاب الذي نشره سنة 1974 بالمغرب، أحد أعضاء الجمعية القدماء، وهو الشيخ عبد اللطيف سلطاني.

- وثاني حركة إسلامية برزت على الساحة الوطنية بعد الاستقلال، هي من دون شك "جمعية القيم" وكانت لهدف على وجه الخصوص، إلى تكريس القيم الإسلامية في ا تمع الجزائري، ومحاربة ضروب البدعة وأنماط السلوك

المستوردة من الغرب المحكوم عليه في اعتقادهم بالا يار.وقد حظيت هذه الحركة في نشاطها برخصة رسمية.

- أما المنظمة الثالثة، فهي حركة الإخوان المسلمين التي نشأت بمصر وامتدت بسرعة إلى باقي الأقطار الإسلامية، ومنها المغربية، محتفظة بمبادئها وطرق عملها الأصلية. ويعود تأسيس أول خلية لهذه المنظمة بالجزائر، إلى سنة 1952 حسب ما ورد في كاتب السيد عبد الرحمن شايد الذي نشر مؤخرا تحت عنوان "من دون حقد ولا تأسف" Sans haine ni regret عن طريق الكاتب نفسه وكل من الشيخين أحمد سحنون وخالد بن يطو.

غير أنّ الأوساط الشعبية بالجزائر، كثيرا ما تنسب إلى الإخوان المسلمين، كل من يبدي تعلقا بالدين من خلال حديث، أو كثرة تردد على المساجد، وفي بعض الأحيان، رد الالتحاء، أو التزام اللباس التقليدي المسمى ب "القميص". ومن اللافت للنظر، أن الحركات الإسلامية المغاربية على وجه العموم، لم تصدر أي عرض مفصل للمبادئ السياسية والتنظيمية والاقتصادية والتنموية، لمشروع الدولة الإسلامية التي تصبو إلى إقامتها، على غرار منظمات مشرقية أخرى، كحركة الإخوان المسلمين مثلا. ولعل السبب في ذلك يعود إلى اختلاف مستوى المنظرين في كل من المشرق والمغرب.

ولا ننسى ،عند الحديث عن المنظمات الإسلامية في الديار الجزائرية، واجب التذكير بالطرق الصوفية، وبمكانتها الحقيقية في ا تمع. فهي بعد غيا ا عن العيون في عهد الرئيس الراحل هواري بو مدين، من خلال احتجاب ظاهري أكثر منه حقيقي، استعادت اليوم، نشاطها في مناطق عديدة من التراب الوطني، بحيوية أكسبتها العديد من المريدين الجدد، وهم ينتمون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية والهيئات المهنية، مما يوفر لها تأثيرا لا يستهان به على الرأي العام ومجرى الأحداث.

لكن التقيد المفرط بمنهجية التصنيف للظواهر الاجتماعية، ومنها الدينية، قصد تسهيل فهمها، قد يؤدي إلى إغفال تلك الترعة التي لا تعرف في الإسلام، تنظيما معينا، أو خضوعا لبرنامج، أو التزاما بخطة، فتمثل حركة بعينها خاضعة لزعامة رجل، أو فرقة، فهي في الحقيقة، تلك القائمة وراء أقدم تيار في ا تمعات الإسلامية، تضرب جذورها في أعماق وجدان الجماهير، وتمثل بحق التيار الشعبي، أو ما يعبر عنه أحيانا بدين العامة. وهو مرهف الحساسية، سماع للآراء والإشاعات، سريع الانفعال، لا يتحاشى التدخل لنصرة قضية تبدو لعناصره مشروعة، أو لمحاربة ضيم، أو بدعة، عملا بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وإليه تعود الكلمة الأخيرة في كلّ جدل فكري، أو مواجهة تجري داخل ا تمعات الإسلامية. كما تعود إليه تلك الردود العفوية الجماعية اتجاه كل ما من شأنه المس بحرمة المعتقد، أو الأوطان، أو التقاليد الراسخة. و من هذه الأخطار: التيارات الفكرية المعادية للإسلام، مثل الماركسية، والماصونية وكل مظاهر الشرك أو الإلحاد.

وقد زاد هذا التيار الشعبي عنفا وانتشارا، ذلك القلق الذي أخذ يساور كلّ مسلم معاصر، في محاولاته المتواصلة، التوفيق بين مثالية دينه، ومقتضيات الحياة اليومية الطاغي عليها نمط العيش الغربي، مع ما يفتقر إليه من روحانيات ومبادئ أخلاقية، ضمن محيط عالمي سريع التطور، عشوائي الحركية، يفرض على الفرد، واجب مواجهة مصيره ا هول، المحفوف بالمخاطر، وهو على غير عادته، محروم من ذلك التضامن العشائري المعهود، ومجرد من أي سلاح معنوي شاف فعال.

آثار التيار "الخميني" في الجزائر

لا يمكن الإحاطة بجميع جوانب التيارات الإسلامية العاملة بالجزائر، من خلال عرض موجز سريع، وبالاكتفاء بمعطيا ا الداخلية، لاسيما وأن معظم المنظمات الجهادية، لا تحمل الشعارات الدينية، إلا لتخفي أغراضها السياسية، وأن عامل العدوى، اتخذ مع تطور وسائل الإعلام الحديثة، أبعادا مذهلة. فلم يعد بوسع دولة، مهما كانت إمكانيا ا، ضرب حصار على نفسها في وجه الزوار الأجانب، أو أمام برامج الفضائيات الأجنبية، لاتقاء صورها المرئية ورسائلها المؤذية.

وبالنسبة للإسلام السياسي في الجزائر، فإنه بحق، وليد أوضاع وطنية خاصة، لكنه وجد في الثورة الإسلامية الإيرانية، وما أثاره انتصارها على الشاه من اهتمام منقطع النظير ب"الظاهرة الإسلامية"، على المستوى الدولي، وآمال لدى كل معارضة في البلاد الإسلامية، فحث روادها على المغامرة. وكان صداها بالنسبة للجزائر، أكثر وضوحا في الشبيبة، وفي مقدمتها، شريحة الطلبة، وتلاميذ الثانويات، وكانت وقتها، لا تزال تعاني من الأزمة النفسية التي تعتري كل الأجيال التي تأتي مباشرة بعد أحداث جسام، وثورات ذات صيت، فتكون قلقة النفس، صعبة الفهم، مستعصية المراس . فهي بأرض "المليون ونصف المليون شهيد"، محاصرة بين أمجاد جيل نوفمبر الذي انتزع بجدارة، مكانته المرموقة في سجلّ التاريخ، رغم ما تشكوه ملحمته من نقائص ومبالغات، وبين واقع يومي قاتم الآفاق، يتنافى وكل عمل بطولي. فلا عجب أن تبدو الثورة الإسلامية الإيرانية، للعديد من الفتيان، بإنجا ا، بعد طول عقم ومخاض عسير، أول دولة إسلامية الأسس والشعار، جماهيرية الإنجاز، بمثابة المعجزة المباركة التي حقّقت على مرأى منهم، أول مصالحة بين القول والعمل، في مجتمع إسلامي. وكانت تمنحهم من خلال الأدوار الرائدة التي اضطلع ا الطلبة، وشبان "البسدران"، وتحديا م اليومية، لكل من واشنطن وحلفائها، ولأسباب

الاستشهاد من أجل الدين والوطن، أحسن قدوة تمكّنهم من صبر أعماق المستحيل، واختبار مدى إراد م، وطاقا م الفتية، وقدر م على صنع الأمجاد، ولو مقابل أرواحهم.

وكان من غير الممكن وقتها، فصل أية ظاهرة من ظواهر الرفض، والتمرد، ومنطق القوة، عبر الأراضي الجزائرية، عن ثقافة العنف الموروثة عن الحرب التحريرية الطويلة. فهي صادرة، إما عن فئة من "قدماء مجاهدين" يريدون من خلال تمردهم، إعطاء البرهان أ م ما زالوا قادرين على تحمل مشاق النشاط السري بالمدن، وحرب العصابات في الجبال والأدغال، وإما عن شبيبة رافضة للانتقاص الذي تشعر به إزاء الأوائل، فتحاول تدعيم مطالبها، بعمليات تحد، تكون شاهدا على ما يتوفّر لديها، هي الأخرى، من شجاعة وروح تضحية.

الثورة الإسلامية الإيرانية وأسباب نجاحها بالأمس وعلاقتها بالفتنة السائدة اليوم بالعراق

لم يعد يخفى على أحد، أن الحرب الأهلية المحتدمة حاليا في العراق، والمتمثلة في الاقتتال الرهيب، الدائرة رحاه بين كل من الشيعة وأهل السنة، مع تدخل إيراني سافر، تستمد أصولها من الظروف العويصة التي نشأت فيها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في تحد سافر للولايات المتحدة التي وقفت لمدة، عاجزة عن الرد المناسب على تحرشا ا. واستغل وقتها، الرئيس العراقي الراحل، صدام حسين، مشاكل إيران الداخلية والدولية، في ذلك الوقت، ليشن حربه على نظامها الفتي، محاولا تحقيق أهداف عدة: منها كسب ود الأمريكان، لانتقامه لهم من خصم معاند استعصى عليهم ترويضه، ويشكل رغم مشاكله القائمة، خطرا محدقا بكامل المنطقة، ومنها انفراد العراق، بالزعامة على بلدان الخليج أولا، ثم على باقي البلاد العربية ثانية. ولم يكن صدام حسين يتوقع أن مخططه هذا، سوف توظفه واشنطن، كحلقة أولى من إستراتيجية أوسع، قد تنسف وحدة العراق، وتزيد الصفوف العربية تفكيكا، وترمي في آخر المطاف،

إلى محاولة القضاء الكلي، على مفهوم الشرق الأوسط، والعالم العربي، مع إشعال نار فتنة قد تؤدي لا قدر الله، إلى مواجهات شاملة بين سنة وشيعة، لا تستفيد من عواقبها، إلا أمريكا وإسرائيل وكل أعداء الإسلام .

وستشكل سنة 1979م، وهي بالذات سنة مولد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، منعطفا خطيرا في مصير الأمة الإسلامية قاطبة، لأ ا حفلت بأحداث جسام في تزامن غريب بين مجموعة من مصائب استهدفت على امتداد سنة كاملة، مناطق مختلفة من العالم الإسلامي، والسني منه بصفة خاصة، وبين سلسلة الانتصارات التي راحت الثورة الإسلامية الإيرانية، تحرزها في نفس الفترة. وكان لهذا التزامن العجيب، ما يثير دهشة الناس، وحتى محترفي السياسة المحنكين، وكأن هناك، علاقة خفية، تربط بينها جميعا. ومهما كان الأمر، فإن الظاهرة أكسبت القادة الإيرانيين، من أئمة الشيعة، أ ة الأبطال، وهالة الصديقين

والغريب في الأمر، أن الظاهرة لم تحظ بأدنى اهتمام لدى المفكرين المسلمين، حيث لم تصدر عنهم، بشأن ارتباط أحداثها، أية دراسة جادة تستخلص من قراء ا، العبر المستحقة، وهذا على عكس مراكز الدراسات المتخصصة الغربية. ومن ذلك على سبيل المثال، الكتاب الذي أصدره ذه المناسبة، المركز الوطني للدراسات العلمية الفرنسي (CNRS) بعنوان" الإسلام المغربي في 1979". وجاء ما يحتويه من دراسات تخص جوانب عدة من ا تمعات المغربية، بأقلام كلها تونسية، وجزائرية، ومغربية، وينتمي جل أصحا ا إلى شعبة علوم الاجتماع. ولا بد أن أعمالهم هذه التي طالبهم ا مركز البحوث الفرنسي، وتسلمها منهم على انفراد، لم يستفد منها مجتمعة، إلا المشرفون على المؤلف، فمكنتهم دون شك، من الوقوف على واقع المغرب الكبير، ووضع تصورات استشرافية لمستقبله، و باقي دار الإسلام.

وللتذكير، فإن الإمام الخميني دخل عاصمة بلده طهران، في موكب الفاتحين العظام، في مطلع عام 1979 بعد خمسة عشر عاما من النفي والمطاردة، فأطاح بالشاه الذي طالما انفرد بالسلطة، وتحكم في مصير البلاد والعباد. وتحقّق هذا الانتصار الباهر على النظام البهلوي المستبد، بفضل تحالف مختلف القوى الثورية الإيرانية. وتمكّن رجال الدين، هذه المرة، من السيطرة على قوى الحلف وتوظيفها لمراميهم، بفضل طول باعهم في النضال ضد السلطة، وكثرة تجار م الفاشلة في تحقيق أغراضهم. وكان لهم فضل الإعلان عن أول جمهورية إسلامية بأرض فارس، يوم 2 مارس من نفس السنة. واحتكروا مناصب القيادة داخل هياكلها. ورغم المواقف العدائية التي اتخذ ا الجمهورية الفتية، في اتّجاه كل من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وهما وقتها، الدولتان العظميان، سارعت كل منهما إلى الاعتراف بنظامها ومحاولة التقرب منها.

وأخذت إيران بعد طول إذعا ا لأمريكا، والغرب عامة، تستعيد حرية التصرف في شؤو ا الداخلية، والدولية، فقطعت في أقلّ من أسبوعين، علاقا ا الدبلوماسية مع كل من تل أبيب، ومصر، وبريتوريا. وكانت هذه العواصم تعد كلها، لأسباب مختلفة، مجرد محميات للعالم الغربي. وأما القرار الذي رفع شأن رجال الدين الإيرانيين إلى أوج الشهرة، فقد تمثل في إقدامهم على احتلال السفارة الأمريكية، وحجزهم موظّفيها كرهائن. وساهم الطلبة، والشبيبة عامة، في إنجاح هذه العملية، بقسط وافر. واشتدت حدة التوتر بين طهران، وواشنطن، فبلغت منتهاها، مستقطبة لشهور عدة، اهتمام الرأي العام العالمي، والجزائري على وجه الخصوص، نظرا لدور الدبلوماسية الجزائرية وقتها، في فض المشكل بين طهران وواشنطن. وبينما راحت الجمهورية الإيرانية، تحقق كل هذه الإنجازات المعتبرة، جاعلة منها انتصارات، وفّر ا للإسلام والمسلمين، فلم يسجل باقي المسلمين، في نفس الفترة، وعبر باقي ديارهم، إلا ما يؤلم من أحداث، ويخزي من مواقف.

فمن ثم، إقدام الرئيس أنور السادات، في مصر، على نقض تعهدات بلده إزاء القضية الفلسطينية، وضربه عرض الحائط، بالتضامن العربي الإسلامي، في تنكّر مفاجئ، غير معهود، لأبسط قواعد اللياقة والكرامة، حيث أبرام معاهدة صلح منفردة، مع الكيان الصهيوني مباشرة، بعد زيارة رسمية قام ا إلى إسرائيل.

ومن ثم أيضا، استيلاء الرئيس صدام حسين في العراق ا اور، على السلطة باسم حزب البعث العلماني، وشنه حملة اضطهاد واسعة، ضد رجال الدين العراقيين وخاصة منهم أئمة الشيعة.

وما هي إلا أسابيع معدودة، وبالتدقيق في شهر نوفمبر من نفس السنة، حتى يقدم كومندوس مسلّح، بقيادة جهيمن بن سيف العتيبي، باقتحام الحرم الشريف بمكة المكرمة، مما جعل السلطات السعودية، تلجأ للقضاء عليه، إلى استعمال العنف داخل الحرم الشريف، بمساندة قوات خاصة أجنبية. وانتهت المغامرة، بمجزرة رهيبة، أخلّت بحرمة الإسلام، ودنست بقاعه المقدسة الطاهرة واختار الاتحاد السوفييتي، هذا العام بالذات، لغزو قلعة منيعة من قلاع الإسلام، كانت قد استعصت حتى على بريطانيا، وهي في أوج عظمتها في القرن التاسع عشر، آلا وهي أفغانستان، فأضاف وصمة عار، إلى قائمة نكسات أمة الإسلام.

وشاءت الأقدار، أو مخططات مغرضة، أن تقع كل هذه الأحداث المتعاقبة، حسب هذا التوزيع العجيب، فتنفرد فيها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بجوانبها الإيجابية، وتمتد وقائعها على مختلف فصول سنة، تميزت بكو ا خاتمة القرن الرابع عشر الهجري. فلا عجب أن ترتقي في مثل هذه الظروف، الثورة الإيرانية المظفرة، إلى مصاف الأحداث المباركة، وأن تحتل مكانة الصدارة، في وجدان أمة مغلوبة على أمرها، أ كتها النكسات الأليمة. بل إن إنجازات الجمهورية الإسلامية، وتوليها زعامة المقاومة، ولو اللفظية ضد

الولايات المتحدة، وإسرائيل، والغرب قاطبة، كانت وفرت لها الشروط المعنوية، لتطبع بخاتم مذهبها الإثناعشري، شهادة ميلاد القرن الخامس عشر الهجري، مسلطة الأضواء من جديد، على الإسلام الشيعي، بعد طول غيابه، عن ساحة الأحداث الدولية.

وأخذت إيران بعدها، تلقي بظلالها في اتجاه، كل من العراق، والبحرين، ولبنان ومناطق أخرى من العالم الإسلامي، مع عزم روادها، اقتطاع مكانة معتبرة لهم، على الساحة الدينية والسياسية، داخل مواطن مذهبهم التقليدية، وخارجها. وراحت تطور ترسانتها العسكرية، بأسلحة مستحدثة تستوردها، أو تقوم بصناعتها، بما فيها الصواريخ البعيدة المدى، والسفن الحربية، سائرة قدما، نحو امتلاك السلاح النووي، في صراع مشبوه مع واشنطن، والدول الغربية. ولم تعد تتحاشى تحديها لكامل جيرا ﻧﻬا، بمد يد المساعدة لأبناء طائفتها المقيمين بأراضيهم ، ولو أدى ذلك إلى فتنة عارمة، وصراع مفتوح مع التيارات الإسلامية الأخرى، مثل ما هو واقع في العراق، من ضروب الاقتتال الشرس، والدمار الشامل، مع احتمال انتشار عدواها إلى لبنان، وأماكن أخرى من دار الإسلام .

المذهب الشيعي ومطالبه السياسية المعاصرة

كان الحديث عن التيارات الدينية "المتسيسة"، وعن مطالبتها بالسلطة، يكاد ينحصر في الحركات السنية. ثم تغيرت الأوضاع كليا، بعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فصار كل من الرأي العام الدولي، ووسائل الإعلام ومراكز البحوث المتخصصة عبر العالم، تولي اهتماما متزايدا بالتنظيمات الشيعة وأنشطتها.

وللمذهب الشيعي، في فهم الدين الإسلامي، وتطبيق تعاليمه، جوانب خاصة به، تجعل من غير السهل الإحاطة ﺑﻬا حتى بالنسبة للجزائريين، وهم من مارسوا شعائر هذا المذهب، لفترة زمنية استغرقت عقودا من الزمن في ظل

الدولة الفاطمية التي أنشئوها، في القرن التاسع الميلادي، و مدوا نفوذها إلى الديار المصرية، عبر تونس وليبيا. وهو كغيره من المذاهب الإسلامية، كثير الطوائف متشعب الملل، والنحل.

ويرجع اعتماد المذهب الشيعي الحيطة والسرية، في تعامله مع غيره، إلى الظروف المأسوية التي نشأ فيها. فهو كثير الاعتماد على التأويل، ينتهج التمييز في عرض تعاليمه بين عامة الناس من جهة، والخاصة من العلماء، من جهة ثانية، مما يطبعه في العديد من جوانبه، بالازدواجية في فهمه للحقائق، وتطبيق تعاليمها. ثم إن الشيعية مثّلت عبر العصور، معتقدا خاصا بأقليات كثيرا ما عانت من ضروب الاضطهاد والتقتيل الجماعي، خاصة في عهد الدولتين الأموية والعباسية. ولهذا، تقر الشيعة لأتباعها، حق اللجوء إلى "التقية" عند الضرورة، أي واجب إخفاء معتقدهم الحقيقي، والتظاهر بمظهر المؤمن بدين الخصم القوي المتعصب، مع العمل الدؤوب على نصرة مذهبهم، والدعوة له.

ومعلوم أن غالبية الشيعة، يحصرون خلافة الرسول عليه الصلاة والسلام، في ابن عمه علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، وذريته من ابنة النبي فاطمة الزهراء، البتول. فهم لا يقرون بخلافة غير آل البيت، ولو كان من كبار الصحابة، مثل أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب. وكانوا يسعون على الدوام، إلى استعادة الخلافة ممن اغتصبوها في نظرهم، ظلما، كالأمويين وبني عمومة النبي العباسيين.

واعتاد الشيعة، منذ إفلات الخلافة منهم، أن يدينوا بالولاء الروحي، إلى إمام من ذرية علي رضي الله عنه، ولو كانت السلطة السياسية في يد غيره. ويمكنه للضرورة السياسية، أو لأسباب أمنية قاهرة، أن يلتزم فترات اختفاء واحتجاب، تتفاوت قصرا وطولا. وبقي هذا الاختفاء ساري المفعول، منذ أن تواري الإمام الثاني عشر، بعد وقوعه في سرداب وهو طفل. وهذا بالنسبة لفرقة (الاثناعشرية) من الشيعة، وإليهم ينتمي أغلب الإيرانيين، وعرب العراق. لكن

غيبة الإمام هذه، تبقى في اعتقاد أهل الشيعة، مؤقّتة في أزلية الدهر، وتنتهي حتما، عند أوا ا، برجوع المهدي المنتظر إلى الوجود، فيملأ الأرض عدلا وسلاما، بعدما كان يسودها الجور والفساد.

ويتولى المهدي عند ممارسته السلطة، كامل الصلاحيات، الدينية والدنيوية، يستمد شرعيتها من الإرادة الإلهية. كما أنه، في نظر أتباعه، معصوم من الخطأ في تأديته مختلف مهامه. وله من الوظائف ما لا يمكن لسواه الاضطلاع ا، ولو بالنيابة كالاجتهاد في مجال التشريع، وإصدار الأحكام، وتنفيذ الحدود، وقيادة الجهاد، وإمامة صلاة الجمعة، وجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، مما يجعل العديد من أركان الدين تبطل أصلا، وتتعطل كليا في غيابه. ولهذا يعد استيلاء أئمة الشيعة، على الحكم في إيران، سنة 1979 وتأسيسهم جمهورية إسلامية، قوامها دستور تمت صياغته في غياب الإمام، ثورة حقيقية في التقاليد الشيعية. غير أن المتتبع لتاريخ هذا المذهب، يجد في قيام الجمهورية الإسلامية، خلاصة منطقية لمسار طويل، دعمته عمليات اجتهاد، وإصلاح متواصلة، شملت مختلف الميادين، انطلقت فعلا، في القرن الخامس الهجري، أي مباشرة بعدما تأكّد طول غيبة الإمام الثاني عشر، وهو الإمام محمد.

وراح فقهاء الشيعة، حتى لا تتعطّل أمور الطائفة، في مجالي العبادات والمعاملات، يحيلون شيئا فشيئا، بعض صلاحيات الإمام المخفي الأساسية، إلى كبار قاد م الروحيين، مما جعلهم في انتظار عودته،ونيابة عنه، يؤمون صلاة الجمعة، ويقودون الجهاد، ويمارسون حق تأويل بعض الأحكام الشرعية. ولم يتم الإجماع على منح أحد كبار ا تهدين حق الاضطلاع بمقام المرجع الأعلى، إلاّ في القرن التاسع عشر الميلادي، شريطة بقائه بعيدا، عن الوظائف السياسية. ومعلوم أن آية الله الخميني، كان أول من طالب صراحة، بكلّ صلاحيات الإمام المنتظر، في بعديها الروحي والمدني، بالنيابة طبعا. وكان ذلك بإصدار كتابه الواضح المرامي :"ولاية الفقيه". وأيده في هذا التصعيد الرامي إلى تولي رجال الدين، السلطة بكاملها، مرجع آخر من أصل عربي، وهو الإمام العراقي، آية الله

باقر الصدر. ويعد في قضايا المذهب الإثنا عشري، من منظّريه الكبار. وله العديد من المؤلفات، ومنها على وجه الخصوص، مشروع دستور للدولة الإسلامية، علما أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، استعانت بآرائه ومؤلفاته، عند وضعها القوانين المؤسسة لمختلف هيئا ا.

ومما ساعد رجال الدين على استلام مقاليد الحكم، والاستحواذ على أهم مراكز التسيير السياسي والإداري، إبان التمرد على الشاه وبعده، ما كانوا يحظون به من تأييد شعبي واسع النطاق. فصاروا يمثلون في نظر الإيرانيين، حما م الأوفياء، من كل عملية مسخ لشخصيتهم الوطنية، أو طمس لهويتهم الإسلامية الراسخة في وجدا م، وهي مصدر اعتزازهم. يمثل عهدها الذهبي، صفحة ناصعة من تاريخهم.

واستغل رجال الدين الإيرانيون، أحسن استغلال، مشاعر هذا الوفاء الشعبي للإسلام، وتعلّق السواد بتقاليدهم الشيعية العريقة، لصالحهم الخاص، ووظّفوها في بداية المشوار، لإفشال مخططات الشاه، الرامية إلى إضفاء الطابع العلماني على القوانين الإيرانية، وتجديد عهد الإيرانيين بتاريخ الفرس ا وسي، من خلال مبادرات هوجاء، قوامها الاستبداد السياسي، والجور الاجتماعي، مع عداء سافر للقيم الدينية، وولاء مطلق للغرب. كما استفاد رجال الدين، من القطيعة القائمة وقتها، بين القصر الملكي، وقوى الجماهير الحية المتمثلة على وجه الخصوص، في التجار، والطلبة، والعمال، مما مكنهم من توجيه الضربة القاضية، لكل من الشاه وعرش أسرته، ومخططاته المناهضة للإسلام .

و يأتي في مجال السياسة الدولية، وفي مقدمة العوامل التي ساهمت في نجاح مخطط الإمام الخميني، سوء تقييم الدول الغربية، وخاصة منها فرنسا، للظاهرة الإسلامية في صيغتها الإيرانية والشيعية، حيث كانت جميعها، تكن للفرس دوام العطف، وتستبعد منهم، أدنى عداء لحضار ا اليهودية-المسيحية، خاصة، وأن الشعب الفارسي ينتمي في نظرها، إلى عرقها الآري، خلافا لجيرانه العرب، وأنه

لم يتبن المذهب الشيعي، إلا ليعبر عن رفضه المقنع، للإسلام السني العربي، خاصة عندما "كان مغلوبا على أمره".

وخلاصة القول لذا الشأن، إن الإعلان المفاجئ، عن نشأة أول جمهورية إسلامية بإيران، المحسوبة على الغرب، كان نتيجة تضافر عدد من العوامل، السياسية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، أفرزها واقع ا تمع الإيراني، ووضعية دولية مناسبة. وكان العديد من الملاحظين، يتوقعون سرعة تدهور الأوضاع في ظل النظام الإيراني الجديد. لكن قادة ثورته، تمكنوا من الحفاظ على التأييد الشعبي لسياستهم، فأحكموا هيمنتهم على أوضاع البلاد، بفضل تنظيم مقتدر، وتوزيع مناسب لعناصرهم، على رأس القطاعات الحساسة للدولة، مع احتكارهم لمراكز القرار. كما أن نجاح عمليتهم هذه، لم يأت تلقائيا، بل كان نتيجة حسن استخلاص أئمة الدين، لدروس تلقوها من تجارب عديدة، أبلوا البلاء الحسن في إنجاحها، وحرموا في الماضي، من ثمارها، حيث لم يستفد في كل مرة، من تضحيا م ، إلاّ النظام القائم، أو المعارضة السياسية غير الدينية.

ومن هذه التجارب الفاشلة، ما سمي بالإضراب عن التبغ الذي نظّمه آية الله شيرازي، ضد المصالح البريطانية سنة 1891. ومنها أيضا المظاهرات الصاخبة التي قامت ا الجماهير، سنة 1905 للمطالبة بدستور يضع حدا لسلطة الشاه المطلقة، ومنها أيضا حركات التأييد الواسعة التي حظي ا الوزير الأول محمد مصدق سنة 1951 عند تأميمه الثروات النفطية الوطنية، مما حثّ وكالة المخابرات الأمريكية، على الإطاحة به.

واليوم، وأمام السياسة العربية، للرئيس بوش"جينور"، وخاصة منها المتعلقة بالعراق، بعد احتلال أراضيه، والقضاء على قدراته الاقتصادية والعسكرية، وإبادة قادته، هناك من الملاحظين من صار يخص التطورات التي تشهدها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بقراءة مخالفة للرأي العام فيها، كأن

يشكّك في عفوية ثور ا، واحتمال أخذها العواصم الغربية على غير وهلة، جاعلا من بروزها، على الساحة المشرقية، جزءا من مخطط واسع المرامي، يهدف إلى إعادة ترتيب الأمور في الخليج، قصد إضعاف شأن أهل السنة من العرب، وبعث قوة شيعية فاعلة، بزعامة إيران، ومعية كل من عرب العراق، والنظام السوري وحزب الله في لبنان، تخضع حركة حماس في قطاع غزة لنفوذها. ومن عناصر هذا المخطط الأمريكي-الصهيوني، فتح ا ال أمام أدوار أكثر فاعلية، لتركيا بالشرق الأوسط، تمهيدا لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، وجعله فضاء متعدد الأعراق والطوائف، بزعامة تل أبيب، تضمحل فيه الهوية العربية بصفتها المحرك الأساسي، لمشاعر الكراهية ضد الكيان الصهيوني، ومصدر الخطر الدائم على وجوده..

ويتحجج أصحاب هذا الطرح، لتأكيد صحته، بازدواجية المواقف الغربية، إزاء كل من العراق، بقيادة الرئيس الراحل صدام حسين، وإيران الحالية رغم قيام نظامها على الثيوقراطية، وتحديا ا المتواصلة للعواصم الغربية. فبينما لم تتردد القوات الحليفة، بزعامة واشنطن، في غزو بلاد الرافدين، والإطاحة بقياد ا، وتمزيق وحد ا وتخريب منشآ ا، رد شكوك واهية، حول احتمال امتلاكها للقنبلة الذرية، وأنماط من أسلحة الدمار الشامل، نراها مكتوفة الأيدي أمام سياسة طهران العدوانية، تكتفي منذ سنوات، بالوعد والوعيد، لصدها عن تطوير صواريخها البعيدة المدى، وعزمها المعلن على تبوء مكانتها ضمن القوى النووية في العالم. وها هي الولايات المتحدة تعلن اليوم، باسم رئيسها الجديد براك أوباما، نيتها الدخول في مفاوضات سلمية مع القادة الإيرانيين، وإبرام اتفاقيات تعاون معهم، في العديد من ا الات، وهذا رغم تمسكهم بمواقفهم، وتجديد الشعب الإيراني ثقته في زعيم التيار المتشدد، الرئيس أحمدي نجاد.

وإنه لمن الصعب التكهن بما ينتظر المنطقة من تقلبات، في هذه المرحلة بالذات، بعد انتخاب الرئيس الأمريكي براك أوباما، لقيادة الولايات المتحدة، وشؤون العالم، ووصول اليمين المتطرف الصهيوني إلى الحكم، وتمادي البلدان

العربية في اللف على نفسها، وتجديد عهدة الرئيس الإيراني أحمد نجاد وسط مظاهرات سخط عارمة، وتشكيك بعض القادة الدينيين في نزاهة الانتخابات التي منحته العهدة الجديدة. فالوضع بالمنطقة مرشح بحق، لكل الاحتمالات.

الغرب والتيارات الإسلامية المتشددة

يبدو أن التشدد المتميزة به حاليا، مختلف الحركات الإسلامية عبر العالم، يمثل آخر رد فعل أخذت جماعة من المسلمين تواجه به المخططات التي تحيكها أوساط أجنبية ضد قيمهم، وهذا بالطبع قبل انحرافها شبه الكلي عن مراميها السامية جراء وقوعها تحت نفوذ أطراف معرضة، ودول أجنبية معادية. ومثل هذا السلوك معهود لدى ا تمعات الإسلامية تتبناه في فترات معينة من تاريخها لمواجهة الطوارئ والأخطار. وقد تلازمه لفترات متفاوتة الآجال، فيكون إيذانا منها للدخول في تحولات اجتماعية عميقة، تعم مختلف مناطق دار الإسلام، ولا تعود حتما بالنفع على أصحا ا، ومن هذه التحولات:

- لجوء المسلمين إلى غلق باب الاجتهاد في القرن الخامس الهجري، حفاظا على سلامة معتقدهم أمام ذلك الغزو الثقافي المكثّف الذي تسببت فيه أقوام دخلت الإسلام شعوبا وقبائل، حاملة في ذاكر ا الجماعية، آثار حضارا ا الأصلية المنافية لتعاليم الإسلام. فتسربت إلى تفاسير بعضهم للقرآن والحديث، مفاهيم وتأويلات ذات أصول إسرائيلية ويونانية ومسيحية ومجوسية، حسب سابق انتماء كل منهم. وهذا ما أدخل الأمة في متاهات كلامية عقيمة، منافية لذهنية المسلمين الأوائل وفهمهم السليم للأشياء. ومن ذلك ما احتدم من جدل عقيم حول القضاء والقدر، ومسؤولية الناس على أعمالهم أمام علم خالقهم لما صدر وسيصدر عنهم من أعمال، وأزلية القرآن أو خلقه. وتعرضت الأمة الإسلامية جراء تفشي هذا النقاش البيزنطي، إلى المزيد من الانقسامات بعد ما تشعبت إلى طوائف ومذاهب وملل ونحل لم تقف بأصحا ا في خلافا م عند

حدود النقاش الهادئ والإقناع بالحجج، بل كثيرا ما أدت م إلى المواجهات المسلحة، وضروب التقتيل والتخريب المنافية للإسلام.

كما جاء هذا التخلي عن الاجتهاد وسلطان العقل، نتيجة للدمار الشامل الذي ألحقته بالحضارة الإسلامية، الحروب الحاقدة المدمرة التي شنها ضدها كل من المغول والصليبين، فاستهدفت على وجه الخصوص، العلماء والخبراء مع إتلاف كلي لآلاف المخطوطات النفيسة. وأسفر هذا الغزو المتعدد المصادر الممتد على عصور، عن القضاء شبه الكلي، على مراكز الإشعاع الثقفي، والتفكيك للمجتمعات وعن إشاعة الفوضى والبلبلة والفقر والتشريد والأوبئة، عبر كامل الديار الإسلامية .

– شيوع ظاهرة التصوف و افت العامة على مختلف طرقه، وهي تدعو جميعها بعد سقوط عروش شامخة، وخراب بلدان عامرة، وزوال عزة حضارة برمتها، إلى نبذ ملذات الحياة، والتفرغ للعبادات من خلال أداء جماعي للطقوس. كما أ ا تحث على التضامن الأخوي بين مريديها، والجهاد الدفاعي ضد الغزاة، فصارت تمثل بالنسبة للمسلمين في تلك الحقبة العويصة، الوسيلة المثلى لاستدراك جهلهم للأداء الصحيح للواجبات الدينية، والإطار البديل لدولتهم الغائبة، والحافظ لهويتهم المستهدفة وكرامتهم المهانة. كما وجد الناس في أدعيتها، بلسما لعلاج عقولهم المصدومة، فوفرت لهم أسباب الالتقاء فيما بينهم والتشاور في أمور دينهم ودنياهم، وأعادت لهم مشاعر الطمأنينة والثقة في النفس، والقدرة على مواجهة الصعاب والطوارئ، والتصدي للغزاة الصليبيين بفضل جهاد منظم. وهكذا ذاع صيت الصوفية عبر دار الإسلام، فصارت لقرون عدة، النمط الغالب لأداء العبادات ولتنظيم شؤون الناس في جميع ا الات. واستمر هذا الوضع في ظل الخلافة العثمانية، وحين حلّت بالأقطار الإسلامية قارعة الاستعمار، وشملها ضيم الاحتلال الأجنبي.

-انتهاج الإصلاح ومن هذه الردود الجماعية تجاه أي تأثير خارجي هام، ما أحدثه في المسلمين احتكاكهم بالحضارة الغربية عن طريق الحملات ذات المبررات العلمية التي أخذت تنظمها بعض الدول الأوربية في اتجاه العالم الإسلامي، في بداية ثور ا الصناعية، عند حلول القرن الثامن عشر الميلادي. ومنها على وجه الخصوص حملة بونبارت إلى مصر، أو جراء الحروب الاستعمارية المكشوفة مثل التي تعرضت لها الجزائر في يوليو 1830. فكانت بمثابة المنبه الذي استيقظت لطبوله ضمائر المسلمين، فلاحظوا مدى تخلفهم عن محيطهم الدولي في ا الات الاقتصادية والعلمية والفنية والتنظيمية والعسكرية، مما حثهم على التفكير الجدي في تطوير أوضاعهم، ولو باعتماد مناهج العدو، أو بإرسال البعثات الطلابية إلى جامعات أوربا ومعاهدها المتخصصة. وهذا ما حاول القيام به الأمير عبد القادر وهو في خضم المعارك التي خاضها ضد الجيوش الفرنسية، فكان يستعين في تطوير صناعته الحربية، بخبراء أسبان، وإيطاليين وحتى فرنسيين. كما كان يعتمد على النماذج الأجنبية في تنظيم مصالح دولته الفتية وأسلحة جيشه.

لكن المستعمر كان بالمرصاد، فحارب النهضة الفكرية والإصلاح الديني بنفس الشراسة التي تصدى ا إلى المقاومات الدفاعية وكل الحركات التحريرية. وراح يحيي فيهم التقاليد البالية والاعتقادات الضالة المضللة، معتمدا في ذلك على المشعوذين والعملاء وجمهرة الانتهازيين.

ومضت على علاقات الشعوب الإسلامية، بأوربا والولايات المتحدة، اليوم، قرابة القرنين في ظل الاحتلال المباشر تارة، والتعاون الثقافي والفني المعهود بين الأقطار المستقلة، تارة أخرى، دون أن تجني منها حضارتنا الإسلامية، الثمار المنشودة، أو تحصل على أي نقل للتقنيات الحديثة، فترقى بأوطا ا إلى مصاف الدول المتطورة، مثلما فعلت شعوب أخرى، مثل اليابان والصين والبرازيل والهند، مما يبرر كل سؤال حول الأسباب الحقيقية لعقمنا هذا المزمن.

الإسلام والمسلمون في مخيلة الغرب الجماعية

يعد احتلال الشرق الإسلامي، بدءا من القرن التاسع عشر، من طرف الدول الغربية، تحقيقا لحلم طالما راودها، وثمرة جهود شاقة بذلتها عبر العصور، اعتمدت فيها أسلوب المراوغة تارة، والكيد والاستفزاز والحروب الشاملة تارة أخرى، تماشيا مع قدرا ـا العسكرية، وموازين القوى للطرفين.

ويضرب العداء الذي تكنه للإسلام، كل من الشعوب العبرية والنصرانية، جذوره في أعماق التاريخ، بل إلى اللحظات الأولى من ظهور آخر الأديان السماوية، وشروعه في نشر تعاليمه عبر أراض، كانت بالأمس، مهدا لسابق الديانات، وداخل أقوام كانت تدين بكتبها. ومن المستبعد أن تتغير هذه المواقف العدائية في الظروف الراهنة، رغم التسامح الداعي إليه عصرنا، والأصول المشتركة للرسائل السماوية، والعديد من تعاليمها المشتركة، والعلاقات اليومية القائمة بين شعو ـا، والجوار الجامع بين أقطارها، في المشرق، وحول البحر الأبيض المتوسط، وحتى داخل القارة الأوربية نفسها. ومازال العالم الغربي، بالرغم من كل هذه الشروط الحاثة على الحوار البناء والتعاون المثمر، يتعامل مع المسلمين، اعتمادا على الأحكام المسبقة ا ـحفة، رافضا لهم مترلة الشريك الكامل الحقوق، الجدير بالاعتبار والتقدير، في الوقت الذي ما فتئ يحسن فيه سلوكه ومعاملاته مع أمم أخرى، هي أبعد ما تكون عنه، جغرافيا وحضاريا وفي المعتقد والسلوك.

وكأنّ الغرب نسي ما لقيه أبناؤه من تسامح وحسن معاملة، داخل أراض أوربية خضعت طويلا، للسلطة الإسلامية، كالأندلس وصقلية ودول البلقان، أو أقاموا بدار الإسلام كمواطنين، أو ضيوف، أو أسرى حرب، فراح يتخذ من الإسلام بمختلف مظاهره، الروحية والحضارية، رمزا "للغيرية" ونموذجا لكل ما يتناقض مع مناهج تفكيره، وطرق سلوكه، في تنكّر سافر لواجب العرفان. ومما يزيد الدراسات الغربية المتعلّقة بشؤون الإسلام، غموضا وتشعبا، خلطها المتعمد

بين العبادات التي ينص عليها، والشعوب المنتمية إليه، عربا كانوا، أو أتراكا أو أفارقة، أو حتى أوربيين، من خلال نظرة تعتمد منهج التعميم المفرط، والشمولية القاضية على كل خصوصية، أو حركية، أو تطور.

وهذا ما جعل "الشرق الخيالي" l'Orient imaginaire رغم استحواذه الدائم على وجدان الأوربيين، ومخيلتهم وعقولهم، لا يحظى منهم بوصف مطابق لواقعه وحقائقه، وبأحكام نزيهة تنصف قيمه، بل يبقى لديهم، صورة وهمية تعكس أساسا، انشغالا م الظرفية، وهواجسهم وآمالهم وأطماعهم. وكثيرا ما يوظفونه داخل عالمهم، أداة لتجاوز خلافا م، وتوحيد صفوفهم، وتعبئة طاقا م، وفرض هيمنتهم. والدليل على سعيهم الدائم إلى تشويه الوجه الحقيقي للإسلام، ما قام به، في الماضي، البابا أربان الثاني(Urbun II) بإعلانه الحملة الصليبية الأولى، سنة 1097 م، تلبية لواجب تحرير ضريح السيد المسيح عليه السلام، من قبضة المتعصبين "المحمديين". وما كان لهذا البابا أن يجهل شيئا عن تسامح المسلمين، ومقر إقامته -روما- على أميال معدودة من صقلّية والأندلس، الخاضعتين وقتها، لسلطان المسلمين، وحيث الثقافة العربية-الإسلامية تجود بكل سخاء، على البشرية جمعاء، بفيض علومها وفنو ا، ينهل منها كل متعطّش إلى المعرفة، بما فيهم قادة الكنيسة أنفسهم. كما كان من الصعب على هذا البابا بالذات، أن يخفي هذه الحقائق عن عامة المسيحيين. ولهذا نقل الصراع إلى مجال العقيدة، جاعلا الإسلام وكأنه، شأن داخلي للكنيسة، تفرض عليها الضلالات المنطوي عليها، التصدي لها ومعالجتها. فجعل من المسلمين "أهل بدعةhérétiques "يستحقون مصير الطوائف المسيحية الأخرى الخارجة عن تعاليم الكنيسة، ومنها كنيستا الألبيجوا les Albigeois وطائفة اليونيات les Uniates اللتان أبادت الكنيسة أتباعهما أو كادت.

ويتضح هكذا، أن مبرر الحملة الصليبية الأولى، ظاهره واجب ديني بينما كان يخفي وراءه أغراضا دنيوية، ومنها محاولة البابا، اختبار مدى نفوذه على أتباعه الكاثوليك، مقابل كل من الإسلام، والكنسية الشرقية، وإحياء شعلة

الإيمان في الناس بعد فتورها، وجمع شمل سكان القارة الأوربية التي أ كتهم هجمات قبائل "الباربار" القادمة من الشمال، كما أ ا جاءت لوقف الاقتتال المتواصل بين السادة الإقطاعيين، المتصارعين فيما بينهم، في حروب شرسة، وذلك عبر تعبئة الجميع في حرب مقدسة تحثهم على الالتئام، ونبذ الخلافات والامتثال لأوامر، السبيل الأمثل للتفوق على الأعداء في شؤون الدين والدنيا.

وجاء القرن السابع عشر، متزامنا مع تولي الدولة العثمانية شؤون كافة المسلمين، خاصة في تصديهم للحروب الصليبية، ومحاولتهم فتح دول جديدة للإسلام، جنوب شرق القارة الأوربية وداخل روسيا. فاستقطب العنصر التركي لذلك، كراهية الأوربيين، وصار، طيلة هذه الفترة، مصب سخطهم وموضع سخريات حفلت ا مؤلفا م، ونكت أحاديثهم اليومية، ومنها قولهم في حق البليد العنيد، "رأس التركي" و"الماموشي"وغيرها من عبارات الازدراء.

وإذا انتقلنا إلى القرن الثامن عشر-عصر الأنوار- فإننا نجد أن المفكرين الغربيين، من فلاسفة وعلماء في السياسة، والاجتماع، والقانون، ومنهم على وجه الخصوص مونتيسكيو Montesquieu كثيرا ما يتناولون بالشرح والتحليل والكثير من التظليل، مفهوم "الاستبداد الشرقي" « le despotisme oriental » وكانوا يرون فيه، افتراء، رمز نظام الحكم في الإسلام، مع جمع ملوكه في أيديهم، السلطات الثلاث (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية). ولم يلجئوا إلى هذا الزعم، إلاّ لفتح جدال ثري حول الاستبداد المتميز به النظام الملكي القائم آنذاك، عبر البلدان الأوربية، في كل من باريس، وفيينا وموسكو، وعواصم أخرى، والمبارك فيه من طرف رجال الكنيسة، دون تعرضهم لبطش الملوك، أو تكفير الكهانوت. وقد تمكنوا باتخاذهم الحكم الإسلامي هدفا ظاهريا لانتقادا م، من عرض مشاريع إصلاحا م المؤسساتية بكل حرية، وتحضير الظروف المناسبة لاستقبال عهد النظم البرلمانية، والديمقراطية، عبر القارة الأوربية أولا، والعالم قاطبة في ما بعد.

ثم جاءت فترة الرحلات الأوربية الاستطلاعية، في اتجاه كل من مصر، والقدس، والشام، وتركيا، وفارس، استجابة لما أثارته في مخيلة الجماهير الواسعة، مطالعتها لكتاب "ألف ليلة وليلة" الذي تمت في تلك الفترة بالذات، ترجمته إلى جل اللغات الأوربية، وهو حافل بصور الترف، وا ون، والعيش الهنيء، فصار الحج إلى المشرق في أوساط أدباء القرن التاسع عشر، وشعرائه الغربيين، من أهم مصادر وحيهم، والحديث عنه، نمطا أدبيا ذائع الصيت، يستلهمون منه مواضيع قصصهم، وروائع أشعارهم الرومانسية، فتلبي حاجات قرائهم إلى المغامرة، والاغتراب والفرار من أجواء بلدا م الملوثة بدخان الفحم الحجري التي صارت تفرزه آلاف المصانع، ومن مآسي استغلال الإنسان لطاقة الرجال والنساء والأطفال دون تمييز، أو شفقة، في عز الرأسمالية الناشئة.

وحفلت مؤلفات الأدباء الغربيين الخاصة بالمشرق، بالأحكام المسبقة، تروي في ا ال الاجتماعي، ميل العرب إلى الكسل، وروح الاتكال ونبذهم للعمل المنتج الخلاق، ينعمون بجمال الطبيعة، ووفرة ثمارها، وطيب مناخها، منهمكين في الملذات "بحور العين" والغلمان ونشوة المخدرات. وهي، في زعمهم، مجتمعات قائمة في الميدان السياسي، على استبداد الحكام، تتميز بحالة التخلف في جميع ا الات، مبرزة بوضوح، "قابليتهم للاستعمار"، إذ كثيرا ما تصفهم وهم يلفون على أنفسهم، في حركة محورية، تذكر برقصة الدراويش اللامتناهية، وكأ م يستنجدون بالدول الغربية، لإخراجهم من حلقتهم هذه المفرغة، والجود عليهم بأنوار أنظمتها السياسية، وإرساليا ا التبشيرية، وهيئا ا التعليمية، وفيها سبيلهم الأكيد للتخلص من العبودية، وتحقيق آمالهم في التمتع بالرقي والتنمية.

وتزامن هذا الاهتمام برسالة أوربا الحضارية، في اتجاه المشرق الإسلامي، مع الثورة الصناعية، وحاجتها المتزايدة إلى المواد الأولية، واليد العاملة غير المكلفة، والأسواق الاستهلاكية المربحة، فأدت إلى غزو كاسح للبلدان الإسلامية. ووجد الغربيون من خلال حملا م الاستعمارية، أنفسهم وجها

لوجه، مع المسلمين، عربا وأفارقة وأسيويين، فراحوا يشفون فيهم غليلهم الكامن، باسم رسالة التمدين الموكلة لهم، و"حق التدخل الإنساني" في شؤون الشعوب، من أجل تحريرهم، وتحسين أوضاعهم، وإسعادهم، ولو بأبشع أساليب التقتيل، والتخريب، والنهب والاستبداد .

وها هو عهد ذلك الاستعمار المباشر المتوحش، على وشك الزوال، والشرق بمفهومه الغربي، المحصور في البلدان غير الأوربية من البحر الأبيض المتوسط،، ما زال يدين بالإسلام وفي رقعة طالما عدها العالم اللاتيني ملكا له، تشرف على جوانبه الروحية، كنيسة روما. وليس من باب المغالاة، القول بأن "المثال الجزائري" في خضم هذا الصراع الحضاري، قد بلغ مصاف الرمزية، حيث إن الشعب الجزائري، بفرضه سلطته لمدة قرون، على الملاحة في هذا البحر، وتصديه بحزم لعملية الغزو والاستيطان الاستعماري الأوربي، ورفضه لكل تجنيس، أو تنصير أو وجه من أوجه الأمر الواقع، عن طريق الحروب المسلحة والمقاومات الشعبية المتواصلة، طيلة أزيد من 130 سنة، منتزعا استقلاله بقوة السلاح، قد حرم غزاته من حقهم في التمتع بأدنى مشاعر الغبطة، والارتياح التي يوفّرها لصاحبها، كل انتصار لا يشوبه غبار. بل إن الجزائري الوفي لقيمه وأوطانه، قد غذّى في نفوس الأعداء بتضحياته، وصموده، الكبت والقلق والترعة الدائمة إلى الثأر منه، ولو في شخص عماله المغتربين، وهذا ما أدى إلى الفشل، بكل مشروع تعاون متزن، مربح للجمع، بين الجزائر وجارا ا من الضفة الشمالية للمتوسط، رغم وفرة الشروط المادية، والبشرية وعامل الجوار.

وإذا كانت الدول الغربية لم تفلح، إبان احتلالها المباشر للعديد من البلدان الإسلامية، في محاولة فرض نظامها العلماني عليها، سواء بواسطة قادة محليين كالرئيس الراحل الحبيب بورقيبة في تونس، أو بتدخلا ا المباشرة كما فعل الاتحاد السوفييتي في الجمهوريات الإسلامية الآسيوية التابعة له سابقا، فهي لم تتخل بعد عن هذه المساعي، خاصة بعد ما اكتسى المشكل أبعادا جديدة،

بانتقاله إلى داخل الديار الغربية نفسها، تثيره الجاليات الإسلامية المقيمة ـا اليوم بكثافة، ويحمل أفرادها جنسيات الدول الغربية، ويخضعون لقوانينها.

ويرجع هذا الوجود الإسلامي أساسا، إلى الهجرات التي كانت نظمتها أوربا في أوساط شبان مستعمرا ـا، لاستغلال طاقا ـم، كعمال لسد حاجتها إلى اليد العاملة الأجنبية غير المكلّفة، أو كجنود لكسب رهان مختلف حرو ـا، عبر ساحات القتال العالمية، أو داخل المصانع الحربية. كما أنه يأتي كنتيجة حتمية لطول احتلالها للبلدان الإسلامية. و أصبح الدين الإسلامي اليوم، لحجم جالياته في كل من فرنسا، وبريطانيا وهولندا، وألمانيا، وأقطار غربية أخرى، يحتل ـا جميعا، المرتبة الثانية بعد المسيحية.

وبدأ هذا الوجود الإسلامي بالقارة الأوربية، يتخذ طابع الديمومة، بعد تفشي الأزمات الاقتصادية المتتالية الأخيرة، خاصة في العالم الثالث، ونتيجة لقرار السوق المشتركة وقتها، إغلاق حدود بلدانه الأعضاء، في وجه كل هجرة أجنبية جديدة، باستثناء أعضاء أسر المقيمين فيها، بطريقة شرعية. فسارع هؤلاء المهاجرون إلى استقدام ذويهم إلى مواطنهم الجديدة، مع سعيهم المشترك إلى الحفاظ على مميزات هويتهم الأصلية،/ وتقاليدهم، وأزيائهم الوطنية.

والسؤال المطروح في ظل مشاعر العداء التي استفحلت اليوم، في اتجاه العالم الإسلامي، عبر أرجاء الغرب اليهودي- المسيحي، يتمثل في معرفة مصير العلاقات البشرية مستقبلا، بين شمال متطور، ينعم بالرفاهية، ويشكو قلة السكان، وعجزا واضحا في اليد العاملة، وبين جنوب يتخبط في الفقر، والجوع، ومشاكل النمو السكاني السريع، والبطالة المزمنة. ومثل هذا الوضع، يؤدي حتما، إلى الهجرة من الجنوب نحو الشمال، ولو بالطرق السرية غير الشرعية، وبامتطاء زوارق هشة، تعرضهم للهلاك المحتوم. وذلك من أجل العمل ولقمة العيش. وزادت مشاعر العداء، والإقصاء حدة، إزاء المهاجرين القادمين من إفريقيا والعالم الإسلامي، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي

اكتسحت القارة الأوربية من جديد، واستفحال التحرشات ضد الأجانب التي صار يرفع لواءها، اليمين المتطرف، خاصة بعدما أخذت كفة التأييد الشعبي، تميل لصالحه عبر مختلف مناطق القارة الأوربية.

الإسلام رهان ضمن السياسات الداخلية للدول الغربية

يعود الوجود المكثف للجاليات الإسلامية بأوربا، إلى الأسباب التي فات ذكرها، وتختلف أصول هذه الهجرة، حسب الأقطار الغربية. فهي على العموم مغربية وإفريقية في فرنسا، وهندية-باكستانية، ببريطانيا، وتركية بألمانيا، وأندونوسية ولندا. وأخذ أفرادها بالإضافة إلى مساهمتهم النشطة في تطوير الاقتصاد الغربي، يلعبون أدوارا سياسية، تستغلّها أطراف حاقدة لتغذية روح التعصب ضد الإسلام والمسلمين، ولقضاء بعض أغراضها السياسية،على المستوى المحلي.

والهجرة المسلمة هذه، بطبيعة تشكيلتها البشرية، الغالب عليها العنصر العمالي، بمستوى ثقافي واجتماعي محدود، مؤهلة أكثر من غيرها، لاستقطاب مشاعر عداء محيطها الأوربي، ونزعته العنصرية المزمنة، علما أن المغترب المسلم، لم يبق على ما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية، يحاول الذوبان في محيطه الجديد، يلبس لباس المواطن الأوربي، ويمشي وحيدا على هامش الجماهير، حتى لا يلفت الأنظار صوبه، بل صار يتباهي ندامه الشرقي، ومميزات أخرى، بينما غالبا ما تلتزم المرأة المسلمة الحجاب وكل ما يميزها عن المرأة الأوربية. وهذا ما يساعد الأطراف المعادية، على تعميم حكمها الخاص بالمغتربين، على سواهم من المسلمين.

ولا ننسى أن الجالية المسلمة المقيمة ببلدان الغرب، باستقطا ا حقد الأوربيين المعهود إزاء كل مجموعة بشرية أجنبية تقيم على أراضيهم، تساهم لا محالة، في تخفيف حدة الكراهية، والعنصرية ومظاهر التمييز التي كان اليهود عرضة لها عبر العصور وعانت منها الويلات. وإن اليهود "الأصخيناز" الأوربيي

المنشأ، وبعد ما استغلوا العمال المسلمين المكونين أساسا من عمال شبه أميين، كفاصل واق ضد مشاعر الكراهية المسلطة عليهم في الماضي، أخذوا منذ اية الحرب العالمية الثانية، يستغلّون اعتمادا على وسائلهم الإعلامية الهائلة، قضية "المحرقة"، و"خطر الإسلام الداهم" لإبراز الأصول المشتركة للحضارتين العبرية والمسيحية، وضرورة تضامنهما للتغلب على الإسلام الداهم والمؤمنين بتعاليمه. ويستغلون، من جهة ثانية، هذا الخوف من المسلمين، ليضفوا كامل الشرعية على وجودهم بربوع أوربا، وطابع الشرعية على سياسة إسرائيل الإجرامية، ضد الفلسطينيين، حيث حولوها بفعل احتكارهم لوسائل الإعلام، إلى مهمة مقدسة، ترمي إلى الدفاع عن الأرض المقدسة، والقيم الغربية المشتركة في وجه الأخطار المتمثلة في العرب والمسلمين.

ومن الطبيعي أن يصبح الإسلام من خلال جالياته المقيمة بأوربا، والمتمتعة بجنسيات دول إقامتهم، محور المساومات الانتخابية، مثيرا في المواطنين الأصليين، مواقف متضاربة. فهناك من صار يحاول كسب ودها، للفوز بأصوات أعضائها في مختلف الانتخابات المحلية، والوطنية، فينهج إزاءها، أسلوب الحوار والتقارب والتعاون، مما أدى بمؤسسات إنتاجية كبرى عديدة، إلى تجهيز مصانعها بقاعات خاصة للصلاة، ومطاعم تتحاشى المحرمات من مأكل ومشرب، وتمنح عمالها المسلمين، عطلا إضافية في أعيادهم الدينية، مع العلم أنّ هذه المبادرات تسمح لأرباب العمل، تضييق الخناق على النقابات العمالية ذات الترعات التقدمية، وكسب "السلم الاجتماعي" داخل مؤسسا م، ورفع مستوى الإنتاجية لدى اليد العاملة المكونة من المغتربين .

ومن الأوربيين أيضا، من لا يجد سبيلا أفضل، لخوض معاركه الانتخابية، ووصوله إلى مراكز السلطة، من اتخاذ الجاليات الإسلامية محورا أساسيا لدعاياته المغرضة، محملا إياها مسؤولية الأزمة الاقتصادية الخانقة، والبطالة المتزايدة التي صارت تعاني منها ا تمعات الغربية، والشرائح المحرومة منها على وجه الخصوص. كما يحاول تحميلها مسؤولية كل مظاهر العنف التي تظهر في أماكن

وجودها، رغم تفشي نفس الظاهرة عبر العالم، اعتمادا على أعمال الشغب التي يلجأ إليها أحيانا، الشبان المهاجرون، في مناطق سكناهم، حول كبريات المدن، للاحتجاج على ضروب التهميش والحرمان التي يعانون منها على الدوام. واشتدت في الآونة الأخيرة، الكراهية للمغتربين، فبلغت حد منعهم من بناء مساجد يؤدون فيها طقوسهم الدينية، وحظر ارتداء أي لباس محتشم، ولو كان منديلا لتغطية الرأس، على نسائهم.

فالعلاقات بين أفراد مهاجرينا، وسكان أوربا الأصليين، قابلة لكل التطورات. فمن المؤكّد أن المسلمين لن يلتزموا طويلا، هذه المهادنة، راضين ببقائهم موضع مساومات دنيئة، ومصدر أرباح طائلة، خاصة وأن العديد منهم تعود إقامة أهله بأوربا، إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، ويتمتعون اليوم، بمستويات ثقافية، ومهنية عالية، بل هناك منهم، من صار عضوا في مختلف ا الس المنتخبة، المحلية، منها والوطنية، ووزيرا في بعض الحكومات. وهذا في الوقت الذي مازال من الأوربيين، من هو مصمم على تضييق الخناق على المواطنين من أصل مسلم، ولو باللجوء إلى الطرد والترحيل الجماعي.

ولأعداء الإسلام اليوم، منظرون يؤكدون صراحة، رفضهم لهذا الدين وقيمه وممثليه، وعزمهم المكشوف التخلص منه، ومن أتباعه بكل الوسائل. وإليهم ينتمي الكاتب الأمريكي هانتينغتون صاحب "صراع الحضارات". ولقد وجدوا في حكام غربيين، من مثل الرئيس الأمريكي الأسبق بوش وحاشيته، أداة رهيبة لتنفيذ مطالبهم العدوانية. ومن جرائم هذه الشرذمة، غزو العراق المتواصل، والحرب المسلطة على شعبي أفغانستان وفلسطين، والسكوت أمام مآسي مسلمي الصين والهند وصربيا والشيشان وكشمير ومناطق عديدة أخرى عبر المعمورة.

ويتضح هكذا، أن ذلك الاستعمار التقليدي، بطابعه الزراعي الاستيطاني، وإدارته المباشرة، مازال قابلا للعودة في أبشع مظاهره، وأن العلاقات الحضارية

وجودها، رغم تفشي نفس الظاهرة عبر العالم، اعتمادا على أعمال الشغب التي يلجأ إليها أحيانا، الشبان المهاجرون، في مناطق سكناهم، حول كبريات المدن، للاحتجاج على ضروب التهميش والحرمان التي يعانون منها على الدوام. واشتدت في الآونة الأخيرة، الكراهية للمغتربين، فبلغت حد منعهم من بناء مساجد يؤدون فيها طقوسهم الدينية، وحظر ارتداء أي لباس محتشم، ولو كان منديلا لتغطية الرأس، على نسائهم.

فالعلاقات بين أفراد مهاجرينا، وسكان أوربا الأصليين، قابلة لكل التطورات. فمن المؤكّد أن المسلمين لن يلتزموا طويلا، هذه المهادنة، راضين ببقائهم موضع مساومات دنيئة، ومصدر أرباح طائلة، خاصة وأن العديد منهم تعود إقامة أهله بأوربا، إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، ويتمتعون اليوم، بمستويات ثقافية، ومهنية عالية، بل هناك منهم، من صار عضوا في مختلف ا الس المنتخبة، المحلية، منها والوطنية، ووزيرا في بعض الحكومات. وهذا في الوقت الذي مازال من الأوربيين، من هو مصمم على تضييق الخناق على المواطنين من أصل مسلم، ولو باللجوء إلى الطرد والترحيل الجماعي.

ولأعداء الإسلام اليوم، منظرون يؤكدون صراحة، رفضهم لهذا الدين وقيمه وممثليه، وعزمهم المكشوف التخلص منه، ومن أتباعه بكل الوسائل. وإليهم ينتمي الكاتب الأمريكي هانتينغتون صاحب "صراع الحضارات". ولقد وجدوا في حكام غربيين، من مثل الرئيس الأمريكي الأسبق بوش وحاشيته، أداة رهيبة لتنفيذ مطالبهم العدوانية. ومن جرائم هذه الشرذمة، غزو العراق المتواصل، والحرب المسلطة على شعبي أفغانستان وفلسطين، والسكوت أمام مآسي مسلمي الصين والهند وصربيا والشيشان وكشمير ومناطق عديدة أخرى عبر المعمورة.

ويتضح هكذا، أن ذلك الاستعمار التقليدي، بطابعه الزراعي الاستيطاني، وإدارته المباشرة، مازال قابلا للعودة في أبشع مظاهره، وأن العلاقات الحضارية

ليحث الغزاة على التروح المكثف نحوها. ولهذا بقي عدد المعمرين ا محدودا. ثم إن أية محاولة من المعمرين، لاستخراج الثروات الطبيعية المحلية، والاستفادة منها، في مثل هذه الظروف، يفرض الاعتماد على الأهالي، ويجعل من الحفاظ عليهم، ضرورة تقتضيها مصالح المستعمر. ولهذا لم يفكر في تعريضهم إلى عمليات الإبادة التي مارسها في أماكن أخرى، لاسيما والمواطن الإفريقي "النيغرو"، كما كان يسميه الغزاة ببالغ الاحتقار، سارع إلى التظاهر بالرضوخ للأمر الواقع، في انتظار الفرصة المناسبة لأخذ الثار. وحصل المسلمون الأفارقة، مقابل هذه المهادنة، على عدم تدخل المحتل في شؤو م الخاصة، واحترامه لدينهم وتقاليدهم. وستنجم عن هذه الصفقة الضمنية، انعكاسات سلبية على الجالية المسلمة، حرمتها مثلا، من اكتساب إطارات عصرية في ا ال السياسي والاقتصادي، بالنسبة لباقي الأفارقة الذين قبلوا التردد على مدارس المحتل الخاضعة في أغلب الأحيان، لمختلف الكنائس الأوربية والأمريكية. لكن عهد الاستقلال الذي بشرت بحلوله الثورة الجزائرية، في القارة السمراء، سيأتي بتحولات هامة، تسمح لمسلمي القارة، تحسين أوضاعهم واستدراك الأوقات الضائعة، واستئناف علاقا م مع إخوا م المسلمين، من باقي دار الإسلام.

وصار للأفارقة المسلمين اليوم، شأ م في ذلك، شان غيرهم من الشعوب التي عانت من الاستعمار الغربي، وجود معتبر داخل كل البلدان الأوربية التي احتلت أوطا م، كنتيجة عكسية لظاهرة الاستعمار. فهم في احتكاك دائم مع إخوان لهم قدموا بالآلاف، من المغرب والمشرق، والهند وباكستان، واندونوسيا، بالإضافة إلى مسلمي أوربا أنفسهم، فأصبحوا يتقاسمون الأفراح، والمحن ضمن اغتراب مشترك. ولا يستبعد أن ينقلوا تدريجيا، بفضل أعدادهم، ومستواهم الثقافي الدائم التطور، ومكانتهم الاقتصادية السائرة إلى التحسن، مراكز النفوذ وأخذ القرار الخاصة با تمعات المسلمة، من ديارها الأصلية، إلى مواطنهم الجديدة. وزاد روابطهم الدينية، وانسجامهم الحضاري، قوة وتماسكا، مواقف العداء المسلطة عليهم من أهالي بلدان إقامتهم، من أوربيين وأمريكان

وأستراليين، والرفض المتزايد لمظاهر دينهم وتقاليدهم في المأكل والمشرب والملبس، وفي تأدية الشعائر. وهو رفض يلقونه من جيران في السكن، والمدرسة، وزملاء في مقرات العمل، ضمن اتصال جواري، يمتد على طول الأيام والسنوات.

ولم تبق مختلف مظاهر العداء التي يخص الغربيون ا الإسلام، محصورة في المقيمين من أبنائه على أراضيهم، بل امتدت منذ أحداث 11 سبتمبر2001، لتشمل الزوار منهم، سواء قدموا لدراسة، أو علاج، أو سياحة، وصارت لا تستثني حتى العابرين لترا م، أو المتوقفين لساعات معدودة بمطارا م. فالكراهية تمس اليوم، كافة المسلمين أفرادا وجماعات، وأيا كانت جنسيتهم، أو عرقهم، أو حتى درجة ارتباطهم بالإسلام. فهي بحق حرب صليبية على مستوى المعمورة، تنتهج الاعتداءات المكشوفة تارة، وأساليب الكيد والتلغيم تارة أخرى، لكنها نابعة عن كراهية متأصلة لا تنبئ بأي انفراج وشيك، بين المسلمين وأهل الكتاب من يهود ونصارى، خاصة وقد تخلى معظمهم عن طقوس دينهم، وهجروا أماكن عبادا م من كنائس وبيع، فعششت في خرا ا، الخفافيش وحط الرحال ا، سفلة القوم فحولوها إلى أوكار للرذيلة، بينما يزداد تمسك المسلمين بدينهم، وحرصهم على تأدية واجبا م من صلاة وزكاة وصيام وحج. وهم أيضا في حاجة إلى أماكن خاصة م، من محاكم شرعية، ومقابر، ووسائل نقل للسفر إلى بيت الله الحرام في حج أو عمرة، وإلى مساجد. وكثيرا ما يعوضو ا في حالة حرما م منها، بشقق، أو دهاليز عمارات، يؤجرو ا لهذا الغرض، أو حقول فيؤدون ا، في الهواء الطلق، صلوا م الخمس، وصلاة الجمعة والأعياد ، غير مبالين بالمضايقات المسلطة عليهم. حسبهم رضا الله وقبوله لعبادا م، تصديقا لما ورد في كتا م المقدس: أينما تولوا فثم وجه الله.

بعض الخطط الغربية لترويض المسلمين

يبدو أن "الشرق الإسلامي" سيبقى يمثل شغل الغرب الشاغل، عبر العصور. وقد تولت دراسته، منذ القرون الوسطى، مجموعة من العلماء ينتمي أفرادها إلى مختلف الجنسيات الأوربية، والاختصاصات الفكرية، نصبوا أنفسهم خبراء في شؤون الإسلام والمسلمين، دينا وأقواما وتاريخا وأوطانا وتقاليد وتطلّعات. وهم من سموا ب"المستشرقين". فأطلقوا لخيالهم العنان، يعطون عن حقائق هذا المشرق، ما شاءوا من الصور والأوصاف، فزخرت ا مؤلّفا م، وأقر ا منتديا م العلمية، كحقائق موثقة. وتطور هذا الاستشراق مع الأيام، فتحول إلى مادة علمية قائمة بذا ا. ولعل أكبر إنجاز حققه رواده، في محاولتهم جمع أهم المعلومات الخاصة بالإسلام والمسلمين، في ميادين العقيدة، والشعوب، والقبائل، ومن حيث التاريخ، والجغرافية والآداب، والعلوم والفنون وغيرها، هو المتمثل في ذلك المؤلف المرجعي الضخم الذي ساهم في إخراجه، مع اية القرن التاسع عشر، اختصاصيون تحت عنوان "الموسوعة الإسلامية" Encyclopédie de l'Islam وترجم إلى العديد من اللغات الأوربية، في أجزاء عدة.

وكان "الإستشراق" في بداية الأمر، حكرا على القارة الأوربية وروسيا القيصرية، ثم تبنته غداة الحرب العالمية الثانية، كل من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، ودول عظمى أخرى، عندما وضعت بدورها، قضايا العالم الإسلامي، ضمن اهتماما ا الإستراتيجية والأمنية، معتمدة في ذلك، على خبرة أكبر العلماء والباحثين الجامعيين، بما فيهم من كانوا سابقا، يأبون أي تعامل مع المصالح غير الأكاديمية.

واستمر هذا الاهتمام بالشرق، حتى بعد ما أخذت "دار الإسلام" تفقد تدريجيا، جراء اتفاقيات "سايس- بيكو"، وإلغاء الخلافة العثمانية، ما كانت تتمتع به من هيبة والتئام، خاصة في ا ال الروحي. وشهد العالم نزعة العديد

من البلدان، نحو الالتئام والوحدة، كان من المفروض أن تشمل الديار الإسلامية. لكن هذا الاحتمال لم يتحقق. فلا ـاية عهد الاستعمار المباشر في الستينات، ولا ا يار الاتحاد السوفييتي في التسعينات، دفع بالبلدان المعنية إلى لم شملها، وتوحيد كلمتها، رغم كل المحاولات التي قامت به، بعض شعو ـا مشرقا ومغربا. بل بقيت تلازم مواقعها الخلفية، يتحدث عنها في صيغة الغائب، وكأن لا شيء يعنيها، حتى عند شعورها بأ ـا موضع صراعات دولية ومناقشات ـم مصيرها. فهي تعاني باستمرار، من انتهاكات الغير لمقدسا ـا، ومحاولتهم زعزعة استقرارها، عن طريق الكيد والمناورات، والتلغيم لساحا ـا الداخلية مرة، وباللجوء إلى اعتداءات مسلحة سافرة، مرات أخرى. فهي تعاني غير مبالية، من انتقاص مكشوف لحرية ممارسة شعائرها الدينية، حيث إسرائيل تحظر على كافة المسلمين منذ عقود، إكمال حجهم بزيارة القدس ومسجد الأقصى. في ظل نظام دولي جائر، يخدم مصالح الأقوى على حساب المستضعفين.

ويبدو أن محاولة البابا أيربان الثاني في القرن الحادي عشر، تحويل الإسلام إلى مجرد بدعة، ضمن تعاليم النصرانية، جاعلا منه شأنا داخليا للكنيسة، أخذت تتكرر اليوم عن طريق "حق التدخل الإنساني" الذي منحته الهيئات الأممية مؤخرا، للدول العظمى، مضفية الشرعية على تدخلا ـا السافرة المتكررة في شؤون البلدان الضعيفة، وخاصة منها العربية الإسلامية، تكريسا لقوانين النظام العالمي الجديد، المبني أساسا، على القيم الغربية والرافض للأخلاقيات الإسلامية، أية مرجعية في صياغة أركانه، بحجة أن الإسلام مصدر التعصب والإرهاب. وتجرى عمليات المسخ هذه، والإقصاء، ضمن ضبابية تلك العولمة التي لا يفهم كنهها، ومراميها، إلا أولئك الذين وضعوا قواعد لعبتها.

ومما يؤكد نزعة الغرب إلى احتكار القرار، في كل ما يساهم في صياغة النظام العالمي الجديد، وفرض أنماط حياته على الجميع، ما صارت تعانيه الدول الإسلامية من عراقيل، كلما حاولت التحفظ على القرارات الأممية التي يتعارض تنفيذها مع تعاليم دينها. ومن ذلك ما يتعلق بمفهوم حقوق الإنسان،

وقانون الأسرة، وقواعد الميراث. وصارت كل معارضة منها، لهذه التشريعات القاضية شيئا فشيئا على خصوصيا ا الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية، قصد حملها على تبني نمط العيش الأمريكي الزاحف على العالم، تؤول من طرف الغربيين، تأكيدا لعجز المسلمين المزمن، عن كل تطور أو تفتح على الغير. فهي حالة في نظرهم، مرضية يقتضي واجب معالجتها اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات الصارمة، ومنها الغزو المسلح، والاحتلال العسكري على غرار ما يجري حاليا، في كل من أفغانستان والعراق والصومال، علما أن هذه الأطراف الساهرة على حسن السلوك الدولي، والمضحية بحياة الآلاف من شبا ا وبالثروات الطائلة من ميزانيا ا، لتحرير المرأة المسلمة في زعمهم من عبودية الرجال، ومعانا ا من عبء الحجاب والبرقع في أفغانستان وشمال باكستان، لم تجرؤ على إصدار إدانة واحدة صريحة، ضد إسرائيل، للمضايقات التي تعاني منها جميع الإسرائيليات حتى في الملبس، وفي أداء الشعائر الدينية اليومية، ولتماديها في ارتكاب أبشع جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، لأزيد من نصف القرن من الزمن، وهي إن فعلت شيئا من هذا القبيل، ضمت الضحايا الفلسطينيين لجلادهم اليهود لنفس الإدانة .

ومن الملاحظ أن العلوم الإنسانية تطورت بسرعة في العهود الأخيرة، وتحسنت معها مواقف البشرية من العديد من القضايا الإنسانية المزمنة. فهناك الاعتراف الجماعي للشعوب المستعمرة بحق تقرير مصيرها، والإدانة الصارمة لمختلف مظاهر العنصرية، وضروب التعسف الممارسة ضد الأقلّيات العرقية، أو الثقافية. وقد خطت الكنيسة ذا الشأن، خطوة جريئة في اتجاه اليهود، بتعديلها ركنا هاما من المعتقد المسيحي، فأصدرت عفوها عنهم ومدت لهم يد الصفح والمصالحة، ووصل ا هذا التكفير عن الذات إزاء اليهود، حد الاعتذار لهم باسم كل الكاثوليك، عن المحرقة التي لا يتحمل مسؤوليتها في الحقيقة، إلا حزب أقلية عنصرية ألماني، لم ينج من جرائمه، حتى مواطنو بلده. وتدين الكنيسة اليوم، كل مسيحي يشكك في صحة المحرقة بما فيها بعض كبار

قسيسيها، وهذا بعدما كانت عبر التاريخ، ترى في اليهود، "قتلة الرب" وألد أعداء النصرانية، ومصدر شرور البشرية.

وفي المقابل، بقيت هذه الكنيسة، والدول الغربية عامة، وفية كلّ الوفاء، لمواقفها المتحيزة ضد الإسلام، وقيمه وحقائقه وشعوبه، رافضة تقديم أي اعتذار لعالمه، عن ا ازر العديدة الرهيبة التي اقترفتها مختلف الحروب الصليبية ضد المسلمين، وتابعتها بنفس الوحشية، الدول الغربية المستعمرة، طيلة احتلالها لأوطا م، و بها لثروا م. فنظر ا إلى الإسلام والمسلمين، مازالت تطغى عليها الأحكام المسبقة، والكراهية الدفينة، ومنهج التعميم المفرط المفتقر للموضوعية، المفعم بروح التمييز، معتمدة في حديثها عن المسلم نفس الأساليب والمصطلحات التي وظفتها في العصور الغابرة لذكر من كانت تسميه سابقا، "المحمطان" Mahométan، وتسميه اليوم "لاراب" أو "البيكو" جاعلة منه تارة، رمز المخلوق الكسول الطفيلي، المتمتع جورا بريع البترول، المتسبب في أزمات العالم الاقتصادية، وتارة أخرى، الإرهابي الحقيقي، أو المحتمل المسؤول عن كل الاعتداءات المسجلة عبر المعمورة، ضد العزل الأبرياء وممتلكا م. وأصبح في إمكا ا اليوم، توظيف مختلف وسائل الاتصال العصرية المتطورة التي تحتكر وسائلها، وتتحكم في فنيا ا المتطورة، وقدرة إيحاء صورها، وسرعة انتشارها عبر الآفاق، كأداة تشويه لحقائق الاسلام، يفوق مفعولها فصاحة كلّ خطاب، وبلاغة كلّ هجاء أو تشهير.

فلا عجب أن يصبح المسلم، أمام كل هذه المضايقات، قلق البال، مضطرب السلوك، يشعر على الدوام، بأنه مستهدف في كيانه الفردي والجماعي، بعدما شوه طول الاحتلال الأجنبي محيطه الطبيعي، وقيمه الأخلاقية والاجتماعية، وجعل حياته اليومية خاضعة لقوانين ومعايير دخيلة. فهو يرتدي لباس الأوربي، ويبني البيوت على نمط عمرانه، ويتعامل بلغته وعملاته، ويرتاح في عطله وأعياده، ويكاد يحس ويفكّر ويعمل طبقا لذهنيته ومناهجه. فهو بمثابة الشخص الذي يعيش حياته كلها، مرتديا ثيابا فصل على غير مقاييسه. ولطالما

افتكر بأنه يجتاز ظروفا مؤقتة، تزول بزوال الاحتلال الأجنبي، وأنه سيستدرك اتزانه النفسي والروحي، وانسجامه المنشود، في تعامله مع مجتمعه وثقافته، فور استقلال أوطانه. وتمر الأيام والأعوام، على استعادة جل البلدان المسلمة، لسياد ا السياسية، فلم تزداد أوضاع سكا ا المادية والمعنوية، إلا اضطرابا وتدهورا، خاصة بعد تفكك أواصر الأسرة والعشيرة، وزوال تلك الهياكل الاجتماعية التي طالما، وفرت لهم الأمن والطمأنينة، ودوام السند في السراء والضراء.

وراح الزحف الريفي على المدن، سواء ضمن الظاهرة العالمية الخاصة به، أو جراء الحروب التحريرية أحيانا، وتفشي الفتن الأهلية، وغياب الأمن في البوادي أحيانا أخرى، يساهم في تفتيت ا تمع، وتفكيك الخلية العائلية، بعدما نال من ترابطها، تعميم النمط الغربي للبناء، والمتميز بكثرة الجدران الفاصلة، والأبواب العازلة، والحجر الضيقة المتنافية مع حجم العائلة المسلمة، وطرق عيشها، فاستولى على الناس، الشعور بالعزلة، وبالحرمان من دفء التضامن العشائري، فأخذ كل فرد يصارع على انفراد، مشاكل حاضر شاق متقلب، وهواجس القلق والخوف من مستقبل قاتم الآفاق، في غياب تام لمؤسسات استشفائية متخصصة في الأمراض النفسية، وتخلي الأحزاب السياسية ورجال الدين، عن مهمة شحذ الهمم في الناس، وبعث الطمأنينة في نفوسهم، وتعبئة طاقا م للصالح العام، من أجل الغد الأفضل.

وليس من الغريب أن يكون الأطفال والمراهقون أكثر الناس تضررا من مثل هذه العوامل. فهم يعيشون وسط عائلات عاجزة عن القيام بواجبا ا إزاءهم، ويترددون على مدارس تفتقر للتأطير الكفء، والبرامج الوطنية المناسبة لأوضاعهم المتطورة مع المستجدات العالمية، يعانون خارج الأسرة والمدرسة، من قلّة وسائل الترفيه والتثقيف السليمة، معرضين باستمرار، لغزو إعلامي، وترفيهي مكثّف، تبث سمومه ومغالطاته، كتب وجرائد ومجلات وإذاعات أجنبية، وصور تبثها فيهم، المحطات الهوائية، لا تنقل عن ا تمعات الغربية، إلا

صور الازدهار العام، والبذخ المفرط، في أجواء من الخلاعة، تشيد بالقوة والجمال المبتذل، والمخاطرة بالنفس. فلا مكانة فيها للضعيف والدميم والمعوق، وكأنّ العالم الخارجي تخلى عن الفقر، والمشاكل اليومية، وصار مسرحا لأناس غير عاديين، يتحدون بحيويتهم الخارقة، قوانين البشر والطبيعة على السواء.

وتلقى حملات التضليل هذه، أكبر صدى لها، في البلدان النامية، لأن أهلها لا تعنيهم الحقيقة على قدر ما يهمهم كل ما يساعدهم على الفرار من واقعهم المرير. وكثيرا ما تتحول هذه الروايات والأفلام في مخيلة أبنائهم، إلى ضرب من التخدير يفسد أذواقهم، ويربك معاييرهم، فيجعلهم غرباء في أوطا م، ساخطين على أوضاعهم وتقاليدهم، متمردين على نظم بلدا م وقاد ا، ميالين إلى العنف والمغامرة، همهم الأكبر، إيجاد أوطان جديدة في أوربا، أو كندا، أو حتى أستراليا، تكون بديلا لديارهم الأصلية، ولو باقتحام هول البحار في مركبات مرتجلة الصنع، تعرض حيا م لهلاك محتوم.

ونجد نفس الشغف بالأنماط الأجنبية، ونفس الإيمان بجود ا وفاعليتها، لدى حكومات الدول المسلمة الفتية. فكانت جلّها تعتقد غداة استقلالها، أ ا سوف تقضي بسهولة على مظاهر التخلّف، حسبها في ذلك، تطبيق مناهج التنمية المعمول ا في البلدان المصنعة. وضاعف يقينها بنجاح خططها المستوحاة من النماذج المستوردة، تدخلات الدول العظمى التي لم تتردد ذا الشأن، في تقديم المساعدة الفنية لها، في شكل برامج، وآلات، وحتى رؤوس أموال، مصحوبة بخبراء مكلفين بالتخطيط والتأطير والتنفيذ. وتبرم هذه الصفقات، مقابل مبالغ مالية باهظة، تسدد نقدا، أو مقايضة بما يساويها من مواد أولية نفيسة، أو بديون تدعمها شروط تسديد مجحفة. ورغم كل الجهود المبذولة، والتضحيات التي قدمتها البلدان النامية من أجل تحقيق تنمية اقتصادها، فقلما يوجد بلد منها، استطاع إلى اليوم، الخروج من دائرة التخلف، سواء تبنى المنهج الرأسمالي، أو الاشتراكي. فجل أقطار الجنوب مازالت تعاني من آثار المديونية، والتبعية التكنولوجية، وواجب تسديد التكاليف المترتبة على عمليات صيانة

المركّبات الصناعية الموكولة للبائع، قصد الحفاظ عليها، ولو كانت متوقفة، أو تشتغل دون مستوى الإنتاج المربح، معرضة للبطالة والفقر، آلاف العمال.

وحاولت بعض الأقطار المنتجة للنفط، الاستفادة في ا ال الصناعي، من عملية التحويل السريع للتقنيات الغربية، اعتمادا على المنهج السحري المعروف وقتهـ ا، ب"المصنع ومفتاحه باليـ د" أو "المصنـ ع وإنتاجه باليد

usine clé en main et usine produit en main

وما كانت كلفة مثل هذه الصفقة الباهظة القيمة، لتثني أصحا ا، نظرا لحجم احتياطا م النقدية في ذلك الوقت. لكن سرعان ما أخذت أسعار النفط ومعها أسعار كل المواد الأولية، تتأرجح فاقدة من قيمتها الحقيقية. فقام منتجوها، تعويضا لخسائرهم، بمضاعفة استخراجها معرضين احتياطا ا إلى النفاذ في الآجال القصيرة. وسجلت بالمقابل المواد المصنعة، والخبرة الفنية، والدراسات التي تأتي من الغرب وبلدان شرق آسيا، ارتفاعا عموديا متواصلا من غير أن يحقق أي تحويل للتكنولوجية لصالح بلدان الجنوب.

ويمكن القول كخلاصة لهذا الموضوع، إن حصيلة التعاون بين الغرب، وهو يحتفي بحلول ألفيته الثالثة، وبين العالم الإسلامي، مخيبة للظن، أقل ما يقال فيها أ ا لم ترق إلى مستوى، لا الآمال المعقودة فيها، ولا الأموال المدفوعة من أجلها، حيث ليس هناك بلد مسلم واحد، استفاد من هذا التعاون، واستطاع الخروج من دائرة التخلف، أو تحقيق أي اكتشاف علمي يستحق الذكر، أو ابتكار آلة نافعة تستجيب لبعض حاجياته الخاصة، وهذا خلافا للعديد من الدول غير المسلمة، المنتمية إلى العالم الثالث، كالبرازيل، وكوريا، والهند ومؤخرا جمهورية فيتنام .

ويقتضي مثل هذا الوضع، من كافة المسلمين، تغيير ما بأنفسهم ومراجعة علاقا م ببعضهم، وأسس تعاملهم مع العالم الخارجي. فهم مطالبون بتحقيق الطفرة المنشودة إلى الأمام، خاصة ولديهم لتحقيقها، الوسائل المادية والبشرية

الكافية، والعبر الحافل ا تاريخهم، وسير عظامهم في ميادين العلوم والفنون والأخلاق، وفي التضحيات الكفيلة بالتغلب على أعظم التحديات، وكسب أشق الرهانات. ولا زالت كتب التاريخ، شاهدا على إسهامات سلفهم المعتبرة، في تراث البشرية، تشيد بإشعاع حضارة الرافدين في عهد العباسيين، وفارس المسلمة، وازدهار عهود الأندلس العربية، وحتى أمجاد المغول بعد دخولهم أفواجا، في الإسلام.

وتبقى القارة السمراء، باستثناء واجهتها الشمالية، الطرف الوحيد الغائب عن كل ذكر في مؤلفات الغرب، أو أية دراسة يصلح اعتمادها لمعرفة حقائقها التاريخية والجغرافية والحضارية. ويكفي التذكير بشأن هذا الإهمال، أن النيل ذلك النهر العظيم الذي أشاد بخصاله الرحالة اليوناني هيرودوط، قرونا قبل المسيح، لم تطلع أوربا على منابعه، وتقف عندها في مستوى بحيرة فيكتوريا، إلا في القرن التاسع عشر، وبمساعدة رحالة عرب من آل سعيد، العمانيين المقيمين وقتها، في جزيرة زنجبار.

والقارة الإفريقية عالم يستحق كبير العناية من الجميع، ومن أبنائه على وجه الخصوص، لسعة مساحته، وتنوع شعوبه، وموقعه المميز من أوربا وآسيا وضمن البحار والمحيطات، وموارده الطبيعية، ومساهماته في تاريخ البشرية جمعاء. ويترتب على الجزائر المشاركة الفعالة في إزاحة غشاء التهميش والنسيان المسلط على إفريقيا، لأ ا جزء منها، شاركت بقسط وافر، في صنع أمجادها قبل ظهور الإسلام، وبعده. وهي اليوم، تقاسم باقي بلدان القارة، التحديات والآمال والمصير المشترك. وجاء عهد الاستقلال الذي عم مختلف مناطقها، ليضاعف من حجم مبادلا ا البشرية والمادية، تدعمها وسائل النقل الحديثة، من سفن وطائرات وسيارات. وتحولت الجزائر، نتيجة هذه السهولة في المواصلات، إلى قبلة آلاف الشبان القادمين من الأقطار ا اورة، مثل المالي والنيجر، وغير ا اورة، كالشاد ونيجيريا وغينيا. والكل يبحث عن فرص توظيف عديمة الوجود في بلده، متوفرة نسبيا في بلدنا، نظرا لعدد ورشات البناء، والمشاريع

العمرانية، والصناعية الساري إنجازها، في مختلف مقاطعاته، وبالصحراء الكبرى على وجه الخصوص.

كما أن الجزائر أخذت لقر ا من الساحل الجنوبي لأوربا، تشكل المعبر المفضل لكل لأفارقة الفارين من أوطا م، وظروف العيش السائدة ا، في اتجاه دول شمال البحر الأبيض، ولو أدت م مغامرا م، إلى صعاب هي أشق في ديار الغربة، أو إلى الهلاك غرقا في مياه البحر. وقد نجم عن إقامتهم المكثفة بالتراب الوطني، وسوء ظروف عيشهم، انتشار غير معهود لأوبئة فتاكة غريبة عن الديار، وتفشي أنماط من السلوك الشاذة، كالمتاجرة بالمخدرات، وصك النقود المزيفة وممارسة الرذيلة. وقد شملت عدواها شبانا جزائريين، فأصيبوا بنفس الأمراض، وصاروا يشاركون المغتربين من الأفارقة، إجرامهم، ويحذون حذوهم حتى في مجال الهجرة غير الشرعية، حيث بلغت الظاهرة حجما من الخطورة، لم تشهد لها البلاد مثيلا، حتى إبان العشرية السوداء، مما يؤكد أن مصير الجزائر شديد الصلة بمصير القارة، في السراء والضراء.

ويأتي الفصل الثالث والأخير من هذا الكتاب، والخاص بالقارة السمراء في مستوى شريطها الساحلي، المتاخم لصحرائنا الكبرى، ليضفي على دول المنطقة، وسكا ا، وتاريخها وحضار ا، وعلاقا ا بالجزائر، عبر العصور، المزيد من الإضاءة، لتكتمل به فصول هذا المؤلف، وتتسع معرفة أبنائنا لمختلف أبعاد بلدهم الحضارية.

القسم الرابع
الإسلام في القارة السمراء
جنوب الصحراء والجزائر

الإسلام جنوب الصحراء

المدخل:

يأتي هذا العرض الموجز عن الإسلام في القارة السمراء، لأهمية مكان، الإسلام في تاريخ الأفارقة, والبشرية جمعاء، كما يأتي للمزيد من التعريف بالجزائر في مختلف أبعادها، الجغرافية، والحضارية، وتكملة للقسمين السابقين: "الجزائر والعالم العربي" و "الجزائر والإسلام "

وترجع علاقات الجزائر بسكان مناطق الساحل الإفريقي، إلى عهد ما قبل التاريخ، حيث كانت قوافل الإبل التابعة لسكان جنوبنا الصحراوي، تجوب أعماق الفيافي المشتركة، الواقعة بين المغرب الكبير، والشريط الإفريقي المتاخم للصحراء. وتضمنت كبريات مدننا، عبر العصور، جاليات من أصول إفريقية، تحمل حسب مواطنها الأصلية، أسماء "الهاوسة" و"بحري" و"بورنو". ثم جاء الإسلام، فعمت تعاليمه كل البلدان المغربية، فساهم في تطوير علاقات شمال الصحراء، بجنو ا. وبلغت هذه العلاقات أوجها، في اية القرن الحادي عشر الميلادي، بعد ظهور الممالیك الإسلامية الإفريقية: وهي ممالیك غانا، ومالي، والسنغاي، الموجودة كلها، على مشارف حدودنا الجنوبية. كما أن هناك دولا إفريقية أخرى، نشأت وترعرعت، على امتداد نفس الشريط الساحلي، في اتجاه المناطق الشرقية للقارة السمراء، ومنها على وجه الخصوص، دولة البورنو.

وستلعب الجزائر دورا نشطا، في نشر الإسلام، عبر هذه الديار من بلاد السودان، كما أ ا ستوفر لسكا ا الوسائل المنشودة، لأداء واجبا م الدينية، تماشيا مع هيكلة مجتمعا م، القائمة على الانتماء العرقي، والقبيلي من جهة، ومحدودية إتقا م في البداية، للتعاليم الدينية، و لغة القرآن من جهة ثانية. وكانت هذه الرسالة الجزائرية، تتم بواسطة الطرق الصوفية المنطلقة أساسا، من الجزائر، مثل التيجانية والسنوسية، أو العابرة لترا ا، مثل القادرية، علما أ ا تحث جميعها، على الأداء الجماعي للطقوس الدينية، من صلاة وزكاة وصوم

وحج، ولتلاوة القرءان، والأوراد الخاصة بكل منها. وتؤدى هذه العبادات، تحت إشراف شيوخها، مما يعفى عامة المريدين، من واجب الإحاطة بكامل أركا ا. ولن يكون للجزائر لاحقا، دور أقل شأنا، في انتشار التيار الإصلاحي، وفي استئناف إفريقيا، لعلاقا ا الأخوية، مع العالم العربي، في جميع ا الات.

ويستحق المحيط البيئي الذي يعيش فيه الأفارقة، عناية خاصة، لما ألحق به المستعمر من أضرار، استهدفت طاقاته البشرية، وموارده الطبيعية، باستترافها سعيا منه، وراء الربح الفاحش السريع. ثم هناك الحروب المسلطة على شعوب القارة، والفتن المزمنة التي تعاني منها بلدا م، وما تسفر عنه من قتلى وجرحى ومعطوبين ومشردين، ومن اختلال للتوازنات الاجتماعية، تتضرر لمفعوله، وحدة القبيلة والأسرة، وروابط التضامن المعهودة لديها. فتسوء الأخلاق، وتنتشر الأمراض، وتستفحل كل صنوف العنف والإجرام، في غياب شبه تام، لمظاهر التعاطف، والمساندة الصادرة عادة، في مثل هذه الظروف، عن بعض الدول الكبرى أو المنظمات الأممية. وهل أصبحت القارة السمراء، وما قدمته من مساهمات قيمة للصالح العام، وما تزخر به من ثروات وخصوصيات طريفة، لا تعني اليوم، أحدا ؟.

وإذا كان هذا هو حظ الأفارقة عامة، فالمسلمون منهم، يعانون ظروفا أشد قسوة وضررا، شأ م في ذلك، شأن العديد من إخوا م في الدين، عبر المعمورة. فهم على الدوام، عرضة لكوارث طبيعية لا تلقى المعالجة المحلية، أو الدولية المناسبة، والتراعات الداخلية، والحروب الفتاكة بين بلدان متجاورة، تذكي نارها أياد أجنبية، تصحبها أحيانا، ضروب الاعتداءات الخارجية، المشوبة بمشاعر التعصب الصليبي. ومن ثم، التزايد الهائل لعدد اللاجئين من المشردين المسلمين من ألأفارقة، فتجد فيهم، الإرساليات الدينية، والمنظمات الإنسانية المشبوهة، مرتعا خصبا لقضاء مآر ا. ويكفي ذا الشأن، التذكير بفعلة تلك المنظمة غير الحكومية، المسماة ب" الأرش دي زووي" **Arche de Zoé** التي قبض على أعضائها الأوربيين، وهم على وشك تسفير عشرات الأطفال من

التشاديين، نحو باريس، على أساس أ ـم أيتام سودانيون من ضحايا حرب الدارفور الأهلية. فما كان يا ترى، يؤول إليه مصير هؤلاء الأطفال ، لو لم تكتشف جريمة مدبريها؟

وتعاني البلدان الإسلامية، التدهور المتزايد لأوضاعها، جراء الإهمال، أو نتيجة سياسة الأرض المحروقة المتبعة، في إفريقيا، وخارجها، من أطراف أجنبية. وتأتي امتدادا لتلك المأساة الرهيبة التي عاشتها الصومال ومازالت، ومناطق البحيرات الكبرى، أو ما يشاهده العالم باستمرار على المباشر، من قنبلة وحشية يقترفها طيران إسرائيل، ضد الأراضي الفلسطينية، والإتلاف المبرمج لبساتين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي تقترفه دبابا ـا، مرة بعد الأخرى، دون أن تثير أي رد فعل في مستوى هذا الإجرام.

وتبقى وقائع إفريقيا المسلمة، يكتنفها الضباب، لسوء التعريف ـا من أبنائها، وإهمالها المقصود من الغير، نتيجة حملة الكراهية المسلطة حاليا، على جميع المسلمين. وزادها تأجيجا دور الإسلام في اندلاع الحروب التحريرية، كقوة إيديولوجية، متجددة الكرات عبر الزمن، مما سلط عليه المزيد من الاهتمام، فخص بالعديد من المؤلفات المتفاوتة القيمة والجدية. غير أن دوره الحقيقي في القارة السمراء، يكاد يكون مجهولا لدى عامة الناس، لقلة الدراسات الواردة فيه، وهي جلها بأقلام أجنبية مغرضة، تغلب عليها الترعة الاغترابية، أو حب الإثارة. هذا لا يعني انعدام تام للبحوث الجادة الخاصة به، غير أ ـا في غالب الأحيان، حكر على جهات معينة، تستغلها لتنفيذ مخططا ـا. فللجالية المسلمة الإفريقية من الأهمية، ما يحث الدول العظمى، ومختلف الكنائس الأوربية والأمريكية، ومعاهد دراسات متخصصة، على جعلها موضع متابعة جدية، وتقارير دقيقة، غير قابلة للنشر في كل الأحوال.

لكن السكوت الذي لازمته ا تمعات الإسلامية إبان العهد الاستعماري، وغيا ـا شبه الكلي، عن ساحة النضال السياسي والعسكري، قبيل الاستقلال،

لم يكن ليخادع أهل الاختصاص، ويخفي عنهم طابعه المؤقت، ولو سارع بعضهم، إلى اتخاذه تأكيدا لزعمهم، بأن معتقد الأفارقة، أو ما يطلقون عليه اسم "الإسلام الأسود"، مغاير لدين باقي الأمة. وهي مزاعم لا تثبت أمام أية قراءة متأنية لتاريخ ا تمعات الإسلامية لهذه القارة ، منذ نشأة الإسلام في شبه الجزيرة العربية.

ويدعو فهم الإسلام في إفريقيا، إلى التذكير بالمحاور التي سلكها للتغلغل في ربوعها، والأساليب التي اعتمدها لنشر تعاليمه في أقوامها، ومراجعة موجزة لتاريخ ممالكها الإسلامية، وكيف استطاعت أن تطبع التراث المشترك للأمة الإسلامية، وللبشرية جمعاء، بطابع عبقريتها الإفريقية، مع التذكير بما حظيت به الطرق الصوفية، في ظلها من انتشار سريع، وحفاوة وصدق مساندة في الأوساط الشعبية الواسعة.

وهناك ظاهرة تكاد تكون خاصة بقارتنا السمراء، وتستحق التذكير، وهي حركة الجهاد التي تجلت، عبر مختلف مناطق إفريقيا الإسلامية، بدءا من القرن الثامن عشر الميلادي. وكانت ترمي من جهة، إلى تجديد عهد ا تمعات الإسلامية بالمبادئ الأصيلة للدين الحنيف، وتنقيح طقوسه من كل تشويه، أو انحراف، أو بدعة، ومن جهة أخرى، إلى نشر تعاليم الإسلام، في القبائل والشعوب التي بقيت تتجاهله أو تناصبه العداء.

ومن أشهر قادة هذا الجهاد، عثمان بن فودي، وأمادو أحمدو، والحاج عمر تال، وساموري توري، والمهدي بالسودان. وقد استطاعوا أن يكتبوا بصدق إيما م، وقدرا م الفذة في القتال، وتفانيهم في الدفاع عن المعتقد والأوطان، صفحات نيرة من تاريخ المنطقة. وتزامن نشاط بعضهم، مع اكتساح الجيوش الاستعمارية الفرنسية والبريطانية، للأراضي الإفريقية، فأنزلوا ا الهزائم النكراء، ولقنوا جنرالا ا من أمثال فيدهارب، **Faidherb** وباراتيي Baratierوهيكس Heaks ، دروسا في التخطيط العسكري، والشجاعة، وروح

التضحية. وينتمي جل أبطال هذه لمقاومة، إلى طرق صوفية قدمت إليهم من الأراضي الجزائرية. كما كانت المعارك التي خاضوها، امتدادا لمختلف حركات المقاومة التي تعاقبت على التراب الجزائري، في القرن التاسع عشر الميلادي، بقيادة كل من الحاج أحمد باي، والأمير عبد القادر، ومصطفى بن شهرة والشيخ ابن الحداد، والمقراني وغيرهم.

ويتعرض هذا الفصل من الكتاب، للظروف التي من أجلها، تحولت المشاعر الدينية التي كانت بالأمس، مصدر تعبئة وملاحم قتالية، وتضحيات جسام، إلى ملاذ تلجأ إليه ا تمعات المسلمة، المهزومة عسكريا، والمهددة بالتحلل والاندثار في كيا ا الروحي، وأخلاقها السليمة. ووفرت العقيدة الإسلامية لأفرادها، أسباب العزاء الجميل، والمواساة عند المصائب، مع اليقين في قرب الغد الأفضل. ولقد انتزع المسلمون الأفارقة، من المحتل الحاقد، مهادنة، بتخليهم عن الكفاح السياسي لعقود، وتبنيهم طقوسا، وضروبا من السلوك هي أبعد ما تكون عن تعاليم الدين القيم. وبلغ م الانطواء على الذات، والرجوع إلى لتقاليد البالية، درجة لم يعد المحتل يشعر معها، بما يمثلونه من قوة حقيقية، ولا ما يدخرونه من طاقات كامنة هائلة.

وهكذا وجد المسلمون الأفارقة أنفسهم في النصف الأول من القرن الماضي، خارج مجرى الأحداث، شبه غائبين عن الكفاح الرامي إلى تحرير القارة السمراء، من الاحتلال الأجنبي. مما قلص عددهم في دواليب السلطة الوطنية غداة الاستقلال. ومعلوم، أن الإسلام لا يمثل الدين الوحيد في القارة السمراء، بل هناك معتقدات تقليدية تعود إلى عهود غابرة، وجاليات مسيحية عريقة، تابعة لمختلف الكنائس المحلية، كالحبشية مثلا، أو الأوربية، والأمريكية.

وأخذت بعدها، مكانة الشعوب المسلمة، تزداد شأنا، بمراجعة أوضاعها، ومن خلال العلاقات التي شرعت تنسجها مع مختلف الأديان الأخرى، الموجدة في محيطها. فصار الإسلام يحظى من جديد، بالاهتمام اللائق به، من طرف

الباحثين، ومنهم الأفارقة، أو أجانب، خاصة من عينتهم لهذا الغرض، منظمة الأمم المتحدة المكلفة بالتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) لمستواهم العلمي المؤكد ونزاهتهم.

ومهما يكن الأمر، فإن الإسلام اليوم، بإفريقيا، في تطور مستمر، رغم ما تشهده القارة من تقلبات ومآس. فهو يستسقي انتعاشه الملحوظ من مصادره الأصلية، من قرآن وسنة ومآثر دينية وعلمية موثقة، يوفر لجالياته هياكل جديدة لأداء الشعائر، وللحصول على تعليم نافع يعتمد برامج عصرية غير محصورة في حفظ النصوص، والتطبيق الحرفي لأقوال السلف. فهو يوظف اليوم، لنشر رسائله، أحدث وسائل الإعلام، المسموع، والمرئي، من إذاعات، وسينما، وشاشة صغيرة وحسوب، فقضى على المسافات والحدود، شأنه في ذلك، شأن باقي الظواهر العالمية، وصار هكذا في اتصال مباشر ودائم مع مناطق البلد الواحد، وباقي دول العالم.

وإلى الدين الإسلامي يعود الفضل الأكبر . في تطوير التعاون العربي الإفريقي الراهن. وتأتي الجاليات المسلمة للقارة السمراء، على رأس قائمة المستفيدين من هذه العلاقات. ومن الأحداث التي ساهمت بحق، في تطوير علاقات شعوب القارة فيما بينها، ولم تلق بعد، الصدى اللائق ا، نذكر ذلك المهرجان الثقافي الإفريقي الشهير الذي جرت تظاهراته بالجزائر سنة 1969، ووفر لسكان القارة قاطبة، أول فرصة في تاريخهم، مكنتهم من عرض مختلف جوانب إنتاجهم الثقافي، والفني والأدبي، من قصص وتمثيليات، وغناء، ورقص ونحت، وعينات من التحف التي جادت ا قريحة الفنان الإفريقي عبر العصور. جيء ببعضها، من أكبر متاحف العالم، فاطلع الأفارقة على ما كانوا يجهلونه عنها، وعن مستواها الفني، ومدى تأثيرها المتميز في تراث البشرية جمعاء. كما كان المهرجان مناسبة لعقد ندوات فكرية حول مكونات الثقافة الإفريقية، ببعديها، الزنجي والعربي، بمساهمة دولية وحضور أكبر الاختصاصيين في الموضوع.

وشرعت شعوب إفريقيا المسلمة، منذ استعادت مكانتها على الساحة العالمية، وبفضل اتصالا ا المباشرة بربوع الإسلام الأخرى، تساهم في مختلف جوانب الجدل الجارية فصوله، يوميا، عبر دار الإسلام. ولا يستبعد أن تتعرض هذه الشعوب، بدورها، إلى ما يواجه باقي المسلمين، عبر العالم، من تحديات وأزمات ومآس .

وفي هذا الفصل من الكتاب، مراجعة سريعة لمراحل انتشار تعاليم الإسلام في المناطق الممتدة جنوب الصحراء، ووقوف عند أهم مظاهره وأحداثه، ومساءلة للمستقبل عن مصير جالياته، اعتمادا على معطيات وقائعها اليومية، علما أ ا محاولة لا تطمح للكمال، وحسبها أن تساهم في شحذ الهمم الفتية للباحثين الأفارقة، وخاصة منهم الجزائريين، لإزاحة الغبار عن ماضي إفريقيا عامة، والمسلمة منها على وجه الخصوص، وعلاقات الجزائر، ا منذ غابر العصور.

الفصل الأول

انتشار الإسلام عبر القارة السمراء وأهم المحاور التي قطعها في انتشاره

نشأ الإسلام، وهو آخر دين سموي بالحجاز، في شبه الجزيرة العربية. ولم يلبث أن اجتازت تعاليمه حدود دياره الأصلية، شمالا، في اتجاه العراق، والشام، وفارس، وغربا، في اتجاه القارة الإفريقية. و شرعت في عام 639م على سبيل الدقة، الكواكب الأولى للفرسان العرب المسلمين، تطأ التراب الإفريقي، في مستوى مصر، حاملة معها تعاليم القرآن وقواعد اللغة التي نزل ا.

وما هي إلا عقود معدودة، حتى انضمت كل بلدان شمال القارة، إلى الدولة الإسلامية التي كانت عاصمتها أنذاك، المدينة المنورة، ثم خلفتها دمشق بعد استيلاء الأمويين على الخلافة، فبغداد، في ظل الدولة العباسية.

وجاء بعدها، فتح الأندلس، شمال غرب البحر الأبيض المتوسط، في بداية القرن الثامن الميلادي، بدءا بمدينة كاديكس التي دخلتها الجيوش الإسلامية سنة 711م بقيادة طارق بن زياد أحد فتيان المغرب الأوسط، وقد اختاره القائد العام، موسى بن نصير لهذه المهمة الخطيرة، لشجاعته وصدق إيمانه، وقدراته القتالية الفذة.

وبعد ما تمكن الفاتحون من بلوغ أقصى حدود المغرب الكبير، على مشارف المحيط الأطلسي، بدأ الاهتمام يتجه صوب المناطق الجنوبية للقارة. وتم اكتساح الصحراء الكبرى في شقيها الأوسط والغربي، على أيدي قبائل صنهاجة، غداة تبنيها الإسلام. وهي التي تمركزت بالتراب الموريتاني، ثم شرعت من هناك، في نشر مبادئ الدين الجديد، في اتجاه دول الساحل الإفريقي، وهي غانا، ومالي، وسنغاي، والتشاد. أما المناطق الموجودة شرق بحيرة التشاد،

كالنوبة وما بعدها، فمهمة إلحاقها بالدولة الإسلامية، تولتها عناصر قادمة من الصعيد المصري، وشبه الجزيرة، ومن بلاد فارس.

وإذا رجعنا إلى الناحية الغربية من القارة، نجد أن الشريط الساحلي المتاخم للصحراء، بقي لقرون، موضع اهتمام المسلمين، ومرتعهم المفضل، ثم تحولت أنظارهم إلى ربوع أخرى، حيث أخذوا يترلون شيئا فشيئا، بمناطق خليج غينيا، قبل أن يقتحموا في القرن التاسع عشر، حاجز الغابة الاستوائية، ومنطقة المستنقعات، والأصقاع التي كانت ذبابة تسي تسي تنشر فيها الرعب والهلاك. ويعود الفضل في وصول الإسلام إلى الأراضي المطلة على المحيط، إلى قبائل الديولة الزنجية، المتخصصة في التجارة المتجولة، وهذا بعد ما أنشأ ا الغزاة الغربيون العديد من المراكز التجارية. وشهدت معظم المدن الساحلية، تطورا سريعا، جراء مبادلا ا التجارية مع أوربا، فصارت في المزيد من الحاجة إلى اليد العاملة المحلية، تأتي ا، في غالب الأحيان، من بلدان الساحل المسلمة والمعرضة باستمرار، لكوارث الجفاف، وغزو الجراد، ونوازل طبيعية أخرى.

وشهدت السواحل الشرقية للقارة، في نفس الفترة، قدوم العديد من العرب العمانيين، فأخذوا يتمركزون بمقديشيو، وجزيرة زنجبار، ومنطقة البحيرات الكبرى.

وليس من السهل شرح كل الأسباب التي من أجلها، شهدت الفتوحات الإسلامية انتصارا ا السريعة الهائلة، في كل اتجاهات العالم، ويمكن اختصارها بالنسبة للديار الإفريقية، في عامل الجوار، حيث أن مدينة مكة المكرمة، مترل الوحي وقبلة المسلمين، توجد قبالة الشواطئ الإفريقية، وعلى أميال معدودة منها. ثم هناك التشابه الكبير في أنماط العيش بين عرب شبه الجزيرة، وسكان الشمال الإفريقي، بدءا من مصر، ووصولا إلى أقصى بلاد المغرب، بالإضافة إلى حماس الفاتحين، وصدق إيما م بقدسية الرسالة الحاملين لشعارها، وحسن سلوكهم حيثما نزلوا، مع أسباب عديدة أخرى. ولم تكن الفتوحات

الإسلامية، تعتمد القوة العسكرية إلا نادرا، بل اتخذت أشكالا عديدة متنوعة، وقاد هذه الفتوحات أحيانا، مقاتلون مثلما كان الأمر لفترة، بشمال القارة، وتأتي أحيانا أخرى، نتيجة مبادلات تجارية، أو سياسية، أو ثقافية، منفصلة حينا، ومجتمعة أخرى.

وتعتمد هذه الدراسة للظاهرة الإسلامية في إفريقيا ، منهجية التقسيم الجغرافي لديارها، سعيا وراء الاختصار في تحديد مراحل انتشارها، وتسلسلها الزمني، والفهم السريع لمختلف جوانبها. وما دام أول عهد للإسلام بالديار الإفريقية، تم في مستوى شمالها، فلا بأس أن يحظى بالأسبقية بالتركيز على مميزات الديار المغربية، علما أن علاقات شبه الجزيرة العربية، بالقارة الإفريقية، في مختلف ا الات، البشرية والتجارية والسياسية، ترجع إلى ما قبل الإسلام، حيث كان للحبشة وجود في اليمن. وهذا ما سهل لأبرهة القائد الحبشي، مهمة غزو الحجاز، ومحاولة هدم الكعبة بفيلة اصطحبها معه لهذا الغرض. وكان حدثا مشهودا تم سنة 570م سماها العرب لهذا السبب، عام الفيل واختاروها بداية لتاريخهم الجديد. وهو بالمناسبة، نفس العام الذي ولد فيه النبي صلى الله عليه وسلم، ووقعت فيه أحداث جسيمة، تذكرها العديد من السير النبوية.

المحور الخاص بشمال القارة

ما إن انتهى الفاتحون الأوائل، من ضم كل من بلاد الرافدين، وفلسطين والشام إلى الدولة الإسلامية الفتية، حتى باشروا جولتهم الإفريقية العملاقة، انطلاقا من مصر، مهد حضارة مجيدة عريقة، زادها ثراء وازدهارا، احتكاكها الدائم، باليونان، وبلاد فارس. وتستحق هذه المرحلة من مسيرة الإسلام عبر الديار الإفريقية، اهتماما خاصا، لما لها من تأثير على مستقبل تاريخ هذا الدين الجديد بالقارة السمراء.

فتح مصر والنوبة

كانت مصر تمثل بالنسبة للفاتحين العرب الأوائل، وعلى خلاف العراق والشام، فضاء جديدا عليهم نسبيا، بسكا ا ودينهم ولغتهم ونمط عيشهم. وقاد عمليات هذا الفتح في عام 639 م، الصحابي الجليل، والقائد المحنك، عمرو بن العاص، على رأس كوكبة لا يزيد عدد أفرادها عن 4000 فارس. ولم يلق مقاومة تذكر من المصريين، بل استقبلوه كحليف ومنقذ، بعدما صارت أرضهم خاضعة من جديد، للاحتلال اليوناني في عام 628 م، تعاني قسوة تصرفات القادة البيزنطيين إزاء المواطنين. وهذا ما يفسر السرعة التي تمّت ا عملية انضمام كل الأراضي المصرية، إلى دار الإسلام، وانصهار أهاليها في الفاتحين، عقيدة، ولغة، وثقافة.

وما كادت سنة 642 الميلادية تطل، حتى أصبحت مصر بكاملها، تابعة للدولة الإسلامية، حيث استطاع عبد الله بن سعد، والي مصر الجديد، أن يفتح مقاطعة النوبة، الموجودة جنوب الصعيد، ويلحقها بمصر، جاعلا من هذا الجزء من إفريقيا، قاعدة انطلاق جديدة للفتوحات الإسلامية، في اتجاه باقي المناطق الشمالية للقارة إلى مشارف المحيط الأطلسي. وسرعان ما قامت اللغة العربية مقام القبطية، لغة المصريين الأصلية: في مجالي الخطاب، والتدوين. كما تبوأ الإسلام مكانة الصدارة في البلاد، وبقيت الكنيسة القبطية موجودة إلى اليوم، في بعض مناطق القطر، علما أ ا تعد بحق، من أقدم الكنائس المسيحية في التاريخ.

المغرب الكبير

ما إن بسط العرب وجودهم على وادي النيل، حتى شرعوا يقومون جمات متكررة صوب مقاطعة سرت، بالديار الليبية، إلى أن تم لهم فتح مدينة طرابلس سنة 643. وكانوا في زحفهم غربا، نحو المحيط الأطلسي، يفضلون مسالك الهضاب العليا المعهودة لديهم، وغير الصعبة على خيولهم وجمالهم.

وطالت عملية تغلغل المسلمين في الديار المغربية، صوب المحيط الأطلسي، قرابة الخمسين سنة، فجاءت تزخر بالانتصارات العسكرية على الجيوش المكونة أساسا، من جنود بيزنطيين، تتخللها بعض الهزائم، إلى أن ضمنوا لأنفسهم وجودا ثابتا، بمختلف مناطق المغرب الكبير. وأكدت هذه الانتصارات المتتالية للفاتحين على القوات البيزنطية واليونانية، رغم كثرة حصو ا، أن الهيمنة المطلقة على كامل المغرب أصبحت بالإمكان.

وقد تمّت بالفعل، عمليات ضم كل من طرابلس الغرب، ومقاطعة الفزان، جنوب غرب ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب الأقصى، على أيدي مجموعة من القادة المسلمين، من الصحابة، والتابعين، أمثال عقبة بن نافع، وأبي المهاجر بن دينار، وحسان بن النعمان، وموسى بن نصير. وقامت بالتصدي لهم، وعرقلة مسير م، الجيوش الرومية المرابطة بالمغرب، تدعمها قوات إضافية، قادمة على جناح السرعة، من بيزنطة، وذلك، للحفاظ على هذا الجزء الهام من الإمبراطورية. ولا يعني هذا الطرح غياب كل مقاومة من الأهالي أنفسهم. ويخص التاريخ بالذكر، من زعماء هذه المقاومة: الكاهنة، وقصيلة بعد تبنيه الإسلام. والمعجزة ـذا الشأن، أن العرب لم يلاقوا من الأهالي، تلك المقاومة الشرسة المعهودة لديهم، في مواجهة كل غاز لأراضيهم، حامل لأفكار مخالفة لتقاليدهم ومعتقدا م.

وجاء تشييد مدينة القيروان كقاعدة عسكرية، من طرف عقبة بن نافع سنة 670، بقصد تأمين مسيرة الفاتحين داخل منطقة المغرب الأوسط، لما تشكله جبال الأوراس الحدودية من حصن منيع، وما اشتهر به أقوامها من شجاعة، وقوة مقاومة. غير أن عقبة بن نافع لم يلق كبير عنت في متابعة مشواره. ولعبت قيروان دورا مشهودا بتأمين مختلف أوجه الاتصالات القائمة بين الديار المغربية، ومختلف مراكز القرار الموجودة وقتها، في المشرق. كما ساهمت قيروان في الحفاظ على الترابط العضوي بين مشرق الدولة الإسلامية ومغر ا، وتعاو ما

المثمر من أجل ترسيخ الإسلام محليا، ونشر تعاليمه في أمصار جديدة، كالأندلس وأرض الغول، وصقلية شمالا، وبلاد السودان جنوبا .

وخلاصة القول بهذا الصدد، أن عملية ضم بلاد المغرب الأوسط والأقصى، إلى الدولة الإسلامية، بدأت سنة 670م مع تشييد مدينة قيروان، وانتهت يوم دخل القائد البربري الموهوب، طارق بن زياد، مدينة كاديكس الأندلسية عام 711م، على رأس جيوش إسلامية معظمها من الأهالي. وتمثل السرعة الهائلة التي انتشر بها الإسلام عبر الديار المغربية الشاسعة، وتمكن فيها من أفئدة سكانها، زناتة كانوا أو صنهاجة، فراحوا يحملون لواءه في أصقاع غريبة عنه وعنهم، خير شاهد على بلوغ الرسالة المحمدية أهدافها المنشودة في شمال القارة السمراء قاطبة، من مصر إلى الأندلس.

ولم تتوقف مسيرة الإسلام عند شواطئ المحيط الأطلسي، ولا عند فتح كامل شبه جزيرة إيبيريا، حيث تواصلت جنوبا، نحو المماليك السودانية المتاخمة للصحراء الكبرى.

انتشار الإسلام جنوب الصحراء

أخذ الإسلام بعد ما أرسى قواعده في المناطق الشمالية من القارة، يسلك العديد من المحاور في مسعاه نحو "بلاد السودان". ومن أهمها الشواطئ الشرقية للقارة، والطرق التجارية التقليدية الجامعة بين المغرب و ر السنغال من جهة، وبين هذا المغرب والفزان والتشاد، من جهة ثانية. ولقي الإسلام في انتشاره، قبولا حسنا من أغلب الأفارقة.

ويعود ترحاب الناس به في هذه الديار، إلى كونه يتولى شؤو م الدينية والدنيوية على السواء، ويحثهم على الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر جاعلا عباد الله جميعا سواسية، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى. كما انه منح الشعوب الإفريقية، كتابا ولغة وأبجدية، فجعلهم لأول مرة في تاريخهم، يرتقون إلى مستوى الثقافة العالمية: ينهلون من معينها، ويساهمون في إثرائها. فواجب

القراءة أول أمر نزلت به الرسالة السماوية على الرسول الكريم "اقرأ باسم ربك الذي خلق" كما أ ا تحث من خلال العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، على تلاوة الكتاب المترل، والتمعن في معانيه، واستخلاص العبر من أوامره ونواهيه، وعلى نشر تعاليمه في الناس، عن طريق النقل الشفوي، والنسخ والتأليف. وللمعلم في الإسلام، مكانة مرموقة تكاد تساوي مترلة الرسل.

وتجلت بسرعة، مظاهر هذا التحول في شعوب المناطق "الساحلية" المتاخمة للصحراء، وفي سكان الشواطئ الممتدة شرقا، إلى مستوى الموزنبيق، وغربا، إلى مشارف خليج غينيا، حيث لم تلبث هذه الشعوب أن صارت تمتلك فقهاء وأدباء ومؤرخين. وكان لفن الكتابة وقدرة التحاور عن طريقها، مفعوله السحري على بعض الأقوام من القارة.

المسلك الشرقي:

تعود العلاقات التجارية بين ضفتي البحر الأحمر، إلى ما قبل الإسلام. وتضاعفت في القرن السابع. ولقي المهاجرون المسلمون الأوائل، سنة 615م، أحسن استقبال من ملك الحبشة. غير أن علاقات حسن الجوار القائمة بينه والدولة الإسلامية، شهدت تدهورا مفاجئا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم. فاقتضى الأمر من الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أن وجه سنة 640م ،قوات بحرية ضد الأسطول الحبشي، المعتمد أساسا على بحارة إغريق. ولم تتمكن هذه الحملة، لا من القضاء على نفوذ الحبشة المطلق في البحر الأحمر، ولا من منع أسطولها من تخريب مدينة جدة سنة 699م، مما حثّ المسلمين على إقامة قواعد عسكرية دائمة، على الشواطئ الغربية للبحر الأحمر، دفاعا عن مكة المكرمة والحرم الشريف.

وزاد الوجود العربي كثافة في منطقة النوبة الشمالية، سقوط دمشق وهجرة الأمويين ومناصريهم نحو المناطق الجنوبية لمصر. وتحولت مدينة مقاديشو على الساحل الصومالي، إلى قلعة أمامية يتخذها المسلمون من عرب وفرس،

مركزا تجاريا لمبادلا م مع مختلف المناطق الإفريقية ا اورة. ولكثافة هذه الصفقات، صار الدينار العربي، العملة الأساسية للتجارة بكامل المنطقة، خلفا للصكوك الرومانية والفارسية.

وتلاحقت دفعات المهاجرين العرب على هذه الناحية، في الفترة ما بين القرن السابع والقرن العاشر، فتحولت إقامتهم المؤقتة على الشواطئ الشرقية والبلدان ا اورة لها، إلى استيطان دائم. وتأثّرت اللهجات المحلية باللغة العربية، فنشأت عن هذا الامتزاج، اللغة السواحيلية، وحضارة تتمتع بالكثير من الانسجام، بقيت في اتصال دائم مع الثقافة العربية الأم، مصدر وحيها وثرائها.

ومن غرائب انتشار الإسلام بالمنطقة الشرقية لإفريقيا، أن العرب لم يشرعوا في التردد على جزيرة مدغشقر، إلا في الفترة الممتدة بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر، وهذا رغم موقعها الجغرافي المتميز، وأهميتها الاقتصادية.

ويمكن القول كخلاصة لهذا المدخل، إن انتشار الإسلام عبر القارة السمراء، اكتسى في شمال القارة، طابع العمليات العسكرية، تولاها عرب قدموا من المشرق، وناب عنهم في جنوب غر ا، الأهالي أنفسهم خاصة، من قبائل صنهاجة. لكن انتشاره في كامل إفريقيا الشرقية، فقد تحقق نتيجة دعوة سلمية إلى الدين، قوامها القدوة الحسنة، تولاها في مرحلة أولى، تجار ولاجئون من عرب وفرس، وأتمتها لاحقا، جاليات هندية باكستانية، اكتسحت المنطقة إبان الاحتلال البريطاني في القرن التاسع عشر. ومازالت رقعة الإسلام في اتساع متواصل، خاصة نحو أقصى الجنوب عن طريق البحر تارة، وعبر البحيرات الكبرى تارة أخرى. كما أخذ هذا الزحف يتم انطلاقا من جمهورية إفريقيا الجنوبية، صوب الزئير والكنغو والمزنبيق وباقي البلدان ا اورة.

ومما لا شك فيه، أن الفضل في تجلي الإسلام على التراب الإفريقي كدين إفريقي، وتأقلمه مع العادات والتقاليد المحلية، يعود الفضل فيه أساسا، إلى الجهود المتواصلة التي بذلتها تلك المماليك المسلمة الشهيرة التي تأسست ابتداء

من القرن الحادي عشر الميلادي، على طول الشريط الساحلي المتاخم للصحراء الكبرى، وهي على وجه الخصوص مملكة غانا، ومالي، وسنغاي، وبورنو.

المحور الغربي:

يعود أول انتشار للإسلام في بلاد السودان، إلى الفترة الممتدة بين القرنين السابع، والحادي عشر ميلادي. وقد تمركز بكثافة تختلف حسب المناطق، مع وتيرة أسرع في الناحية الممتدة غرب تشاد. ويعود ذلك إلى قدم الاتصالات الموجودة عبر التاريخ، بين شمال الصحراء وجنو ا في هذه المنطقة بالذات، وسهولة معابرها، حيث اعتاد الإنسان سلوكها منذ غابر العصور. وكان لبعض الشعوب المقيمة على ضفاف ر السنغال، من تكرور وسولنكي، الأسبقية في تبني الإسلام، مع الإشارة أن أعظم المماليك السودانية نشأت في العصر الوسيط، عند الطرف الجنوبي للطرق الشمالية العابرة للصحراء، والمعهودة لدى الإنسان منذ وجوده بالمنطقة. فهناك "طريق العربات" التي تتوقف غربا، عند غانا، وطريق الصحراء الوسطى، وتصل إلى مدينة غاو، مرورا بوادي تيلمسي، بينما يصب المسلك الشرقي القادم من فزان، في بحيرة تشاد.

وجاء دخول سكان مناطق السهوب، أي "الصافانا" في الإسلام، بعد اعتناق تعاليمه من طرف الأقباط في مصر، ثم القبائل النوميدية في المغرب الكبير. وليس غريبا أن تكون أولى القبائل الزنجية دخولا في الدين الجديد، تلك التي كانت لها علاقات قديمة متواصلة ا.

ولعبت قبائل صنهاجة، وخاصة منها، لمتونة ودكالة، أدوارا رائدة في الدعوة إلى الإسلام، وفي نشره عبر كامل إفريقيا الغربية. وعاش أفرادها ذه المنطقة، حياة البدو الرحل المتقشفين، خلافا لبني عمومتهم الحضر، في أماكن أخرى. واختاروا الأراضي الموريتانية قاعدة انطلاق لنشر تعاليم دينهم، في اتجاه الجنوب. وسموا بالمرابطين لمرابطتهم داخل حصون يتفرغون فيها للعبادة والتفقه في الدين، وينطلقون منها للتبشير بالإسلام في القبائل الزنجية. ولقد احتلوا سنة

1076مدينة كومبي صالح عاصمة غانا. وكانت وقتها، مملكة وثنية. ورغم قصر هذا الاحتلال الذي دام أقل من العقدين، فإن الغانيين سارعوا إلى اعتناق الدين الإسلامي، فور مغادرة الجيوش الصنهاجية لعاصمة دولتهم. وحدت حدو غانا، دخولا في الإسلام وترسيخا لأحكامه، باقي مماليك الشريط الساحلي. ومنها دولة مالي، وسنغاي، وغاوو، والبرنو، إلى تلك الدولة العظمى التي حاول إنشاءها ا اهد العظيم، ساموري توري، من خلال ملحمته البطولية عبر المناطق السودانية الشاسعة، في القرن التاسع عشر .

ومما لا شك فيه، أن الإسلام كان السبب الرئيسي، في دخول هذه المماليك في التاريخ، من بابه الأوسع، وانضمامها إلى شبكة المبادلات التجارية العالمية، حيث صار التجار المسلمون من أفارقة، وعرب، وفرس، يسيطرون بلا منافس، على التجارة الدولية، طيلة القرنين التاسع والعاشر. وقد تأثر كل من تعامل معهم من باقي الشعوب، بلغتهم، وفنو م، وأفكارهم وسلوكهم، وأنماط عيشهم. كما وجد هؤلاء المسلمون في إفريقيا، مصدر ثراء في جميع ا الات.

وتمتد الفترة التي سجل الإسلام فيها أعظم إنجازاته في المناطق السهبية، بدءامن القرن الحادي عشر وإلى القرن السادس عشر الميلادي، وهي الفترة التي برزت فيها ذه المنطقة بالذات، المماليك الإسلامية التي فات ذكرها.

الفصل الثاني
المماليك التي اختارت الإسلام دينا لها في إفريقيا الساحلية

مقدم . ة:

أخذ الأفارقة يتولون بأنفسهم، مهمة نشر الإسلام في المناطق الجنوبية للصحراء الكبرى، في القرن الحادي عشر الميلادي. وكان ذلك على أيدي المرابطين أولا، وفي مقدمتهم قبيلتي لمتونة ودكالة التين تجمع أفرادهما شمال ر السنغال، سعيا إلى توسيع رقعة الإسلام، من خلال سلسلة من الغزوات يقومون ا تحت القيادة الروحية . لأحد كبار فقهاء المغرب الأقصى، عبد الله بن يس. وما إن توفي زعيم لمتونة، يحيى بن عمر، حتى قرر شقيقه، أبو بكر بن عمر الذي جاء خلفا له، تكريس جهوده الدعوية، في اتجاه سكان السودان، تاركا قيادة جيوش الشمال، لابن عمه، يوسف بن تشفين. وعلى يد أبي بكر بن عمر، تم سنة 1076م فتح دولة غانا التي لم يستقر فيها طويلا.

ومن عجائب التاريخ، أن شعب غانا أخذ يتبنى الإسلام طوعا، فور مغادرة قبائل صنهاجة لأراضيه سنة 1087م، واستعادته لكامل سيادته السياسية، جاعلا من الإسلام، دين الدولة الرسمي. ويأتي هذا الحدث، مبشرا بسلسلة من الفتوحات الإسلامية، المشهودة ذه المنطقة من القارة الإفريقية، يقودها مسلمون أفارقة يتولون، في نفس الوقت، مهمة تكريس تعاليم الدين الجديد في شعو م.

ومن أهم الدول السودانية التي أشهرت إسلامها بعد غانا، يذكر التاريخ مملكة السوسو، وإمبراطورية المندينغ بمالي، ودولة ستغاي بالنيجر، ودولة كانم وبورنو بالتشاد، ومماليك الحبشة المسلمة.

غير أن دخول المنطقة في الإسلام، لم يقض ائيا، على بعض التقاليد والطقوس المحلية المنافية لروح الإسلام. وسيتضح من خلال مراجعة تاريخ أهم دول المنطقة، دور كل منها، في تطوير حياة شعو ا في ا الات، الدينية والسياسية، والاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالساحل الإفريقي الغربي، أو الساحل الأوسط.

دولة غانا

وهي مملكة تمتد من شمال النيجر الأعلى، وشماله الغربي، إلى طريق الذهب جنوبا. ويعود تأسيسها، حسب بعض المراجع المتأخرة، إلى سنة 300م. ويأتي ذكر مدينة غانا، في وصف الجغرافي الأندلسي، أبي عبيد البكري (1028-1094) لشمال القارة. وما هي في الحقيقة، إلا مدينة كمبي صالح الموريتانية الحالية. وكلمة غانا، تعني حسب أبي عبيد البكري، الاسم الدال على الملك نفسه ومكان إقامته. ويسمي الإدريسي هذه المملكة "غانا الكبرى"، ويجعل موقعها في محيط "النيل الأسود"، إشارة من دون شك، إلى ر السنغال. ويتمتع الملك في غانا، بكامل الصلاحيات، يقيم في عاصمته المقسمة إلى جزأين منفصلين، الأول خاص به، وبحاشيته ووزراء دولته، والثاني، بالمسلمين من رعيته وكل من ليست له إقامة دائمة بالمملكة. ويكاد هذا التقسيم للمدن، يكون عاما، عبر بلاد السودان. فالتجار الوافدون من شمال القارة، كثيرا ما يحيطون أنفسهم، بمجموعات من الغانيين، حديثي العهد بالإسلام، ويكلفو م بإدارة شؤو م التجارية، وذلك لمعرفتهم للبلاد والعباد، وتمكنهم من اللهجات المحلية، وللحماية الخاصة التي يحظون ا، من طرف حكام مختلف المقاطعات. وكانوا يعرفون ب"القنقارا".

ويأتي ذكر غانا على لسان العديد من الكتاب الأفارقة والعرب، ومنهم على وجه الخصوص البكري، والإدريسي، وياقوت، والمسعودي. ويبدو أ ا تدين في شهر ا، على وجه الخصوص، لمخزو ا الهائل من الذهب.

تجارة الذهب:

كان العرب في بداية أمرهم، يكتفون بتناقل أخبار مفادها وجود كميات هائلة من الذهب، فيما وراء الصحراء الكبرى. وفي القرن التاسع الميلادي أخذ التجار المسلمون الأوائل، يترلون بمدينة أوداغوست حيث يتوقف ذلك الطريق الشهير، العابر للصحراء، والقادم من بلدان المغرب. وساهم تطور العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب، مرورا بالصحراء، في مضاعفة حجم إنتاج الذهب، وفي ارتفاع سعره. وسيقوم هذا المعدن النفيس، وحتى اية القرن السادس عشر الميلادي، بدعم مختلف الصفقات التجارية، الجارية عبر الصحراء الممتدة إلى غرب القارة، مما جعل من إفريقيا الغربية، شريكا معتبرا، في المبادلات الاقتصادية والثقافية، الخاصة ذه الديار المزدهرة.

وتولت كل من موريتانيا، ومالي، دور المعبر الأساسي لقوافل التجار المتنقلة باستمرار، بين الشمال والجنوب، محملة بالبضائع القابلة للمقايضة. ولا تتم هذه المبادلات حتما، على الطريقة المعهودة المتمثلة في الاتصال المباشر بين البائع والمشتري، والأخذ والرد بينهما، لتحديد قيمة كل بضاعة، ولكنها تجري ذه الديار، من خلال ما يسميه بعض الباحثين،"بالصفقات الصامتة "، حيث يضع التاجر الأجنبي بضاعته في مكان معين، ثم ينسحب، فيأخذها الأهالي ثم يضعون في اليوم التالي، مقابل قيمتها، قدرا من الذهب. وانتهج الغانيون الأوائل هذه الطريقة، المتسمة بالحيطة، تجنبا لعمليات الاختطاف المحتملة التي قد يتعرضون لها من الأجانب.

واشتهر الشعب الغاني بالطيبة وكرم الضيافة. وكانت دولته وطيدة الصلة بالمسلمين، مما دفع بالمرابطين ا ندين للجهاد، إلى محاولة إنقاذها من وثنيتها،

فاحتلوها لفترة قصيرة جدا. وتحولّت غانا بعد إسلامها، إلى قلعة انطلاق للفتوحات الإسلامية في اتجاه الأمصار ا اورة.

ويختلف المؤرخون في تحديد تاريخ سقوط هذه الدولة. فمنهم من يعيده إلى سنة 1240، ومنهم من يؤخره إلى اية القرن الرابع عشر الملادي.

وأما دولة التكرور المسلمة التي يرجع تاريخها إلى نفس الفترة تقريبا، فمن الصعب اليوم، تحديد مكا ا بدقة. فالوثائق الأولى، تجعلها في السنغال الأسفل، والأخرى في منطقة مدينة ولاّتا الموريتانية أو شرقا، على ر النيجر .

دولة المالي

كانت دولة المالي تحتل مساحة شاسعة. كما أ ا بقيت على الوجود أزيد من ثلاثة قرون، أي من القرن الثالث عشر، إلى السادس عشر ميلادي. وكانت تعتمد نظاما لامركزيا، خاضع للرقابة الشخصية للملك الذي كان يسمى وقتها، باللهجة المحلية: المنسا. وينقسم تراب المملكة، إلى أقاليم تابعة لإدارة الملك المباشرة وحاشيته، وأخرى تحيط ا، تابعة لقادة محليين. ويمثل المنسا في كل منها، مندوب عنه، اسمه الفربا. ويتولى مراقبة القائد المحلي، وله حق عزله وتعيين خلفه. كما يقوم بجمع الضرائب المستحقّة، وتعبئة الجيوش، عند الطوارئ. كما هناك ممالك ليس لها من التبعية للمنسا، إلا الولاء المعنوي، وواجب تقديم الهدايا له، في مناسبات معينة. وتختلف طبيعة هذه الروابط، باختلاف درجة الهيبة التي يتمتع ا الملك، المنسا.

ويكمن سر التعايش السلمي، القائم على الدوام، بين مختلف شعوب مملكة المالي، من طوارق، وفلان، وتكرور، وولوف، وصنغاي، وملانكي، وحتى بنبرة، وديالونكي الوثنيين، أساسا، في طبيعة نظام الحكم المالي المتميز وقتها، باللامركزية، والمساواة بين الناس، وروح التسامح، وطيب أخلاق مواطنيها، وبحرس الملوك على التزام العدالة، مما جعل هذه الدولة، مضرب الأمثال في العظمة، والاستقرار، والرفاهية .

واشتهر سكان مالي المسلمون، في ا ال الديني، بالورع والامتثال الوفي للتعاليم السماوية، فيؤدون الصلوات جماعيا، وصلاة الجمعة والأعياد على وجه الخصوص. ويفرضون على أبنائهم حفظ القرآن، وهذا على عكس بعض ملوكهم وأعيا م. فكثيرا ما كانوا يخالفون أحكام الدين جهرة، خاصة في ما يتعلق بالمحرم من الأطعمة وعدد الزوجات المسموح به شرعا. واستمرت قبائل عديدة من المملكة على غيها، تتجاهل الدين الجديد وأخلاقياته، بالإضافة إلى المناطق التي تغلب عليها الوثنية، فإ ا بقيت هي الأخرى، متأثرة في أداء الشعائر الدينية، بالتقاليد البالية، والمعتقدات المحلية، ومن ذلك القول بالشعوذة، ومفعول التمائم وتصرفات أخرى، لازالت قائمة إلى يومنا هذا عبر القارة .

ومن أشد الناس تمسكا بالدين الصحيح في ذلك العهد، قبائل الديولا والسراكولي، وهم أصلا، تجار يقضون حيا م في الحل والترحال، عبر مختلف مناطق القارة، وفي التفقه في الدين. لهم اتصالات مكثفة بالشعوب والقبائل الإفريقية، يحظون بثقافة دينية واسعة . وبأحكام الشريعة، لكثرة ترددهم على مراكز الثقافة الإسلامية في الشمال. وكانوا خير رسل للدين الحنيف، لعبوا دورا متميزا في تمتين العلاقات البشرية، بين أقوام تمتد ديارهم من تمبكتو، وجيني، إلى الكازامانس وغمبيا، مرورا ببلاد الهوسة، وفي تنمية بلاد السودان اقتصاديا، اعتمادا على مبادلات تجارية كالأقمشة والمواد الحرفية وآلات عمل يؤتون ا من بلاد المغرب، يقايضو ا بمواد زراعية، ومعدنية، وجلود، وأنماط من الخشب النفيس والذهب والعاج.

واستطاع المالي في تلك الفترة، أن يجمع بين الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي. فحفظ له التاريخ مكانة معتبرة في سجل الشعوب، وأنزل ملكه الشهير، المنسا موسى، مكانة الصدارة بين سلاطين زمانه. وبقيت قصة توقفه بالقاهرة، سنة 1325، وهو في طريقه إلى البقاع المقدسة، عالقة بالأذهان عبر العصور، حيث تدهور سعر الذهب بالعاصمة المصرية، لأزيد من عشر سنوات، لكثرة ما صرف منه أثناء إقامته ا.

وأشهر ممالك الساحل الأوسط، في تلك الفترة، مملكة صنغاي ودولة كانم بورنو .

دولة صنغاي

نشأت هذه الدولة في الفترة نفسها التي أخذت فيها مملكة المالي سبيلها إلى الأفول، أي في الجزء الثاني من القرن الرابع عشر. وتمحورت هذه الدولة أساسا، حول مدينة غاوو، وبلغت أوج اتساعها، في القرن الخامس عشر، لتصبح هكذا، أكبر مملكة عرفتها المنطقة المتاخمة لجنوب الصحراء. وقد يعود تأسيس أول مملكة **الغاوو** إلى قبائل الصوركو القادمة من البنين في اتجاه المالي، فيما بين القرنين السابع والحادي عشر الميلادي. وهي أقوام تعيش من صيد أسماك ر النيجر، في مجراه بين مدينتي سان الحالية وأيورو. ومن امتزاجهم بسكان الضفة اليسرى للنهر، المعروفين بالقابيلي. نشأ شعب الصنغاي.

واختار أول ملك لدولة صنغاي، مدينة غاوو عاصمة له، وفتح في الحين، أبوا ا لكافة القوافل الصحراوية، وحتى حق الإقامة ا، بما فيها لقبائل الطوارق. وعرفت غاوو في تلك الفترة، ازدهارا متزايدا، مما أثار أطماع أحد مساعدي الملك الكانكو موسى، فاحتلها سنة 1325. لكن أعضاء العائلة الحاكمة تمكنوا من الفرار، فقام أحدهم، وهو علي غرولين، بإنشاء دولة سي، أو سني.

وضم سليمان دامان، أول ملوك دولة **سني**، مدينة نعمة لملكه. وخلفه على العرش **علي بير الكبير** الذي يعد المؤسس الحقيقي لدولة الصنغاي. وامتدت فترة حكمه من 1464 إلى 1492م. وكان محاربا شجاعا، ومسيرا فائق التنظيم، زود نظامه بأسطول ري، مكنه من الإشراف على كل نشاط يجرى عبر ر النيجر. ففرض سلطانه على مناجم الذهب الموجودة في بيطو، بأراضي غانا

الحالية. لكنه ناصب بشديد العداء، كلا من الطوارق، والفلان، وهم مسلمون مثله لاعتبارات عرقية أساءت لذكراه. غير أن احتراسه من مخاطر قبائل الشمال البيض، لقيت مبررها في أقل من قرن بعد ذلك، عندما أقدم **مولاي أحمد المنصور**، ملك المغرب في عهد السعديين، على احتلال الصنغاي، والقضاء على ازدهارها. واتسعت رقعة المملكة بعد وفاته، فوصلت إلى موبتي، ومدينة ولاتا غربا، وإلى مشارف مدينة كانو وممالك الهوسة، شرقا. وتوفي علي بير عام 1492 ، فخلفه في الحكم، ابنه باكاري لمدة سنة واحدة، قبل أن يطيح به أحد قادة أبيه العسكريين، **محمد توري**. وقد تمرد عليه، لعدم التزامه بأحكام الدين. واتخذ محمد توري لنفسه، اسم **العسكية**، ضمن دولة جديدة قام بتأسيسها.

وكان العسكية رجلا ورعا، يحظى بثقة علماء الدين، وباحترام زعماء الطرق الصوفية. وبدأ عهد حكمه، بأدائه فريضة الحج، على رأس موكب ضخم يضم 500 فارس و1000 من المشاة. ولم يعد من البقاع المقدسة، إلا مكللا بلقبي "الحاج" و"خليفة بلاد التكرور". واتخذ لدى رجوعه من الحج، كمستشار وصديق وفي، الداعية الشهير **عبد الكريم المغيلي** القادم من قرية مغيلة الموجودة جنوب تلمسان. وهو من توقف بأدرار، لينقذها من هيمنة جالية يهودية، بلغت ا الغطرسة حد توليها إمامة الناس في صلاة الجمعة، لتعويض جهل سكا ا لقواعد الإسلام، والتمكن منها، من طرف هؤلاء اليهود حديثي الهجرة من الأندلس. وتفرغ كل من العسكية والداعية عبد الكريم المغيلي للجهاد، في حروب متواصلة ضد قبائل الموسي، أعداء الإسلام آنذاك، والمسلمين التقليديين في المنطقة. كما كانا يضايقان كل من لا يدين بالإسلام في المملكة.

وتوفي العسكية سنة 1528 بعدما أعطى للإسلام الدفعة الحاسمة في الساحل الإفريقي، وبلغ بحدود دولته إلى أبعد مداها .

مماليك كانم - بورنو

يرجع دخول الإسلام شرق بحيرة التشاد، إلى القرن الحادي عشر. وساهم الإسلام بقسط وافر، في تطوير دولة الكانم، ومركزية نظامها. وكانت تابعة منذ القرن التاسع، لقبيلة من أصل توبو. وتقع الكانم في منطقة تتقاطع في مستواها، العديد من طرق القوافل. فهي تشكّل بوثقة تنصهر فيها أقوام قدموا من وادي النيل، مرورا بالدارفور والواداي، وقبائل التوبو الوافدة من التيبستي، وأقوام من بدو رحل جاءوا من الصحراء الكبرى، بعد وصول الإسلام للمنطقة، بالإضافة إلى الأهالي، وهم **الفور** الذين أعطوا لهذه الناحية اسمها، وكلهم من أصل زنجي. وكان للإسلام دوره الفعال، في خلق الألفة بين كل هذه الأقوام، ا بولة عادة، على العصبية والعداء، في غياب توفرهم على الشروط الأساسية لتشكيل الأمة الموحدة .

دولة الكانم

أخذ الملك هومي، منذ القرن الحادي عشر، ودخوله في الإسلام، يجلب لقصره، علماء مسلمين، يستقدمهم من مناطق مختلفة. وانتزع أحد أعضاء قبيلة الكانم، سنة 1194، السلطة من قبيلة التوبو متخذا لنفسه اسم "الماي" وهو لقب مازال مستعملا إلى يومنا هذا، في منطقة البورنو. وكانت للكانم علاقات وطيدة مع الحفصيين بتونس، في مجال التجارة، ومع مصر في ا ـال الثقافي على وجه الخصوص، حيث كان الأطفال الكانميون يرسلون إلى القاهرة، لتحصيل العلم بمدارس خاصة ـم .

وبقي الكانم، رغم تبنيه الدين الإسلامي، يمارس طقوسا وثنية، ومن ذلك إضفاء العامة، صفات الألوهية على ملوكهم، حيث لا يكشف السلطان عن وجهه، إلا في الأعياد الهامة. وتراه يقيم في قصره طيلة السنة، متسترا وراء حجاب. وقد يعود انتهاج هذا السلوك، إلى دولة الكوش،-**نباطا– ميروي** التي من عادا ـا تأليه ملوكها، أو إلى المعتقد الشيعي، القائل بالإمام المخفي، علما أن

مصر ا اورة خضعت لنظام شيعي، إبان الدولة الفاطمية التي انطلقت أصلا من الجزائر .

دولة البورنو في القرن الخامس عشر

يعود تأسيس أول دولة بالبورنو المقابل لنيجيريا الحالية، في القرن الخامس عشر، إلى أحد ملوك الكانم، وهو **الماي عمر** الذي فضل مغادرة مملكته الأصلية الكانم، بعد الفوضى التي عمتها، جراء تمرد كل من قبائل بولالا المقيمة قرب بحيرة تيتري، والتبو، على الدولة. وعرف البورنو أوج ازدهاره في القرن السادس عشر، عندما أخذ **علي دوناما** (1472-1504) يجلب العديد من سكان الكانم إلى البورنو.

ويمكن القول خلاصة لهذا الباب، أن فضل ترسيخ العقيدة الإسلامية بالقارة السمراء، يعود أساسا، إلى الأفارقة أنفسهم، عن طريق المماليك الإسلامية التي قامت على الشريط الساحلي المتاخم للصحراء الكبرى. وتأخذ في مطلع القرن السابع عشر، ضروب الممارسات الباطلة، تطغى من جديد، على الشعائر الدينية، جراء تفشي الجهل في الناس، وضعف السلطة المركزية، وانعدام الاستقرار، مما جعل البعض يتخوفون من عودة كامل إفريقيا السمراء، إلى عهود ما قبل الإسلام. ولعل هذا ما جعل الساحل الإفريقي يتبنى بسرعة، الطرق الصوفية في مرحلة أولى، ويشهد بعدها مباشرة، انتشار ظاهرة الجهاد. وقد تولاها شيوخ من رجال الدين، وأعيان القبائل، بقصد تطهير العقيدة من كل الشوائب، في ا تمعات الإسلامية، والدعوة إلى تعاليمه في السكان الوثنيين، مع بعث روح المقاومة في الأوساط الشعبية، لمواجهة الغزو الصليبي الذي حملت لواءه، بعض الدول الغربية كفرنسا وبريطانيا، في النصف الثاني للقرن التاسع عشر الميلادي، قادمة من عرض البحار، وهذا بعد المحاولات التي قامت ا في اتجاه القارة السمراء، كل من البرتغال، وإسبانيا في عهود سابقة.

الفصل الثالث

الأوجه المتعددة والمتكاملة للإسلام في القارة السمراء

المقدمة:

يعود الفضل في منح الدين الإسلامي، حق المواطنة الكاملة في القارة السمراء، جنوب الصحراء، إلى مختلف الدول الإفريقية الساحلية، عندما اتخذته دينا رسميا لها. فصار عبر القارة، جزءا من معطيا ا الطبيعية، ضمن المعتقدات المحلية الأصلية. وستشهد هذه الدول عهدا من الضعف، والانحطاط، مع اية القرن السادس عشر الميلادي، شأ ا في ذلك، شأن باقي دار الإسلام، فتفشت من جديد، وعبر مختلف أرجائها، تلك المعتقدات التي كانت سائدة في عصور الجاهلية. وتتزامن هذه الأوضاع مع بداية عهد الاستعمار الأوربي، عندما شرعت كل من البرتغال واسبانيا، في الزحف بجيوشها، على الشواطئ الشرقية والغربية للقارة، محاولة التغلغل في أعماق أراضيها.

ولم تبق لمدة طويلة، هذه الساحة الإسلامية من الساحل الإفريقي، مضطربة الأوضاع في دينها، جراء الضعف العام الذي اعترى باقي الدول الإسلامية، حيث سرعان ما أخذت الطرق الصوفية، تزحف على المنطقة، وتتولى دور المماليك المنهارة، في إدارة الشؤون الدينية، مضفية طابعها المتميز على عبادات الناس، وسلوكهم، وأخلاقهم. وهناك عامل آخر سيطبع ببصماته العميقة، ا تمع الإفريقي المسلم، عبر مختلف دياره، ألا وهو ذلك المتمثل في الحركات العارمة للجهاد المسلح، الذي خاض غماره، شيوخ من رجال الدين، أو زعماء قبائل مسلمون. وتكاد هذه الحركات بعفويتها، وسعة ميادين انتشارها، وتعاقبها في الزمن، طيلة القرن التاسع عشر، لا تجد لها مثيلا في باقي البلدان الإسلامية.

وأما المميز الثالث لهذا الإسلام، فسيأتي به التيار الإصلاحي القادم للمنطقة، من المشرق العربي، عبر البلدان المغربية، والجزائر على وجه الخصوص. وإذا كان الإصلاح الديني حديث العهد بالقارة السمراء، فإنه لا زال إلى اليوم، يواصل زحفه ا، وترسيخ كيانه بأراضيها، ملتزما الثبات، والمهادنة وأسلوب الحوار مع باقي التيارات الإسلامية، وغير الإسلامية، من مسيحية ومعتقدات تقليدية محلية.

وإن القارة السمراء المسلمة، بانتهاجها التصوف في مرحلة أولى، ثم الجهاد المسلح، ثم الإصلاح، قد أعطت البرهان على حيويتها المتجددة، وقدر ا الفائقة على التكيف مع أسوأ المستجدات. كما أكدت وفاءها للإسلام، وتفانيها في الدفاع عنه، والدعوة إليه. وأيا كانت الأساليب التي انتهجتها الدعوة للدين الحنيف هناك، سواء كانت بالإقناع، أو اعتمادا على القوة، فهي إفريقية المظهر، متصفة على الدوام، بخصوصيات القارة السمراء، دون خروجها عن تعاليم النصوص المقدسة من قرءان وسنة. ولقد أضفت بحق، على الإسلام وطقوسه، رونق الألوان الزاهية المحلية، الخاصة بأقوامها.

الإسلام الطرقي و"معتقد المرابطين"

يعود سبب انتشار ظاهرة التصوف والطرق الصوفية في العالم الإسلامي والقارة السمراء على وجه الخوص، إلى عوامل عدة، منها ا يار الدولة الإسلامية القوية، جراء تلك الغارات الهمجية الكاسحة الفتاكة، التي شنها كل من المغول، والتتار، والصليبيون على العالم الإسلامي في المشرق، وملوك إسبانيا والبرتغال، والنرمان، والغول، على بلدان المغرب العربي الكبير، فخربوا الأمصار وأتلفوا المخطوطات النفيسة، ومثلوا برجال الدين والعلوم, فغابت سلطة الدولة، وتفككت أواصر ا تمع الإسلامي المتضامن، وعم الجور والجهل والتشرد. فجاء دعاة التصوف يطالبون الناس بالتزام الزهد في الدنيا وملذا ا، والسعي وراء الآخرة وما يضمن نعيمها من قول، أو عمل. وحاولوا أن يتولوا

مهام الدولة المركزية المنهارة، بواسطة الطرق الصوفية. وأخذت تلم شمل المشردين، وتعيد الثقة للنفوس المضطربة، وتتولى قيادة الجهاد ضد الغزاة، ومحاربة الظلم والفساد، وإدارة شؤون الناس الاجتماعية والإشراف المباشر على الطقوس الدينية، والكل في إطار جماعي يسوده التضامن، والعدالة والمساواة، والأخوة في الله، مع نزعة عامة إلى تقديس عهد السلف الصالح، والانطواء على الذات، وحظر كل اجتهاد يرمي إلى تغيير أوضاع قائمة، فيعد بدعة، وضلالة ومسا بقضاء الله وقدره.

ويتميز الورع الديني في إفريقيا، بالانضمام إلى مختلف الطرق الصوفية حتى صار من النادر أن يوجد من لا ينتمي إلى إحداها، أو بالتفاف الناس حول أي رجل صالح متنسك، إن كان حيا، أو حول ضريحه إن كان ميتا. وتعتقد العامة أن له عند الله مكانة تجعله مقبول الدعوات، يقرب من الله زلفى، كل من يتجه إليه ويستنجد به، ويتوسط بمكانته، لقضاء أمور دينه ودنياه. ومن الطبيعي أن يفرز مثل هذا الاعتقاد الساذج، ضروبا من الانحراف والضلالة، ويفتح الباب على مصراعيه أمام كل المحتالين، والطفيليين الذين يحبذون العيش على حساب البسطاء من الشعب، والمرضى وذوي الحاجة الملحة، وكل قائل بالبركات ومفعول السحر .

و تجتمع الطرق الصوفية في مكونا ا، حول نقاط تشابه عديدة، من حيث الهياكل، والبرامج والأهداف، وطرق جلب المريدين الجدد. وكثيرا ما تكون الواحدة من هذه الطرق، وليدة الأخرى، لا تختلف عنها، إلا في أمور بسيطة. وتشكل هذه الهيئات الصوفية في إفريقيا المسلمة، مظهرا مميزا للمجتمع التقليدي. فهي تدعو إلى السلم والاستقرار، وتتولى دور الوسيط والحكم لفض التراعات بين الأفراد والقبائل، وتقوم مقام النادي، للتعارف ولنشر التعليم وحفظ القرءان، أو الرابطة لحماية البؤساء والمظلومين. كما أ ا تتولى تقديم العون والمأوى، للفقراء والمسنين وعابري السبيل من الغرباء على الديار.

وتمثل الطرق الصوفية نظاما اجتماعيا مهيكلا متعدد الأعراق، يمنح الهوية لمن فقدها، والوسط البديل عن العشيرة في حالة نبذها له بعد إسلامه لوثنيتها، أو جراء تداعي روابطها الاجتماعية، أو زوالها ائيا، بسبب الأزمات الاقتصادية، أو لانعكاسات العولمة أو الاحتلال الأجنبي. وتتولى هذه الطرق عبر الديار الإفريقية، مهمة تعليم القرآن، وأركان الدين وقواعد اللغة العربية، وجمع الزكاة وتوزيعها. ولها من التأثير على الرأي العام، ومن قدرة التعبئة للأوساط الشعبية، ما يوفر لها قدرا لا يستهان به، من النفوذ على الحكام، والمكانة المرموقة لديهم، فتستغلها لبلوغ مختلف أهدافها.

ويوجد بالقارة، عدد من الطرق الصوفية تتقاسم مناطقها تارة، وتتعايش سويا داخلها أحيانا أخرى. وظهرت الطرق الصوفية بالديار الإفريقية، في تسلسل زمني يعود في غالب الأحيان، إلى تاريخ نشأة كل منها. وهي :

القادريـ ـة:

وتعد بحق أقدم الطرق الموجودة بالقارة السمراء. نشأت بالعراق في القرن الحادي عشر ميلادي، لتعم دار الإسلام قاطبة في اتجاه آسيا شرقا، ثم القارة السمراء والأندلس غربا.

وتولى نشر مبادئها بالديار الجزائرية، في القرن الثاني عشر، انطلاقا من مدينة بجاية، القطب الصوفي الشهير، أبو مدين شعيب، الموجود ضريحه اليوم، بمدينة تلمسان. ووصلت القادرية إلى الساحل الإفريقي، في أواخر القرن الخامس عشر. فاستقرت لمدة، في زاوية كنتا بالجنوب الغربي للصحراء الجزائرية، ثم انتقلت إلى موريتانيا، ومنها إلى قبائل الولوف بالسنغال، بفضل أحد أعضاء قبيلة كنتا، سيدي أحمد البكاي، فصارت تعرف بالبكاية، نسبة إليه. ونجدها في القرن السابع عشر، في الماسينا، وضمن قبائل الساركولي، والصنغاي وحتى عند الهاوسة النائية.

ويقوم في القرن الثامن عشر الميلادي، الفلاني ألفا إبراهيم المكنى كاراموكو، بتعميمها في منطقتي الفوتا. وتلقى أوج ازدهارها على يد الشيخ المختار بن أحمد الكنتي (1729-1811) الذي قام بتجديد تعاليمها شكلا ومضمونا.

وللقادرية تأثير واضح في باقي الطرق الصوفية الموجودة بالقارة السمراء، خاصة وأ ا نشأت جميعها، بعدها. ومنها، الفاضلية، والمريدية. ويمثل آمادو أحمدو سلطان المسينة، وعثمان بن فودي، مؤسس دولة نيجيريا الحالية، أشهر زعماء الجهاد الإفريقي المنتمين إلى القادرية. وهي اليوم منتشرة في كل من موريتانيا، والسنغال، والنيجر، ومالي، ونيجيريا، والكمرون والطوغو وغينبيا،ومناطق هامة أخرى من إفريقيا الشرقية.

الطريقة التجانية:

أسسها أبو العباس أحمد بن محمد المختار التيجاني، المولود سنة 1737 بعين ماضي، جنوب غرب مدينة الأغواط بالجزائر. وقام سيدي أحمد التيجاني المتوفى بمدينة فاس سنة 1815 بإدخال العديد من التعديلات على تعاليم التجانية، وطقوسها، وأوصى بأن تبقى المناصب القيادية للطريقة، محصورة في أسرته، أو أسرة "مقدمه"، سيدي علي بن الحاج عيسى، وهذا ما أثار فيما بعد، البلبلة والخلافات في صفوف مريدي الطريقة. وقد تفرعت إلى ثلاث زوايا رئيسية : وهي زاوية عين ماضي، وتيماسين، وفاس.

وأخذت التجانية تنتشر جنوب الصحراء، سنة 1830، انطلاقا من موريتانيا، وعلى أيدي محمد ولد مختار من منطقة الترارزة، بدءا بقبيلته " إد أو علي". وستلقى أكبر تعميم لتعاليمها، تحت راية المقاتل القدير، الحاج عمر تال. وما إن وافته المنية سنة 1861، حتى عم الإسلام كامل "الفوتا" وعم معه ز. فوذ الطريقة التجانية. وجاء ابنه أحمدو شيخو، ليتابع مهمة أبيه في نشر التجانية عبر باقي بلدان الساحل، فصار بحق شيخها الأكبر.

وفي سنة 1873 يتلقى الحاج مليك سي لأول مرة، ورد الطريقة، فيتولى زعامتها إلى أن يستقر به الأمر سنة 1902 بمدينة تيفاوا، بالسنغال، فيفتح ا مدرسة لتعليم القرآن، أخذت تتحول تدريجيا، إلى جامعة شعبية، تساهم بكل جدارة، في تعميم التعليم الديني الصحيح، على الطلبة الوافدين عليها بالمئات، من كل مكان. ولقد حرس شيوخ الطريقة، على بث الأخلاق الطيبة في العامة، ومحاربة المعتقدات الفاسدة، في مجتمع مسلم تسوده الأخوة الصادقة، وروح التضامن. ولقد تصدت الطريقة للاحتلال الفرنسي، بالمواجهة المسلحة، وضروب التضحيات تارة، وتارة أخرى، بالمهادنة وأساليب المراوغة، حفاظا على العقيدة وثوابت ا تمعات الإفريقية. وهناك علاقات أخذت الطريقة، منذ الاستقلال، تنسجها من جديد، مع مهدها الأول، عين ماضي، وتماسين الجزائريتين.

الطريقة السنوسية:

تعود تسمية الطريقة ب"السنوسية" إلى عائلة آلسنوسي التي أنشأ افرادها فيما بعد، المملكة التي ظلت قائمة في ليبيا إلى سنة 1969 وكذا الطريقة الصوفية المنسوبة إليها. وشرعت هذه الأسرة في التألق على ساحة الأحداث، مع محمد بن علي السنوسي، الخطاطبي الذي ولد سنة 1787 بطرش، قرب مدينة مستغانم، بالجزائر. وكانت تجربته الصوفية الأولى، ضمن الطريقة القادرية، ثم لم يلبث أن تبنى التجانية وهذا أثناء إقامته بمدينة فاس المغربية. وهو الذي أسس سنة 1837، على جبل يوجد بقرب مكة المكرمة، أول زاوية له تنتهج في التصوف، منهجه الخاص. وعاد بعدها إلى المنطقة الشرقية من ليبيا (سيرينايكة). وأنشأ لطريقته هذه، بمدينة البيضاء زاوية ثانية سنة 1855، وأخرى بمدينة جغبوب، حيث وافته المنية عام 1859.

وخلفه ابنه محمد المهدي، فاستولى على جزء هام من الصحراء الشرقية لليبيا. وتولى أمور السنوسية، لدى وفاته، محمد الشريف، وهو ابن أخ له عاش

من 1890إلى 1933. وقد فضل الانسحاب إلى منطقة الكفرة في الجنوب، بعدما احتل الفرنسيون الشاد، وأخذ من هناك، يشن الهجمات المتتالية على المستعمرين الأوربيين، وأرغم في ـاية الأمر، إلى مغادرة البلاد.

ونصب إدريس السنوسي نفسه عام 1916، أميرا على السيرينايكة، ولكن الاحتلال الإيطالي، لم يمهله طويلا، فأرغمه على الهجرة خارج ليبيا، لمدة أربع وعشرين سنة. ورجع بعدها، ليتبوأ عرش المملكة الليبية. وفي عهده استعادت البلاد كامل مناطقها، فكان بحق، أول ملك سنوسي ساس أمور ليبيا المستقلة الموحدة.

ولقيت الثورة الجزائرية، خير سند لها من الشعب الليبي، في عهد الملك إدريس السنوسي، فوفر لها الدعم السياسي والمادي، والقواعد العسكرية الخلفية لوحدا ـا الاحتياطية. كما شهدت العلاقات الجزائرية الليبية، غداة استقلالنا، تطورا حسنا في جميع ا ـالات. وجاءت ثورة الفاتح، بقيادة العقيد معمر القذافي، لتنهي عهد السنوسيين سنة 1969م.

وتوجد الطريقة السنوسية اليوم، بكثافة متفاوتة، في كل من التشاد والنيجر والسودان. وأما أفراد العائلة المالكة، وأهم مقدمي الطريقة، فمعظمهم اختار الإقامة بالأراضي التشادية.

الطريقة المريدية:

أسسها أمادو بامبا مباكي، أحد "مرابطي" قبيلة التكرور، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، فحظيت في الحين، بشهرة واسعة عبر كامل بلاد السودان، وهذا بفضل المقاومة المشهودة التي قادها الشيخ أمادو بامبا ضد الاحتلال الفرنسي. وقررت السلطات الاستعمارية بعد انتصارها عليه، نفيه عن موطنه الأصلي السنغال، وفرض الإقامة الجبرية عليه، مع العديد من مؤيديه. وساهمت هجرة هؤلاء السنغاليين إلى البلدان ا ـاورة، في دعم الدين الإسلامي والتعريف بتعاليم الطريقة، في العديد من العواصم الإفريقية،

مثل باماكو، ونيامي ولومي، وكوتونو، ويأوندي ودوالا. ومن خصائص المريدية، أ ا بقيت محصورة أساسا، في القطر السنغالي، وفي جاليته المقيمة بالخارج.

وتعد الطريقة الموريدية، من أحدث الطرق الصوفية تألقا، في غرب إفريقيا، وتتخذ من قبائل الولوف سندها الأوفى. كما أن معظم نشاطها يجرى كسائر الطرق الأخرى، في المدن والقرى الآهلة بالسكان. لكنها بالإضافة إلى حثها على العبادات، وترويض النفس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تشيد بأخلاقيات العمل المنتج، وتطالب أتباعها القيام به، للمصلحة العامة، خاصة في مجال الأنشطة الزراعية. ومن ذلك، استحواذ أتباعها شبه المطلق، على زراعة الأراشيد المعروف بالفول السوداني، عبر التراب السنغالي. وعلى تسويقه في ا الين الداخلي والخارجي. وهذا ما جعلها، بفضل ثرائها، تتمتع بتأثير لا ينكر على مجرى الأحداث السياسية الوطنية. وتعد مدينة توبا، عاصمة للطريقة المريدية. أسسها الشيخ بامبا سنة 1880 على مقربة من قرية مباكي السنغالية ، و ا يوجد ضريحه الذي لا يزال يحظى بحفاوة متميزة، يؤمه أفراد الطريقة، في مناسبات معينة عديدة، وخاصة في أيام عيد الأضحى، فيتجمهرون بالمدينة، وكأ م يؤدون فريضة حج لموقع مقدس.

حصيلة نشاط الطرق الصوفية

لعبت الطرق الصوفية وما زالت، أدوارا هامة في العديد من ا الات الدينية والثقافية والاجتماعية، وعبر كامل الديار الإفريقية. لكنه من غير السهل تقييم أعمالها في عجالة. فهي كثيرة، تختلف مواقفها من القضايا التي تواجه ا تمعات الإسلامية باختلاف الظروف الخاصة بكل مكان. بل يمكن للطريقة الواحدة، أن تتعامل مع نفس المشكل بأساليب متباينة. ومن ذلك مثلا، المهادنة التي اتسمت ا على وجه العموم، مواقف التجانية من الاستعمار الفرنسي في

الجزائر، ربما بسبب ذلك التنافس القائم بينها عند الاحتلال، وبين طرق صوفية أخرى، ومنها على وجه الخصوص القادرية، بينما يعود أكبر الفضل لها في تنشيط حركة الجهاد، ضد نفس المستعمر الفرنسي، في باقي مناطق القارة السمراء.

وأقل ما يقال عن التجانية، أ ا ساهمت في الحفاظ على الدين الإسلامي، وتعميم حفظ كتابه المترل، والعمل بأخلاقياته، ولو من دون فهم دقيق للنصوص المقدسة، ولا استنباط رشيد لمضامينها. فهي من الطرق التي صانت الهوية الإسلامية للشعوب الإفريقية، بجعل أفرادها، في منأى عن آثار الغزو الثقافي الغربي، وحملات المسخ والتنصير التي صحبته. غير أ ا حالت لمدة، دون تفتح روادها، على العالم الخارجي، وعلومه وتقنياته واكتشافاته .

وشهدت الصوفية، بعد استقلال إفريقيا المسلمة، تطورا ملموسا، تمثل في متابعة نشاطها التقليدي، وبثها روح الورع، والتقشف في الناس، بتغليب الجانب الروحي على مطالب الحياة المادية، وبالإشراف على تعليم القرآن ومبادئ الفقه، واللغة العربية. كما بقيت وفية لرسالة الدعوة إلى التضامن، والتآخي بين المسلمين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع محاولة قاد ا، التأثير على الرأي العام، ومجرى الأحداث، واستحواذهم على السلطة.

ولم تبق هذه الطرق الصوفية، منغلقة على نفسها في نطاق محلي، بل أخذت تستعيد علاقا ا مع مثيلا ا في البلدان الأخرى، تتبادل الزيارات مع ممثليها، وتشارك في ملتقيات فكرية تجمعها دوريا م. فهي اليوم، أكثر استعدادا للتفتح على العالم، والمساهمة في الحوار مع التيارات الدينية الأخرى، وخاصة منها، حركة الإصلاح، قصد العمل المشترك للفائدة العامة، ودفاعا عن القيم الإسلامية، في وجه التحديات المغرضة، وسلبيات ظاهرة العولمة. وصارت تعتمد في أنشطتها، أساليب جديدة، وتوظف لها وسائل الإعلام الحديثة، من إذاعة مسموعة ومرئية وسينما.

الفصل الرابع

حركات الجهاد الإفريقية

تميزت الفترة التي جاءت مباشرة قبل العهد الاستعماري في القارة السمراء، بانطلاق عدد من حركات الجهاد الرامية أساسا، إلى إصلاح العقيدة والقيم الأخلاقية في أوساط المسلمين من جهة، ونشر تعاليم الإسلام في القبائل والمماليك الوثنية من جهة ثانية. وكانت عمليات الجهاد هذه، تعتمد برامج نظرية، وخططا ميدانية ترمي جميعها إلى إحياء جذوة الإيمان بالدين الحق في من رجع إلى الممارسات الخاطئة الضالة، والدعوة إلى قيمه في الشعوب التي تجاهلته طويلا، أو ناصبته العداء. وتولى هذه المهمة، بالوعظ والإرشاد حينا، وبقوة السلاح أحيانا أخرى، رجال من الأهالي يتمتعون بقوة الإيمان، و قدر من العلوم وحسن الأخلاق والحنكة القتالية وروح التضحية. وأخذت ظاهرة الجهاد تكتسح الساحة الإفريقية، في ناية القرن الثامن عشر الميلادي. ثم سرعان ما تحولت إلى مقاومة مسلحة ضد المحتل الأجنبي بمجرد ما شرعت الجيوش البريطانية والفرنسية على وجه الخصوص، تكتسح بلدان القارة السمراء. وكانت قد استمدت شرعية اعتداءا ا على حرية شعوب القارة، من نصوص مؤتمر برلين الذي انعقد سنة 1885، فخول لها ودول غربية أخرى، اقتسام كامل القارة الإفريقية.

وتتقاسم حركات الجهاد الإفريقي هذه، العديد من الصفات والأغراض، لاشتراكها في الدوافع، وانتشارها عبر نفس الفضاء، وتعاقبها في الزمن، ولعامل التأثير المتبادل بينها، مع احتفاظ كل منها، بخصوصيا ا الناجمة، في غالب الأحيان، عن شخصية مؤسسيها، وروادها. ومن أشهر قادة الجهاد الإفريقي، حسب الأسبقية في تاريخ ظهورهم: عثمان بن فودي، والشيخ أمادو أحمدو، والحاج عمر تال، وساموري توري، والمهدي عبد الرحمن.

عثمان بن فودي (1754-1817):

ينتمي عثمان دان فوديو، أو بن فودي، إلى مجموعة الطوروبي، من قبائل التكرور التي كانت سباقة إلى الدخول في الإسلام، والتشبع بقيمه. ويقال إن عثمان كان يشعر على الدوام، منذ فتوته، بأن الله اختاره سيفا من سيوف الإسلام، يحمي حماه، ويرفع عاليا لواءه. وما لبث أن لقبه الناس، تقديرا لخصاله الفذة، ب"أمير المؤمنين".

وغادر عثمان بن فودي المنطقة الغربية من بلاد السودان، (أي السنغال الحالي)، لنشر الرسالة المحمدية، في قبائل الفلان، والهاوسة، القاطنة وقتها، في موقع نيجيريا الحالية. وتولى مختلف مهامه، بتراهة لا تحدوه في تأديتها لا أغراض سياسية، ولا اعتبارات قبلية ضيقة، حيث كانت أغلب الأقوام التي حار ا، تدين أصلا، بالإسلام، وطغى عليها بعد حين، الجهل، وفساد العقيدة، فصار المسلمون المخلصون يعانون ضمنها، من مأساة التناقض القائم على الدوام، بين ولائهم للدين، وواجب الامتثال تمع جائر، خاصة في مجال دفع الضرائب غير الشرعية، وواجب المساهمة في كل حروبه، حتى الظالمة منها، الموجهة ضد إخوان لهم في الدين.

ومما لا شك فيه أن "عثمان دان فوديو"، وهو العلامة التقي الورع، كان أشد الناس شعورا، بوطأة هذه الأوضاع المنافية لمبدأ الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، المطالب به كل مسلم، ولو بالدعاء. وكان جهاد الرجل، بالتربية والتعليم، وكذا بقوة السلاح. واستطاع من خلال جهود متواصلة صادقة، أن يكسب أفئدة قبائل برمتها، وعدد من الملوك، فامتدت دولته من أغاديس إلى التيبيستي، ومن نيكي إلى البزرنو، أي دولة في حجم ما يساوي مرتين مساحة الجزائر. وكان يدعو إلى سلطة تخضع لمبادئ أساسية خمسة، هي :

- حظر السلطة على كل من يسعى إليها
- واجب تطبيق مبدأ الشورى في أخذ القرار

- نبذ العنف
- التزام العدالة
- العمل بمبدأ الإحسان

ويمثل الإسلام في مفهوم عثمان بن فودي، رسالة يجب على المؤمن ا أن يمتثل لتعاليمها كاملة، في كل لحظة في ليله و ا اره.

وتوفي عثمان بن فودي، سنة 1817، فخلفه ابنه محمد بيلّو. ويوجد ضريح ا اهد عثمان بن فودي، في مدينة سوكوتو بشمال نيجيريا، حيث ما زالت ذكراه الطيبة تحظى إلى اليوم، باحترام الجميع، يتناقلون من جيل إلى جيل، مآثره الأخلاقية، وقصص انتصاراته العسكرية، وصدى جهاده من أجل قيام مجتمع فاضل، تسوده الأخوة والعدالة، والمعرفة، والرفاهية. فكان عمله بمثابة ثورة شاملة، في ا الات الروحية، والسياسية، والاجتماعية .

دولة المسينة الفلانية (1818-1862):

أنشأها أحد زعماء الفلان الروحيين: **أمادو أحمادو** انطلاقا من حركة جهاد عارمة، تفرغ لها في منطقة النيجر العليا، ابتداء من سنة 1818. وكان متأثرا بسيرة عثمان بن فودي وتعاليمه، يقاسمه الإيمان الصادق، وقوة العزيمة ، ويوليه الاحترام والإعجاب، ولو لم يحظ بملاقاته، ولو مرة واحدة.

ولد أمادو سنة 1775، في أسرة فقيرة، ضمن جالية الفلان البدو، المعروفة بتربية المواشي. واشتهر منذ الصغر، بالجد والانطواء على النفس، والعزلة عن الناس، مما أثار اهتمام الجميع به، وتقديرهم له. وكان أثناء رعيه للمواشي، يكثر من تلاوة القرآن، محاولا فهم أدق معانيه، قصد الوصول إلى خفايا أحكام الشريعة. كما كان يتألم من تبعية شعبه الفلاني المسلم، لقبيلة البنبارة الغالبة عليها الوثنية في ذلك العهد. وما إن شب، حتى التقى بعثمان بخاري، فأقنعه بأنه

يتمتع بخصال متميزة، تفرض عليه توظيفها للصالح العام، بتعميم مبادئها في ذويه، وتوليه شؤو م، في أمور دينهم ودنياهم.

وكان أمادو مثل شيخه بن فودي، يمقت الطغيان، وضروب الرق، وتحكيم منطق القوة في تطبيق القوانين، سعيا منه إلى إقامة مجتمع إسلامي يعبد الله، ويرعى بأمانة، حقوق جميع أفراده. وكان يفكر في إعطاء الدولة التي ينوي تأسيسها، المساحة الموجودة في منحنى ر النيجر. واستطاع بصدق عزيمته وجرأة عملياته العسكرية القائمة أساسا، على حرب العصابات، أن يهزم قبائل البنبارة، رغم تفوقها عليه، بالعدد والعدة. ورأى في هذه الهزيمة نصرا للجهاد الإسلامي على الكفر الملتزمة بأباطيله، وقتها، قبائل البنبارة، وكبار نبلائها. وأعطى دولته فور تأسيسها، عاصمة جديدة، سماها "حمد الله" تعبيرا عن عرفانه الله، وحمده لنعمه وتوفيقه.

وسارعت هذه الدولة الفتية العادلة، إلى سن قوانين صارمة، تفرض على الجميع الامتثال للشريعة وأخلاقيا ا، مع تزويد كل مدينة، أو قرية، بمسجد للعبادة على الأقل، ومدرسة لتعليم الأطفال. وكان كل مواطنيؤدي لخزينة الدولة، ما يترتب عليه من مساهمة عينية، تماشيا مع أوضاعه المالية. كما يترتب على كل رب عائلة، واجب أداء الخدمة العسكرية.

فهي دولة تقوم على سماحة الدين الإسلامي وعدالته، و تلتزم نظاما شبه عسكري، يساهم المواطنون جميعهم، في تولي شؤونه. ووجد شعب الفلان ضالته في هذا النظام، وفي مبدأ العدالة التامة القائم عليها، في مختلف ا الات، الدينية والمدنية والعسكرية، حيث كان للمواطنين حق مقاضاة حكامهم، إذا هم جاروا في تأدية مهامهم. ولهذا سارع الفلان إلى تبني الإسلام، كعقيدة ونظام حياة. وكذا فعل الكثير من البنبارة، بعدما كانوا أعداء الإسلام التقليديين.

والتزم بعد وفات أمادو أحمدو، كل من ابنه وحفيده، نفس المنهج العادل الحكيم، في تدبير شؤون الدولة. وشاءت الأقدار أن تسقط دولة المسينة المسلمة، تحت ضربات مجاهد مسلم آخر، وهو الحاج عمر تال سنة1862. فبقي صدى مآثرها، عالقا بالأذهان، يحظى بمكانة الأسطورة.

الحاج عمر تال (1797-1864):

الحاج عمر تال، من مواليد السنغال. نشأ في عائلة مرابطين من التكرور. وتتلمذ في علوم الدين، على أحد فقهاء منطقة الفوطا، ثم نزل ضيفا سنة 1826، على الشيخ أحمدو ابن أمادو، بمدينة حمد الله، وانتقل بعدها، إلى السوكوتو. وفيها تولى خطابة الجمعة، في قصر السلطان محمد بيلو، وهذا قبل أن يتوجه إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج. وعينه من هناك، سيدي محمد الغالي، أحد قادة التجانية، " خليفة عاما، للطريقة التجانية عبر كامل بلاد السودان "

وكان سفر عودة الحاج عمر طويلا، وعلى مراحل. فأقام مدة بالقاهرة، فاعترف له الناس بمدى علمه في تفسير القرآن، وفي ميادين أخرى من علوم الدين. كما توقّف بالبرنو، ثم السوكوتو، فتزوج هناك، بإحدى بنات السلطان محمد بيلو. ونزل مرة أخرى، بمدينة :حمد الله، فلم يلق ا الاستقبال المنشود. وختم جولته الكبرى هذه، بالعودة إلى غينيا، و ا صار يقضي وقته في الوعظ والتدريس، والإمامة، والتأليف، والدعوة إلى الطريقة التيجانية .

وفي سبتمبر 1852، سمع هاتفا يطالبه بواجب الجهاد، فقام بتجهيز جيش، واتجه به في الحين، نحو الشمال. فجاب خلال الديار السنغالية، والمالية، مسجلا العديد من الانتصارات، إلى أن ضاق طعم الهزيمة عند محاصرته "حصن مدين" سنة 1857، وكان تابعا **لديوكا صنبا ديالو،** أحد حلفاء الفرنسيين في المنطقة. وعندها، اتجه شرقا، وفتح مدينة سيغو. و انقض في سنة 1862، على عاصمة المسينة: حمد الله، فاحتلها، وقتل ا ملكها حفيد الشيخ أمدو أحمدو، رغم

ورعه، وتعلق الناس به. ولم ينس له مواطنو المسينا الفلان، فعلته هذه، فثاروا عليه، وأرغموه على اللجوء إلى منطقة باندياغارا، الوعرة التضاريس، فمات ا يوم 03 فبراير 1854 في ظروف غامضة، جعلت جيلين على الأقل، من أتباعه يعتقدون قرب عودته، في ركب المهدي المنتظر.

"العلامي" سموري توري:

ولد سموري توري سنة 1830، بالمنطقة ا اورة لمدينة كاوكاو، في بلاد المندنغ. ويرجع اهتمامه بأمور الدين، إلى التجارة في مادة الكولا التي اختارها حرفة له، وإلى كثرة احتكاكه في أسفاره المتواصلة، على طرق الكولا، بقبائل "الديولا" المتميز أهلها بالورع، وغزارة العلم في شؤون الدين.

وشاءت الأقدار أن يتحول من تاجر للكولا، إلى محارب موهوب. وأخذت قدراته القتالية الفذة، تتجلى شيئا فشيئا، من خلال مواجهات محلية كانت تنشب من حين لآخر، ولأسباب مختلفة، فأكسبته زعامة محلية لا ينافسه فيها أحد. واستطاع سنة 1865 أن يؤسس مملكة "الوصولو". وراح يمد أطرافها إلى أن بلغت حجم نصف المنطقة الشرقية لغينيا الحالية، بحدود مشتركة مع دولة أحمدو ابن الحاج عمر تال شمالا، ومنطقة الغابات الاستوائية جنوبا. وما إن استولى على مدينة "كيتا" سنة 1881 حتى وجد نفسه وجها لوجه، مع الجيوش الفرنسية الغازية. وصارت هذه القوات، بتموقعها في باماكو، تقطع عليه طريق الشمال، في نفس الفترة التي تولى فيها ملك سيكاسو المالية، تيابا، منعه من أي اتساع في اتجاه الشرق. وزاد أموره تعقيدا، احتلال الفرنسيين لسيكاسو سنة 1887، وهجوم الجنرال الفرنسي "أرشيبارد" على كاوكاو، بعد ما دحره أحمدو بن الحاج عمر تال، من مدينة سيغو.

واستطاع سموري توري، عندها، بفضل شجاعته، وسرية قراراته وبراعة تخطيطه للمواجهات، وقدرته على إدار ا، أن يلقّن قادة الجيش الفرنسي من أمثال الجنرالات أرشيبارد، وفيدهيرب، وباراتيي، الهزائم النكراء، طيلة ست

سنوات من القتال الشرس، وهذا رغم تفوقهم عليه، في العدد ومستوى التكوين والتجربة الميدانية ونوعية السلاح والعتاد . ووقع في اية الأمر، أسيرا لجروح بليغة لحقت به سنة 1898، فحكم عليه بالنفي إلى الغابون.

ويحتل ساموري توري اليوم، مكانة مرموقة ضمن كبار زعماء المقاومة الإفريقية عبر العصور، كما يأتي ذكر خصاله في مذكرات العديد من ضباط الجيش الفرنسي الذين واجهوه في معارك عدة. وهو الذي سأله يوما، الجنرال براتيي بعدما أسره، عن أسباب قدرة احتفاظه على أسراره الحربية، وخططه القتالية، فلا يؤخذ مرة واحدة، على غير وهلة، بينما كان بإمكانه، مباغتة أعدائه في كل مرة، فأجابه البطل الإفريقي، بكل بساطة "كنت أتناول طعامي على انفراد".

حركة المهدي بالسودان:

ولد محمد أحمد، سنة 1842، بمنطقة دنغولا بالسودان. وتولى في بداية الأمر، مهمة إصلاح أوضاع مواطنيه، وإعادة الإسلام بالمنطقة، إلى أسسه السليمة. وكان ينتمي إلى الطريقة السمانية الصوفية، الحديثة العهد بالسودان، قادمة إليه من مصر ا اورة. واستقر لمدة، مع جمع من أتباعه، في جزيرة أبا، عرض ر النيل، على مشارف المناطق الآهلة بغير المسلمين، في اتجاه جنوب البلاد.

وتخلّى محمد أحمد عن الطريقة السمانية، لخلاف نشب بينه وبين رئيسها، فتبعه العديد من رفاقه. وأخذ الناس يرون في شخصه، معالم الرجل الصالح، والقائد الموهوب، إلى أن أقنعه أحد أتباعه، بأنه المهدي المنتظر، المكلف بملأ العالم عدلا وسلاما، بعدما كان يسود ه الجور والفساد. ومن ثم اتخذ لنفسه لقب المهدي. وقرر بعدها، زيارة منطقة كردفان، في الجنوب الغربي للسودان، عام 1880. وأقام ا مدة. فكانت فرصة لاحظ من خلالها، مدى سخط الناس على أوضاعهم.

وفي شهر أغسطس 1881، أعلن المهدي الجهاد ضد المحتل الأجنبي، المتمثل وقتها، في شخص الحاكم العام عبد الرؤوف باشا. ثم التجأ إلى جبال غريبير جنوب مدينة الأبيض. ومنها تصدى بنجاح لحملتين متتاليتين للقوات المصرية. فتعاظم شانه، وانضم إلى صفوفه عدد هائل من المتطوعين، فاحتلّ مدينة الأبيض في 18 يناير 1883 وأرغم المحافظ السامي البريطاني في مصر، على دعم قوات الغزو في السودان، بإمدادات إضافية، تمثلت في جيش مكون من 10.000 جندي، بقيادة الجنرال هيكس. والتقى الجمعان في الخامس من نوفمبر من نفس السنة، فيما عرف بمعركة شيكو المشهودة التي خسرت فيها القوات المشتركة البريطانية المصرية، 9500 جندي، من ضمنهم الجنرال هيكس نفسه. وبعد شهر واحد من هذا النصر، يسجل المهدي استسلام قائد الدارفور، سلاتين باشا الذي أشهر إسلامه. ويقوم في نيسان 1884، قائد بحر الغزال، الجنرال ليبتون باشا، بنفس المبادرة، معلنا هو الآخر، دخوله في الإسلام

ولم يتوقف المهدي عند هذا الحد من الانتصارات المشهودة، بل ما جاء يوم 25 يناير 1885، حتى فتح عاصمة السودان الخرطوم، رغم التعزيزات التي أقامها حولها، القائد العام البريطاني، العقيد غردون، Gordon وهذا بعد حصار طال عشرة أشهر كاملة. وتشاء الصدف، أن يتم استرجاع المهدي للخرطوم، وإعدامه الولي العام البريطاني، في نفس اليوم الذي انعقد فيه مؤتمر برلين القاضي بتقسيم القارة السمراء، بين الدول الأوربية. وعندها، لم يبق خارجا عن سيطرة المهدي من الأراضي السودانية، إلا منطقة سواكين، وجنوب البلاد بقبائله الوثنية. واختار المهدي أم درمان عاصمة له، وهي مدينة توجد مقابل الخرطوم على الضفة الغربية من النيل. ولم يتمكن من إرساء أركان دولته الفتية، حيث وافته المنية في يونيو 1885، تاركا وراءه، ذكرى تحتفي بمآثرها الأجيال.

والمهدية رسالة بقي آل بيت مؤسسها، يتوارثو ا عبر العصور، ويجددون عهد السودانيين ببعديها الروحي، اعتمادا على طريقة الأنصار الصوفية، ومضمو ا السياسي، بواسطة حزب الأمة الذي يتزعمه اليوم، الرئيس الصادق

المهدي. وظلت المهدية تشيد بسيادة السودان التامة، وعزة أبنائه. كما أ ا في منافسة مفتوحة على السلطة، مع من جهة، حزب الإتحاد الديمقراطي الواجهة السياسية للسامنية، الطريقة الصوفية الأخرى، القادمة من مصر، والداعية إلى الإتحاد معها، ومن جهة ثانية، مع الجيش الذي ما فتئ منذ الاستقلال، يتولى السلطة، ثم يتركها للمدنيين، متمتعا على الدوام، بموقع قوة يضمنه له دوره المصيري في محاربة حركة الانفصال الجنوبية. وهذا ما جعل المهدية تشكل عبر السنين، العائق الأساسي في وجه أي مشروع وحدة مع الجارة الشمالية مصر، رغم شروط التكامل القائمة بين البلدين، والمحاولات الصادرة ذا الشأن، من الطرفين، خاصة بعد استقلال السودان سنة 1956.

خاتمة باب حركات الجهاد:

يمكن التأكيد في خاتمة هذا الفصل، أن حركة الجهاد التي شهد ا القارة السمراء قبيل العهد الاستعماري، بقيت بدعو ا المسلمين إلى الوحدة ومقاومة كل من النفس والأعداء، تشكل صفحات نيرة في تاريخ المنطقة. لقد زودت ا تمعات القبلية المتداعية الأركان، بتنظيم جديد، بعدما بثت في أفرادها الثقة في النفس، وروح المقاومة المستميتة. فكانت السبب المباشر في تحقيق النهضة التي عاشها شعب الفلان بزعامة عثمان بن فودي، وفي تأسيس ذلك ا لمس المكون من أربعين مرابطا (الدينا) الذي كان يدير شؤون دولة المسينا العظمى التي أقامها القائد أمادو أحمدو، بفضل سمو أخلاقه، وعدله في الرعية، وجهاده الخالص للدين والأوطان، ضد كل أعداء الإسلام. وسقطت الدولة التي أقامها تحت ضربات مجاهد عظيم، قضى حياته هو الآخر، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاربة الغزاة الأجانب، وهو الحاج عمر تال. وقد امتدت أراضي مملكته الشاسعة، وقتها، إلى ضفاف الأ ار الثلاثة: وهي السنغال والنيجر وغنبيا.

وأما ساموري توري، فيبقى يمثل البطل الذي استمات في محاربة قادة الوثنية، والدفاع البطولي عن الأراضي الإفريقية، ضد الأطماع الأوربية، وفي السعي إلى توحيد تراب الماندنغ الممتد بين النيجر الأعلى، وحدود الغابة الكبرى.

ويأتي في شرق الساحل الإفريقي، جهاد المهدي السوداني، شاهدا على عبقرية الإنسان الإفريقي، في ا الين الروحي والعسكري، وتعدد مواهبه، وحبه للأوطان، وقدرته على مواجهة الطوارئ، والتكيف مع الصعاب. وبقيت رسالته إلى اليوم، موضع احترام وتقدير، ومثلا أعلى يتقدى به.

ومهما يكن من أمر، فإن حركات الجهاد، رغم تجاهل الناس لأمجادها، رفعت شأن الإسلام عاليا، في القارة السمراء، في شريطها الساحلي على وجه الخصوص، حيث ما زالت مآثر روادها، في ا الين الديني والسياسي، عالقة إلى اليوم في أذهان شعو م. فقد ساهمت بجدارة في إزاحة الأباطيل، عن الدين القويم، كما أحيت روح المقاومة الشعبية في وجه أية محاولة احتلال، أو مسخ أو تنصير تستهدف المسلمين. ولذلك بقيت شعوب القارة، وفية لذكرى أبطالها، تحتفي بمآثرهم. وكثيرا ما تختار قاد ا، ضمن أسرهم، كأبناء مصطفى بن فودي في نيجيريا، والمهدي في السودان.

الفصل الخامس
حركة الإصلاح الديني في إفريقية المسلمة

المدخل:

ويعني الإصلاح المشار إليه هنا ، تلك الجهود التي أخذ يبذلها، منذ بداية القرن الثامن عشر ميلادي، عدد من كبار علماء الدين، من مختلف مناطق دار الإسلام، لأحياء العقيدة الحقة، بالتخلي عن التقليد الأعمى الذي كان عليه الآباء والأجداد، في فهم للنصوص المقدسة وتطبيق مضامينها. وكان هذا المسعى يقتضي لتحقيق مراميه، فتح باب الاجتهاد من جديد، ومحاولة إدراك المعاني الأزلية لنصوص الدين، على ضوء المعطيات الحديثة التي أفرزها تطور العالم، ومختلف الاكتشافات العلمية، واحتكاك المسلمين اليومي بالخارج.

وساعد حركة الإصلاح على النجاح، اقتناع المسلمين بمدى تأخر عالمهم عن شعوب الغرب في الميادين العلمية والتكنولوجية والعسكرية. وما كان أمامهم من خيار لاستدراك أوضاعهم، سوى الحفاظ على نمط التعليم السائد لديهم والقائم على الحفظ الحرفي للنصوص الموروثة، دون فهم لها أو فائدة ترجى منها، أو تبني الثقافة الأوربية المنافية لدينهم وتقاليدهم. وجاء دعاة الإصلاح فحاولوا انتهاج الطريق الأوسط.

ويقوم مسعاهم في مجال العبادات والمعاملات، على الامتثال للنصوص الأصلية للإسلام، وطريقة تطبيقها من السلف الصالح، فسموا بالسلفية. وكانوا يطالبون بتعميم التعليم في مختلف مستوياته وتحكيم العقل في إدارة القضايا لتمكين كل مسلم، من فهم أسس دينه وتنفيذها بفضل مستواه المعرفي ورجاحة عقله دون انتظار، أو حاجة إلى وسيط. وكانوا على أتم الدراية بخصوصية

الظروف الحديثة التي يعيشو ـا واختلافها الجذري عما كان عليه ا تمع الفاضل لعصور الإسلام الذهبية.

وتأتي هكذا، حركة الإصلاح على وجه العموم، في صيغة دعوة إلى الاجتهاد من جديد، ونبذ الاعتقادات البالية وخوض معركة التحصيل العلمي والتقني قصد تأهيل المسلمين للعيش في انسجام مع حاضرهم المخالف تماما لظروف آبائهم، ولإيجاد الحلول المناسبة لتحديات عصرهم الراهن، عصر الآلة، والذرة والحاسوب وغزو الفضاء. ولهذا لا يمكن ضم دعاة من سموا بالسلفية في القرنين الماضيين، إلى زمرة ممجدي الماضي أيا كان، والمطالبين بالحفاظ على سلوك الأجيال السابقة وتقاليدها ولو أ م يرون في ا تمع الذي أقامة النبي (صلعس)، وسار على منهاجه الخلفاء الراشدون، المثل الأعلى للمجتمع الصالح وللأخلاق السامية، والتفتح على الغير.

حركة الإصلاح في إفريقيا قبل الاستقلال:

للتذكير، نشأت حركة الإصلاح، أو ما كان يعرف بالسلفية، في المشرق، ثم انتقلت إلى المغرب، قبل أن تنتشر عبر القارة السمراء. وشهدت لها تطورا سريعا في القرن التاسع عشر، وذروة حيويتها، في خضم الأزمة المتعددة الجوانب التي عاشها العالم الإسلامي، في ا الات السياسية، والاقتصادية والثقافية، لدى تعرض الكثير من شعوبه، للاحتلال الأوربي وظاهرة الاستعمار الاستيطاني الكاسح والمتغطرس.

وكما واجهت حركة الإصلاح الديني هذه، في المشرق، عداء سلفية أخرى، تمثلت في الوهابية، والعديد من طرق الصوفية، فإ ا لقيت في الديار الإفريقية، معارضة عنيفة شاملة، من طرف كل من الإدارة الاستعمارية، والكنائس، وقادة الطرق الصوفية وأتباعهم، وكل لمتمسكين بسلوك الآباء

والأجداد، ومن يقول ببركات الأولياء والمرابطين، ومفعول التمائم وواجب اعتماد الناس على وسطاء في علاقا م بخالقهم.

وتمثل أول نشاط لحركة الإصلاح الإفريقي، في محاربة المعتقدات البالية وكل مظاهر الشرك. وزاد الحركة سمعة، وسرعة انتشار، ما أثارته وقتها، من جدل حاد عبر العالم الإسلامي، بين مؤيدين لأرائها، ومعارضين، تناقلت أصداه مختلف وسائل الأعلام العصري. ولم توفق الترعة السلفية إلى تنظيم أمورها في القارة السمراء، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمادا على عناصر إفريقية تكونت في البلاد العربية، مشرقية كانت، أو مغربية. وكان للجزائر دور هام في دعم الإصلاح الإفريقي، خاصة في البلدان الخاضعة للاستعمار الفرنسي، بفضل نشاط جمعية العلماء المسلمين وعلى رأسها، العلامة عبد الحميد بن بديس، ونشرا ا، ومعاهدها المفتوحة أمام الطلبة الوافدين من جنوب الصحراء الكبرى. ويحظى المفكر الإسلامي مالك بن نبي بأرائه، ومؤلفاته ونشاطه، بنفس التقدير والعناية.

ولقد وقف إخواننا الأفارقة، مواقف مشرفة من حرب الجزائر التحريرية. فزاد تألب المستعمر عليهم شراسة. وسرعان ما تأسست للحركة الإصلاحية الإفريقية، هيئة محلية ما زالت تنشط إلى اليوم، وهي الاتحاد الثقافي المسلم. ومن أهم نقاط برنامجها:

- تطوير ا تمع المسلم الإفريقي، في ا الين الاجتماعي والأخلاقي، وإحياء روح الدين القويم
- بعث الثقافة الإسلامية، عن طريق التربية والتعليم، لمواجهة الغزو الثقافي الغربي، وأغراضه العدوانية ضد الإسلام.

ويضيف الاتحاد الثقافي المسلم، لبرنامجه هذا، أثناء المؤتمر الذي عقده سنة 1957، نقطتين أخريين في عملية تصعيد واضحة. وهما واجب الدفاع عن الثقافة الإسلامية من جهة، ومكافحة الاستعمار من جهة ثانية.

ويأتي هذا الموقف، استجابة للأوضاع السائدة وقتها، في كافة بلاد السودان، نتيجة سياسة التجهيل، والمسخ التي ينتهجها المستعمر، حيث كان يحصر التعليم الخاص بالأهالي، إما في حفظ القرآن، ونصوص أخرى حفظا آليا، دون فهم لها، أو استفادة من مغازيها، على أيدي شيوخ زوايا، شبه أميين، أو ضمن تعليم تتولاه المدارس التابعة له، والخاضعة في تأطيرها الإداري والتربوي، لرهبان وعلمانيين يكنون للإسلام العداء السافر .

ولهذا كان رجال الإصلاح، يحرصون على إنشاء تعليم عصري، متفتح على العلوم والتكنولوجيا، يروض العقل، ويطور الذوق السليم، وروح النقد البناء ويسمح للتلميذ، في مجال الدين، فهم الأحكام الشرعية في نصها الأصلي واستخلاص العبر التي تتضمنها، بفضل تمكّنه من لغة عربية متينة. وقام الاتحاد الثقافي المسلم، بغية تحقيق هذا المطلب، بفتح مدارس على النمط الحديث الموجود في المشرق، يعتمد برامج تراعي سن الطفل، وقدرة إدراكه، ومراكز اهتمامه. وللشيخ محمد عبده، بكتابه "رسالة التوحيد" تأثير واضح في صياغة هذه البرامج التربوية، حيث أخذت عنه الكثير، ومنها على وجه الخصوص:

- العودة إلى السلف الصالح، ونمط سلوكهم، لاستعادة وحدة المسلمين وهويتهم المشتركة
- حماية اللغة العربية، لغة الرسالة الإلهية، والوسيلة المثلى لفهم النصوص المقدسة.
- التوفيق بين العلم والدين.

وكانت هيمنة رجال الزوايا والطرق الصوفية المطلقة، على كتاتيب يتولى التعليم ا، شيوخ لا مستوى لهم، ولا تكوين تربوي، تمثل العقبة الكبرى في وجه السلفيين، فراحوا يحاربو م بكل ما أوتوا من وسائل، ويندون م لدى الجماهير، وبمواقفهم المساندة للمحتل الأوربي، حاثين الآباء على تسجيل أبنائهم بمدارسهم المتطورة. لكن الإدارة الاستعمارية كانت لهم بالمرصاد، فسارعت في

كل مرة، إلى غلق المؤسسات التربوية التابعة لهم، بذريعة أ ا أوكار تآمر عليها وبلبلة وتعصب طائفي بالنسبة للمسلمين. بل كانت تحاول تأليب الرأي العام ضد الإصلاحيين، يساندها في حملا ا، رجال الدين التقليديون الخاضعون لنفوذها. وكثيرا ما تؤول الأمور، إلى الفتنة والمواجهات الدامية بين المسلمين.

وأخذت السلفية في مكافحتها آفة الاستعمار، توجه أنظارها أكثر فأكثر، نحو العواصم العربية، تاركة الأمصار الغربية، لغير المسلمين من الأفارقة، بل صارت تطرح قضايا الاحتلال الأجنبي، بمفاهيم إسلامية تؤكد أنه :"يجب على المسلمين رفض الخضوع لحكم كافر، لأنه غير شرعي" وغير قابل للبقاء. وتنتهج للقضاء عليه، مناهج إسلامية قائمة على الإيمان الحق، والعبادات المنصوص عليها شرعا، ووحدة الصف والتنديد بالدجال من رجال الدين التقليديين، وبجهلهم للشريعة، وتواطئهم مع المحتلين. كما كانت تعتقد، أن الأمة الإسلامية، يكفيها تزويد نفسها بالعلم النافع، وسلاح التضامن الإسلامي والوحدة لتلقى طريقها للتخلص من كل هيمنة أجنبية.

تلك كانت خطة الإصلاحيين. وراحوا على الصعيد السياسي، يناضلون من أجل تحقيق وحدة الأمة قاطبة، اعتمادا على نضال يأبى التردد والخنوع. وبلغ تطوع رجال الاتحاد الثقافي المسلم، في خدمة باقي إخوا م في الدين، حدا جعلهم يطلبون من كل ا ندين الأفارقة في صفوف الجيش الفرنسي العاتي فسادا ضد الشعب الجزائري، إبان ثورته التحريرية، التمرد على قاد م، ورفض أية مشاركة في العمليات العسكرية.

لكن حركة الإصلاح في القارة السمراء، بقيت لمدة، محدودة المفعول، محصورا نشاطها في كبريات المدن، وبعض النخب، تواجهها سيطرة الطرق الصوفية، ورجال الدين التقليديون شبه المطلقة، على الرأي العام المحلي. وما غياب الأفارقة المسلمين عن النضال السياسي الذي عاشته البلدان الإفريقية، قبيل استقلالها، وقلة مساهمتهم في حركات التحرير التي شهد ا بعض هذه

الأقطار، في نفس الفترة، إلا نتيجة منطقية، لذلك التهميش الحاقد الذي مارسه ضدها، النظام الاستعماري، طيلة احتلاله للقارة.

السلفية في القارة بعد الاستقلال:

بقيت ا تمعات الإسلامية، بالمناطق الجنوبية للصحراء الكبرى، تعاني غداة الاستقلال ولمدة، من نفس الانقسامات التي كانت عليها طيلة عهد الاحتلال، ومن نفس التوتر الحاد القائم بين رجال الطرق الصوفية، والسلفيين. ثم أخذت علاقات الطرفين تتحسن شيئا فشيئا، إلى أن تحولت إلى تعاون صريح، استفاد منه الجميع. ولم تكن سياسة الحكومات الفتية، تجاه السلفيين، غداة استقلال القارة، مغايرة في شيء، لتلك التي انتهجتها السلطات الاستعمارية، وطبقتها بكل صرامة في عهد الاحتلال، وذلك لأن مناصب المسؤولية، بقيت في البداية، حكرا على الأهالي غير المسلمين، مع أقلية مسلمة تخرج معظمها من معاهد الاغتراب المعادية للإسلام. فكانت الأنظمة الجديدة، تنظر هي الأخرى، بعين الريب إلى المثقفين ثقافة عربية إسلامية، وتحقّر من شأ م، وتشكّك في قدر م على الاضطلاع بالمسؤوليات الإدارية، والتقنية لدولة عصرية. وترتكز في التصدي لهم، على رجال الدين التقليديين، شركائها في السلطة والمصالح الاقتصادية. وخير مثال لهذا التحالف، ما كان يجري بالسنغال، من تعاون بين الحكام، وقادة الطرق الصوفية، وخاصة منهم طريقة " المريد " في سعيهم المشترك المتضامن، للحفاظ على استغلال طاقات أتباع الطريقة، في مجال زرع الفول السوداني، وجنيه واقتسام أرباحه الهائلة.

غير أن مشاكل التسيير، وحجم التحديات، وغياب مؤهلات الدولة العصرية، في مختلف الأقطار الإفريقية، بحدود قرر ا سلطات الاحتلال على غير منطق، جعل القادة الأفارقة، يحاولون الاستعانة ب"السلفيين"، لتوعية الجماهير وحثها على تجاوز الفوارق العرقية، والجهوية، والطبقية، امتثالا للتعاليم الإسلامية، وبحثا عن الأمن الاجتماعي وسبل تحقيق مشروع "الدولة الوطنية".

ورأى السلفيون من جانبهم، أن بلوغ أهدافهم الثقافية، والسياسية، يمر حتما، بانتهاج أسلوب المهادنة مع السلطة، والتعاون مع التيارات الدينية الأخرى، وقاد ا من شيوخ طرق صوفية، ومرابطين. ومن أجل ذلك، فإ م تخلوا عن كل تطرف وصاروا يكتفون في مطالبهم، بالتركيز على واجب تطوير الثقافة العربية الإسلامية، ومواضيع اجتماعية أخرى معقولة. وتمكنوا هكذا، من فتح حوار مثمر مع خصوم الأمس الدينيين، وتأسيس جمعيات مشتركة معهم، تنشط أساسا، في مجال الدفاع عن الحقوق المشروعة لكافة المسلمين.

وسادت القارة بعد عقد واحد من الاستقلال، أجواء جديدة من التسامح الديني، فزالت حدة الخلافات القائمة سابقا، بين الإسلام، والمسيحية والمعتقدات المحلية، وحل مكا ا، تعايش سلمي بين أتباعها، خاصة بعدما غادر الديار في اتجاه أوربا، معظم أولئك المعمرين المتغطرسين الحاقدين، وتولى تسيير مختلف الكنائس المسيحية، رجال دين أفارقة، متشبعون بروح التسامح المعهودة في أبناء القارة. ومكنت الصراعات التي كانت قائمة على وجه الخصوص، بين رجال الزوايا والسلفيين، دون توفير أي نصر حاسم لأحد، عدم جدواها كما سمحت للجميع، تلك الانتقادات المتبادلة، اكتشاف أهم عيوب كامل ا تمع، واجب الإسراع إلى تصحيحها. وصار كل طرف يقتبس من الخصم، كل ما لديه من جوانب إيجابيات لا تتوفر لديه.

وتيقنت الطرق الصوفية، جراء ذلك، أن التعليم التقليدي الذي تكاد وقتها، تحتكر كتاتيبه القرآنية، غير مؤهل لتكوين مريدين أكفاء يتمتعون بالمعرفة الكافية والحجج الدامغة، وفنيات الجدل، فأخذت تلجأ لتأطير بعض مؤسسا ا التربوية، إلى معلمين سلفيين حصل معظمهم على تكوينه في معاهد بلدان مغربية، أو عربية مشرقية، تأتي مصر في مقدمتها، بجامعتها الشهيرة الأزهر الشريف. واستغل السلفيون من جهتهم، تحسن علاقا م مع "الطرقيين" لفك العزلة المضروبة عليهم، والتغلغل في صفوف خصم الأمس، وعقد الصلة مع الجماهير العريضة. كما استغلوا هذا التعاون غير الخالي من الحسابات، لكسب

المزيد من المصداقية لدى السلطات الحاكمة التي كثيرا ما توظف لإدارة الشؤون الدينية، مستشارين ينتمون إلى مختلف الزوايا.

وشهدت بالفعل، سياسة إفريقيا الرسمية، تطورا ملموسا تجاه من كانوا يعرفون ب"المعربين"، فتخلت الحكومات عن تخوفها منهم، وعن وسائلها الردعية في التعامل معهم، وعن مجمل الإجراءات القمعية التي كانت السلطات الاستعمارية تخصهم ا. فصارت تلبي بعض مطالبهم، فتمكنهم مثلا، من فتح مدارس حرة، خارج التعليم الرسمي، وتوليهم تدريس اللغة العربية في الثانويات العمومية. كما أخذت تنشئ الكراسي الخاصة بالحضارة الإسلامية، في مختلف جامعا ا. بل صارت توظف عددا من السلفيين المعربين في أسلاك الدولة، وخاصة ضمن السفارات المعتمدة لدى البلدان العربية والإسلامية، علما أن النخب السياسية الجديدة، لم تبق مدينة في كامل تكوينها، للمعاهد الغربية، متعصبة لتلك العلمانية المعادية للإسلام. وهي اليوم على علم بالفشل الذريع لمختلف أنماط التنمية المستوردة من الخارج، مستعدة لتعبئة كل الكفاءات الوطنية، المؤهلة لتشييد الدولة العصرية.

وبالإضافة إلى هذه المكاسب الداخلية، وجد السلفيون في التعاون العربي الإفريقي الذي انطلق في السبعينات، دعما هاما لمكانتهم، داخل وخارج أوطا م، ووفر لهم إمكانية تولي مناصب عليا، في المؤسسات العربية والإسلامية، المكلفة بالتعاون مع القارة السمراء، في الميادين السياسية، والثقافية والمصرفية، ومنها على وجه الخصوص: منظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك العربي لتنمية إفريقيا، والبنك الإسلامي. ووجدوا نفس الامتيازات في ا ال الثنائي، حيث تعود لهم مهمة الإشراف على المساجد، والمراكز الثقافية، والمستشفيات التي شرعت الحكومات العربية الإسلامية، تقيمها عبر الديار الإفريقية.

وللحركة السلفية اليوم، مساهمتها المعتبرة في تشييد الدولة الوطنية، بفضل تطوعها لنشر المعرفة، والقضاء على الجهل والمعتقدات الفاسدة، وبدعائها إلى

الأخوة والتسامح بين جميع المواطنين، خارج الاعتبارات العرقية والطائفية. كما أ ا تدعو إلى تضامن الجميع، لكسب الرهانات الشاقة التي تواجه ا تمعات الإفريقية، وإلى الأخلاق الكريمة لمكافحة مظاهر الانحراف، من عنف وجريمة منظمة، وهتك للأعراض، وإدمان على الكحول والمخدرات، وما ينجر عنها جميعا، من أمراض عقلية وبدنية فتاكة، وضحايا أبرياء. وهي في الحقيقة، مهام تتولاها كل الضمائر الحرة عبر العالم، لإنقاذ البشرية من شرور عولمة هوجاء، مجردة من كل إنسانية، والحفاظ على كوكبنا الصغير، من التعفن الشامل وخطر الفناء.

ولا يفوت كل من له إلمام بالتطورات التي شهد ا المناطق الجنوبية المتاخمة للصحراء، أهمية هذه الفترة، لفهم ا تمعات الإفريقية المعاصرة، وعلاقا ا بالجزائر على وجه الخصوص. وجاء لضرورة المنهجية، استعراض مختلف معالمها من صوفية، وحركات جهاد، وإصلاح ديني، في أبواب متتالية مستقلة عن بعضها البعض، وكأ ا ظواهر متباينة، خالية من أوجه الشبه، ومن التأثير المتبادل، بينما هي في الحقيقة، واجهات متعددة، لنفس الظاهرة ، تجمع بينها علاقات سببية واضحة. فهي جميعها، نابعة عن العقيدة الإسلامية، وترمي إلى بلوغ نفس الهدف: بعث ا تمع الصالح، والسعي إلى توسيع رقعة دار الإسلام. وتكفي الدارس، مراجعة سريعة لتاريخ الإسلام، في القارة السمراء للتأكد من هذه الحقيقة.

ويأتي في مقدمة العرض، طبقا للتسلسل الزمني، عهد دول الساحل الكبرى ليفسح ا ال أمام الدين الجديد، ويجعل منه معتقدا إفريقيا أصيلا، خاصة في دائرة الملوك وكبار القوم. وتبعته الطرق الصوفية، فتولت مهمة نشره في الأوساط الشعبية واستنهاض مشاعر إيما ا به وغير ا عليه، ممهدة السبيل أمام بروز ظاهرة الجهاد وأسباب نجاح حركا ا المشهود، بقيادة رجال تفيض قلو م إيمانا بدينهم، وواجب التفاني في خدمته من أمثال عثمان بن فودي، والحاج عمر تال، وسموري توري، والشيخ بامبا وكلهم قادة دينيون ينتمي كل منهم

إلى إحدى الطرق الصوفية من قادرية وتجانية ومريدية. وستؤدى نفس هذه الحركات الصوفية إبان عهد الانحطاط، إلى انتشار موجة الإصلاح الديني كرد فعل على ما صارت تمارسه من طقوس منافية للمعتقد القويم، وتقول به من بدع، وما توليه من ولاء للسلطة الاستعمارية.

والملاحظ بالنسبة لهذه التيارات الدينية المتعاقبة عبر الزمان، أن كل واحدة تخلق ظروف بروز الأخرى، فتنتزع منها الصدارة دون القضاء عليها، أو التخلي الكلي عن كامل إرثها، في مجالي العبادات أو السلوك. فهناك بلدان إفريقية مازالت إلى اليوم، تختار قاد ا الدينيين، ضمن سلالة ملوكها الذين حكموها، في القرنين الثالث عشر، والرابع عشر ميلادي، بينما تختارهم بلدان أخرى، في سلالة مؤسسي الطرق الصوفية، أو رواد الجهاد. ويبدو أن الخلافات التي كانت قائمة بين المرابطين، والسلفية، منذ اية الحرب العالمية الثانية، هي اليوم، في طريقها إلى الزوال، بعدما تبنت كل الأطراف منطق الحوار والتعاون.

ويخيل للباحث في فصول تاريخ الإسلام ذه الديار، أ ا تولت مهامها المتعاقبة، ضمن توزيع محكم للأدوار، تلبية للمطالب الخاصة بكل زمن ومكان ومجموعة بشرية. ومن ثم دور المماليك العظمى في ترسيخ الإسلام في أعماق الأرض الإفريقية، بفضل قوة سلطا ا، مركزة في الدعوة إليه، على طبقة السادة والحكام. وراحت الطرق الصوفية، على عكس ذلك، تولي اهتمامها الدعوي بعامة الناس، توفر لهم فضاء للعبادة والتلاقي والتشاور، والتضامن المناسب لتقاليدهم ومختلف نشاطا م التقليدية، ويكون في نفس الوقت، ملاذا آمنا، لمن تخلى عنه أقوامه لتبنيه الإسلام، ونبذه لوثنيتهم. ويتجلى الجهاد ذا الصدد، كظاهرة خاصة بالساحل الإفريقي، تولى في آن واحد، دور ثورة ثقافية إسلامية، و مهام فتوحات دينية في اتجاه الكفار.

وأما الحركة السلفية، فتجلت، بدءا من النصف الثاني للقرن العشرين، تلبية لتطلعات شبيبة إفريقية مسلمة، إلى التجديد والإصلاح، بعدما ضاقت

ذرعا يمنة الطرق الصوفية، والعيش في كنف أوساط طغت عليها أباطيل المشعوذين والمتطفلين على الدين، فوجدت ضالتها فيها. كما وجدت ما تطالب به من إصلاحات في مجالي الدين والدنيا، وبرامج عمل تحث على نشر المعرفة، وتعتمد في نشرها، مناهج تعليمية حديثة، كفيلة بتحرير المسلم من كل تبعية، بفضل مستوى من التحصيل المعرفي، يمكنه من الفهم المعقول للنصوص الدينية، والغوص الآمن، في بحر العلوم والتكنولوجيا.

وضعية الإسلام في القارة بعد استقلال بلدا ـا:

شهدت مكانة الإسلام في ا ـتمعات الإفريقية، منذ الاستقلال، وكذا دوره في الناس، تطورات هائلة يمكن تقسيمها على وجه العموم إلى ثلاث مراحل أساسية، مع اختلافات جزئية عائدة لخصوصيات محلية.

وتمتد المرحلة الأولى من 1960 إلى 1973، وتتميز بغياب الإسلام كقوة ملتئمة واعية بوز ـا على ساحة الأحداث السياسية.

وتنطلق المرحلة الثانية مباشرة بعد 1973، وتستمر إلى سنة 1979 وتأتي مشحونة بإرادة الجاليات الإفريقية المسلمة، في استدراك الأوقات الضائعة، بإدخال إصلاحات جذرية على هياكلها وبرامج عملها.

ويسعى الإسلام اليوم، إلى انتشاره عبر مختلف دواليب الإدارة والدولة، واعيا بأنه يقاسم باقي مسلمي العالم، نفس التحديات المصيرية، ويتعرض لنفس مشاعر الكراهية التي تبثها أوساط مغرضة.

مرحلة غياب الإسلام 1960-1973

ليست فترة غياب المسلمين كقوة سياسية، عن مختلف مؤسسات الدولة الإفريقية، غداة استقلالها، إلا امتدادا لواقع كان قائما طيلة سنوات النضال السياسي والكفاح المسلح، الذين خاضت غمارهما أحزاب، وحركات تحرير إفريقية كادت تخلو صفوفها من المسلمين، لضعف مستواهم الثقافي، وقتها،

وضعف خبر م بالنضال السياسي، وافتقارهم إلى قادة واعين يمكنهم الإشراف على أي عمل سياسي، أو نقابي، أو عسكري، قائم على تنظيم محكم، في مستوى الرهانات المصيرية. فلم يكن لهم من نخب، إلا شيوخ زوايا، أو من كانوا يعرفون بالمرابطين، ليس لهم من تكوين معرفي، إلا حفظهم لبعض النصوص الدينية والمتون الخاصة بالفقه واللغة، دون دقيق فهم لمضامينها، ولا قدرة على تعليمها للغير، يطغى على تفكيرهم ، وعلى سلوكهم الاجتماعي، التقليد المتشدد للآباء. بل بقي معظم هؤلاء القادة الدينيين، يتعاملون مع النظام الاستعماري السابق، يوظفون لخدمته، هياكلهم الاجتماعية، ونفوذهم في الناس، ليواصل استغلاله للطاقات الشعبية، واستنفاذه للثروات الوطنية.

وتعود وضعية المسلمين المزرية في تلك الفترة بالذات، إلى رفضهم السابق لمدرسة المعمر، ولثقافته من جهة، وحرما م جراء سياسية المحتل الحاقدة، من كل تعليم متطور يناسب قيمهم الدينية والأخلاقية. ويبدو وكأن هذا الوضع جاء نتيجة اتفاق ضمني، تم بين قادة الطرق الصوفية والنظام الاستعماري، يضمنون له بموجبه، السلم الاجتماعي الخالي من كل مطالب سياسية أو اقتصادية، مقابل امتناعه عن أي تدخل في شؤو م الدينية، وهذا ما جعل جاليا م في منأى عن حملات التنصير الموكولة للإرساليات المسيحية. فنجم عن هذه الصفقة، هيمنة غير المسلمين على مختلف الأنشطة السياسية، والإدارية، في بداية عهد الاستقلال. وأما الأقلية القليلة من الإطارات المسلمة، فكثيرا ما كانت تعاني من روح الاستلاب والتبعية، لتكوينها الغربي المحض. ومع هذا، استطاعت هذه الجالية ، حتى قبل استدراكها لقدرا ا الحقيقية، أن تطيح بالعديد من أولئك القادة الأفارقة الذين حاولوا، قدوة بالرئيس صانغور، العودة بمجتمعا م إلى ما قبل الإسلام، مركزين على العادات الإفريقية المحضة، والقيم الزنجية la négritude، كمرجعية وحيدة لهم، في خطة ترمي إلى القضاء الكلي على البعد الإسلامي للقارة السمراء. ومعلوم أن أي مسعى وحدوي يقوم على

التمييز العرقي، أو اللغوي، أو الثقافي أو حتى القاري، لا يمكن أن يحظى برضا عقيدة مثل الإسلام، جاءت للعالمين، قوامها الأخوة بين الناس.

ولم يكن لمسلمي إفريقيا أن يبقوا على الدوام، بعيدين عن مراكز القرار حتى في بلدا م. فراحوا في بداية السبعينات، يعيدون تنظيم صفوفهم، معلنين عزمهم المساهمة الفعالة، في مناقشة كل القضايا المحلية، والجهوية، والدولية المطروحة على الساحة الوطنية، وفي بحث الحلول المناسبة لها، لأ ا تعنيهم كمواطنين كاملي الحقوق. وتمكنوا بفضل تحسن مستواهم الثقافي، وتطور وعيهم السياسي، من الارتقاء إلى مراكز المسؤولية وأخذ القرار، متبوئين في مجتمعا م، المكانة العائدة إليهم، ضمن باقي ا موعات الدينية، والإيديولوجية الأخرى.

عودة الإسلام إلى ساحة الأحداث الإفريقية 73-79:

لقد شهد ا تمع الإسلامي الإفريقي، بعد سنة 1973، تحولات داخلية ملحوظة، اعتمادا على جهود بذلها لتحديث هياكله، ووسائل اتصالاته مع المسلمين من جهة، وا موعات الطائفية المحيطة به والشعوب المسلمة الأخرى عبر دار الإسلام، وحتى المقيمة في المهجر.من جهة ثانية. ولقي المسلمون الأفارقة، من استئناف علاقا م مع مسلمي العالم، مساعدات معتبرة منوعة، جعلتهم يمولون العديد من الأعمال الخيرية، في صالح الأطفال، والنساء، وكبار السن. فصاروا يتولون بأنفسهم، جمع الزكاة والتبرعات، فيساعد دخلها صغار السن المعوزين، على متابعة دراستهم، والرجال والنساء من الفقراء والمساكين، على كسب القوت وأداء واجب الحج والعمرة.

كما صارت هناك، مدارس تنتهج التعليم العصري، ومساجد يشرف عليها أئمة متخرجون من معاهد دينية عالية، ومراكز استشفائية تقدم للمرضى والجرحى، الإسعافات الأولية، ونواد ثقافية تقترح على الجمهور العريض، أنشطة متنوعة، في قضايا الدين والأدب والفنون الشعبية، وتستقبل المحاضرين من أبناء البلد والقادمين من الخارج، وتعقد الملتقيات الفكرية في شتى ا الات.

وأخذ المسلمون يتخلون شيئا فشيئا، عن انقساما م التقليدية، بين قادرية وتجانية ومريد، وبين الصوفية وأهل الإصلاح. وصاروا يوظفون لإنجاح مختلف أنشطتهم، العناصر الكفئة التي تتمتع بالمستوى العلمي المطلوب، والخبرة الفنية، دون النظر إلى مدارس تكوينهم، أو انتماءا م "الطرقية"، أو القبلية. وهم ممن تحصلوا، في العديد من البلدان، على تكوين ديني باللغة العربية، يؤهلهم للالتحاق بالتعليم العالي في بلدان عربية، مغربية ومشرقية، بل أصبح بإمكا م اليوم، تسجيل أنفسهم بالجامعة الإسلامية الموجود بمدينة ساي، بالنيجر المفتوحة لجميع الأفارقة. وقد قامت بإنشائها، وتجهيزها وتمويل كل أنشطتها، منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن مظاهر هذه النهضة الثقافية، في القارة السمراء، ظهور حركات نسائية، تقوم بنفس المهام التربوية، والاجتماعية والسياسية.

واستطاعت الجاليات المسلمة، بفضل هذه المكاسب، والمؤهلات، أن تتبوأ من جديد، المكانة العائدة لها، بين مواطني بلدا ا، في جميع ا الات، تؤدي واجبا ا المدنية على الوجه المطلوب، وتساهم بفضل قيمها، في التصدي لمظاهر التخلف المتميزة ا أوضاع القارة، من فقر وأمية، وأمراض، وتشرد للأطفال والبنات، وجنوح أخلاقي، وإدمان وجريمة منظمة، ضمن جهود مشتركة تتولاها الحكومات، وعامة السكان. وصار لها دور نشط في بعث التعاون القائم حاليا، بين العالم العربي- الإسلامي، والقارة السمراء.

ومن الملاحظين من يرى، في هذا التعاون، أهم ميزة اتسمت ا شؤون القارة في السبعينات. فمن خلالها أكد المسلمون وجودهم على الساحة الداخلية، واستأنفوا علاقا م التاريخية مع باقي دار الإسلام، بعد انقطاعها الطويل الناجم عن الاحتلال الاستعماري. ولم تكن هذه العلاقات خالية من كل حساب بالنسبة لبعض الأطراف المشرقية التي حاولت اتخاذها منفذا، لنقل صراعا ا الطائفية والسياسية إلى الساحة الإفريقية، مما جعل الأفارقة يبذلون قصارى جهدهم، لالتزام الحياد التام تجاهها.

وأصبح للإسلام والحضارة العربية الإسلامية اليوم، وجود في إفريقيا تتجلى معالمه للعيان، عبر مختلف مظاهر الحياة اليومية، لكافة شعو ا. فالناس هناك، متأثرون بالدين الإسلامي، في تفكيرهم وأخلاقهم، وسلوكهم وخطا م والمفردات الدينية الحافلة ا أحاديثهم.

ولم تبق طبيعة العلاقات القائمة بين المسلمين والنصارى، عبر الديار الإفريقية، على ما كانت عليه في الماضي، تتميز بالتوتر، والعداء، بعدما تولى شؤون الكنيسة، رهبان من أصل إفريقي، وتحسن مستوى رجال الدين المسلمين الثقافي. فحوار الديانات جار اليوم، بالقارة، في جو من التسامح والتعاون بين قادة الأديان وفي الأوساط الشعبية، بل وداخل العائلات، حيث توجد أسر، يتوزع أفرادها على أديان مختلفة. وأما على المستوى الرسمي، فهناك شبه اتفاق يقوم على مبدأ العمل بالقانون المدني في حل المشاكل، مع استشارة رجال الطرق الصوفية وشيوخ الدين عامة، لدى معالجة القضايا السياسية.

وتسود هذه الأوضاع اليوم، في كل من السنغال، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، وأوضاع مقاربة في العديد من البلدان الإفريقية الأخرى. ومعلوم أن هناك أنظمة عديدة، في جنوب الصحراء الكبرى، تخلت في المدة الأخيرة، عن اتجاهها اليساري والاشتراكي، معلنة في مستوى دساتيرها، انتماءها الإسلامي. ويتضمن هذا التحول، تخلي القارة عن النماذج المستوردة غداة استقلالها، وبروز نخبة متشبعة بالقيم الدينية. وهذا ما حدث في غينيا مثلا، بعد التحول الذي تم سنة 1978، عندما أعلن الرئيس الراحل سيكو توري، الاعتماد على المبادئ الدينية في إدارة شؤون الدولة. وهذا ما حدث أيضا، في كل من مالي، والنيجر سنة 1974، وفي جزر القمور سنة 1978.

ورأت الشعوب الإفريقية في الإسلام، الوسيلة المثلى لتعبئة الطاقات والتصدي الناجع لمشاكلها، العويصة المتشعبة، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها. كما إ ا اعتمدت تعاليم الدين، لخوض معركة تشييد دولها الوطنية، انطلاقا من

أوضاع ملغمة وتجزئة للتراب، وتوزيع للبشر، منافية لكل منطق. واستطاعت ا تمعات الإسلامية بالفعل، استدراك أوضاعها في السبعينات، واسترجاع مكانتها داخل أوطا ا، ودورها في إدارة شؤو ا، عاقدة العزم على الاحتفاظ بمكاسبها، ودعمها مستقبلا، في بعديها الداخلي والدولي.

الإسلام في جنوب الصحراء منذ 1979 إلى يومنا:

لم تمض على استقلال القارة السمراء، إلا عقود معدودة، حتى أتم الإسلام الإفريقي، انصهاره الكامل في دار الإسلام، واستأنف علاقاته التقليدية مع باقي شعوب إفريقيا والعالم قاطبة. واستعانت الجاليات الإسلامية لهذا الغرض، بأحدث الوسائل المعاصرة، فأعطت لاتصالا ا بمختلف شركائها، المستوى اللائق وطابع الاستمرارية. فبالإضافة إلى تبادل الوفود، في جميع الميادين، السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذا الوثائق المكتوبة والمصورة والمسموعة، فإ ا أخذت تحضر الندوات المتخصصة، على المستوى الثنائي والقاري والدولي، تعرض فيها مواقفها، وآراءها، وتستفيد من رسائل باقي المشاركين. ولا تقل مواسم الحج والعمرة فائدة، بالنسبة للأفارقة، حيث صاروا يؤمون الأماكن المقدسة، بوفود هامة وذات مستويات معتبرة.

وأما اتساع رقعة الإسلام المتواصل عبر القارة، فإنه بلغ حدا أثار إعجاب بعض الملاحظين وسخط آخرين، حيث شملت المكاسب الإسلامية في المدة الأخيرة، شعوبا مثل البمبارا في مالي، والموسي، في بوركينا فاسو، واليوروبا في نيجيريا، وهذا بعدما كانت حتى مطلع القرن العشرين، تعد من ألد خصوم الإسلام. وها هي اليوم، موضع اعتزازه وفخره، بأعدادها وصدق إيما ا بتعاليمه. ويجري حاليا، العديد من الباحثين الغربيين الدراسات والتحقيقات الميدانية، لفهم سر هذا التحول المفاجئ.

وللتذكير، فلا المماليك الكبرى للساحل الإفريقي، ولا الطرق الصوفية، ولا حركات الجهاد، استطاعت بالأمس القريب، فتح صدور هذه القبائل للإسلام، سواء عن طريق الدعوة والقدوة الحسنة، أو باستعمال قوة السلاح.

ويعود الفضل الأكبر في دخول جميع هؤلاء الأقوام في الإسلام، إلى تجار الكولا البسطاء، المنتمين إلى قبائل الديولا واليارس والهوسة الذين هم على الدوام، بين ذهاب وإياب، يذرعون مختلف مناطق القارة. وتم لهم هذا الفتح الهائل في كامل الكتمان، وبجهود صادقة متواصلة، في أحلك ظروف الانحطاط التي مرت ا الأمة الإسلامية قاطبة. وحاول أحد الباحثين البريطانيين، وهو ويليام سيمونس رصد الدخول المتواصل في الدين الإسلامي، وعلى المباشر، لأفراد قبيلة البادياركا، دون اعتماد أفرادها على أي وسيط خارجي. وكانت عبر العصور تدين بالوثنية، في منطقة معزولة من جنوب السنغال.

ولم يخف هذا الباحث، إعجابه أمام هذه الظاهرة في المقال الذي خصها به، وأصدره سنة 1997 في مجلة إنكليزية، تحت عنوان:"انتشار الإسلام والتحولات الاجتماعية في قرية سنغالية". ويبدي من جانبه، الاختصاصي الفرنسي لشؤون الإسلام في إفريقيا: بيير كولون Pierre Coulon نفس الحيرة والإعجاب من ظاهرة الإسلام عبر القارة السمراء، في مقال نشره في مجلة "سياسة إفريقية". وفيه يؤكد الزحف المتواصل للإسلام بالديار الإفريقية، وقدرته الفائقة على التكيف السريع، مع مختلف الأوضاع، مؤكدا مدى تأثيره حتى في الأوساط غير المسلمة. ويقول ذا الشأن ما معناه " إن الإسلام حاضر اليوم عبر كامل القارة السمراء، حتى في الأماكن الغائب عنها".

وصار الدين الإسلامي اليوم، يتبوأ الصدارة في الحبشة التي كانت في الماضي، الحصن الحصين للكنيسة القبطية، في إفريقيا. كما له وجود متميز في الموزنبيق، ضمن فصيلة الياءو وسكان شمال البلاد، مع انتشار أقل كثافة في كل من مدغشقر، وأوغندا، ورواندا وبورندي والزئير، وجمهورية جنوب إفريقيا.

وهذا بالإضافة إلى بلدان الساحل الإفريقي التي دخلها منذ القرنين العاشر والحادي عشر ميلادي. ويعود وصول الإسلام إلى المناطق الجنوبية للقارة السمراء، إلى سهولة تنقل الناس في أيامنا، وموجة الجفاف التي ألمت لسنوات، بكامل مناطق الساحل الإفريقي المتاخم للصحراء، متسببة في إتلاف المحاصيل الفلاحية، والقضاء على المواشي، مما أجبر سكان الساحل على الهجرة في كل اتجاه، بحثا عن لقمة العيش، في غياب مساعدات دولية كافية ملائمة.

واستعادت الجاليات المسلمة، بفضل استئناف علاقا ا مع باقي مسلمي العالم، تلك الصفات الخاصة بكل أفراد الأمة، والتي سمحت لهم في الماضي، من خلال جهود مشتركة، كتابة صفحات نيرة من تاريخ البشرية، رغم ما لحق ذه المساهمة القيمة، من طمس وجحود واختلاس فكري، في انتهاك سافر للأخلاق، ولحقوق الملكية الفكرية.

ومعلوم أن اكتشاف، كل من الكونغو وطانغنيكا ومنابع النيل، لم يتم في يوم من الأيام على أيدي سطانليStanley وليفنغسطونLivingstone وليوبولود Léopold أولئك الرحالة الأوربيون المشاهير، بل الفضل في ذلك يعود إلى العرب العمانيين المقيمين وقتها، بجزيرة زنجبار. فكانوا بفضل احتكارهم للتجارة في جنوب القارة، أول من جاب هذه المناطق من البيض. وهم الذين وفروا الأمن لهؤلاء الرحالة الغربيين، وقادوهم إلى مختلف المواقع المذكورة.

ولقد وجد التضامن العربي الإفريقي، أحسن تعبير عن صدقه، ومتانة روابطه، في مظاهر التعاطف الإفريقي، مع كل من حرب التحرير الجزائرية، والثورة المصرية، وثورة الفاتح الليبية، ولدى الجريمة النكراء التي اقترفها الكيان الصهيوني، ضد المسجد الأقصى بالقدس الشريف، سنة 1969. وكانت هذه الحادثة الأليمة من أهم الأسباب التي أنشئت من أجلها منظمة المؤتمر

الإسلامي OCI ، فصارت رمزا للتضامن الإسلامي. وسارعت البلدان الإفريقية إلى الانضمام إليها، بما فيها تلك التي ليس كل سكا ا مسلمين.

وتشكل الدول الإفريقية اليوم، نصف أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. ولم يكن الدعم العربي للقضايا الإفريقية، أقل شأنا، سواء تعلق الأمر بالتعجيل في تحرير كامل البلدان المستعمرة، أو بتنميتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ولقد أنشئ لذا الصدد، البنك العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقياBADEA، برؤوس أموال عربية، لتمويل المشاريع الخاصة بأقطار جنوب الصحراء دون سواها.

وأصبحت الأمة الإسلامية جمعاء، بعد ا يار الاتحاد السوفييتي، وظهور نظام عالمي جديد، وحيد القطب، ووقوع أحداث 11سبتمبر2001 لمدينة نيو يورك، معرضة لممارسات عدائية حاقدة، تسعى إلى تحويل هذه الأمة إلى مصدر الشرور كلها، معرضة أبناءها عبر العالم، إلى ضروب الإهانة والإقصاء والاعتداءات المسلحة، والتقتيل والتشريد، في انتهاك سافر للقوانين الدولية والأخلاق الإنسانية. وصارت الساحة الإسلامية، عرضة للغزو الأجنبي، والقنبلة بالصواريخ والمدفعية الثقيلة، يذهب ضحية وحشيتها، آلاف المدنيين الأبرياء. وجراء هذه التصرفات، لم يبق من عواصم عريقة مجيدة، من مثل بيروت، وبغداد، وسراييفو، وغزة، وغرزني، ومقديشيو، إلا الخراب، والمقابر الجماعية، بعد ما تعرضت لعمليات الدمار للعمران، وإبادة للبشر، وتصفيات عرقية وترحيل جماعي للأحياء.

وهذا ما قامت به من جرائم حرب، القوات الإسرائيلية، ضد اللبنانيين بعد غزوها لجنوب بلدهم، في بداية الثمانينات، وفي صابرة وشاتلة ضد اللاجئين الفلسطينيين، وما لحق ليبيريا، وسيرا ليون، أثناء حرو ما الأهلية سنة 2004، وما أصاب المسلمين عبر البلقان، أو في الشيشان. وقائمة مآسي البلدان الإسلامية، أو الأقليات المسلمة، طويلة مرشحة لا قدر الله، للامتداد.

وتبدو كل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والشعوب، المتكررة في الزمن والمكان، الفتاكة للأرواح، المدمرة للمباني والمنشآت، وكأ ا ناجمة عن إرادة مبيتة، ومخطط منسق بين أطراف عديدة. فلا عجب أن يرى العديد من المسلمين، في كل هذه المصائب المسلطة عليهم دون سواهم، شكلا مستحدثا من الحروب الصليبية، يقتضي التصدي لها، بالتعبئة الشاملة، والمقاومة بكل أشكالها. وهذا في ا ال البشري،

ويشكو ا تمع الإسلامي، أيا كانت دياره، من الأحكام المسبقة، ا حفة الصادرة في حقه، من طرف غرب يناصبه العداء، ويرى في كل مميزاته الإسلامية، معارضة لإرادته وبرامجه، ناجمة عن ضرب من الجهاد والعصبية الدينية. ولا عجب أن يواجه المسلم هذه الاعتداءات الظالمة المسلطة عليه، بردود فعل عشوائية، تزيد ا امات الخصوم في حقه، تأكيدا ومصداقية في إخراج يكون الغربيون واضعي قواعده والمستفيدين من نتائجه.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا التحرش السافر، سيحث بطابعه الشمولي، الأفارقة المسلمين، على مواجهته بكل الوسائل، في تحرك جماعي. ولا يستبعد أن تشملهم بدورهم، موجة العنف الديني السائدة حاليا، في مناطق أخرى من دار الإسلام، خاصة وأن الجهاد ظاهرة معهودة في القارة السمراء. فإذا كانت العبادات تتميز في إفريقيا، بطابع التسامح والمهادنة، خاصة في المناطق الساحلية الموجودة جنوب الصحراء الكبرى، وفي صيغتها الصوفية، أو ضمن التيار الإصلاحي، فهذا لا يعني أ ا غير قابلة للتحول المفاجئ، واللجوء إلى منطق المقاومة ولو المسلحة، مثلما تم في العهود السابقة، على أيدي أبطال عظام، أمثال عثمان بن فودي وأمادو أحمدو والحاج عمر تال، وساموري توري والمهدي عبد الرحمن. علما أن الناس لا يزالون إلى يومنا هذا، عبر القارة السمراء، يتغنون بأمجادهم مثل ما يفعله إخوا م في الجزائر بالنسبة للحاج أحمد باي، والأمير عبد القادر، وبو معزة، وبن شهرة، ولالا نسومر، وبوعمامة، وما يقوم به المغاربة في حق عبد الكريم الخطابي، أو الليبيون بالنسبة لعمر المختار.

خاتمة الباب

ويتضح هكذا، أن الإسلام اتخذ في انتشاره عبر الديار الإفريقية، جنوب الصحراء، قواعد انطلاق عديدة، يستغلها في حملاته المتتابعة أحيانا، والمتباعدة أحيانا أخرى. وكانت مختلف المسالك التي تغلغل من خلالها، داخل المنطقة، موزعة بطريقة تسمح لحاملي لوائه، التبشير برسالته على أوسع نطاق.

وتأتي المراحل التي قطعها الإسلام في زحفه، معلما لأهم العهود التي سيمر ـا التاريخ الإسلامي لهذه الديار، مع المهمة الموكولة لكل مرحلة، في إطار المسعى المشترك، الرامي إلى ضم القارة برمتها، إلى الدين الجديد. وجاءت في المقدمة، ممالیك بلاد السودان الكبرى، متبوعة بالطرق الصوفية والمرابطين، فعهد الجهاد، ثم حركة الإصلاح.

وسيستهدف الاستعمار الأوربي الحاقد على الإسلام، من خلال عملياته العسكرية، الأهالي المسلمين على وجه الخصوص، لتصديهم بقوة السلاح، لغزوه الجائر، وحملاته التبشيرية. وأخذ الإسلام بعد ا زام أقوامه، نظرا لتفوق أعدائهم الواضح، ينظم رفضه لقيم المستعمر، وأنماط سلوكه، من موقع الانطواء على الذات، في انتظار الظروف المناسبة لأخذ الثأر. واستطاع هكذا، أن يحول القيم التي ساعدته بالأمس، على كسب المعارك العسكرية الطاحنة، إلى تعاليم توفر للمسلمين العزاء الجميل على ما فا م، وشروط الأمل في الغد الأفضل، راضين بقضاء الله وقدره. وراحوا في انتظار ساعة الفرج، يعيشون حياة مطابقة لدينهم وتقاليدهم، رافضة للنمط الغربي من العيش، ولمدرسة المحتلين، الخاضعة في غالب الأحيان، إلى إشراف الإرساليات المسيحية. وتعرضت الثقافة المحلية، جراء انطوائها على الذات، وانقطاعها عن مصادر إثرائها المشرقية والمغربية، إلى ضروب التشويه والانحراف، فأفرزت ممارسات دينية لا تخلو من الشعوذة، وضروب الفولكلور. ورأى المستعمر في مثل هذا السلوك الجماعي، ضمانا لبقائه بالديار الإفريقية، وقرب اندثار الإسلام ـا .

واختار معظم قادة الطرق الصوفية، وما يسمى بالمرابطين، سبيل المهادنة في اتجاه الإدارة الاستعمارية، بل والتعاون معها، فتضاعف اعتقادها بأ م مؤهلون للتوظيف، تكريسا لوجودها في القارة السمراء، وإيذانا بقرب اندثار العقيدة الإسلامية في ربوعها. وكان هذا الشعور ناجما عن سوء فهمهم للإسلام، وتقدير خاطئ لعمق تأصله في قلوب العامة، وحنايا الأرض الإفريقية. ولم يفت بالفعل للإسلام أن يسجل ، نموا في عدد الأقوام المقبلة طواعية على تعاليمه، ولا في حجم الأوطان المنضمة تحت لوائه، مثل الذي حققه في أوج الهيمنة الاستعمارية، وبدعم غير مقصود من سياسة المحتل الهوجاء نسها.

فمن المعلوم، أنه لم يفت للفاتحين المسلمين، أن نزلوا قبل الفترة الاستعمارية، بالمناطق الإفريقية التي لا توفر العيش الطبيعي لمطاياهم المفضلة، المتمثلة أساسا، في الإبل والخيل. وجاء المحتل الفرنسي والبريطاني، فقام بنفي كبار المقاومين المسلمين قهرا، من أوطا م، ومعهم شيوخ الدين الرافضين لنظامه، إلى المناطق الغابية، والبحيرات الكبرى، والمستنقعات، حيث الحيوانات المفترسة والبعوض، وذبابة التسي تسي الفتاكة، وظروف مناخية قاسية منافية للإقامة الطويلة والعمران. فاستغل هؤلاء المرحلون وجودهم بمواطنهم الجديدة، لنشر تعاليم دينهم في سكا ا، عن ، طريق الوعظ والإرشاد، أو التزاوج، أو بمجرد القدوة الحسنة.

ومن الخدمات الأخرى التي قدمتها الجيوش الاستعمارية للإسلام، على غير قصد منها، الأفضلية التي كانت تعطيها للعناصر التي تدين بالإسلام، عند تجنيدها للأهالي، لأن المسلمين على خلاف سواهم، كثيرا ما كانوا يحسنون القراءة والكتابة والحساب، فيتولون حيثما نزلوا، إبان خدمتهم العسكرية، مهمة نشر دينهم. وهذا ما قام به أيضا، آلاف المسلمين من سكان الساحل الإفريقي، والذين أرغموا على فتح الطرق وخطوط السكة الحديدية، في أماكن غير مؤهلة للعيش، بعيدة عن مواطنهم الأصلية.

واستغل تجار الكولا من جهتهم، انتعاش التجارة في الأماكن المحتلة، للتنقل إليها، والقيام بمهمة التبشير البارعين فيها. وما ظهرت نتائج عمل هؤلاء التجار، وهم بمثابة "جيش الخفاء" إلا بعد حين. فكان بحق، عملا هائل النتائج، خاصة، وأنه تم في وقت الانحطاط الذي شمل الأمة الإسلامية، ودفع الكثير من الملاحظين إلى الاعتقاد بالاندثار الوشيك للإسلام، في إفريقيا كقوة اجتماعية وسياسية، لأنه غير قابل للتطور حسب البعض، أو لفرط تورطه مع المحتل حسب البعض الأخر. ولقيت هذه الأحكام تصديقا لها، في غياب المسلمين المؤقت، عن الأحزاب السياسية المناهضة للمستعمر، قبيل استقلال القارة السمراء، أو عن مناصب الحكم غداة تأسيس الدول الإفريقية الفتية. وما لبث الإسلام أن ظهر بجلاء من جديد، على ساحة الأحداث، وتبوأ المكانة العائدة له.

ومن هنا صعوبة الإلمام بمختلف أوجه ا تمع الإفريقي المسلم، خاصة وهو يشهد حاليا، تطورات جسيمة، ويواجه تحديات مصيرية، تطالبه كما فعلت مع أبناء دينه في ديار أخرى، بالخيار بين الوفاء لتقاليد راسخة أتى عليها حين من الدهر، وبين ضرورة استدراك مختلف النقائص التي يعاني منها، قصد اللحاق بركب الأمم المتقدمة، والتكيف مع نظام عالمي لا يرحم ضعيفا، ولا ينصف من لا جاه له.

ومهما يكن الأمر، فمن المستحيل، تحقيق أية دراسة دقيقة، شاملة، لشعوب الساحل الإفريقي، اعتمادا على مراجع نزيهة مفيدة لندر ا، أو غيا ا الكلي. ويواجه المحقق الميداني في تقصيه الأحداث، ميل أهالي المنطقة إلى الكتمان، وقلة الحديث عن شؤو م الخاصة مع الغير، لا احتراسا منه، ولكن لاحتشام نابع عن تقاليدهم وأخلاقهم. فلا تسمع منهم عند مخاطبتهم، من ألفاظ واضحة بينة المعنى، إلا تلك العبارات المتكررة من الترحيب، والشكر، والدعاء بالخير. ولعل خير سبيل لفهم مقاصدهم، يكمن في قدرة المتحدث إليهم، على تأويل فترات سكو م، وحركات أنظارهم وأيديهم، لاسيما إذا

كانوا ملثمين. فمآثرهم الميدانية، لا تساويها إلا قلة خوضهم في الحديث عنها، أو التباهي ا. ويبقى أن تاريخهم العريق الحافل بالأمجاد، يستحق الذكر، والتدوين من طرف كل من عايشهم، ولو كان من غير أهل الاختصاص.

وتقتضي كل محاولة للتعرض الشافي، لمختلف معطيات الدين الإسلامي في إفريقيا، عملا جماعيا يتولاه فريق متعدد الاختصاصات، يتميز أعضاؤه بالتراهة الفكرية، والتطوع للبحث الميداني في أماكن صعبة المنال، وظروف مناخية شاقة. فالإسلام في انتشاره المتواصل عبر مختلف مناطق القارة، كثير الشبه بتلك الأ ار الإفريقية العاتية التي تقتحم الحواجز التي تعترض مجراها، فتمر فوقها حينا، وتلف حولها، أو تزيحها عن طريقها حينا آخر. كما تراها تسلك معابر جوفية، أو تتوارى في مياه بحيرات كبرى، فيظن أ ا غابت ائيا عن الوجود، أو فقدت من عنفوا ا، ولكنها سرعان ما تتجلى من جديد للعيان، على مسافة غير بعيدة، تحدوها نفس الإرادة على مواصلة مسير ا الأبدية. وقد يتغير لو ا مع تغير الأراضي التي تمر ا، لكنها تبقى على الدوام، وفية لهويتها الأصلية.

واعتمد الإسلام في انتشاره عبر الأراضي الإفريقية، وسائل مختلفة، منها على وجه لخصوص، الفتوحات المسلحة، وتبني أسرى الأعداء غير المسلمين، والتركيز في التبشير على سادة القوم، ثم على العامة منهم، والتزاوج مع الأهالي، وعن طريق ما سمي ب"الدعوة الصامتة" أي القدوة الحسنة.

ولا يوجد في عبادات مسلمي القارة السمراء، ما هو مخالف لغيره في باقي دار الإسلام، فيستحق كما يدعيه بعض المستشرقين، نعته ب"الإسلام الزنجي" ، بما فيها الإيمان بمفعول السحر والتمائم، والقول بكرامات الأولياء والمرابطين. فهي بدع لا ينفردون ا، ولا هي خاصة با تمعات الإسلامية، بل إ ا توجد عبر المعمورة، وحتى في البلدان المتطورة. وأما الطرق الصوفية، فلا يستبعد أن تكون أسباب كثافة انتشارها في الساحل الإفريقي، عائدة إلى الشبه الكبير الموجود بين هياكلها، وطرق أدائها الجماعي للعبادات، وبين النظام الأثني

والقبلي، المهيكلة عليه ا تمعات الإفريقية، ولتأدية هذه ا تمعات، أشغالها العامة، جماعيا. ثم إن جهل الكثير من الناس، للغة القرآن هناك، يجعلهم في حاجة إلى مراجعة شيوخ الدين، فيجدون فيهم من يلبي بجدارة، هذا المطلب المشروع، ويتولى توجيههم في أداء أركان دينهم، من صلاة وزكاة وحج، من خلال الأداء الجماعي للطقوس، المعهود لدى الطرق الصوفية على وجه الخصوص.

وللتذكير أيضا، فإن ظاهرة اعتماد الناس على الكهان، بقيت ، سائدة في البلدان الكاثوليكية، ما دامت اللاتينية هي اللغة الوحيدة، المسموح ا لكتابة لإنجيل وتلاوة أسفاره، ولتأدية مختلف الطقوس الكنسية. وقد انفرد الرهبان بفهمها، والتدوين ا. وهذا ما يفسر أيضا، في أيامنا، المكانة التي يحظى ا أئمة الشيعة بإيران الناطقة بالفارسية. فلا أحد سواهم، يتمتع بضلوعهم في علوم اللغة العربية، فأصبحوا العروة الوثقى بين العامة، وخالقها، في فهم النصوص المقدسة، الوسيلة المثلى لعبادة الله سبحانه وتعالي، والتقرب منه.

ولنفس الأسباب، كانت السلفية في القارة السمراء، تحث الناس في دروسها على تعلم اللغة العربية، وجعل هذا التعليم ضمن أهم مطالبها من السلطة، يقينا منها، أن كل من يجيد العربية، يصبح في غنى عن أية وساطة لفهم دينه والتقرب من خالقة، وهي وسيلة من الوسائل التي وظفتها السلفية، للحد من نفوذ رجال الطرق الصوفية، واحتكارهم لفهم القرآن، والأحاديث النبوية. وساعد على تحقيق هذا المطلب، التعاون العربي الإفريقي، خاصة في ا ال الثقافي، حيث ساهمت الدول العربية في نشر لغة الضاد، عبر الديار الإفريقية، باستقبالها أعدادا هامة من الطلبة الأفارقة في مؤسسا ا التعليمية، وبفتحها معاهد لتعليم مختلف جوانب الحضارة العربية الإسلامية، في العديد من العواصم الإفريقية.

ويتجلى من خلال القسم الخاص بالإسلام عبر العالم، مدى التقدم الذي سجلته عملية استعادة الجاليات المسلمة الإفريقية، لمكانتها ضمن الأمة الإسلامية، مستعينة في ذلك، ببعض جوانب ظاهرة العولمة. فأصبح أفرادها يشعرون أ م يواجهون نفس التحديات المصيرية، المسلطة على إخوا م في الدين، من عرب وأسيويين وأمريكيين، من الملونينن والأوربيين الأصليين، في هجمة كاسحة لا تتضمن أي تمييز في العرق، أو المنشأ، أو الانتماء الطبقي. فهو الصراع الحضري بعينه.

وعلى الأمة الإسلامية، أن تلتزم في خضم هذا الصراع، التمسك ويتها والسعي إلى التعريف الصحيح بنفسها وقيمها، والفهم المعمق لطبيعة التحديات المحدقة ا، لإيجاد الحلول المناسبة، من خلال مساهمة جماعية لكبار علمائها، قصد استثمار القدرات المشتركة، وإقامة الهياكل المؤسسة لوحد ا، أو على الأقل الموفرة لشعو ا، ظروف التشاور، والتنسيق، والتعاون الجدي النافع. فالتزام المسلمين لمواقف الدفاع التي ينتهجو ا حاليا، والاكتفاء بالردود الفورية الانفعالية على الاستفزازات الخارجية المبيتة، لا تخدم في الحقيقة، إلا مخططات الخصوم والأعداء. فالأمة اليوم، مطالبة أكثر منها في أي وقت مضى، بسبق الأحداث، ووضع الخطط الناجعة للتصدي لشرور أعدائها.

وللتذكير، فإن هذا الفصل الخاص بالإسلام في إفريقيا، وحيويته المتجددة في نشر تعاليمه عبر مختلف ديار القارة السمراء، وسهولة تكيفه مع ظروفها الخاصة، ومختلف معطيا ا، فإنما يأتي كجزء من مسعى أوسع، يهدف إلى التعريف بالجزائر عبر التاريخ، وما أكسبتها انتماءا ا الحضارية الأخرى، من ثوابت صارت جزءا من شخصيتها، وتتمثل في العالم العربي، و الإسلام، والقارة السمراء خاصة الإسلامية منها. وإن مثل هذه المكونات الأساسية، لتجعل بتفاعلها وتشابك معطيا ا من الصعب، تناول كل منها على انفراد، دون الوقوع في بعض التكرار، أو التزام أسلوب الاختصار المفرط في شرح موضوع غامض، لورود نفس الشروح مستفيضة، في فصل لاحق خاص به أو

مماثل له. فعلى القارئ تقويم المختل من القول الوارد في هذه الصفحات، وغض الطرف عن أية هفوة في الشكل، أو المضمون، علما أن الكمال من صفات الله دون سواه.

الخاتمة العامة

يتضح مما سبق، أن الجوار المباشر، والانتماء المشترك لنفس الفضاء الجغرافي أو الحضاري، إذا كان يؤهل الشعوب للمبادلات الفكرية والمادية، وتقاسم العادات والمعتقدات، ويؤهلها أيضا، لمظاهر التضامن حينا، والتنافس والتوتر أحيانا أخرى، فإنه يتخذ مع الشعب الجزائري، أبعادا متميزة في علاقاته مع مختلف دوائر انتمائه. لقد شكلت أراضيه منذ غابر العصور، معبرا للهجرات البشرية الكبرى، ومهدا لمعتقدات دينية جديدة، أو مرتعا لنضج مضامينها، إن كانت نشأت في ديار أخرى. وقد يشترك الشعب الجزائري، في بعض الصفات، مع أقوام أخرى، لكن قلما تكون بنفس العمق، ونفس الرغبة في تعميمها على الغير.

لقد واجه شعبنا، كغيره من سكان المغرب الكبير، الترول بدياره لكل من الفينيقيين والرومان والوندال والبيزانطنيين والعرب، والعثمانيين والفرنسيين، لكن ماسينيسا ويوغرطا وسيفاكس، وطارق بن زياد، وعبد المؤمن بن علي، وعبد القادر وكل الرجال العظام الذين كتبوا أمجاد هذه المنطقة، فجلهم، من مواليد قرطة وريغة وندرومة والقطنة، وهي جميعها مدن وقرى وجدت وتوجد، بالمغرب الأوسط. كما لا يمكن لأحد، أن ينكر مساهمة كل من سان دونا، وأوغستينو القيمة، في إثراء اللاهوت المسيحي، وإعطاء النصرانية بعدها الإفريقي، وقوة انتشارها في أمصار أخرى.

ولعب أجدادنا دورا مميزا في تثبيت الإسلام بالأراضي المغربية، وفتح كل من الأندلس وصقلية شمالا، ومناطق الساحل الإفريقي، جنوبا. كما أن الديار الجزائرية قد وفرت لمخلف المذاهب الإسلامية، الظروف الملائمة، لإقامة أول أنظمة سياسية لها، تعتمد فهمها الخاص للدين. فمن ثم الدولة الرستمية التابعة للمذهب الإباضي، والدولة الفاطمية، الخاضعة للشيعة الإسماعيلية، هذا بالإضافة إلى العديد من الممالك السنية.

وسارعت وقتها، كل من الدولتين الرستمية والفاطمة، إلى إخضاع المناطق الموجودة شرق الجزائر، لسيطر ما السياسية، ونفوذها المذهبي. وللتذكير، يعود فضل إنشاء عاصمة مصر القاهرة، في نفس هذه الفترة، أي في القرن العاشر الميلادي، إلى قبيلة قتامة الجزائرية. كما أن وحدة المغرب العربي الكبير، لم تتم في التاريخ على أيادي مغربية، إلا في عهد عبد المؤمن بن علي، وبفضل مساعيه، وسعة معرفته الميدانية لمختلف ربوعه، حيث كان من مواليد ندرومة في الغرب الجزائري، وقضى فترة دراسته وفتوته، بمدينة الناصرية عاصمة الحماديين المعروفة ببجاية.

أما دور الجزائر في انتشار الطرق الصوفية، جنوب الصحراء الكبرى، وكذا دخول التيار الإصلاحي لنفس الديار، وما لهما من تأثير في سلوك الناس وعبادا م، فهو جلي، لا زالت آثاره قائمة إلى اليوم. وقد ورد الحديث عنه مفصلا، في القسم السابق.

ولا تقل الجزائر شأنا، ولا الرجوع إليها ضرورة، لمن أراد دراسة التاريخ السياسي للقارة السمراء، خاصة المعاصر منه. فلا أحد يجهل أن المستعمر الفرنسي، كان قد دشن مختلف حملاته العسكرية الإفريقية، سواء في اتجاه البلدان المغربية، أو الساحلية المتاخمة للصحراء الكبرى، انطلاقا من الجزائر. وجاء هذا الاحتلال لكل الدول المحيطة ا، سعيا من المحتل وراء القضاء على المقاومين الجزائريين الذين كانوا كثيرا ما يستغلون المناطق الحدودية، قواعد خلفية لمقاومتهم، كما جاء هذا التموقع الفرنسي ضمانا لوجوده في العملات الجزائرية التي أصبحت في زعمه، أرضا فرنسية.

وقد اتخذ من التراب الوطني، القاعدة العسكرية الخلفية، لاحتلال كل من تونس وموريتانيا ومالي والنيجر والفزان والتشاد والمملكة المغربية، وإخضاعهاجميعها، لسيادته. كما لم يكن لتونس والمغرب أن تستعيدا سياد ما في عام 1956، دون كبير عناء، لولا حرس نفس المستعمر الفرنسي، على تعبئة

كل طاقاته العسكرية، للتصدي الناجع لثورة نوفمبر العارمة، والحفاظ على العمالات الثلاث الفرنسية المتمثلة في الأراضي الجزائرية التي كانت فرنسا تعدها جزءا لا يتجزأ من ترا ا الوطني. وتستفيد في عام 1958، باقي المستعمرات الفرنسية، عبر كامل إفريقيا، من نفس المشاكل التي كانت تواجهها فرنسا في الجزائر، لتفتك بدورها استقلالها.

وما إن استعادت الجزائر سياد ا، حتى شرعت تمد مختلف حركات التحرير في العالم، بكل ما أوتيت من إمكانيات سياسية، وعسكرية، ومالية، واضعة تجربتها الثرية في مجال مقاومة الاحتلال الأجنبي، تحت تصرف قادة هذه الحركات. ومن ذلك، تكوين عناصرها في ا الين المدني والعسكري. وهذا ما قامت به، مع كل من أنغولا، وموزنبيق، وإفريقيا الجنوبية، وناميبيا، وغينيا بيساوو، والصحراء الغربية. فتحولت العاصمة الجزائرية بحق، إلى قبلة لحركات التحرير العالمية. و ا كانت تعقد معظم المؤتمرات، سواء كانت في إطار إفريقي، أو عربي، أو إسلامي، أو دولي، أو تابعة لحركة عدم الانحياز.

وكان المساهمون في هذه الندوات، يتولون مناقشة مختلف القضايا الخاصة م، السياسية منها والاقتصادية، والثقافية والدينية. وسمحت ، لبلدا م المنتمية إلى العالم الثالث، التشاور فيما بينها، حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وإيجاد الحلول السلمية لها، وبعث تعاون مثمر بين بلدان الجنوب، مما أكسب الجزائر المزيد من المصداقية، وسما ا إلى مصاف الشريك المسموع عند دراسة المواضيع الهامة ذات الأبعاد الدولية. وتم هذا التعاون والتنسيق، في خضم الحرب الباردة، والصراع المحتدم بين المعسكرين الاشتراكي، والرأسمالي. وساهمت هذه الاجتماعات على وجه الخصوص، في تصفية الأجواء العربية الإفريقية، وفتح صفحة جديدة في التعاون المثمر، بين ا موعتين في جميع ا الات.

ويعود الدور النشط الذي تلعبه الجزائر على العديد من الأصعدة، إلى وجودها على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، وإلى موقعها المحوري بين القارة

السمراء وأوربا، وبين مختلف بلدان المغرب العربي الكبير. كما يعود أيضا إلى طبيعة سكا ا، وخبر م الفذة، في مجالي التعاون والمقاومة. ولم تفت هذه الميزات الخاصة بالجزائر، المدبرين الحقيقيين لتلك الفتنة الرامية إلى تشويه صورة الإسلام الغراء، وتفجير أوضاع المسلمين في مشارق الأرض ومغار ا. فإ م باختيارهم الأراضي الجزائرية، منطلقا لهذا التطرف الديني المتهور الآثم، إنما كانوا على يقين بأ م وفروا له شروط العدوى الواسعة السريعة، في اتجاه كل من بلدان المغرب الكبير، وشريط الساحل الإفريقي المتاخم للصحراء. ولم يكونوا على خطأ، حيث ما استفحلت مظاهره بديارنا، حتى اكتسح كل الأقطار ا اورة، وراح يعتو فيها فسادا، محدثا فيها مظاهر من الفوضى، أصبحت دد من جديد أمن مناطقنا الحدودية.

وعلى الساحة الاقتصادية، أصبحت الأراضي الجزائرية اليوم، جراء الأزمة الخانقة التي تتخبط فيها القارة السمراء، دون أي أمل في حلها السريع، معبرا لكل الفارين من أقطارهم، والمتجهين نحو البلدان الأوربية، بحثا عن فرص العمل، ولقمة العيش. وقد اتخذت ظاهرة الهجرة السرية في اتجاه أوربا، انطلاقا من شواطئنا، أشكالا وأبعادا رهيبة، حيث تحولت إلى ضروب من الانتحار الجماعي، لاعتمادها في محاولة قطع البحار، مراكب هشة، غير مؤهلة لقطع المسافات الطويلة، أو الصمود أمام الأمواج العاتية. وتسببت هذه الهجرة السرية المتفاقمة، في انتشار السوق السوداء ببلدنا، والعملة المزيفة، والمتاجرة بالمخدرات، والتبغ، والكحول، وفي التشرد والانحراف الخلقي، والجريمة المنظمة، وتفشي الأوبئة، وخاصة منها تلك الفتاكة التي لم يجد لها العالم العلاج النافع، فتضع السلطات الجزائرية والإفريقية، أمام معضلات شائكة.

وخلاصة القول، فإن الجزائر جزء لا يتجزأ من محيطها الجغرافي والبشري، تقاسم شعوبه السراء والضراء. فلا أمل لها في استتباب الأمن بربوعها، ولا في تحقيق الرفاهية في ا الات الاقتصادية والاجتماعية، إذا كان محيطها يعاني الحرمان، والمرض والفوضى وضروب التمييز العنصري، أو التعصب الديني.

كما لا يمكن الإحاطة بكل وقائعها، في غياب معلومات كافية عن مختلف انتماءا ا التي ورد ذكر بعضها في هذه المحاولة المتواضعة.

ومن الملاحظ خلو هذا العرض، من أية إشارة إلى البعد المتوسطي للجزائر، والذي لا يخلو هو الأخر، من أهمية خاصة في مستوى البلدان الأوربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والقريبة من شواطئ الجزائر الشمالية، فهو بعد يؤكده التاريخ المشترك العريق، والمبادلات الثرية بالعطاء، ضمن أجواء لا تخلو من التوتر والتنافس وصراعات عدة، جعلت دول ضفتيه، تفكر في وضع إطار يضمن لها جميعا، التعايش السلمي، والتعاون المثمر العائد بالخير على الجميع. وهي معطيات تستحق انفرادها بدراسة تأتي في أوا ا أن شاء الله.

الفهرست

القسم الأول

العلاقات الجزائرية العربية

القسم الثاني

العالم العربي ضحية العديد من التلاعبات

القسم الثالث

الجزائر والإسلام

أنـ .جز طبعه على مطاب . ع

ديوان المطبوعات الجامعية

1، الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر